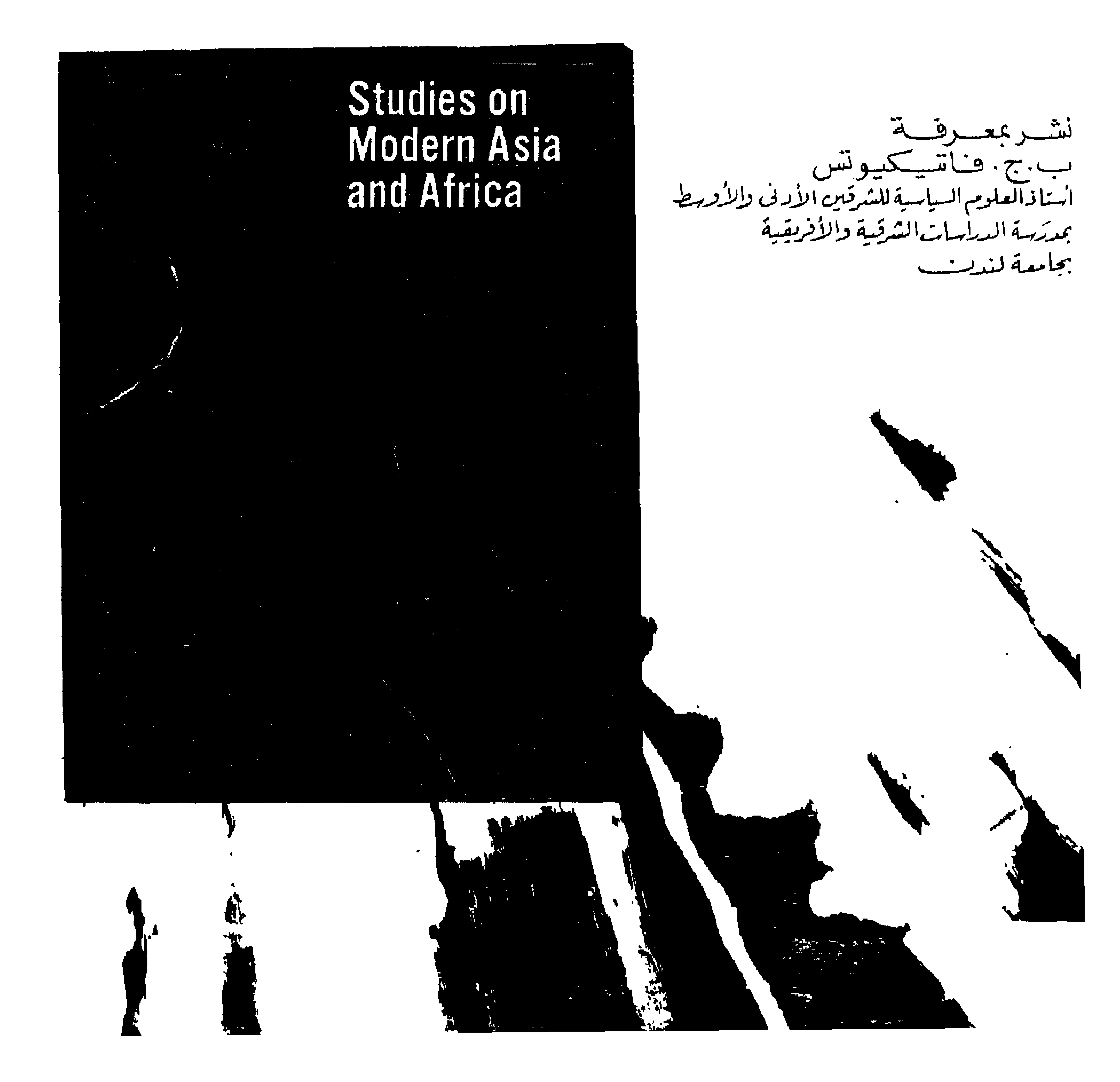
وزارة الارشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
٦٩٥

مصر منذ الثورة



نشر بمعرفة
ب. ج. فاتيكيوتس
أستاذ العلوم السياسية للشرقين الأدنى والأوسط
بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية
بجامعة لندن

وزارة الإرشـــاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
(٦٩٥)

مصر منذ الثورة

نشر بمعرفة
ب.ج. فاتيكيوتس
أستاذ العلوم السياسية للشرقين الأدنى والأوسط
بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية
بجامعة لندن

تقـــــــديم

يضم هذا الكتاب عددا من الدراسات الاقتصادية والسياسية والثقافيه التى تستـــتهدف تحليل وتقييم التطورات والتغييرات الســـياسيه والاجتماعية والفكرية التى طرأت على مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد قام باعداد هذه الدراسات عدد من المتخصصين المصريين والغربيين ونوقشت هذه الدراســـات فى مؤتمر عقـــده مركز دراسات الشرق الاوسط فى لندن فى سبتمبر ١٩٦٦ وحضره ممثلون للجمهورية العربية المتحدة .

وقد قام مستر ب . ج فاتيكيوتس اســـتاذ العلوم السياسية للشرقين الادنى والاوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن باختيار اهم هذه الدراسات واعدها للنشر واصدرها فى عام ١٩٦٨ .

وتعكس هذه الدراسات وجهات النظر المتباينة فى تقييم العهد الثورى فى مصر منذ ان تولى مقاليد الحكم .

مقـــدمة

فى ابريل سنة ١٩٦٦ أنشأت مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية خمسة مراكز للدراسات الجغرافية ، أحدها هو مركز دراسات الشرق الأوسط • وهذا المركز يشجع ويعاون الدراسة شبه التعليمية للشرقين الأدنى والأوسط • وتحقيقا لهذا الغرض ، فانه ينظم ويقيم من حين لآخر حلقات بحث ومؤتمرات لدراسة هذه المنطقة الجغرافية • وفى هذا ما يتفق تماماً مع تقاليد ونشاط المدرسة منذ انشائها فى سنة ١٩١٧ •

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٦ عقد المركز فى مقر المدرسة مؤتمر أعمال صغير لدراسة مشاكل مصر الاقتصادية والسياسية والثقافية منذ سنة ١٩٥٢ ، وكان قد سبقه مؤتمر أكبر عقد فى المدرسة فى ابريل سنة ١٩٦٥ تحت اشراف شعبة التاريخ لدراسة التغييرات الاجتماعية والسياسية فى مصر الحديثة منذ القرن الثامن عشر ، وقامت مطبعة جامعة اكسفورد بنشر الأبحاث التى قدمت الى هذا المؤتمر «[1]» •

وهذا المجلد يتضمن معظم الأبحاث التى قدمت الى مؤتمر سبتمبر سنة ١٩٦٦ وكذلك الأبحاث اللاحقة التى قدمها الدارسون الذين حضروا هذه الاجتماعات • وقد وفد الذين اشتركوا فى هذا المؤتمر من المملكة المتحدة والجمهورية العربية المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية • وكانت الأبحاث عميقة تعكس وجهات النظر المتباينة لتقييم العهد الثورى فى مصر منذ تسلمه مقاليد السلطة فى يولية سنة ١٩٥٢ •

وفى المؤتمر أثيرت وتبودلت الآراء الحامية وثار الاهتمام الكبير بمناقشة التطورات الثقافية والفكرية فى مصر المعاصرة •

---

(١) الناشر ب.م. هولت ، التغيير السياسى والاجتماعى فى مصر الحديثة ، لندن ١٩٦٨ •

ولم يكن الهدف من هذه المناقشات هو أساساً تقييم نجاح أو فشل الحكم العسكرى منذ تولى السلطة فى مصر فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، وانما أثار الكتاب ــ كما تشير اليه أبحاث هذا المجلد ــ المسائل المألوفة التى تتصل باهتمامات دارسى التطورات الاقتصادية والسياسية . والضباط الأحرار المصريين ــ باعتبارهم قادة عهد ثورى وطنى ــ سرعان ما كرسوا أنفسهم لتحقيق الأهداف التى ترتبط عادة بالتجديد والاصلاح ، ومثال ذلك التنمية الاقتصادية السريعة القائمة على التخطيط والتصنيع بمعرفة الدولة ، وكذلك التعبئة السياسية للمجتمع فى دولة تحكمها القوانين الوطنية ، وأيضاً التنظيمات الاشتراكية لمساندة الخطط الوطنية المتكاملة .

ويبدو أن واضعى الأبحاث الاقتصادية يتفقون على أن هناك استمراراً فى النظام الاقتصادى المصرى فيما بين المدة السابقة لسنة ١٩٥٢ والمدة اللاحقة لها . ويبدو أنهم يؤكدون على عدم وجود دوافع أيديولوجية للسياسات الجذرية ، كتأميم الاقتصاد واشتراكيته، ويخلصون من هذا الى أن الخطط الخمسية الوطنية وحدها لن تسفر عن الزيادة المنشودة ــ أو المستهدفة بالخطط والمشاريع فى الدخل القومى .

أما البحثان اللذان تناولا التطورات السياسية فانهما يتعارضان الى حد مثير فى تناول الأحداث وتفسيرها . ورغم ان كلا الكاتبين يتفقان اتفاقاً أساسياً حول طبيعة الحكم فى مصر فى المدة السابقة لسنة ١٩٥٢، الا أن أحدهما (وهو مستر رودينسون) يركز على عنصر الضرورة الماثل فى ذلك التطور الذى يطلق عليه أسم النظام السياسى المنطقى لحكم « ناصر » . وهو يهتم أكثر ما يهتم بمظاهر الالتزام الأيديولوجى للنخبة الحاكمة من الضباط الأحرار . وهو الالتزام الذى يوجد المستلزمات الاجتماعية الاقتصادية لنظام سياسى اشتراكى . وهو يرى أنه وان يكن الشكل الدستورى الواسع للسياسات قد اختفى الا أن قدراً كبيراً من النشاط السياسى لا يزال باقياً على رأس البناء السياسى للدولة .

وعلى العكس من ذلك ، فان البروفيسور كير يتناول سياسة مصر الخارجية منذ سنة ١٩٥٢ باقامة حد فاصل بين السياسة التى قررتها الأيديولوجية الثورية والسياسة التى تمليها المصالح الوطنية التقليدية للدولة • وهو يحاول فى بحثه أن يثبت بالتجربة العملية الرأى القائل بأن سياسة مصر الخارجية منذ سنة ١٩٥٢ انما استمرت تتشكل على أساس المصالح الوطنية للدولة ، مقرراً أن الأيديولوجية الثورية انما قامت بدور تبريرى لا بدور منشىء خلاق • وقد لقيت رسالته معارضة شديدة من المشتركين فى المؤتمر ، نظراً لأنها أثارت تلقائيا (ولو ضمناً على الأقل) التساؤل عن مدى قوة الحجج والأسانيد الخاصة باتجاهات السياسة الخارجية المصرية الى الحياد الايجابى ، وعدم الانحياز ، والقومية العربية ، والأساس الثورى للوحدة العربية التى يبشر بها قادة الثورة • وقد ظهرت هذه المعارضة بشكل جلى فى رد خالد محيى الدين على بحث البروفيسور كير •

والموضوع الذى أهمل كثيرا فى دراسة المجتمع المصرى هو الخاص بالثقافة والأدب والفنون • ويرجع هذا الاهمال من ناحية الى عائق اللغة ، ومن ناحية أخرى الى التطور الحديث النسبى فى هذه الصور من الحياة الوطنية المصرية • والدكتور لويس عوض — وهو نفسه أحد المساهمين القياديين فى ميادين النقد الثقافى والأدبى — يقدم هنا دراسة للتطورات الثقافية والفكرية فى البلاد ، والطريقة التى تعكس بها هذه التطورات تاريخ الحركة الوطنية فى مصر وخصائصها الأساسية منذ نهاية القرن الثامن عشر • وان تشبثه بالطبيعة العلمانية المستقرة للمجتمع المصرى والاتجاه المصرى الى تناول الحياة ومشاكلها بأسلوب علمانى — هذا التشبث سوف يثير بلا شك نقاشاً بين الدارسين لمصر •

وبالمثل فان مستر ديفيد كوان كشف التقدم الأصيل فى انتاج الأدب المصرى ، وخاصة الرواية والقصة القصيرة والمسرح •

وهنا ، نجد مرة أخرى أن انهماك الدارسين الأجانب لمصر فى دراسة النواحى الاقتصادية والسياسية للتاريخ الحديث للبلاد ، بالاضافة

الى عقبة اللغة ــ قد ألهاهم عن أن يفطنوا الى انتاجها الأدبى الوفير، الذى تهيأ له خلال جيل واحد أن يرسى نهضة أدبية متعددة الجوانب.

وأخيرا يزودنا الدكتــــور ديريك هوبوود ببحث عن الــكتب والمخطوطات ناقش فيه وشرح بصفة أساسية الدراسات عن مصر منذ سنة ١٩٥٢ باللغة الانجليزية .

والمركز مدين بالفضل لجميع المشتركين الذين ساهموا فى المؤتمر بأبحاثهم كما أنه مدين بالشكر للبروفيسور ك.هـ. فيليب ، مدير المدرسة ، عن مساهمته الكريمة من اعتمادات البحث بالمدرسة لتمويل المؤتمر ، كما نشكر لمستر م. جيتهاوس السكرتير المساعد للمدرسة، تنظيمه الادارى للمؤتمر . ونعترف أيضاً للمدرسة بالاعانة المالية التى قدمتها لنشر هذا الكتاب ، وبصفتى ناشر هذا المجلد أرانى بصـــفة خاصة مديناً بالشكر لزميلى الدكتور باتريك اوبريان على ما قدم من مساعدة فى التخطيط للمؤتمر ، وكذلك تعاونه فى اعداد الأبحـــاث الاقتصادية الواردة فى هذا الكتاب للنشر . وأشكر أيضاً مس ب . فليمنج بمكتب المراكز الجغرافيـــة على تقديمها المســـاعدة الكتابية اللازمة .

وانا لنأمل ان يكشف هذا الكتـــاب لدارسى مصر الحـــديثة عن التغييرات الكبيرة والمتشابكة التى وقعت فى هذه البـــلاد ، وكذلك المشاكل الضخمة التى تواجه حكامها ومواطنيها على السواء .

اكتوبر سنة ١٩٦٧ ب.ج. فاتيكيوتس

كلمة عن المشـــتركين

جلال أمين ــ الأستاذ المساعد للاقتصاد بجامعة عين شمس بالقاهرة وهو مؤلف كتاب « الطعام والتنمية الاقتصادية مع الاشارة بوجه خاص الى مصر » ــ لندن ١٩٦٥ •

لويس عوض ــ المستشار الثقافى لصحيفة الأهرام اليومية بالقاهرة ــ تلقى تعليمه فى مصر وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية • وقد وضع عدة مؤلفات باللغـــة العربيـــة عن النقد الأدبى وتاريخ الأدب والتعليم الأدبى والمجتمع الأدبى ، من بينها كتاب « الجامعة والمجتمع الجديد » ــ نشر بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ، وكتاب « المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث » ــ جزءان ــ القاهرة فى سنة ١٩٥٩ •

ديفيد كوان ــ المحاضر العربى الأول فى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية فى لندن • وهو مؤلف كتاب « مدخل الى الأدب العربى الحديث » ــ لندن سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٤ •

السيد/ رياض الغنيمى ــ رئيس شـــعبة التوطن والتملك بادارة الخدمات والمؤسسات الريفية بالشئون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة بروما •

بينت هانسن ــ استاذ الاقتصاد فى جامعة كاليفورنيا ، فى بركلى• وقد عمل عدة أعوام فى معهد التخطيط فى القاهرة • وبعد ذلك بوقت وجيز انتقل الى المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية فى باريس • وقد اشترك فى تأليف كتاب « التنمية والسياسة الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة » ــ نشر فى امستردام سنة ١٩٦٥ •

ديريك هوبوود ــ عضو كلية ســـانت انطونى باكسفورد ، وهو احد موظفى مركز الشرق الأوسط هناك ، ويتولى أعمال المكتبة •

مالكولم كير ـ استاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا فى لوس انجيلوس وقد ألف عدة كتب من بينها « الاصلاح الاسلامى » ـ لندن ١٩٦٦ ، وكتاب « الحرب الباردة العربية » ـ لندن ١٩٦٥ ـ والطبعة الثانية ١٩٦٧ .

خالد محيى الدين ـ كان عضواً فى اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار من سنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وعمل فترة من الوقت رئيساً لتحرير صحيفة المساء فى القاهرة ومديراً لصحيفة الأخبار . وكان أيضا سكرتيراً لمجلس السلام فى القاهرة .

أ.ر. اوين ـ زميل فى كلية سانت انطونى ، وموظف بمركز الشرق الأوسط .

ماكسيم رودينسون ـ مدير الأبحاث فى المدرسة العملية للدراسات العليا (بالسوربون) ، ومؤلف كتاب « الرأسمالية والاسلام » ـ باريس ١٩٦٦ وغيره من المؤلفات .

الناشر ـ استاذ العلوم السياسية وخاصة ما يتصل بالشرقين الأدنى والأوسط فى جامعة لندن ، ورئيس مجلس ادارة مركز دراسات الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية . وهو مؤلف كتاب « الجيش المصرى فى السياسة » بلومينجيتون ، سنة ١٩٦١ ـ وكتاب « السياسة والعسكرية فى الأردن » ، لندن سنة ١٩٦٧ ـ وكتاب « تاريخ مصر الحديثة » ، لندن ١٩٦٩ .

الجـــزء الاول

الاقتصـــــاد

التخطيط والتنمية الاقتصـــادية

فى الجمهورية العربية المتحدة « مصر »

من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ (١)

بقلم

ـ بينت هانسن ـ

١ ـ ملاحظات تمهيدية

يركز هـــذا البحث على الخطة الخمســـية الأولى « الشـــاملة » للجمهورية العربية المتحدة (مصر) . وهذه الخطة تغطى الميزانيات السنوية لخمسة أعوام (أول يولية الى ٣٠ يونية) من سنة ١٩٦٠/ ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ مع اتخاذ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ كســنة الأساس . وقد انتهت الخطة الخمسية الأولى اليوم ، فمن المتيسر مناقشتها وتقييمها على ضوء نتائجها ومنجزاتها .

والخطة « الشاملة الأصلية (٢) » كانت فى الواقع خطة عشرية تغطى المدة من ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ويمكن الحصــول على بعض أرقام الخطة عن السنوات ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ من هذا المصدر .

ولما كنا الآن قد أشرفنا على نهاية الســنة الثـــانية من مدة الخطة الخمسية الثانية فانه يبدو منطقيا ان نحاول ان نمد تقييمنا الى السنة الحاليه . ولكن تعترضنا عقبة صغيرة ونحن نفعل هذا لأن الاحصائية اللازمة عن عائد سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ وسنة ١٩٦٦/١٩٦٧ لم تذع حتى الآن ، ولهذا ســيكون من العسير جــدا أن نعـــالج أهداف الخطة الخمسية الثانية ومقاصدها الدقيقة .

---

(١) اننى بصفة خاصة ممتن للدكتور نزيه ضيف وزير الخزانة والدكتور م.م الامام مدير معهد التخطيط القومى ـ وكلاهما من القـــاهرة ـ عن المعـلومات والمناقشات . وهما طبعا غير مسئولين عن اى من وجهات النظر الواردة فى هذا البحث . وقد عاونتنى زوجتى ـ سعاد ابراهيم رفعت ـ فى ترجمة بعض المصادر التى استخدمتها .

(١) الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من يولية ١٩٦٠ ، الى يونية ١٩٦٥ للجنة التخطيط القومى لسنة ١٩٦٠ ـ واصل العربى وكذلك الترجمة الفرنسية ، يتضمنان مزيدا من التفصيلات والتعليقات اكثر من النص الانجليزى .

ان الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ كانت (لأسباب واضحة) مبهمة عن عمد فيما يتعلق بالأهداف التفصيلية الخاصة بالخطة الخمسية الثانية . وفضلا عن هذا فان مدة الخطة الخمسية الأولى انتهت بما يختلف الى حد ما عن التنبؤات الأصلية للخطة « الشاملة » . وهكذا، فانه لما كان أساس مدة الخطة الخمسية الثانية قد اختلف أيضا عن التوقعات الأصلية ، فقد دعت الحال أيضا الى اجراء تغيير فى خطط هذه المدة . ومع ذلك فانه لم تعرض خطة جديدة أو معدلة عن المدة من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، والحقيقة الواقعة هى أن البلاد فى الوقت الحاضر قطعت عامين من مدة الخطة الخمسية الثانية بغير أن تتوافر لها خطة .

ان الحاجة الى المراجعة والايضاح التفصيلى للخطوط المبهمة الخاصة من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ والمبينة فى الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ ــ هذه الحاجة كانت أمراً مسلما به لدى الحكومة ، ففى مستهل سنة ١٩٦٤ كانت هناك خطة خمسية ثانية جديدة تحت التحضير فى مكتب نائب الرئيس آنذاك عبد اللطيف البغدادى . ويبدو أن هذا العمل قد توقف عندما اقيل السيد البغدادى ، ومصير هذا العمل مجهول لدى . وقبل أن تنقضى مدة الخطة الخمسية الأولى بوقت قصير اذيع أن مدة الخطة الخطة التالية ستغطى سبع سنوات (١) ، وانه ستعرض على المجلس (٢) خطة جديدة قبل ان تبدأ مدة الخطة الثانية . ومع ذلك فان هذا لم يتحقق (٣) .

وفى اجتماع للحكومة عقد فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ ورأسه السيد/ زكريا محيى الدين نوقشت مشكلة الخطة الخمسية الثانية ، وطلب الى وزارة التخطيط (التى لم تكن حتى ذلك الحين قد حاولت أن تضع الخطة الخمسية الثانية) ان تتقدم بخطة عن مدة السنوات

(١) وعلى سبيل التكهن كان ذلك لكى تتضمن مدة الخطة الثانية جميع العمل النهائى الجارى وجميع الفوائد الناتجة من السد العالى باسوان .

(٢) مجلس الامة هو الجمعية الوطنية ـ الناشر .

(٣) خلال شتاء وربيع سنة ١٩٦٥ نشرت صحف القاهرة فى ذلك الحين موافقة حكومة على صبرى على اعتمادات الانفاق فى الخطة الثانية الخاصة بالعديد من الوزارات . ويبدو ان هذه الاعتمادات كانت قد اعدت بمعرفة السلطات المختصة نفسها.

الخمس من ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ويبدو ان مثل هـذه الخطة كانت قد قدمت فعلا فى وقت ما خلال النصف الأول من سنة ١٩٦٦ الى السيد/ محيى الدين ، الذى يقال انه أعادها الى الوزارة بحجة انها كانت عملا بالغ السطحية •

وفى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٦ كان الموقف هو أن اقتصاديات البلاد كانت تدار على أساس نوع من خطة ثلاثية مؤقتة (لاتتضمن فى الواقع شيئا اكثر من المشروعات الاستثمارية الجارية فعلا أو التى فى دور التحضير) وترتب عليها ارجاء خطة « شاملة » جديدة •

وأنا شخصيا لا أظن أن الافتقار الى خطة « شاملة » هو بالضرورة مأخذ على سياسات التنمية ، فان ما يهم هو وضع قائمة بمشروعات استثمارات جيدة ، ثم استغلالها تبعا لذلك • وهذا ما يمكن تنفيذه دون خطة « شاملة » • ان توازن العرض والطلب فى الاقتصاد يمكن أن يعالج بالتتابع بسياسات مالية ونقدية قصـيرة الأمد تتمشى مع ما ينتظر الحصول عليه من قروض أجنبية (١) •

والواقع ان هذا هو ما حدث خلال مدة الخطة الخمسية الأولى : فان الخطة « الشاملة » لسنة ١٩٦٠ لم تلعب مطلقا دورا حاسما فى تشكيل السياسات الفعلية (٢) • ومع ذلك فانه لكى نقارن الخطط والنتائج فانه يجب أن تكون لدينا خطة شاملة ، وهذه الخطة غير متاحة لنا الا عن المدة من ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ •

ولهذه الأسباب جميعا سوف يقتصر بحثنا على مدة الخطة الخمسية الأولى • وهذا هو موضوع المبحث رقم ٢ الى رقم ٥ أما بالنسبة الى مدة الخطة الخمسية الثانية (أى السنوات ١٩٦٥ الى ١٩٧٠) فقـد اضفت تعليقات قليلة على احتمالات تنفيذ الهدف الأصلى الاجمالى (وهو مضاعفة الدخل القومى الاجمالى الحقيقى فى عشر سنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠) •

---

(١) لقد عالجت هذه النقطة بالتفصيل فى محاضرتى فى روتردام سنة ١٩٦٦ ـ انظر التخطيط الطويل والقصير الامد فى البلاد النامية ـ امستردام سنة ١٩٦٧ .

(٢) لعرض ودراسة منهاج واهداف الخطة الخمسية الاولى انظر ب. هانسن و ج.ا. ـ مرزوق ـ سياسة التنمية والاقتصاد فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) امستردام سنة ١٩٦٥ ـ الفصل العاشر والحادى عشر . ولمزيد من المعلومات والدراسة انظر ايضا ب.ك. اوبريان ـ الثورة فى النظام الاقتصادى المصرى (لندن سنة ١٩٦٦) وبصـفة خاصة الفصول الخامس والثامن والسابع والتاسع .

٢ ـ التنمية الفعليـة

من سنة ٥٩/٦٠ الى ٦٤/٦٥

أول ما يجب علينا هو أن نبحث عما حدث فعلا خلال السنوات الخمس للخطة الأولى . ورغم أن البيانات الرسمية للدخل القومى عن المدة كلها قد نشرت الا أن.. الأمر ليس هينا . فان تقديرات الحساب القومى والدخل القومى لوزارة التخطيط كانت دائما غير كاملة وذات تعريفـات غير مرضية الى حـد ما ، وخاصـة فيما يتعلق بتقديرات الأسعار الثابتة .

ولا يسعنى أن أزعم اننى حللت المشاكل تحليلا كاملا ، ولكننى أعتقد عن يقين أن كلا من تقديرى الأسعار الثابتة والجـارية للدخل القومى ـ أو بعبارة أدق اجمالى الانتاج الأهلى والذى سنورده فيما بعد ـ دقيق بما يكفى.. لتزويدنا بالخطوط العريضة للتنمية. وما قيل فى مناسبات أخرى عن طبيعة تقديرات وزارة التخطيط والانحرافات التى تشوبها انما ينطبق فى هذا الصدد أيضا (١) .

ويبين الجـدول رقم (١) التقديرات الرسـمية المنشورة (٢) عن اجمالى الانتاج الأهلى بالأسعار الثـابتة لسـنة ١٩٥٩/١٩٦٠ عن السنوات من ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ (مع الاقتصاد على تسعة قطاعات) .

وبالاضافة الى نقط الضعف والانحرافات الأخرى ـ والتى لن نتعرض لها هنا على أية حال ـ فان هناك سببين يجعلان تقدير اجمالى

---

(١) انظر د. ميد ، ب. هانسن ـ الدخل القومى للجمهورية العربية المتحدة (مصر) من سنة ١٩٣٨//١٩٣٩ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ـ فى طبعة فيليس دين ، س. جولدبيرج ـ ((السلسلة رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .. لدراسات الدخل والثروة)) .

(٢) انظر المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة من السنوات١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ ـ (رياسة الجمهورية ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ القاهرة ١٩٦٦ ص ٤١ باللغة العربية .

الانتاج الأهلى « بالأسعار الثابتة » أمرا لا يمكن قبوله الا مع التحفظ • أولهما ــ كما أشير اليه فى النشرة التى استقى منها الجدول ــ هو ان قطاع « الانشاءات » قدر بالأسعار الجارية (١) ، وهذا القطاع هو على الأرجح القطاع الذى اشتد ازدهاره خلال الفترة محل البحث، والذى عرف بأنه حظى بأكبر زيادة فى الأجور والاسعار، مما يدعو الى اتخاذ اجراء ما فى هذا الصدد • والسبب الثانى أن قطاع « الخدمات الأخرى » (الكبيرة والهامة) ليس مبنيا فيما يبدو على الأسعار الثابتة • وهذا يتضح بجلاء من المقارنة بأرقام العمالة التالية من نفس المصادر (٢) •

---

(١) كان معروفا لبعض الوقت ان تقديرات وزارة التخطيط للقيمة المضافة فى الانشاءات كانت بالاسعار الجارية • ولكن كانت هذه اول مرة يذاع فيها الامر بصفة رسمية •

(٢) المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٥ •

جدول رقم (١)

اجمالى الانتاج الأهلى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠

(بملايين الجنيهات)

القطاع	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	اجمالى الزيادة بالنسبة المئوية
الزراعة	٤٠٥ر٠	٤٠٢ر٧	٣٧٣ر٠	٤٢٦ر٤	٤٥٢ر٩	٤٧٧ر٠	١٧ر٨
الصناعة	٢٥٦ر٣	٢٨٥ر٦	٣٠٩ر٩	٣٢٩ر٢	٣٦٩ر٦	٣٨٥ر٠	٥٠ر٢
الكهرباء	٩ر٨	١٢ر٢	١٦ر٣	١٨ر٤	١٨ر٦	٢٢ر٤	١٢٨ر٦
الانشاءات (x)	٤٧ر١	٤٤ر٢	٧٣ر٦	٨٣ر٥	٩٦ر٠	٩٢ر٦	٩٦ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	٩٢ر٩	١٠٢ر٢	١١٦ر٩	١٢٧ر١	١٤٤ر٠	١٥٧ر٦	٦٩ر٦
التجارة والمالية	١٢٩ر٢	١٤٥ر١	١٥١ر٦	١٥٤ر٠	١٤٨ر٣	١٥١ر٩	١٧ر٦
الاسكان	٧٣ر٠	٧٣ر٨	٧٦ر٢	٧٧ر٦	٧٨ر٧	٨٠ر١	٩ر٧
المرافق العامة	٦ر٤	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر٦	٧ر٧	٢٠ر٣
الخدمات الأخرى (بما فيها الحكومة)	٢٦٥ر٥	٢٩٠ر٩	٢٨٦ر٦	٣١٣ر١	٣٥٤ر٠	٣٨٧ر٩	٧٦ر١
اجمالى الدخل الأهلى	١٢٨٥ر٢	١٣٦٣ر٥	١٤١١ر١	١٥٣٦ر٧	١٦٦٩ر٧	١٧٦٢ر٢	٣٧ر١

(x) بالاسعار الجارية .

جدول رقم (٢)
تطور العمالة من سنة ٥٩/٦٠ الى سنة ٦٤/٦٥
(بألوف الأشخاص)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	اجمالى الزيادة بالنسبة المئوية
الزراعة	٣٢٤٥ر٠	٣٦٠٠ر٠	٣٦٠٠ر٠	٣٦٣٢ر٠	٣٦٧٣ر٠	٣٧٨٠ر٠	١٦ر٥
الصناعة	٦٠١ر١	٦٢٥ر٦	٦٧٩ر٠	٧٢٥ر٩	٧٨٩ر٧	٨٢٥ر٠	٣٧ر١
الكهرباء	١١ر٩	١٣ر٠	١٥ر١	١٧ر٤	١٧ر٩	١٨ر٠	١٥ر٣
الانشاءات	١٨٥ر٠	١٦٦ر٠	٢٦٣ر٠	٣١٥ر٧	٣٣٤ر٢	٣٤٥ر٢	٨٦ر٦
النقل ... الخ	٢١٨ر٦	٢٥٢ر٧	٢٣٩ر٢	٢٤٩ر٢	٢٥٨ر٣	٢٧٧ر٧	٢٧ر٠
التجارة والمالية	٦٣٥ر٧	٦٦٣ر٠	٦٨٠ر٩	٧٠٢ر٢	٧١٩ر٠	٧٢٩ر٧	١٤ر٨
الاسكان	١٦ر٠	١٦ر٠	١٨ر٠	١٨ر١	١٨ر٥	٢١ر٠	٣١ر٣
المرافق العامة	٢٥ر٢	٢٤ر٣	٢٧ر١	٢٨ر٧	٢٩ر٥	٣٠ر٣	٢٠ر٢
الخدمات الأخرى (بما فيها عمالة الحكومة)	١٠٦٦ر٨	١١٥١ر٢	١١٣٤ر٦	١١٧٩ر٠	١٢٤٤ر٩	١٣٠٦ر٥	٢٢ر٥
المجموع	٦٠٠٦ر٠	٦٥١١ر٩	٦٦٥٦ر٩	٦٨٦٨ر٢	٧٠٨٥ر٠	٧٣٣٣ر٤	٢٢ر١
جملة عدد السكان	٢٥٦١٥	٢٦٣٩٧	٢٧١٣٢	٢٧٨٧٤	٢٨٦٥٠	٢٩٤٥٦	١٥ر٠

ان صورة تطور العمالة لا تكتمل بغير الاحصائيات الخاصة بالانخفاض فى عدد ساعات العمل الأسبوعية ، فقد صدر قرار فى سنة ١٩٦١ انقص ساعات العمل الأسبوعية المعتادة الى ٤٢ ساعة ، ولكن ليس من الواضح تماما من أى .. تاريخ والى أى مدى طبق هذا القانون فعلا .

واحصائية الأجور وساعات العمل تبين التطور التالى (١) فى المنشآت التى يعمل فيها عشرة عمال أو أكثر (بما فيها الانشاءات والتجارة) .

جدول رقم (٣)

ساعات العمل فى الأسبوع

فى المنشآت التى يعمل فيها عشرة عمال فأكثر

السنوات	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
ساعات العمل فى الأسبوع	٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	٤٥	٤٤	غيرمتوافر
الرقم القياسى	١٠٠	٩٨	٩٦	٩٤	٩٠	٨٨	غيرمتوافر

ويبدو أن الانخفاض الرئيسى فى ساعات العمل قد حدث فيما بين سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وان كانت الأرقام الكاملة قد تتضمن هبوطا حادا نسبيا من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٢ .

ولكى نصل الى تقدير لقطاع الانشاءات بالسعر الثابت اقترح الآن ان نسب الرقم القياسى لاجمالى ساعات العمل فى الانشاءات الى رقم القيمة المضافة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وهو ٤٧٫١ مليون جنيه . وللوصول الى الرقم القياسى لاجمالى ساعات العمل فى الانشاءات سنفرض ان الرقم القياسى لساعات الأسبوع الواردة فى الجدول رقم (٣) تنطبق أيضا على الانشاءات ، وان الرقم القياسى للسنوات من

(١) المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٩ ..

١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ مماثل للرقم القياسى لسنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٤ ، وضرب الرقم القياسى لساعات الأسبوع فى الرقم القياسى لعدد الأشخاص العاملين فى الانشاءات طبقا للجدول رقم (٢) يزودنا بالرقم القياسى لاجمالى ساعات العمل فى الانشاءات . وبذلك يصبح الرقم القياسى هو ١٠٠ — ٨٧ر٩ — ١٣٦ر٥ — ١٦٠ر٤ — ١٦٢ر٣ — ١٦٤ر٢ ، واذا ما نسبنا هذا الرقم القياسى الى القيمة المضافة وهى ٤٧ر١ مليون جنيه طبقا للجدول رقم (١) فاننا نحصل على سلسلة من القيم المضافة فى الانشاءات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ المبينة فى الجدول رقم (٤) . وهذه الطريقة (التى نستعمل بكثرة لتقدير تغيرات القيمة المضافة فى الانشاءات) تميل الى الانحراف وعدم الدقة طالما ان تغيرات الانتاجية لا تؤخذ فى الحسبان.

ان المقارنة بين الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) تبين انه بينما أن .. القيمة المضافة بالأسعار الثابتة فى قطاع « الخدمات الأخرى » كان ينبغى أن تزداد .. بنسبة ٤٦٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ فان العمالة زادت بنسبة ٢٢ر٥٪ فقط والخدمات الأخرى تشمل القطاع الحكومى العام (مع استبعاد المشروعات العامة) والخدمات المهنية والمحلية وخدمات أخرى معينة، ويتحكم فيها القطاع الحكومى العام الذى استخدم ٨٩٦٠٠٠ شخص (١) فى سنة ١٩٦٠ ، والأرجح ان هذا القطاع يتميز بزيادة نسبية فى الطوائف الأدنى أجرا ، ولهذا فان الرقم القياسى البسيط للعمالة يميل بكل تأكيد الى المبالغة فى زيادة القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (أى الأجور) . ولذلك فانه لا يمكن التسليم بالزيادة المقدرة بنسبة ٤٦٪ والمبينة فى الجدول رقم (١) . وقاعدته الأساسية هى التقديرات بالأسعار الجارية (أى الأجور) نظرا لأن اجمالى الأجور فى هذا القطاع تمخضت عن زيادة ٥٥٪ خلال نفس المدة (٢) .

---

(١) انظر دونالدميد — النمو والتغيرات التركيبية فى الاقتصاد المصرى — هوبوود — الجزء الثانى — ١٩٦٧ — ص ١٣٢ .

(٢) المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ص ٢٧ .

الجدول رقم (٤)

التقديرات المصوبة لاجمالى الانتـــاج الأهلى
بالأســـعار الثـــابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠
فى قطاع الانشاءات والخدمات الأخرى
(بملايين الجنيهات)

القطاع	١٩٥٩/٦٠	١٩٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	اجمالى الزيادة بالنسبة المئوية
الانشاءات	٤٧ر١	٤١ر٤	٦٤ر٣	٧٥ر٥	٧٦ر٤	٧٧ر٣	٦٤ر١
الخدمات الأخرى (بما فيها الحكومة)	٢٦٥ر٥	٢٨٦ر٥	٢٨٢ر٤	٢٩٣ر٤	٣٠٩ر٨	٣٢٥ر٢	٢٢ر٥

وفى الجدول رقم (٤) نجد أن القيمة المضافة النـاتجة من قطاع الخدمات الأخرى قد حسبت تطبيقا لذلك بنسبة الرقم القياسى للعمالة على أساس الجدول رقم ٢ (ساعات العمل فى الأسبوع لم تتغير فى المصالح الحكومية ، ومن المحتمل انها لم تتغير أيضا فى الخـدمات المهنية والمحلية كذلك) الى القيمة المضـافة وقدرها ٢٦٥ر٥ مليون جنيه عن سنة ١٩٥٩/٦٠ والمبينة فى الجدول رقم (١) .

وفى البحث الذى قدم أصـلا الى المؤتمر عالجت مشكلة قطاع الانشاءات بأن افترضت (بعد التشاور مع وزارة التخطيط) ان زيادة فى الأسعار بحوالى ٢٠٪ ، طرأت على هذا القطاع من ١٩٦٠/٦١ الى ١٩٦١/٦٢ ، وان الأسـعار فيما عدا ذلك بقيت ثابتة . وهـذا الفرض مبنى على ثلاث حقائق : ان قرار زيادة الحد الأدنى للأجر اليومى صدر فى صيف سـنة ١٩٦١ ، وان تخفيض سـاعات العمل الأسبوعية طبق رسميا فى نفس الوقت ، وان التأميم فى سنة ١٩٦١ ترتب عليه زيادة فى التكلفة ناشئة عن الاشراف البيروقراطى .

وتقديرات الأسعار الثابتة الواردة بالجدول رقم (٤) ، وتقديرات الأسعار الجارية بالجـدول رقم (١) ـ تتضمن زيادة فى أسـعار الانشاءات تقدر بـ ١٩٫٨٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥، وهذا ما يقترب كثيرا من « تخمينى » السابق المستند الى معلوماتى ، فيما عـدا الجزء الخـاص بزيادة الأسـعار التى طرأت فيما بين سنة ١٩٦١/١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات الأخرى ، فان المقارنة بين الجـدول رقم (١) ، والجدول رقم (٤) ، تبين أن الجزء الأسـاسى فى زيادات الأسعار (أى الاجور) حدث فى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ او سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى فى الوقت الذى منحت فيه علاوات المرتبـات للموظفين المدنيين ، ومنحت فيه القوات المسـلحة الموجـودة فى اليمن أجورا وبدلات اضافية .

أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى فلا أرى ما يدعو الى مراجعتها،

فان أرقام القيمة المضافة بالأسعار الثابتة عن الزراعة يمكن مطابقتها على الأرقام القياسية للانتاج الزراعى الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (١) التى تبين زيادة اجمالية مقدارها ٠ر١٩٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٧٠ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ مقابل ٨ر١٧٪ بالجدول رقم(١) .. أما عن الخمسينات فان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة تدل أيضا على زيادة أكبر من تقديرات ادارة الاحصاء والتعداد بالقاهرة للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة .

ان الأرقام القياسية لمنظمة الأغذية والزراعة هى أرقام انتاجية (استبعد منها العلف والبذور والفضلات الأخرى المستعملة كعناصر داخلة فى الزراعة ذاتها) دون حاجة الى اجراء الخصم اللازم مقابل العناصر الداخلة (كالسماد والوقود والمبيدات) والتى تشترى من قطاعات أخرى .

ومن المعروف تماما (٢) فى الزراعة أن مثل هذه العناصر الداخلة تميل الى الزيادة بأسرع مما تزيد به العناصر الخارجة . ونتيجة لهذا فان القيمة المضافة تزداد بنسبة أقل من زيادة العناصر الخارجة . أما فيما يتعلق بالصناعة فان الأرقام القياسية للأمم المتحدة والناقصة الى حد ما (٣) تدل على زيادة ٣٩٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦١ مقابل زيادة ٢١٪ الواردة فى الجدول رقم (١) من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ ، ولكن الأرقام القياسية للأمم المتحدة تبدو غير مقنعة ، كما انها توقفت منذ سنة ١٩٦١ ، أما الزيادة الحادة فى النقل .... الخ فترجع أساسا الى زيادة حركة المرور فى قنال السويس وهى تتفق تماما مع جميع البيانات الاحصائية الخاصة بالنقل .

---

(١) الكتاب السنوى للانتاج ، الجزء ١٩ ، منظمة الاغذية والزراعة ١٩٦٥، ص٣١ . ان الارقام القياسية لمنظمة الاغذية والزراعة مبنية على اساس ((السنة الزراعية)) ، ولما كانت السنة الزراعية تختلف عن سنة الميزانية فى مصر فان الارقام القياسية لمنظمة الاغذية والزراعة تتكشف عن انحرافات كبيرة فى تطور القيمة المضافة لكل سنة على حدة

(٢) انظر على سبيل المثال س. كورنيتس ((النمو الاقتصادى والزراعة)) بعض ملاحظات على المعايير ، الصحيفة الدولية لشئون الاصلاح الزراعى ، الجزء الثالث ، سنة سنة ١٩٦١ أعيد طبعه بمعرفة ايتشر دويت ، الزراعة فى التنمية الاقتصادية ، نيويورك سنة ١٩٦٤ .

(٣) الكتاب السنوى الاحصائى عن سنة ١٩٦٤ - الامم المتحدة - ص ٩٣ .

أما عن التجارة والمالية ، فان زيادة القيمة المضافة الواردة بالجدول رقم (١) تطابق أرقام العمالة بالجدول رقم (٢) والمفترض انها مبنية على أرقام العمالة . وقد يقال ان هذا القطاع قد تمخض عن زيادة أقل مما ينبغى فى القيمة المضافة بالأسعار الثابتة . وقد تكون هناك طريقة أفضل لقياس مساهمة التجارة ، وذلك باتخاذ اجمالى فائض السلع الناجم عن التجارة كرقم قياسى للزيادة فى القيمة المضافة . ولاصدار حكم بالرجوع الى القطاعين الرئيسيين لانتاج السلع — أى الزراعة والصناعة — نجد أن فائض السلع قد ازداد بأكثر مما ازدادت به العمالة فى التجارة والمالية . أما باقى القطاعات الأخرى فلا تحتاج الى تعقيب منا .

واذا ما استعضنا الآن عن أرقام القيمة المضاعفة بالجدول رقم (٤) بأرقام الجدول رقم (١) فاننا نحصل على التقدير التالى لاجمالى الانتاج المحلى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ :

وعند تقييم الارقام الواردة بالجدول رقم (٥) يجب أن نأخذ فى اعتبارنا ما يشوب التقديرات من عيب . أما عن الأرصدة فان معدلات النمو الناتجة هى دون .. التقدير الحقيقى ، والانحراف الانخفاضى لتقديرات الزيادة فى مساهمة التجارة والمالية يسيطر على الصورة ويحكمها .

لذلك ، يبدو من الانصاف أن نقول ان معدل النمو فى اجمالى الانتاج المحلى كان أكبر من ½ ٥٪ ، واذا نحن أخذنا فى الحسبان الفروق الواسعة نسبيا للتشكك فى التقديرات فلعل من الاحوط أن نقول ان معدل النمو كان بين ٥٪ و ٦٪ ، ويلاحظ أن معدل النمو عن الشخص الواحد (بقياسه على اجمالى عدد السكان) ، كان أقل بقليل من ٣٪ فيما يتعلق باجمالى الانتاج المحلى .

ولكى نصل الى تقديرات الدخل القومى ، فانه لا بد من اجراء تسويات فيما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية ، والفوائد الصافية ، وأرباح الأسهم والسندات فى الخارج ، وشروط التبادل التجارى .

الجدول رقم (٥)

اجمالى الانتاج المحلى بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠

(تقديرات مصوبة)

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	اجمالى الزيادة بالنسبة المئوية	متوسط معدل الزيادة بالنسبة المئوية
اجمالى الانتاج المحلى ، الجملة (بملايين الجنيهات)	١٢٨٥ر٢	١٣٥٦ر٣	١٣٩٧ر٦	١٥٠٩ر٠	١٦٠٥ر٩	١٦٨٤ر٢	٣١ر٠	٥ر٥
اجمالى الانتاج جملة الزيادة فى السنة السابقة بالنسبة المئوية	—	٥ر٥	٣ر٠	٨ر٠	٦ر٤	٤ر٩	—	—

اجمالى الانتاج المحلى ، الجملة عن الشخص الواحد (الوحدة بالجنيه)	٥٠ر٢	٥١ر٤	٥١ر٥	٥٤.١	٥٦ر١	٥٧ر٢	١٤ر٠	٢ر٧
اجمالى الانتاج المحلى ، جملة الزيادة عن الشخص الواحد فى السنة السابقة بالنسبة المئوية	—	٢ر٤	٠ر٣	١ر٥	٣ر٥	٢ر٠	—	—

ويلاحظ ان السماح بانخفاض القوة الشرائية قلما يغير معدلات النمو ، ولكن الفوائد الصافية وأرباح الأسهم والسندات فى الخارج ارتفعت بكل تأكيد ، فى علاقتها باجمالى الانتاج المحلى فى خلال المدة المذكورة • ومن الناحية الاخرى نجد أن شروط التجارة قد تحسنت الى حد ما •

وفيما يتعلق بالأرصدة لا أظن أن معدلات النمو فى الدخل القومى ستكون مختلفة اختلافا كبيرا عن المعدلات الخاصة باجمالى الانتاج المحلى • وبناء على ذلك فان معيار معدلات النمو سينخفض بما مقداره ١٪ الى ١ ١/٢٪ عن هدف النمو الرسمى وهو ٧٪ •

أما عن كل سنة على حدة فاننا نلاحظ ضآلة الزيادة فى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ ، وانه أعقبتها زيادة كبيرة جدا فى سنة ١٩٦٢/١٩٦٣، ويرجع هذا أساسا الى هبوط المحصول (بسبب آفات القطن) فى سنة ١٩٦١ ثم ما تلا ذلك فى سنة ١٩٦٢ من زيادة ضخمة فى المحاصيل •

أما فيما يتعلق بالسنتين مجتمعتين فان معدل النمو كان بنفس النسبة التى سادت المدة كلها •

يبقى الآن ان نقدم تقدير اجمالى الانتاج المحلى بالأسعار الجارية• وهذا مبين فى الجدول رقم (٦) • أما طريقة استخراج هذه الأرقام

(ملاحظة) : جميع الارقام الخاصة بالقطاعات مستقاة من بيانات وزارة التخطيط بالقاهرة . وفيما يتعلق بقطاعات السنة الاخيرة (وهى الانشاءات والنقل .. الخ والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة والخدمات الاخرى) فان ارقامها مطابقة لارقام الجدول رقم (١) . وفى هذا ما يفترض معه ثبات اسعار السوق فى النقل .. الخ . والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة . اما ارقام اجمالى الانتاج المحلى بالاسعار الجارية للسنوات من ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٣/١٩٦٤ فمنقولة عن جورجين لوتز ، ((الضرائب فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر))) ـ نشرات موظفى ـ مارس سنة ١٩٦٦ ـ جدول رقم (١) ص ١٢٢ ، وقد قامت وزارة التخطيط بتزويد صندوق النقد الدولى بهذه البيانات .

اما ارقام الرسوم الجمركية .. الخ من السنوات ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٣/١٩٦٤ فقد وضعت على اساس الفروق بين النتائج .

وفيما يتعلق بارقام الرسوم الجمركية ... الخ عن سنة ٦٤/٦٥ فانها على حسب تقديرى ، اما رقم اجمالى الانتاج المحلى باسعار السوق الجارية عن تلك السنة فقد حصلت عليها باضافة اجمالى الانتاج المحلى الى الرسوم الجمركية .. الخ .

الجدول رقم (٦)
اجمالى الانتاج المحلى بالاسعار الجارية
من سنة ٥٩/٦٠ الى سنة ٦٤/٦٥ (بملايين الجنيهات)

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الزراعة	٤٠٥ر٠	٤٠٢ر٧	٣٩٣ر٠	٤٢٥ر٢	٤٧٥ر٠	٥٢٨ر٣
الصناعة	٢٥٦ر٣	٢٨٥ر٦	٣٩٣ر٠	٤٢٥ر٢	٤٧٥ر٠	٥٢٨ر٣
الكهرباء	٩ر٨	١٢ر٢	١٦ر٣	١٨ر٤	١٩ر٣	٢٣ر٢
الانشاءات	٤٧ر١	٤٤ر٢	٧٣ر٦	٨٣ر٥	٩٦ر٠	٩٢ر٦
النقل ... الخ	٩٢ر٩	١٠٢ر٢	١١٦ر٩	١٢٧ر١	١٤٤ر٠	١٥٧ر٦
التجارة والمالية	١٢٩ر٢	١٤٥ر١	١٥١ر٦	١٥٤ر٠	١٤٨ر٣	١٥١ر٩
الاسكان	٧٣ر٠	٧٣ر٧	٧٦ر٢	٧٧ر٦	٧٨ر٧	٨٠ر١
المرافق العامة	٦ر٤	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر٦	٧ر٧
الخدمات الاخرى (بما فيها الحكومة)	٢٦٥ر٥	٢٩٠ر٩	٢٨٦ر٦	٣١٣ر١	٣٥٤ر٠	٣٨٧ر٩
جملة اجمالى الانتاج المحلى	١٢٨٥ر٢	١٣٦٣ر٥	١٤١١ر١	١٥٥٧ر٢	١٧١٥ر٢	١٨٥٢ر٧
الرسوم الجمركية ... الخ	٩٠ر٤	١٠٣ر٦	١٣٩ر٥	١٢٢ر٦	١٥٠ر٨	١٨٠ر٠
اجمالى الانتاج المحلى بأسعار السوق الجارية	١٣٧٥ر٦	١٤٦٧ر١	١٥٥٠ر٦	١٦٧٩ر٨	١٨٦٦ر٠	٢٠٣٢ر٧

فموضحة فى الملاحظة الملحقة بالجدول • وقد أضفت بندا أطلقت عليه اسم « الرسوم الجمركية ••• الخ » ، لكى أصل الى اجمالى الانتاج المحلى بأسعار السوق الجارية ، ومع ذلك فان هذا البنـد لا يشمل جميع الضرائب غير المباشرة ، « فجملة اجمالى الانتاج المحلى » ليس مقدرا فى الواقع على أساس عناصر التكلفة ، اذ أنه يعكس تقديرات الأسعار الثابتة التى لم تحسب هى أيضا فى الواقع على أساس عناصر التكلفة • وهذه العناصر تتضمن القليل من الضرائب غير المباشرة ، بينما كان ينبغى أيضا تسويتها حتى نصل الى أرقام الدخل القومى • وكل هذا يؤثر تأثيرا ضئيلا فى قياس التنمية وزيادات الأسعار ولكن له أهميته فى الحكم على مستوى الدخل القومى •

ويجب أن يلاحظ هنا ـ أولا : أن الأسعار الجارية يجب أن تفهم على انها الأسعار « الرسمية » الجارية ، أما أسعار السوق السـوداء فلم يؤخذ بها فى التقديرات ، وان كانت لها أهميتها فى بعض الميادين (الانشاءات والاسكان بصفة خاصة) ـ وثانيا : اننى افترضت ، وكذلك افتـرضت وزارة التخطيط ، ان قطاعات النقـل ••• الخ والتجارة والمالية والاسكان والمرافق العامة لم تتعرض لأية تغيرات فى الاسعار • وهذا ليس صحيحا تماما ، وان كانت تغيرات الأسعار فى هذه المجالات كانت ضئيلة حقا • كمال ان تغيرات الأسعار التى طرأت على هذه القطاعات لم تكن دائما متجهة الى الصعود •

وفى الجـدول رقم (٧) الذى يبين الانكماش الضمنى فى اجمالى الانتاج المحلى المبنى على الجدولين رقم (٦) ورقم (١) والمصوبين فى الجدولين رقم (٤) ورقم (٥) ـ أغفلت لهذا السبب هـذه القطاعات الأربعة •

ومع ذلك ، فان افتراض ثبات الأسعار فى هذه القطاعات يؤثر طبعا فى انكماش اجمالى الانتاج المحلى •

وعناصر الانكماش الضمنية وغير المتغيرة بأى وجه من الوجوه فى الزراعة والصناعة والكهرباء فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ وسـنة ١٩٦١/

الجدول رقم (٧)

الانكماش الضمنى فى اجمالى الانتـــاج المحلى

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الزراعة	١٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩٩ر٧	١٠٤ر٩	١١٠ر٦
الصناعة	١٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٦ر٦	١٠٦ر١	١١٠ر٠
الكهرباء	١٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٣ر٤	١٠٣ر٦
الانشاءات	١٠٠	١٠٦ر٨	١١٤ر٥	١١٠ر٦	١٢٥ر٧	١١٩ر٨
الخدمات الاخرى (بما فيها الحكومة)	١٠٠	١٠١ر٥	١٠١ر٥	١٠٦ر٧	١١٤ر٣	١١٩ر٣
جملة اجمالى الانتاج المحلى	١٠٠	١٠٠ر٥	١٠١ر٠	١٠٣ر٢	١٠٦ر٨	١١٠ر٠

١٩٦٢ تعكس الافتراضات الكامنة وراء تقديرات وزارة التخطيط •
ومهما يكن فان الأسعار الرسمية بقيت ثابتة الى حوالى سنة ١٩٦١/
١٩٦٢ ، الا أن أسعار السوق السوداء (والتى لا يتضمنها الجدول
رقم ٧) صارت هامة فى ميادين معينة • وشرعت الحكومة — على
مضض — فى تسوية بعض الأسعار برفعها •

ومع ذلك فان تسويات الأسعار لم تكتسب أهميتها الا فى سنة
١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ ، وعلى سبيل المثال فان أسعار الانشاءات تتأثر
تأثرا شديدا بأجور عمال البناء غير المهرة ، وهذه بدورها مرتبطة أشد
الارتباط بأجور العمال الزراعيين • ويتبين من الدراسة الميدانية أن
أجور العمال الزراعيين ربما زادت بنسبة ١٠٪ سنويا فى السنوات
من ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ •

وهكذا ، فان من المحتمل أن أسعار الانشاءات (القيمة المضافة)
زادت بنسبة ٢٠٪ خلال تلك الفترة •

وافتراض ثبات الأسعار فى القطاعات الأربعة ثباتا تاما غير المبينة فى
الجدول رقم (٦) يتضمن قدرا من الانحراف الانخفاضى فى انكماش
اجمالى الانتاج المحلى •

٣ ـ معدلات التنمية الفعليـــة والمخططة

سبق أن رأينا ان متوسط معدل التنمية لاجمالى الانتاج المحــلى والدخل القومى قد انخفض عن الخطة المرسومة بنسبة ٧٪ فى السنة، وان مستويات معدلات التنمية فى القطاعات قد اختلفت اختلافا كبيرا عن المعدلات المرسومة .

والجدول رقم (٧) يبين لنا معدلات التنمية بمختلف القطاعات فيما يتعلق باجمالى الانتاج المحلى والعمالة .

ومعدلات التنمية الفعلية لاجمالى الانتــاج المحلى ، تكشف عن اختلافات كبيرة تتراوح بين ٩ر١٪ فى قطاع الاسكان و ١ر١٩٪ فى قطاع الــكهرباء ، فى حين انها تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ فى قطــاعات الزراعة ، والتجارة والمال ، والمرافق العامة ، والخـــدمات الاخرى . أما فى الصناعة ، والانشاءات ، والنقل ... الخ ، فتبلغ حوالى ١٠٪ فى السنة .

وهذه النتائج تختلف تماما عما كان مرتقبا من الخطة . وانخفاض معدل التنمية العامة هو الناتج الحسابى لانخفاض يتراوح بين الربع والنصف فى معدلات التنمية المخططة فى جميع القطاعات عدا الكهرباء والانشاءات والنقل .... الخ ، حيث تجاوزت المعدلات الأهداف المخططة تجاوزا كبيرا .

وحين يواجه المرء بمثل هذه الاختلافات بين الخطة والناتج الفعلى، فان الأمر يدعو الى الاجابة على أسئلة عــديدة . فاذا افترضنا ان المقصود من الخطة أن تكون مرشدا للحكومة الى العمل ، فان من الطبيعى ان نتساءل عن السبب فى اختلاف الناتج الفعلى عن الخطة الى هذا الحد الكبير .

وقد يعن للمرء أيضا أن يتساءل عن أيهما أفضل : الخطة أم الناتج (فيما يتعلق بمعدلات التنمية) •

فبالنسبة للسؤال الأول ، ينبغى أن نذكر أن أية خطة لا بد أن تتضمن تنبؤات عن عناصر اقتصادية معينة لا تملك الحكومة حيالها الا سلطانا ضئيلا ، وأسعار الصادرات والواردات مثال لهذا ، وهذا ينطبق الى حد ما على كميات الصادرات • وهذا بالنسبة الى الجمهورية العربية المتحدة له أهمية خاصة بسبب مساهمة قنال السويس فى اجمالى الانتاج المحلى — وهو أمر تمارس فيه الحكومة، على العموم ، دورا سلبيا ، فان ايرادات قنال السويس تعتمد أساسا على عدد السفن التى تمر فيها ، وعلى مقدار حمولتها (من الصعب تعديل الرسوم وان كان المبدأ ان الحكومة المصرية هى التى تحددها) ان خطة التنمية قدرت زيادة حركة المرور بقناة السويس دون قدرها لدرجة كبيرة ، وهذا منشأ معظم الاختلاف بين الخطة والناتج فى قطاع النقل •••• الخ • وهذا التجاوز فى انجاز الخطة فى صالح البلاد بطبيعة الحال [1] • فقد أتى للبلاد بدخل وعملة صعبة دون استخدام الموارد المحلية باسراف (فى المدى القصير على الأقل)•

ان التنبؤ عملية شاقة ، ولكن من الواضح ان فن التنبؤات الذى استخدمته اللجنة كان بدائيا جدا •

يضاف الى هذا أنه فى الميادين التى للحكومة القدرة الفعلية على تحديد وتوجيه التطورات فيها غيرت الحكومة بعض أهداف سياستها خلال مدة الخطة• فبينما أولت الخطة الأصلية اهتماما قليلا نسبيا بخلق العمالة (تضمنت الخطة فعلا زيادة فى جملة العمالة أقل من الزيادة المتوقعة فى قوة العمل)، فان الحكومة — كما حدث فى سنة ١٩٦١ — اتجهت الى سياسة زيادة العمالة • وهذه السياسة هى التى ترتب

---

(١) تجاوز انجاز الخطة فى قطاع معين ليس بالضرورة فى صالح البلاد ، اذ قد تدل على ان الموارد اسيىء توزيعها •

عليها جزئيا زيادة مساهمة القطاع الحكومى فى اجمالى الانتاج المحلى (وجداولنا لم تبين هذا على حدة (.

وهنا ، ينبغى أيضا أن أشير الى حرب اليمن التى لم يأخذها المخططون فى تقديرهم ، لأسباب واضحة . ولما كانت هذه الحرب قد أدت غالبا الى زيادة فى مشتريات المعدات أكثر منها فى القوة البشرية، فان من المشكوك فيه معرفة مدى مساهمتها فى زيادة القيمة المضافة بالأسعار الثابتة فى القطاع الحكومى .

واخيرا ، يجب أن نذكر أنه بعد اعتماد الخطة قررت الحكومة الاسراع فى بناء السد العالى ، وهذا يفسر جزئيا السبب فى اتساع قطاع الانشاءات اتساعا هائلا اذا ما قورن بالانكماش الضئيل الذى تنبأت به الخطة .

وبغض النظر عن تغييرات الخطة بسبب السد العالى ، فانه من الصعب على المرء أن يدرك كيف أمكن للمخطط أن يتصور «هبوطا» فى حركة الانشاءات خلال فترة من فترات الزيادة السريعة فى الاستثمارات .

ان تخفيض خطة الاستثمارات فى المبانى السكنية يجب أن يساعد بطبيعة الحال على نقص التشييد ، ولكن الهبوط المباشر فى خطة الانشاءات أمر غير مفهوم .

ان السبب الرئيسى فى هبوط القطاعات هو فيما يبدو هبوط الاستثمارات . وهذا واضح بصفة خاصة فى موضوع الصناعة (١) ، حيث ساعدت المشورة السيئة بمشروعات الاستثمارات الكبيرة (وخاصة الحديد ، والصلب ، والصناعات المعدنية (٢)) على الحيلولة دون زيادة الانتاج بما يتناسب والاستثمارات الفعلية .

---

(١) طبقا للاهرام الاقتصادى ـ عدد ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ ـ فان خطط الاستثمارات الصناعية حققت اقل من ٨٠٪ (من البرامج السنوية) . هذا يعنى ان الاستثمارات الصناعية الصافية كانت اقل من ثلثى ما استهدفته الخطة .

(٢) لعل اخطر مثال هو شركة النصر للسيارات التى يقال انها استثمرت ثلاثين مليونا من الجنيهات ، ثم اغلقت ابوابها منذ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

والتأمينات فى ذاتها لم يترتب عليها أى تأثير حاسم على الكفاية الانتاجية ، وكذلك زيادة العجز فى العملة الصعبة ، ومما يؤسف له أيضا التشريعات الاجتماعية والاتجاه الى زيادة العمالة — هذا كله كان من معوقات الانتاج الصناعى (١) •

جدول رقم (٨)

متوسط المعدلات السنوية للتنمية عن السنوات من ٥٩/٦٠ الى ٦٤/٦٥ (بالنسبة المئوية)

القطاع	اجمالى الانتاج المحلى		العمــالة	
	الفعــلى	الخطة	الفعــلى	الخطة
الزراعة	٣ر٣	١ر٥	٣ر٣	٣ر٢
الصناعة	٨ر٥	١٤ر٦	٦ر٥	٦ر٠
الكهرباء	١٩ر١	١٤ر٧	٨ر٧	٤ر٣
الانشاءات	١٠ر٤	—٤ر٠	١٣ر٣	—٤ر١
النقل .... الخ	١١ر١	٣ر٩	٤ر٩	٠ر٧
التجارة والمال	٣ر٣	٥ر٠	٢ر٨	٣ر٠
الاسكان	١ر٩	٢ر٨	٥ر٥	٤ر٦
المرافق العامة	٢ر٨	٥ر٢	٣ر٨	٤ر٢
الخدمات الاخرى (بما فيها الحكومة)	٤ر١	٤ر٨	٤ر١	٢ر٨
الجمــلة	٥ر٥	٧ر٠	٤ر١	٣ر٢

(١) فى هانسن ومرزوق (س ٢٨٧) ان ان هــدف التنمية فى الصــناعة والكهرباء قدر خطا بنسبة ٥ر١١٪ فى السنة ، وقد أدى هذا الى تقدير فى غير محله للتنمية الصناعية .

ملاحظة : معدلات التنمية الفعلية حسبت على اساس الارقام الواردة بالجداول رقم ١ ، ٤ ، ٥ لاجمالى الانتاج المحلى والجدول رقم ٢ للعمالة .

ومعدلات التنمية المخططة اخذت من النشرات السابقة المقتبسة من الاطار العــام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٠/١٩٦٥ (القاهرة فى ١٩٦٠) . وقد نشات مشكلة عند احتساب معدلات التنمية المخططة لان احصائيات سنة الاساس ٥٠/٦٠ كانت قد روجعت عند وضع الخطة ، بينما لم تجــر مراجعة مماثلة للخطة . وقد قمت هنا بقياس معدلات التنمية على أساس احصائيات سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ التى لم تتم مراجعتها .

وهذا يعطينا ادق فكرة عن نوايا المخططين . ومع ذلك فان الفروق يسيرة ، وربمــا تظهر — اذا صح ذلك — فى الكسور العشرية الاولى لمعدلات التنمية .

وبالنسبة الى الزراعة ، فان خطط الاستثمارات تحققت بقدر أكبر منها فى الصناعة . وانخفاض التنمية هنا يمكن أن يعزى جزئيا الى اخفاق المخططين فى أن .. يأخذوا فى اعتبارهم الفجوة الزمنية الطويلة الى حد ما ، فيما بين الاستثمار الفعلى وزيادة النـاتج فى الزراعة . ولكن من الجلى أيضا أن بعض مشروعات اصلاح الأراضى البـور التى تستنفد قدرا ضخما من رأس المال ـ كمشروع مديرية التحرير ومشروع الوادى الجديد ـ لم تكن من المشروعات الناجحة .

وقد تردذ بحق (١) ان بعض الاستثمارات الزراعية ، بوجه عام ، وبغض النظر عن استثمارات السـد العالى ـ اديرت ادارة سيئة ، وركزت أكثر مما ينبغى على التوسع الافقى (الاصلاح) وأقل مما ينبغى على التوسـع الرأسى (الصرف والتسـميد والمزروعات المحسنة) .

ويبين الجدول رقم (٧) أيضا معدلات التنمية فى العمالة . وقـد كانت التنمية الفعلية هنا أقرب الى الخطة مما كان عليه الحال بالنسبة الى اجمالى الانتاج المحلى . ومع ذلك فاننا نلاحظ الزيادة الكبيرة فى الانشاءات . وبالرجوع الى الجدول رقم (٢) يتبين لنا أن العمالة فى الانشـاءات زادت بحوالى ١٦٠ الف شخص مقابل زيادة حوالى ٢٢٠ الفا فى الصناعة .

وهذه الحقيقة تؤكد ، مرة أخرى ، الدور الهام للانشـاءات فى التنمية ـ وهو عامل أغفلتـه فى أغلب الأحيان كل من نظرية التنمية والتخطيط العملى .

على أن السبب الرئيسى لعرض أرقام العمالة هو انها تتيح لنا أن نحكم على تنمية الكفاية الانتاجية ، أو بمعنى آخر انتاجية العمل ، اذ انها ـ على المدى الطويل ـ هى الوسيلة الوحيدة لرفع مستويات المعيشة .

---

(١) انظر عامر م. محيى الدين ـ الاستغلال الزراعى والعمالة فى مصر منذ سنة ١٩٣٥ (١٩٦٦) ـ لم ينشر ـ رسالة دكتوراه بجامعة لندن .

وبالرجوع الى الاجماليات نجد أن زيادة انتاجية العمل قد انخفضت بشكل خطير ، فاجمالى الانتاج المحلى زاد بنسبة ٥ر٥٪ سنويا، بينما زادت العمالة بنسبة ١ر٤٪ فى العام • ومع ذلك فان هذه ان انتاجية العمل زادت بنسبة ١ ١/٢٪ فى العام • ومع ذلك فان هذه المقارنة البسيطة مضللة لعدة أسباب ، ففى بعض القطاعات استخدمت العمالة كمؤشر لاجمالى الانتاج المحلى ، وبناء على هذه القاعدة تكون زيادة الانتاجية صفرا ، كما هو الحال فى الانشاءات ، والخدمات الاخرى ، وأيضا فى التجارة والمال على سبيل الحدس والتخمين ،. ولذلك يجب ألا تؤخذ فى التقدير فى مثل هذا النوع من المقارنات •

وبالاضافة الى ذلك ، فان عدد ساعات العمل الأسبوعية خفضت فى قطاعات معينة ، واحصائيات الجدول رقم (٣) المبين آنفا تتناول حوالى ٥٥٠ ألف عامل (سنة ١٩٦٤) فى منشآت قوامها عشرة عمال أو أكثر، وبذلك شملت جميع المشروعات الكبيرة فى الصناعة والتجارة والانشاءات •

أما الى أى مدى ــ خارج هذا النطاق ــ خفضت ساعات العمل فأمر غير مؤكد • ومن المقبول أن نفترض أن تخفيض ساعات العمل شمل نصف العمال فى الصناعة والانشاءات والتجارة والمال •

ولما كان انقاص ساعات العمل الأسبوعية فى الصناعة يبلغ حوالى ١٣٪ فى المساحة التى يتناولها الجدول رقم (٣) ، فهذا معناه انه لكى نستخرج معدلات العمالة الواردة بالجدول رقم (٧) عن الصناعة والانشاءات والتجارة والمال •

وأخيرا ، وقبل أن يتاح لنا اجراء مقارنة بين انتاج العمل ونمو اجمالى الانتاج المحلى ، فانه يجب أن نصحح أرقام العمالة فى الزراعة •

ان الجدول رقم (٢) يبين زيادة كبيرة فى العمالة الزراعية تزيد على ١٠٪ من سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ ، مع زيادات

طفيفة جدا بعد ذلك . ولكن العمالة الزراعية لا تجرى عادة على هذا النمط ، ولهـذا فان من الواضـح أن رقم ١٩٥٩/١٩٦٠ لا يمكن مقارنته برقم السـنوات التـالية . ان رقم ١٩٥٩/٦٠ ، هو الرقم الخـاص بالخطة [1] والمسـتخرج بطريقة « الاستقراء الرياضى »، (بالاستعانة بالتسجيلات الجارية لعدد السكان) سواء من التعداد الزراعى لسنة ١٩٥٠ ، والتعداد السكانى لسنة ١٩٥٠ ، أو من حساب عدد السكان عن سنة ١٩٥٧ .

والرقم الخاص بسنة ٦٠/٦١ يجب فيما أتصور أن يبنى اما على التعداد السكانى لسنة ١٩٦٠ واما على التعداد الزراعى لسنة ١٩٦٠، أو على كليهما معا ، أما السـنوات التالية فكان يجب أن تبنى على « الاستقراء الرياضى » من هذا الرقم بالاستعانة بتسجيلات عـدد السكان . وهذه هى الوسيلة الوحيدة التى كانت واجبة لتقدير هذه الأرقام . ومع ذلك ، فالشىء المعقول الذى كان ينبغى الأخذ به هو اسقاط رقم العمالة لخطة ١٩٥٩/١٩٦٠، واستقراء رقم ١٩٦٠/١٩٦١، بالرجوع الى الوراء . وبذلك كان يمكن أن نصل الى رقم حوالى ٣٫٥٥٠٫٠٠٠ على أنه هو رقم العمالة الزراعية عن سنة ١٩٥٩/١٩٦٠، وبذلك تكون جملة زيادة العمالة فى الزراعة خلال السنوات الخمس للخطة هى حوالى ٧٪ ومعدل الزيادة السنوية يزيد قليلا على ١٪ .

وتمشيا مع هذه الملاحظات نصل اذن الى الأرقام التقريبية للقطاعات عن معدل الزيادة فى انتاجية العمل : الزراعة ٢٪ ، والصناعة ٣٪ ، والكهرباء ١٠٪ ، والنقل ... الخ ٦٪ ، والاسكان ٣٪ بالناقص ، والمرافق العامة صفر فى المائة .

وبغض النظر عن الكهرباء (أرقام انتاجية العمل فى هذه الصناعة التى تستنفد قدرا ضخما من رأس المـال لا تعنينا كثيرا) فان معظم الزيادة فى انتاجية العمل انما كانت فى النقل ؛ وتفسير ذلك ، لثـانى مرة ، هو قناة السويس فان القيمة المضافة عن الشخص الواحد عالية

---

(١) انظر « الاطار العام ..... الخ » ص ١١٨

جدا فيما يتعلق بالقناة ، والتوسع الشديد فى حركة المرور بالقناة رفع المتوسط الخاص بهذا القطاع .

أما عن الزراعة والصناعة فان زيادة الانتاجية كانت بنفس القدر الذى كانت عليه خلال الخمسينات .

أما الانخفاض فى الاسكان فقد يكون نتيجة لاخطاء فى الاحصائيات ، والا فلست أدرى كيف أعلله .

وعلى العموم ، فان زيادة الانتاجية فى القطاعات ليست مما لا يعتد به ولكن لشد ما كان يتمنى المرء أن يرى الزيادة فى الزراعة والصناعة تتجاوز الانجازات المقررة فى الخطة من قبل ، ولكن مثل هذا التحسن لم يتحقق .

٤ ـ تنميـة الاسـتثمارات

يبين الجدول رقم (٩) التنميـة الفعليـة والمخططة لاستثمارات القطاعات • ويجب أن نلاحظ ان تقسيم القطاعات لا يتفق مع أى من التقسيمات الواردة بالجداول السابقة ، وان الاستثمارات الفعلية قدرت بأسعار السوق الجارية ، اذ ان التقدير بأسعار السوق الثابتة غير متاح ، والمقارنة بالاستثمارات المخططة أصلا مستحيلة لأن هذه الاخيرة قدرت بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ (١) •• وتوزيعات النسب المئوية لجملة الاستثمارات على السنوات الخمس هى وحدها التى أمكن مقارنتها طبقا لذلك •

ولتقييم رقم اجمالى الاستثمارات الفعلية تقييما كاملا يجب أن نلاحظ انه يتضمن بعض ــ وليس كل ــ تغيرات المخزون السلعى ، فقد اشتمل على تغيرات المخـزون للقطن وبعض أنواع الحبوب ، وخلال السنوات الأخيرة اشتمل أيضا على التغيرات الجردية لبعض الشركات الصناعية ، وادخال مزيد من المناطق يحتمل أن يميل فى ذاته الى خلق انحراف تصاعدى فى أرقام الاستثمارات •

ففى الاقتصاد الموسع يميل المخزون عادة الى الارتفاع • ومع ذلك ، فان الواقع ان مخزون المواد الخام الصناعية والسلع المصنوعة قد هبط بكل تأكيد خلال أزمة الاقساط الاجنبية التى حدثت فى الأعوام الاخيرة •

ولما كان معظم المخزون لا يزال خارج احصائيات الاستثمارات فان هذا يدل فى جلاء تام على ان الارتفاع الحاد فى الاستثمارات من سنة

---

(١) قد ينبغى ايضا ـ كمبدأ ـ اجراء مقارنة بخطط الاستثمارات للبرامج السنوية واساس هذه البرامج السنوية لم يوضح ابدا ، ويبدو انها قدرت على اساس الاسعار الجارية ، بيد انها غير متاحة تفصيلا عن السنوات بكاملها .

١٩٦٢/١٩٦٣ الى ١٩٦٣/١٩٦٤ مبالغ فيه ، وان الانخفاض من سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ هو دون التقدير الحقيقى .

وأخيرا ، فانه يجب أن نبرز أن الاستثمارات فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠، أى سنة الأساس ، كانت منخفضة نسبيا ، وأن مستوى استثمارات سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ كان أعلى . وهــذه العوامل مجتمعة تؤدى الى المبالغة فى قيمة الزيادة الى حد ما .

وزيادة الأســعار لها طبعا نفس الأثر . ولكى تتجنب تأثير زيادة الأسعار سوف نرجع الى معدل الاستثمارات على اجمالى الانتــاج المحلى بالجدول رقم (٩) المبين فيما بعد .

ومع قيام هذه الاعتبارات فى الذهن نجد أن الظاهرة البــارزة فى جملة الاستثمارات هى زيادة حادة حتى ســنة ١٩٦٣/١٩٦٤ يتلوها انخفاض فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ويجب أن ينظر الى هــذا الهبوط المطلق فى الاستثمارات على أنه تتيجة لتأثيرات أزمة العملة الأجنبية على الاقتصاد .

وواضــح ان الزراعة والرى والنقــل ــ وهى قطــاعات تعتمــد استثماراتها بصفة أساسية على الموارد المحلية ــ هى القطاعات التى أظهرت زيادة فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ (السد العالى والكهرباء يجب أن يؤخذا معا فى الاعتبار عن هذه السنة ، حيث ان المرحلة الأولى من العمل ، وهى اقامة السد على النيل ، يترتب عليها الانتقال من أعمال البناء الى تركيب الاجهزة الكهربائية وخطوط التوصيل ... الخ) .

وكما سبق أن ذكرنا ، فان المقارنات بين أرقام الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المخططة تعترضها أن الأولى مقدرة بالأسعار الجارية وأن الثانية بالأسعار الثابتة لسنة ٥٩/٦٠ .

وفضلا عن هذا ، فان الاستثمارات الأولى تتضمن بعض تغيرات المخزون ، بينما يبدو أن الاستثمارات الثــانية تتعلق بالاستثمارات الثابتة وحدها .

وبناء على هــذا ، فان خير ما نفعله هو أن نقــارن توزيع جمــلة الاستثمارات فى القطاعات ، وهذا هو ما فعلناه فى الخانتين الأخيرتين من الجدول رقم (٨) .

وعلى أساس التقسيم المتــاح هنا فان توزيع الاستثمارات الفعلية لا يختلف كثيرا عن التوزيع المخطط . وقــد ظهر الفرق الكبير فى استثمارات السد العالى ، حيث عدلت السياسة بعد وضع الخطة .

جدول رقم (٩)

توزيع جملة الاستثمارات (بملايين الجنيهات الا اذا اشير الى خلاف ذلك) (بأسعار السوق الجارية)

القطاعات	السنوات						توزيع جملة الاستثمارات من ٦٠/٦١ الى ٦٤/٦٥ بالنسب المئوية	
	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	الفعلى	المخطط
الزراعة	١٦ر٧	١٦ر٦	١٧ر٨	٢٠ر٦	٣٠ر٩	٣٢ر٥	٧ر٨	٧ر٤
الرى والصرف	٦ر٨	١٤ر٨	١٩ر٧	٢٩ر٢	٣٦ر٤	٣٧ر٩	٩ر١	١١ر٦
السد العالى بأسوان	٢ر٤	٦ر٨	١٤ر٤	٢٤ر٠	٣٤ر٨	١٨ر٦	٦ر٥	٣ر٠
الصناعة	٤٩ر٣	٦٧ر٨	٥٠ر٣	٨٠ر٥	١٠٥ر٤	٩٩ر٩	٢٦ر٧	٢٨ر٢
الكهرباء	٦ر٢	٥ر٦	٦ر٣	١١ر٩	٣٥ر٦	٥٣ر٢	٧ر٤	٩ر١
الانشاءات	—	—	—	٣ر٥	٤ر٥	٥ر٢	٠ر٩	٠ر٣

النقل ... الخ	٣٥ر٨	٦٨ر٩	٦٦ر٥	٤٨ر٦	٤٠ر٩	٤٥ر٩	١٨ر٠	١٥ر٥
قناة السويس	—	٥ر٩	٤ر٧	٥ر٢	٤ر٢	٣ر٤	١ر٦	٢ر٢
التجارة والمال	—	—	٥ر٠	٣ر٧	٦ر٥	٤ر٣	١ر٣	٠ر٣
الاسكان	٣١ر١	١٩ر١	٣٧ر٨	٣٧ر٦	٣٧ر٤	٢٩ر٦	١٠ر٧	١٢ر٦
المرافق العامة	٧ر٥	٧ر٧	١٠ر٢	١٣ر٥	٨ر٢	١٠ر٩	٣ر٣	٣ر٢
الخدمات الاخرى (بما فيها الحكومة)	١٢ر٠	١٢ر٤	١٨ر٤	٢١ر٣	٢٧ر٦	٢٢ر٩	٦ر٨	٦ر٥
الجملة	١٧١ر٤	٢٢٥ر٦	٢٥١ر١	٢٩٩ر٦	٣٧٢ر٤	٣٦٤ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة .

ملاحظة : الارقام المقدمة فى مصادر الاستثمارات المخططة لا تطابق ارقام الخطة الواردة فى الخطة ((الشاملة)) ـ انظر ((الاطار العام ... الخ)) ص ٢٣ .

والفروق بين المصدرين طفيفة فى معظم القطاعات ، وان كانت كبيرة فى الزراعة والرى والصرف . ومع ذلك فان جملة الاستثمارات فى المصدر الاول مساوية لمصدر جميع الاستثمارات الثابتة المخططة طبقا للاطار العام .

وبناء على هذا اسلم بان الارقام المخططة طبقا للجدول رقم (٨) تتعلق بالاستثمارات الفعلية . واستبعاد المخزون من ارقام الخطة يوحى ـ مع ذلك ـ بان الخانتين الاخيرتين من الجدول غير قابلتين للمقارنة على وجه كامل .

٥ ـ تمويل الخطــة

لم تشر الخطة الى القروض الأجنبية خلال فترة الخطة الخمسية ، ولم تناقش مشكلة تمويل الخطة على أى وجه من الوجوه •

وتطور القروض الأجنبية زمن الخطة لم يذكر عنه شىء أيضــا ، فيما عدا انه باتتهاء السنة الماضية (٦٤/٦٥) تنتهى القروض الأجنبية، وظهر فيها فائض فى ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه •

ومع ذلك فقد كانت التنمية الفعلية مختلفة تماما • والجدول رقم (١٠) يتضمن البيانات المناسبة •

ان الاستثمارات المراد تمويلها مبينة فى الخانتين الاوليين بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية من اجمالى الانتاج المحلى بأسعار الســوق الجارية •

وقد ســبق لنــا أن عقبنا على التطورات المطلقة للاستثمارات • ويمكننا الآن أن •• نقرر انالمعدل المحسوب للاستثمارات على اجمالى الانتاج المحلى لسنة ١٩٦٥/٦٤ هبط الى مستوى سنة ١٩٦٣/١٩٦٢

واذا أخذنا فى الاعتبــار انحرافات أرقام الاستثمارات فان معدل الاستثمارات فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ كان غالبا أقل حتى من معدل سنة ١٩٦٣/١٩٦٢ ، وهذا هو أســوأ ظاهرة فى اقتصــاديات الجمهورية العربية المتحدة • فانه لشرط لا بد منه فى التنمية الاقتصادية أن يزيد معدل الاستثمارات •

وقد كانت الزيادة المحققة فى الجمهورية العربية المتحدة من ســنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الى ســنة ١٩٦٤/١٩٦٣ مبشرة بالخــير الكثير دون شك •

ان معدلا بنسبة ٢٠٪ من اجمالى الانتاج قد يكون كافيا لتدعيم

عملية تنمية بنسبة ٧٪ (مع نسبة تتراوح بين ٢ ١/٢٪ ، ٣٪ فى العمالة) • ان هبوط سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ معناه ان حوالى نصف الناتج فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ قد ذهب هباء (المعدل المرسوم مسبقا كان بين ١٣٪ ، ١٤٪ ، وقد كانت سنة ١٩٥٩/٦٠ منخفضة بشكل شاذ كما أشرنا الى ذلك من قبل) • وقد يدل أيضا على انه لا بد من جهد عنيف حقا لاسترداد هذه الخسارة فى معدل الاستثمارات، ولكن المفروض انه منذ سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ انخفض المعدل أكثر وأكثر •

أما اجمالى عجز ميزان المدفوعات عن المدة الخمسية للخطة فقد ارتفع الى ٤١٣ مليون جنيه، طبقا للجدول رقم (٩) وحتى اذا غضضنا النظر عن بعض مدفوعات لم يشملها الجدول رقم (٩) فان هذا يمثل قدرا جوهريا من القروض الأجنبية بمتوسط يصل تقريبا الى ٥٪ من اجمالى الانتاج المحلى •

وفضلا عن هذا ، فان مدة الخطة انتهت بعجز فعلى قدره ٧٦ مليونا من الجنيهات ، أى حوالى ١٢٦ مليونا بأسوأ مما كان مقدرا فى الخطة من الأصل •

وواضح أن الخطة الأصلية لم تكن مطابقة للواقع فى هذه الناحية• وليس من المحتمل أن يجد بلد من البلاد نفسه قادرا على أن ينتقل فجأة من عجز كبير الى فائض يزيد على ٢٪ من اجمالى الانتاج المحلى • فان مثل هذه الامور تحتاج فسحة من الوقت وتخطيطا سليما للتجارة الخارجية • ومع ذلك فقد كانت التجارة الخارجية هى أضعف جزء فى الخطة ، وقد سبق لى أن انتقدت الخطة من هذه الزاوية ، ولن أكرر انتقاداتى هنا ثانية (١) •

---

(١) انظر هانسن ومرزوق ــ المرجع السابق الفصل الحادى عشر ص ٢٩٩ وما بعدها

والعجز الفعلى منذ سنة ١٩٦١/١٩٦٢ (عندما استعمل احتياطى النقد الأجنبى) يبدو انه قد تحدد عموما بقدرة البلاد على الاقتراض الأجنبى. حقا ان عجز سنة ١٩٦١/١٩٦٢ قد تأثر تأثرا شديدا بهبوط محصول القطن فى سنة ١٩٦١ ، ولكن الزيادات المتعاقبة فى العجز لا يمكن ان تعزى الى هذا السبب .

وقد كانت النتيجة هى أزمة النقد الأجنبى الشديدة جدا التى سيطرت على اقتصاديات البلاد منذ حوالى سنة ١٩٦٣ ، وقد بدا بعض التحسن فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ حين انخفض العجز ، من ١٣٦ مليون جنيه الى ٨٠ مليون جنيه. وقد اقترن هذا بزيادة فى المدخرات الأهلية ، ربما أمكن أن تعزى الى سياسة أشد تقشفا فى الميزانية والى زيادة فى أرباح المشروعات الحكومية .

ولكن معظم هذه الزيادة تحققت بالكف عن الاستثمارات . ولكى تكافح الحكومة موقف النقد الأجنبى آثرت أن تقيد سياساتها الاستثمارية بدلا من أن تقيد الاستهلاك الجارى ، وهذا فأل سىء بالنسبة الى التنمية المستقبلة .

ولكى نفهم هذه التطورات فهما كاملا ، فان من الضرورى ان تتوافر لنا أرقام الاستهلاك الخاص والعام منفصلة كل على حدة . ولكن هذه الأرقام غير متاحة لنا عن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ومع ذلك فانه من الواضح فى سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ان الاستهلاك العام ـ وليس الاستهلاك الخاص ـ هو المسئول عن ذلك . أو بعبارة أخرى ، فان المدخرات العامة ، لا المدخرات الخاصة، هى التى كانت سائرة الى الانخفاض .

والأرجع ان الاستهلاك العام استمر يتصاعد بقوة خلال سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ وربما أيضا خلال سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

ويبدو أن انخفاضا جديدا فى العجز الأجنبى وزيادة جديدة فى معدل الاستثمارات ـ لا بد أن يستلزما تقييدا للاستهلاك العام ، وانه ان لم يتحقق هذا فان زيادات كبيرة فى الضرائب تصبح أمرا ضروريا .

جـــدول رقم (١٠)
الاستثمارات والادخارات والعجز فى ميزان المدفوعات

السنوات	جملة الاستثمارات بأسعار السوق الجارية		جملة الادخارات المحلة		عجز ميزان المدفوعات	
	علايين الجنيهات	بالنسبة المئوية من اجمالى الانتاج المحلى	علايين الجنيهات	بالنسبة المئوية من اجمالى الانتاج المحلى	علايين الجنيهات	بالنسبة المئوية من اجمالى الانتاج المحلى
٥٩/١٩٦٠	١٧١ر٤	١٢ر٥	١٧٥ر٩	١٢ر٨	ـــ٥ر٤	ـــ٣ر٠
٦٠/١٩٦١	٢٢٥ر٦	١٥ر٤	٢١٠ر١	١٤ر٣	١٥ر٥	١ر١
٦١/١٩٦٢	٢٥١ر١	١٦ر٢	١٦٤ر٧	١٠ر٦	٨٦ر٤	٥ر٦
٦٢/١٩٦٣	٢٩٩ر٦	١٧ر٨	١٩٥ر٦	١١ر٦	١٠٤ر٠	٦ر٢
٦٣/١٩٦٤	٣٧٢ر٤	٢٠ر٠	٢٣٦ر٨	١٢ر٧	١٣٥ر٦	٧ر٣
٦٤/١٩٦٥	٣٦٤ر٣	١٧ر٨	٢٨٨ر٤	١٤ر١	٧٥ر٩	٣ر٧

ملاحظة : المصدر وزارة التخطيط . ارقام ميزان المدفوعات تختلف عن تلك التى نشرها البنك المركزى . (انظر ايضا هانسون ومرزوق ، المرجع السابق ص ٣٢٥) . ان للفروق أهميتها القصوى فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وسنة ١٩٦٠/١٩٦١ حيث اظهرت الارقام ((المصوبة)) للبنك المركزى عجزا حوالى ٣٠ مليون جنيه، ترجع اساسا الى الاختلاف فى التعريف ، فان وزارة التخطيط تعمل على قاعدة التوزيع بينهما يعمل البنك المركزى على قاعدة المدفوعات .

٦ ـ نظرة موجزة على مدة الخطة الثانية

كان معدل التنمية المنجز بين سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، هو ٣١٪ طبقا للجدول رقم (٥) ، ولكن ربما كان يمكن أن يتجاوزها هذا القدر قليلا .

ولكى نضاعف الدخل القومى من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٠ يجب أن تظهر المدة من ١٩٦٤/١٩٦٥ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ زيادة أكبر قليلا من ٥٠٪ بمتوسط زيادة مستوى حوالى ٨ر٨٪ .

وفى الوقت الحاضر (سنة ١٩٦٤/١٩٦٥) فانه بمعدل استثمار أقل من ١٨٪ من اجمالى الانتاج السنوى ، وبانتاج رأسمالى بمعدل حوالى ٣٪ فان زيادة بنسبة ٣٠٪ على مدى خمس سنوات ، (أى أقل قليلا من ٦٪ سنويا) ـ هى أقصى ما يطمع فيه المرء .

وهكذا ، نجد فجوة فى التنمية تزيد على ٢٠٪ بين الهدف والزيادة الفعلية فى الانتاج .

وبالنسبة الى نسبة الثلاثين فى المائة التى أشرنا اليها آنفا ، يجب ، مع ذلك ، أن نضيف عائد استثمارات السد العالى التى تحققت أثناء (وقبل) مدة الخطة الخمسية الأولى .

ان التقديرات الرسمية تتوقع زيادة سنوية فى الدخل القومى حوالى ٢٣٥ مليون جنيه (بأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠) عندما تتجمع أرباح السد العالى بكاملها حوالى سنة ١٩٧٢ . وربما كانت هذه التقديرات متفائلة الى حد ما ، ولكن اذا نحن قبلناها على علاتها فانه يمكن تقديرها بحوالى ١٤٪ من مستوى اجمالى الانتاج المحلى الذى تحقق فى نهاية مدة الخطة الخمسية الأولى .

ولما كان بعض هذا الانتاج لن يتحقق الا بعد سنة ١٩٧٠ ، كما أن بعض استثمارات السد العالى سوف تنفذ خلال السنوات من ١٩٦٥

/١٩٦٦ الى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ولما كانت هذه قد أدخلت فى الحسبان ضمن نسبة الثلاثين فى المائة المتوقعة الناتجة من الاستثمارات الجارية — فانه من الجلى ان أرباح السد العالى يمكن الى مدى محدود فحسب أن تسد فجوة العشرين فى المائة فى التنمية ٠

ورغم أن زيادة عدد السكان والعمالة ستتضمن فى ذاتها قدرا من الزيادة فى اجمالى الانتاج المحلى حتى مع بقاء رأس المال المخزون بلا تغيير الا أن زيادة تالية فى معدل الاستثمار فوق مستوى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ تبدو ضرورية اذا اريد للدخل القومى أن يتضاعف فى سنة ١٩٧٠ ٠

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة لا تتوقع الا بصعوبة أن تزيد صافى قروضها الأجنبية ، بل ربما اضطرت حتى الى تخفيضها — فان الوسيلة الوحيدة للوصول الى زيادة معدل الاستثمارات هى أن تقيد وتحدد الاستهلاك المحلى ٠

أما كيف يمكن أن يتحقق هذا ، فسياسة داخلية معقدة ، تحتاج حلها الى معايير قاسية جدا ومرسومة بعناية ٠

ان الزيادة الفاحشة فى الاستهلاك العام خلال مدة الخطة الخمسية الأولى — وهى زيادة تجاوزت بكثير ما كان متصورا فى الخطة — تجعل من الطبيعى أن تحل هذه المشكلة بايقاف تيار الانفاق العام ٠

واذا تعذر تنفيذ هذا لأسباب سياسية ، فانه يبدو أن الحل الوحيد هو زيادة الضرائب وتخفيض الاعانات المالية ٠

أما كيف يمكن وضع هذه السياسات لتحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمارات دون عرقلة الانتاج الأهلى فمسألة شائكة لن أتعرض لها هنا ٠

(٢) الاقتصـــاد المصرى والثورة

بقلم

جلال أمين

١ ـ عملية التحول

عند دراسة نظام الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٥٢ ، ينبغى على المرء أن يؤكد استمرار تاريخ الاقتصاد السابق وانفصـــاله فى نفس الوقت .

لقد جنحنا جميعا فى وقت من الأوقات الى أن نعتبر قوانين يولية سنة ١٩٦١ ثورة مصرية أخرى ، حولت نظام الاقتصـــاد المصرى من نظام تغلب عليه المشروعات الخاصة الى نظام تغلب عليه المشروعات العامة .

وهناك أسباب وجيهة للأخذ بهذا الرأى ، فقوانين سنة ١٩٦١ ، التى فاجأت الاشتراكيين المصريين بقـــدر ما فاجأت غيرهم ، لم يكن لخصائصها المباغتة والمكتسحة نظير فى أى اجراء اقتصادى اتخذ منذ سنة ١٩٥٢ .

ولكن اذا نحن نظرنا الآن الى فترة الأربعة عشر عاما ، لأدهشـــنا كثيرا استمرار التغيير بقدر ما تدهشنا فجائيته .

وهكذا ، فان السنوات الأربع الأولى من الثورة ، رغم انها انطوت من الناحية السياسية على نقطة تحول فى التاريخ المصرى ، الا انهـــا من ناحية النظام الاقتصادى ربما نظر اليها على انها استمرار للنظام الاقتصادى لسنى ما بعد الحرب .

وهـــذا يظهر أولا فى الطابع التقليدى الهـــادىء نسبيا للأهداف

الاقتصادية لتلك الفترة (الشطر الأعظم من الاستثمارات كان موجها الى المجـالات التقليدية فى الرى والصرف واستصلاح الأراضى) ، ويظهر ثانيـا فى التشجيع الكبير الذى تمنحه الحكومة للمشروعات الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية •

وفى ذلك العهد ، لم يكن الجدل يدور حول المشروع الخاص فى مواجهة المشروع العام ، وانما كان الدور الذى يسمح به لرأس المال الأجنبى الخاص ، وكانت ثمرة النقاش تحبذ ذلك •

ولعل قانون سنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى هو أقوى حجة ضد نظرية الاستمرار ، ولكن الواقع ان التطورات التالية ربما حدت بنا الى أن ننسى أن الاصلاح الزراعى الأول لم يتناول الا مالا يزيد على ٦٪ من جملة الأراضى المنزرعة ، وانه كان مطلبا شعبيا عاما فى الفترة السابقة مباشرة على الثورة •

وبالمثل ، فان التغييرات التى طرأت على نظام الاقتصاد المصرى منذ سنة ١٩٦١ يمكن أن تعتبر أيضا استمرارا للاتجاه الذى بدأ منذ سنة ١٩٥٦ •

ففى المحل الأول، نجد أن تأميمات يولية سنة ١٩٦١ كانت مسبوقة بتأميم العديد من المشروعات الحيوية ، وهذه لم تسترع الكثير من الانتباه لأنها وزعت من ناحية على مدة أطول ، ولأنها من ناحية أخرى دعمت بالقليل ــ أو بلا شىء اطلاقا ــ من التبريرات الأيديولوجية ، وذلك أن التأميمات السـابقة بررت بأسـباب مختلفة تراوحت بين محاولات التهرب من الضرائب ، كما هو الحال فى تأميم مصانع عبود للسكر ، أو عدم الارتياح الى سياسة الاستثمار الخاصة بالمشروع ، كما هو الحال بالنسبة الى تأميم بنك مصر ، أو لاعتبارات سـياسية ووطنية ، كتأميم شركة قناة السويس وما تلاه من فرض الحراسـة على الممتلكات الانجليزية والفرنسية والبلجيكية •

وفى المحل الثانى يمكن أن نلاحظ قبل تأميمات يوليــة بخمس سنوات على الأقل دلائل على عدم الارتياح الى أعمــال المشروعات الخاصة .

ففى سنة ١٩٥٦ ، فرضت قيود على النشــاط الخــاص بالنســبة للمبانى . ومنذ ذلك الحين تدخلت الحكومة أكثر فأكثر ، حتى اذا جاءت سنة ١٩٥٨ لم يكن يسمح بانشاء أى مصنع أو التوسع فيــه أو اغلاقه الا بموافقة وزارة الصناعة .

فالاكثار من القيود على المشروعات الخاصة ، والتــأميم ، وفرض الحراسة على رأس المال الأجنبى الذى أعقب أزمة السويس ــ كانت مؤشرات واضــحة على الدور القليل الأهمية الذى سيقوم به رأس المال الخاص فى التطور الاقتصادى المستقبل للبلاد .

وهكذا ، بمجرد أن انتهت أزمة السويس ، كان على الحكومة أن تعيد النظر فى طبيعة النظام الاقتصادى .

واذن ، فلم يكن صدفة ان يتلازم الهجوم على المشروعات الخاصة مع تغيرات خطط التنمية .

وأكبر القيود على النشاط الخاص وضعت فى مستهل سنة ١٩٥٨ ، التى كانت أيضا أول ســنة فى الخطة الخمسية الأولى للصناعة ، وقد أممت شركات بنك مصر فى سنة ١٩٦٠ ، أى فى بداية الخطة الأكثر طموحا للسنوات ١٩٦٠/١٩٦١ ، الى ١٩٦٤/١٩٦٥ ، والتى رفعت هدف الاستثمار الى ٣٤٠ مليون جنيه سنويا مقابل استثمار سنوى قدره ١٤٢ مليون جنيه بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٦ .

وقوانين التأمين المكتسحة الصادرة فى يولية ســنة ١٩٦١ ، والتى بمقتضاها انتقل الى الدولة رأس مال ما تبقى من شركات التــأمين الخاصة والبنوك وكذلك الكتلة الضخمة للصناعة المصرية ــ هــذه القوانين تميز نهاية السنة الأولى للخطة .

وفى ذلك الوقت كان قد تحقق أن نسبة عاليــة من الاستثمار فى نطاق اطار العمل الخاص بالتخطيط الشامل كانت مناقضــة لسيطرة رأس المال الخاص .

وبناء على ذلك، فربما لم يكن من الصواب أن نستخلص أن نجاح تأميم قناة السويس « هو الذى أثار الشهية الى المزيد [1] » •

ولعله أقرب الى الصواب أن نقول أن نفس المنطق الذى أدى الى تأميم قناة السويس هو الذى أثمر التأميمات اللاحقة •

ومن ناحية ثالثة ، نجد أن اجراءات اعادة التوزيع فى سنة ١٩٦١ ، كانت لها أيضا جذور ترجع الى سنة ١٩٥٢ ، ليس فقط الاصلاح الزراعى ، وانما أيضا قوانين التأمين الاجتماعى ، والحد الأدنى للأجور ، وضرائب الدخل التصاعدية وتخفيضات الايجارات ••• الخ ــ هذه كلها عرفت فى السنوات الأولى للثورة • وهنا نجد الدلالة الحقيقية لقوانين سنة ١٩٦١ والقوانين اللاحقة لها •

ومع ذلك ، فان هذه الاصلاحات ــ التى بدت عند بداية الأخذ بها متواضعة تماما ــ اتخذت طابعا مختلفا ومتطرفا بصورة كاملة عندما ننظر اليها مجتمعة مع التطورات التالية •

ولكى نقدم مثالا على هذا ، فان قانون الاصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ ، كان مجرد اجراء متواضع لاعادة التوزيع ، له أهداف اجتماعية وسياسية ، قبل أن تكون له أهداف اقتصادية • ومع ذلك، فباضافة قوانين الاصلاح الزراعى الصادرة فى سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ــ وهى التى أنقصت الحد الأعلى للملكية الزراعية وألغت التعويض وأعفت الفلاحين من الوفاء بثلاثة أرباع تكلفة الأرض الموزعة عليهم ــ يتجلى لنا الآن انها غيرت الحياة فى الريف تغييرا متطرفا •

وفضلا عن هذا ، فان وضع حد أعلى للايجارات الزراعية ــ وهو الذى لم يكن يطبق فى سنة ١٩٥٢ تطبيقا عمليا الا قليلا جدا ــ أصبح اليوم يطبق جبرا ليس عن طريق الأحكام الادارية وحدها وانما أيضا عن طريق الضغط الأدبى •

ان النظام الاقتصادى الحالى قلما يحمل أية سمة من سمات نظام

(١) انظر شارل عيسوى ــ مصر فى ثورة ــ لندن سنة ١٩٦٣ ــ ص ٥٥ •

سنة ١٩٥٢ فخارج نطاق الزراعة لا تسيطر المشروعات الخاصة الا على الحرف اليدوية وتجارة التجزئة والخدمات الشخصية ، ولكنها استبعدت من الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم ، ومن تجارة النقل والمال والاستيراد •

ورغم أن المشروعات الخاصة تسهم فى تجارة الجملة والتصدير الا أن الحكومة تمارس اشرافا دقيقا على سياسة التصدير وعلى الأسعار الداخلية •

وفضلا عن هذا ، فانه لما كان القطاع العام مسئولا من الناحية العملية عن كل الاستثمار الجديد (١) ، حتى فى الزراعة حيث لا يزال القطاع الخاص مسيطرا فان الدولة تشرف على نحو سدس الأرض ومسئولة عن جميع استصلاح الأراضى البور ، فالجمعيات التعاونية الزراعية التى توجد الآن فى الواقع فى جميع القرى تحت الرقابة المباشرة لموظفى الحكومة ، قد تغيرت وظيفتها تغييرا جذريا من مجرد تقديم التسهيلات الائتمانية والتسويقية الى تطبيق الدورة المخططة للمحاصيل •

ان تحول النظام الاقتصادى بادخال تغييرات منفصلة على مدى أربع سنوات ، ودون أى التزام مبدئى بأيديولوجية محددة — وهو أمر فريد فى التجارب الاشتراكية — قد أثار العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية ، وهو ما سنعرض له الآن •

---

(١) فى سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ كان القطاع العام مسئولا عما لا يقل عن ٩٤٪ من جملة الاستثمارات .

٢ ـ النظام الجديد و التنمية الاقتصادية

ان الحجة التى سيقت تأييدا للأخذ بالاشتراكية فى مصر يمكن أن تصاغ فى ايجاز على الوجه التالى : ان البلد المتخلف يمكن أن يحصل على توزيع للدخل أكثر عدالة وعلى نسبة للتنمية أكثر ارتفاعا اذا ما غلبت الملكية العامة على وسائل الانتاج ، نظرا لأن الدولة أقدر من وجهة نظر المجتمع على تحقيق نسبة أعلى من الادخار والاستثمار ، وعلى توجيه الاستثمار الى اتجاهات أكثر انتاجا .

ومع ذلك ، فليس من اليسير أن نقول الى أى مدى نجح النظام الجديد فى مصر فى تحقيق هذه الأهداف .

ان علاقة السببية المباشرة لا يمكن أن تقوم بين تأميم الصناعة ونمو الاقتصاد ، نظرا لأن عوامل كثيرة خلاف التأميم كان يمكن ان تتدخل تدخلا فعالا .

ومن هذه العوامل هبوط محصول القطن فى سنة ١٩٦١ والتطورات السياسية فى العالم العربى والتغيرات التى طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية . وفضلا عن هذا فانه لم يمض الا خمسة أعوام منذ أن اتضحت طبيعة هذا النظام الجديد .

حقا ان عملية التأميم واعادة توزيع الدخل استمرت فى سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ والأرجح انها ستظل مستمرة . فاذا ما وضعنا هذا نصب أعيننا ، فليس فى وسعنا الا أن نبدى بعض الملاحظات على التأثيرات المحتملة لتغيرات النظام الاقتصادى على توزيع الدخل وعلى نسب تنمية الدخل والادخار والاستثمار .

انها لبيانات قليلة جدا تلك المتاحة عن الكيفية التى تغير بها توزيع الدخل فى السنوات الخمس الأخيرة .

اننا نعرف انه فى غضون سنى الخطة ارتفعت الأجور من ٤٢٫٨٪ الى ٤٦٫٧٪ من الدخل القومى (١) • ومع ذلك ، فهذا لا يعكس جميع التغيرات لصالح الطوائف ذات الأجر الأدنى ولا أهم تلك التغيرات •

ان اعادة توزيع الدخل الزراعى قد جاء أساسا من اعادة توزيع ملكية الأرض ومن تخفيض ايجارات الأراضى الزراعية • وبالنسبة الى كل من سكان الحضر والريف فان الكثير من اعادة توزيع الدخل انما اتخذ صورة زيادة فى الخدمات العامة الحرة أو الممنوحة اعانات مالية عالية ، وخاصة فى مجالات التعليم والصحة • ولا شىء من هذا انعكس على نمو حصة الأجور •

ولكن من المهم أن نلاحظ أن الجزء الأكبر (٦٠٪) من الزيادة فى الاجور كان راجعا الى الارتفاع الكبير فى العمالة أكثر مما هو راجع الى الزيادة فى متوسط اجور اولئك الذين استخدموا ، فقد زادت العمالة فى جميع القطاعات من ٦٫٠٠٦٫٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧٫٣٣٣٫٤٠٠ فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة زيادة قدرها ٢٢٫٢٪ (٢) ومقابل زيادة فى عدد السكان قدرها ١٥٪ ، وزيادة فى العمالة لا تزيد على ١٠٫٥٪ بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ (٣) •

وأيضا بينما زاد متوسط الاجور النقدية للعمال الصناعيين بنسبة ٢٢٫٨٪ (٤) خلال سنوات الخطة ، فان المؤشرات الرسمية لتكلفة المعيشة من ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٥ تدل على معدل زيادة يقترب كثيرا من هذه النسبة (٢٣٫٢٪) (٥) •

وهكذا ، يبدو انه بينما أن اولئك الذين استخدموا فى الصناعة استفادوا من التوسع فى الخدمات الاجتماعية ، فان مكاسب أكبر قد

---

(١) على صبرى ـ سنوات التحول الاشتراكى ، تقييم للخطة الخمسية الاولى (القاهرة فى سنة ١٩٦٦) ـ باللغة العربية ص ٦٩ •

(٢) نفس المصدر ـ ص ـ ٩٨٨ ••

(٣) هانسن ، ب ، ومرزوق ، ج ـ التنمية والسياسة الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ـ امستردام سنة ١٩٦٥ ـ ص ٣٥ •

(٤) على صبرى ، نفس المرجع ، ص ٦٩ ••

(٥) البنك المركزى المصرى ـ النشرة الاقتصادية رقم ١ سنة ١٩٦٦ •

ظفر بها اولئــك الذين كانوا عاطلين من قبــل أو احتمالا فى القطاع الحضرى ، وكذلك الذين لا يملكون أرضا فى القطاع الريفى •

سبق أن ذكرنا أنه حتى سنة ١٩٥٦ كان النظام الاقتصادى استمرارا للماضى بصورة أساسية ، وان زيادة تدخل الحكومة حدث بعد حرب السويس •

وهكذا ، بينما ظل ثابتا حول ٤٥ جنيها بين ســنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ، فانه خلال السنوات الأربع التالية ارتفع بنسبة ١٠ر٥٪ من ٤٥ جنيها الى ٥٠ر٣ جنيها •

وخلال سنوات الخطة ارتفع دخل الفرد بنسبة أسرع ، وذلك من ٥٠ر٣ جنيها فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٥٩ر٨ جنيها فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، بمعدل ١٨ر٨ مقابل نســبة قدرها ١٣ر٨٪ فى الســنوات الخمس السابقة (١) •

ونصل الى نتــائج مماثلة بمتابعة نمو اجمــالى الانتــاج المحلى الحقيقى ، ومنه تتبين ان المعدل السنوى المركب للنمو هو ٠ر٧٪ فقط بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤ ، ارتفع الى ٦ر١٪ بين سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ وســنة ١٩٦٢/١٩٦٣ (٢) ، ثم ارتفع الى ٦ر٥٪ خلال جميع السنوات الخمس للخطة (٣) •

وقد نمت الصناعة بأسرع كثيرا مما نمت به الزراعة ، وهكذا ففى حين نما الدخل الصناعى بنسبة ٥٠ر٢٪ خلال سنى الخطة ، فقد نما الدخل الزراعى بنسبة ١٧ر٨٪ فقط (٤) • وهــذا يرجع كثيرا الى تحرك الاستثمار لصــالح الصــناعة فى السنتين الأخيرتين من سنى الخطة •

---

(١) من الســنوات من ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٥٩/١٩٦٠ محسوبة من هانسن ب• ، وميد ، د• ـ الدخل القومى للجمهورية العربيــة المتحــدة ، من ١٩٣٩ الى ١٩٦٢ ، نشرات معهد التخطيط القومى ، رقم ٢٤٤ ـ سنة ١٩٦٣ ـ ص ٣ ـ والاحصاليــات السنوية ـ عن السنوات من ٥٩/٦٠ الى ٦٤/٦٥ ـ محسوبة من ((على صــبرى)) ـ نفس المرجع ـ ص ٣٢٠ •

(٢) هانسن ومرزوق ـ نفس المصدر ـ ص ٣٢٠ •

(٢) على صبرى ـ نفس المصدر ـ ص ٥٧ •

(٤) المصدر السابق ص ١٨٥ •

وخلال السنوات العشر الأولى للثورة أظهرت حصة الاستثمار فى الصناعة والكهرباء بالنسبة الى جملة الاستثمارات زيادة طفيفة جدا (١) ، ولكنها ارتفعت الى حوالى ١١٪ فى سنتى الخطة الأخيرتين (٢) .

وانه لمن المغرى حقا أن نقول انه بعد عشرين أو ثلاثين سنة ، عند ما يتطلع الاقتصاديون وراءهم الى النمو الطويل المدى للاقتصاد المصرى ، فان نقطة التحول سوف تلتقى على الأرجح مع تحول مصر الى الاشتراكية .

ولكن فى حين أن زيادة معدل النمو فى الدخل تحققت من خلال الزيادة الكبيرة فى معدل الاستثمار ، فانها لم تقترن بأى تغيير جدى فى معدل الادخار .

وهكذا ، فانه بينما ارتفع متوسط النسبة المئوية لجملة الادخار الأهلى من ١٤٪ فى السنوات من ١٩٥٥/١٩٥٦ حتى ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٧٫٦٪ خلال سنوات الخطة ، فان متوسط النسبة المئوية لجملة الادخار الأهلى بقى تقريبا ثابتا .

ومن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ كان فى نطاق ١٠٪ الى ١٣٪ من اجمالى الانتاج المحلى ، وفى خلال الخطة الخمسية لم يزد المتوسط عن ١٢٫٧٪ (٣) .

واخفاق معدل الادخار فى أن يزيد بعد التأميم يرجع بصفة مبدئية الى الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك العام الذى زاد بما يقرب من ٩٠٪ خلال سنوات الخطة ، بينما زاد الاستهلاك الخاص بنسبة ٣٧٪ (٤) .

وزيادة معدل الاستثمار مع بقاء معدل الادخار ثابتا فى واقع الأمر أمكن بطبيعة الحال تحقيقها بزيادة المديونية الأجنبية . وهذا يشكل

---

(١) هانسن ومرزوق ـ نفس المرجع ـ ص ٨ .
(٢) الاهرام الاقتصادى ـ اول مارس سنة ١٩٦٦ ـ ص ٥٤ .
(٣) هانسن ومرزوق ـ نفس المصدر ـ ص ٣٢٥ .
(٤) محسوبة من ((على صبرى)) ـ نفس المصدر ـ ص ١٩٣ .

عني الارجح اخطر مشكلة اقتصاديةتواجه انظام الجــــديد ، ونعني بذلك كيف نحول تمويل الاستثمار من الموارد الأجنبية الى الموارد الوطنية . وهذه المشكلة يمكن أن ينظر اليها من زاوية على انهــا مشكلة كيفية الوصول الي التــوازن السليم بين مطلب رفع مستوى المعيشة رفعا سريعا وبين الرغبة فى الوصول الى معدل مرتفع لتنمية طويلة المدى . ولكنها من زاوية أخرى مشكلة كيفيــة رفع كفــاية الجهاز الادارى .

وواضح أن كلتا المشكلتين ليستا ذات صبغة اقتصادية خالصــة ، وسوف لا أخاطر الا بمجرد الاشارة اليهما .

٣ المكاسب القصيرة المدى

مقابل التنمية الطويلة المدى

ان العدالة الاجتماعية فى بلد مثل مصر يجب أن ينظر اليها على أنها تعنى شيئا مختلفا جدا عن معناها فى البلاد المتقدمة .

والأحرى بدلا من أن يشير المعنى الى توزيع عادل لكمية موجودة من الثروة أن يشير مبدئيا الى التوزيع العادل لعبء التنمية الاقتصادية . وبالنسبة الى العامل العادى فان « القضاء على الاستغلال » يعنى عنده ببساطة « القضاء على الفقر » ، وهو مالا يتسنى عنده بسهولة أن يتفق مع ثبات دخله الحقيقى ، أو حتى مع زيادة بطيئة جدا فيه .

وتتعقد المشكلة اكثر بالزيادة السريعة فى عدد السكان ، التى تخفى كل تقدم حقيقى بامتصاص المكاسب التى قد يجنيها السكان الأصليون ، وتخلق شعورا بالركود .

وانه لمن السهل على الحكومة أن تحظى بتأييد العامل الذى ظفر بزيادة فعلية فى دخله الحقيقى نتيجة للتنمية وللاشتراكية ، ولكن من الصعب قليلا ان تظفر بتأييد عامل كان من قبل عاطلا ، ثم هيأت له عملا ، لانه من المحتمل جدا أن يعتبر أن الحصول على عمل حق طبيعى له .

على أن أشق الأمور أن تحظى الحكومة بتأييد اولئك الذين ما أن يبلغوا سن العمل حتى يجدوا الوظيفة ، ولكن دون أن ينالوا أى تحسين ـ أو تحسينا طفيفا فى مستوى معيشتهم .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه الطوائف لا تدرك بسهولة انها بغير التنمية الاقتصادية كان يمكن أن يظلوا عاطلين عن العمل .

ولهذه الأسباب كان من الصعب على الحكومة أن تنادى بشعار التنمية الاقتصادية السريعة دون أن تعد فى نفس الوقت بمكاسب عاجلة للعمال • وهذا يفسر الى حد كبير السبب فى أن الحكومة ، مع تأميمات سنة ١٩٦١ ، ركزت كثيرا على مبدأ العدالة ، وعلى التعهد بأن التنمية الاقتصادية السريعة لن تكون على حساب مستوى المعيشة للجيل الحاضر •

ومع ذلك فقد أظهرت السنوات الخمس التى انقضت منذ ذلك الحين انه نجمت عن ذلك مشاكل عديدة فيما يتعلق بالتنمية الطويلة المدى للبلاد • وكان أخطر هذه المشاكل هو الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك على حساب ثبات الادخار • ومنذ ذلك الحين فسر التأكيد الشديد على العدالة الاجتماعية بطريقة أدت الى اضعاف رقابة الادارة على العمل والافتقار الى نظام فعال للحوافز • فمن ناحية وجد مديرو المشروعات العامة أن من الصعب جدا عليهم فى الغالب أن يطردوا أى عامل غير كفء أو مهمل ، ومن ناحية أخرى ، ورغم أنه تقررت للعمال حوافز مالية على صورة حصة فى الأرباح ، الا أن توزيعها عليهم بوشر بقدر غير واف من التمييز بينهم •

والمشكلة الأخرى التى تستحق غالبا نقاشا أوسع هى اشتراك العمال فى مجالس الادارة • فمن ناحية القواعد الأيديولوجية يمكن أن يقال انه مادامت الملكية قد انتقلت الى العمال ، فان العمال يجب أن يمثلوا فى الادارة • ويبدو أن هذا كان هو الدافع وراء قرار ١٩٦١ الذى نص على أن اثنين من الأعضاء السبعة فى مجلس ادارة الشركة يجب أن ينتخبوا ممثلين للعمال وللموظفين ذوى المهايا الثابتة (١) •

ومع ذلك فانه يبدو أن هذه التجربة خلقت بعض العوائق فى المجرى الهادىء والكفء للصناعة • فمن ناحية تصور ممثلو العمال

---

(١) عدل هذا القرار فى اكتوبر سنة ١٩٦٢ بان زاد عدد الاعضاء المنتخبين الى اربعة من تسعة اعضاء ، كما الغى التفرقة بين العمال والموظفين ذوى الاجور الثابتة •

فى أغلب الأحيان أن دورهم فى الادارة ليس الا الحصول على مكاسب سريعة للعمال ، وغالبا ما عاملوا المديرين على أنهم ليسوا خيرا من أسلافهم الرأسماليين ، وكثيرا ما منحوا وعودا سرعان ما أدركو انهم عاجزون عن الوفاء بها .

ومن ناحية أخرى فان المديرين المعينين لم يظهروا ثقة كبيرة فى المقدرة الادارية للأعضاء المنتخبين ، خاصة وأنهم ، بوصفهم مديرين يتحملون المسئولية الكاملة عن نجاح أو فشل المشروع .

وتبقى المشكلة بعد ذلك فى انه بينما ان اشتراك العمال فى الادارة يمكن أن يحقق وظائف معينة ذات نفع ـ كتحسين الكفاية وتخفيض التكلفة وتوزيع الدخل الا أن العمال فى الغالب ، وفى الوقت الحاضر على الأقل ، غير مؤهلين لمعالجة المشاكل التى تحتاج الى مهارات ادارية أو فنية خاصة .

ولهذا ، يبدو ان من الضرورى أن نصل الى تعريف أكثر وضوحا وفاعلية لدور الادارة والعمال ـ كل فيما يخصه ـ فى ادارة المشروعات العامة .

٤ ـ مشـــكلة البروقراطيـة

مشكلة البيروقراطية هي في الأغلب المشكلة التى حظيت بأوسع نقاش فى مصر فى الوقت الحاضر • وهى ليست بالمشكلة الحديثة ، فان تاريخها يرتد بكل تأكيد الى ما هو أبعد من الاصلاح الاشتراكى أو ثورة سنة ١٩٥٢ •

لقد ورثت الحكومة جهازا اداريا غارقا فى المركزية اتسم بالبطء والتعقيد ، وكان البيروقراطيون ينفرون نفورا شديدا من التنازل عن سلطاتهم •

ومن الغريب أن هذه التركة ساعدت النظام الاشتراكى الجديد كما عرقلته • لقد وجدت الحكومة نفسها مستندة الى جهاز ادارى شديد التشعب والاتساع ، ومشكل من موظفين اعتادوا التطلع الى أعلى • وواضح ان الاشتراكية لم تخلق مشكلة البيروقراطية ولكن لا شك أن الأخذ بالاشتراكية أضاف أبعادا جديدة الى المشكلة • وليس بذى جدوى أن تتشبث بالحقيقة القائلة بأن قطاعا عاما كبيرا لا بد أن ينطوى على عيوب بيروقراطية ، مادام أن الاقتصاد الآن قد تحول الى مشروع كبير للدولة ، فاننا لا ننوى أن نحل مشكلة البيروقراطية بالتضحية بالاشتراكية •

وبالمثل ، لا جدوى من أن نعالج البيروقراطية باعتبارها مشكلة لا مناص من أن تلازمنا • ومن المؤكد أن بعض أسباب عدم الكفاية البيروقراطية يمكن أن تعالج فى اطار العمل الاشتراكى نفسه • ومثال ذلك أن من الصحيح ان الزيادة فى موظفى الحكومة اقترنت بزيادة فى مقدار العمل الانتاجى والمسئوليات ، ولكن ــ كما ينبغى أن يتوقع المرء ــ فان عددا كبيرا من هؤلاء المعينين حديثا ليسوا مهيئين تماما ليكونوا على مستوى المشاكل الحديثة لادارة المشروعات العامة •

والحل الممكن هو أن ندرب أقصى ما نستطيع من موظفى الحكومة الزائدين على الحاجة ليؤدوا عملا أكثر انتاجية ٠

ومثال آخر هو الزيادة فى عدد أجهزة الاشراف فى كل من الحكومة وأنشطة العمل ، فالمشروعات الآن فى الغالب محل لرقابة مالا يقل عن سبع أو ثمانى سلطات عامة ٠ ونتيجة لذلك فان قدرا كبيرا من الوقت والجهد يضيع فى تلبية طلبات هذه الأجهزة للبيانات ٠

وفى حالات قليلة ، امتد التأميم ليشمل مشروعات صغيرة جدا (وخاصة النقل وصناعات النسيج) مما أضاف الى الادارة أعباء لا ضرورة لها ٠ وفى هذه الحالات كان يمكن لتنظيم جديد مبنى على التعاون أن يكون أكثر كفاية ، مع عدم مخالفته للمثل الاشتراكية ٠

ورغم كل هذه المشاكل الجديدة فانه يكون مجانبا للصواب أن نفترض أن كل المصادر الجديدة لعدم الكفاية البيروقراطية ناشئة عن تطبيق الاشتراكية ٠ فان العديد من أعراض عدم الكفاية ليس الا نتيجة للتنمية الاقتصادية السريعة ٠ وهذا يفسر تفسيرا كبيرا عدم الكفاية الناشىء من اصدار قوانين لا حصر لها، وانشاء والغاء وزارات ومؤسسات جديدة، والاغراء الناجم عن ظهور فرص جديدة للترقيات السريعة والمكاسب العاجلة ٠

وانه لصحيح أيضا أن عدم الكفاية الادارية لا يمكن أن يعزى كله الى الاشتراكية وانما هو يرجع فى حالات كثيرة الى الميول غير الاشتراكية أو المعادية لها لدى بعض الموظفين أو المديرين الحكوميين ٠ فعند سن الحكومة لقوانينها الاشتراكية فبعضهم كان يرجو أن يرث الامتيازات السابقة التى كانت تنعم بها الطوائف المطرودة ، دون أن يبذلوا أى جهد جدى فى اداء أعمالهم بجدارة ٠

ولعل مما يثير الدهشة أن نجد أن النجاح الادارى البارز لشركة قناة السويس أو للسد العالى انما يرجع الى تشكيل جهاز جديد

تمـــاما من الاداريين ممن لم يكونوا أبدا جــزءا من البيروقراطـــية التقليدية .

وأحد التحديات الجوهرية التى تواجه الآن الحكومة ليس فقط أن تتعامل مع الميول البيروقراطية ، وانمـــا أيضـــا أن تكتشف وأن تستفيد الى أقصى حـــد من الأشـــخاص الذين يجمعون بين المقدرة والايمان بالنظام الجديد .

٥ ــ التطلع الى المســـتقبل

ليس من الصعب أن ندرك أن النظام الاقتصادى فى مصر يدخل الآن مرحلة جديدة من مراحل التنمية • ويبدو أن المشاكل التى نشأت خلال سنوات التخطيط وكذلك الاتجاهات الجديدة فى العـلاقات الدولية تستدعى تغييرات واصلاحات هامة • وهذا فيما يظهر أحـد الأسـباب الهامة لتـأخير اذاعة الصـورة النهـائية للخطة السبعية الجديدة •

ان الحكومة الآن تبدو معتزمة التغلب على العقبات الاقتصـادية والسـياسية التى قامت خـلال المراحل الأولى للنظام الاشتراكى ، وهناك دلائل واضحة على ان المشكلتين الرئيسيتين البـارزتين فوق غيرهما من المشكلات تواجهان بامانة •

وفى الوقت الحاضر ، ثمة اشـارات الى أن مشكلة الصـدام بين مكاسب العمال القصيرة المدى والتنمية الطويلة المدى قـد وضحت لدى الحكومة بما فيه الكفاية • وبالرجوع الى آخر خطب الرئيس والى الاجراءات الحكومية الحـديثة برفع أسـعار بعض السـلع الأساسية ــ فانه يبدو أن الاهتمام قـد انتقل الآن بحق الى معدل أسرع للتنمية •

وهذا يبدو واضحا أيضا فى الأرقام المبدئية للخطة الجـديدة • ومثال ذلك أن معدل المدخرات الأهلية بالنسبة الى اجمالى الانتاج المحلى خطط على أساس أن يرتفع تدريجيا من مستواه وهو ١٢ر٧٪ خلال الخطة الأولى حتى يصـل الى ٢٢٪ فى السـنة الخامسة من سنوات الخطة الثانية (١) •

أما المتوسط السنوى لجملة الاستثمارا فيرتفع من ٣٠٢ر٦ مليون

(١) الاهرام ــ ٦ ابريل سنة ١٩٦٥ .

جنيه فى سنوات الخطة الأولى الى ٤٥٢٫٣ مليون جنيه فى الخطة الثانية [١] .

وخططت الأجور على ألا ترتفع بنفس السرعة التى ارتفعت بها خلال الخطة الأولى ، وهكذا فبينما ارتفعت جملة الأجور النقدية فى خمس سنوات بنسبة ٣٠٪ ، فانها خططت على أن ترتفع فقط بنسبة ٣٦٫٥٪ خلال السنوات السبع للخطة الثانية [٢] .

ولعل المناقشات العامة الواسعة حول البيروقراطية قد بدأت تؤتى ثمارها . فحديثا جدا أدخلت فى القطاع العام تنظيمات جديدة تمنح سلطات أوسع لمديرى الشركات فيما يتعلق بتعيين العمال والموظفين وترقيتهم وفصلهم ، ولم تعد هناك حاجة الى استصدار قرارات جمهورية للتعيين ، فيما عدا موظفى الدرجة الأولى والمناصب الأعلى [٣] .

ومجالس الادارة الآن مطلقة الحرية تماما فى منح مكافآت الحوافز للعمال الذين يساهمون فى تخفيض تكلفة الانتاج، أو فى زيادة الانتاج أو الصادرات [٤] .

وقد هوجمت البيروقراطية أيضا على المستوى السياسى بمنح الاتحاد الاشتراكى العربى دورا أكثر ايجابية فى محاربة حالات عدم الكفاية البيروقراطية واذاعتها والتشهير بها .

وبطبيعة الحال ، فان مشكلة الحيلولة دون الارتفاع البالغ السرعة فى مستويات الاستهلاك ومشكلة البيروقراطية ليست أيهما — من المشاكل التى يمكن أن تحل عاجلا . ولكن اذا حكمنا على هدى أسلوب الحكومة فى معالجة المشاكل الأكثر تعقيدا والخاصة بتحويل المشروعات الخاصة الى مشروعات عامة ، وتغيير العلاقة بين الملاك والمزارعين — فانه ينبغى أن نتطلع متفائلين الى ما تأمله للاقتصاد المصرى .

---

(١) جريدة الاهرام — ٣٠ ابريل سنة ١٩٦٦ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) كان قبلا لابد من قرار جمهورى للتعيين ابتداء من الفئة السادسة فصاعدا .
(٤) الاهرام — ٢٦ اغسطس سنة ١٩٦٦ .

٣ ـ الانتاج الزراعى فى الوضع التاريخى
دراسة حالة فى المدة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٩

بقلم

أ٠ر٠ أوين

خلال الأعوام الثمانية الأولى للثورة ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠، ارتفع انتاج محاصيل الأرض المصرية بحوالى ٣٣٪ ، أى بمتوسط سنوى ٣ر٩٪ (١) ٠

وما سيتلو هذا هو محاولة لوضع هذا الانجاز فى نوع من المشهد التاريخ بالقيام بدراسة وجيزة لتوسع الانتاج الزراعى بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩٣٩ ٠

وقد اختيرت هذه الفترة بالذات لسببين رئيسيين : أولهما أنه بالرغم من أن الكثير قد بذل لتحليل تلك العوامل التى أثرت على تغيرات الانتاج أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، الا أن الاهتمام الذى خصت به السنوات السابقة لسنة ١٩٣٩ كان أقل بكثير جدا ٠ وثانى الأسباب هو أنه حتى الكتاب الذين تولوا الواجب الثانى ندر من بينهم من اجترأ على الرجوع الى ما قبل سنة ١٩١٣ ، والسبب الأول لهذا هو وجود احصائيات يمكن الاعتماد عليها الى حد مقبول لحجم المحاصيل الرئيسية ٠

ومهما يكن فهذا معناه اغفال الفترة الكبيرة الأهمية لتغيرات الزراعة المصرية التى بدأت فى السنوات العشر السابقة لنهاية القرن الماضى ٠

---

(١) ب٠ هانسن ، ج٠ا٠ مرزوق ـ التنمية السياسية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ـ امستردام سنة ١٩٦٥ ـ جدول ٣ ـ ١٢ ص ٧١ ٠

ففى ذلك الحين وقعت عمليات معينة ، كان من أهمها الاتجاه الى مزيد من استغلال الأرض ، مما امتد أثره الى الوقت الحاضر .

والأداة الرئيسية فى الاصلاح الزراعى قبل سنة ١٩١٣ كانت استخدام المياه الصيفية الزائدة بواسطة سلسلة من السدود والقناطر بدىء فيها فى أواخر عام ١٨٨٠ . ومن الحق أن مساحة صغيرة من الأرض المزروعة (ربما تقرب من ٢٥٠ الف فدان) [١] كانت تروى ريا دائما خلال القرن الثامن عشر ، وانها زيدت زيادة كبيرة نتيجة للرى بالترع الصيفية [٢] التى انشئت فى عهد محمد على واسماعيل .

ومع ذلك ، فانه حتى فى فترة متأخرة كسنة ١٨٩٠ ، فان من المحتمل ان الماء المتوفر لم يكن كافيا بين شهرى ابريل ويوليه بما يسمح لمحصول القطن بأن ينال الرى المنتظم الذى يحتاج اليه ، وأن الكثير منه كان يزرع بواسطة ما يسمى بطريقة « بالى » ، التى تقتضى اغراق الأرض بالمياه فى أواخر فبراير أو أوائل مارس، ثم تركها لتجف حين يبدأ النيل فى الأرتفاع بعد أربعة أو خمسة شهور .

وكان لهذا نتيجته السيئة على المحصول كما وكيفا . وزيادة على هذا كانت هناك مساحات كثيرة فى الوجه القبلى بها ترع سيئة الانشاء ونظام للرى غير واف بحيث لا يمكن زراعة أى محصول صيفى على الاطلاق .

وكانت الخطوة الأولى الأساسية لتحسين هذه الحالة هى تجديد القناطر الخيرية القائمة شمال القاهرة واكمال ترعتين من الترع الثلاث المرتفعة المستوى والتى صممت أصلا لربط هذه القناطر بشبكة الرى الممتدة الى شرق وغرب وسط الدلتا .

---

(١) ج. مانزيل ـ الكتاب الجغرافى للبيانات دى بيلفوند ـ القاهرة سنة ١٩٣٦ ـ ص ١٣١ .

(٢) الترع الصيفية هى ترع تحفر بما يكفى لحمل الماء من النيل بين شهرى مارس ويوليو عندما تنخفض المياه الى اقصى حد . وعمق هذه الترع يبلغ ضعف ما يكفى لرى الارض خلال فيضان الخريف . انظر هـ.ا.بـ. ريفلان ـ السياسة الزراعية لمحمد على فى مصر (كامبردج ـ ١٩٦١ ـ ص ٢٤٧) .

وما أن انجز هذا العمل فى سنة ١٨٩١ وأصبحت المياه الفائضة متوافرة فى أرجاء الوجه البحرى حتى أدى هذا الى زيادة ملحوظة فى الانتاج الزراعى . ففى المقام الأول ترتب عليه توسع كبير فى مساحة المحاصيل ، ليس فقط بزراعة أراض جديدة كثيرة ، وخاصة فى شمال الدلتا (١) ، وانما أصبح من الممكن أيضا استغلال الأرض الموجودة بكثافة أشد ، وذلك بزراعة محاصيل اضافية خلال شهور الصيف .

ومن سوء الحظ ، أن الأمثلة عن نظام الدورات الزراعية المتبع قبل سنة ١٨٩٠ — قليلة فى مؤلفات الكتاب المعاصرين الذين كتبوا فى الموضوعات الزراعية — ولكننا نعرف عن يقين أن أغلبية زراع القطن (وهم بدورهم الأغلبية بين ملاك الأرض فى الوجه البحرى) كانوا يستخدمون طريقة السنوات الثلاثية ، وفيها يزرع القطن فى الحقل الواحد مرة كل ثلاثة أعوام . أما عن فصلى الصيف الباقيين فيبدو أن العمل جرى على أن تترك الأرض بورا لا تزرع ، أو أن تزرع ذرة فى أحد الفصلين .

ومهما يكن فانه فى الأعوام التالية لسنة ١٨٩٠ ترتب على زيادة كمية المياه ، مقترنة بالارتفاع السريع فى ثمن القطن الذى بدأ حوالى سنة ١٨٩٨ — ترتب على هذا أن لجأ الكثيرون فى الزراعة الى طرق أشد كثافة .

وطبقا للتقديرات التى وضعها ج.أ. كريج فانه فيما بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ عدل زراع ما يزيد على ٦٠٠ ألف فدان عن الطريقة

---

(١) الاحصاءات الرسمية لزيادة الاراضى المزروعة فيما بين سنة ١٨٩٤/١٨٩٣ وسنة ١٩٠٧/١٩٠٦ هى ٥٧٥٥٦ فدانا ، منها ٥٠٦٨٦٣ فدانا فى الوجه البحرى . ومع ذلك فان هناك احتمالا كبيرا للخطا مرجعه الى الحقيقة الواقعة بان المسح الكامل للارض لم يتم الا فى السنوات الاولى بعد عام ١٩٠٠ — جميع الارقام منقولة من الاحصاءات السنوية الا اذا اشير الى خلاف ذلك .

الثلاثية السنوات الى طريقة السنوات الثنائية فى الدورات الزراعية للقطن (١) .

وبعد مرور سنة ، أى فى سنة ١٩٠٨ ، كان أكثر من ٥٠٪ من الدلتا محلا للدورات الثنائية السنوات مقابل ١٧٪ فقط فى سنة ١٨٩٤ ، وهذا يشمل الجزء الأكبر من الأراضى المزروعة فى المحافظات الأربع الرئيسية المنتجة للقطن ، وهى البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية . أما المنوفية والقليوبية فبالعكس التزمتا لدرجة كبيرة بالدورات الثلاثية السنوات .

وكان لتغيير الأسلوب أيضا أثر هام على المساحة المخصصة للاذرة، ولمحصول ثان هو البرسيم . وتتفق معظم المصادر على أنه فى الدورة الثنائية كانت الأذرة تزرع فى سنوات تبادلية مع القطن ، بينما فى الأراضى التى كانوا لا يزالون يمارسون فيها الزراعة بنظام الدورات الثلاثية السنوات كان هناك اتجاه متزايد الى زراعتها أثناء كل من الصيفين الباقيين .

وفضلا عن هذا فانه نتيجة للفائض فى المياه فان الأذرة يمكن الآن أن تبذر فى بكور شهر يولية، أو حتى يونية ، بينما كان من الضرورى من قبل الانتظار حتى وصول الفيضان . وهذا بدوره أتاح لبعض الملاك أن يحصدوا الأذرة قبل موعدها المعتاد بشهر أو نحو ذلك ، وبهذا يهيئون الأرض لمحصول البرسيم ، قبل أن يقتضيهم الأمر اعدادها للقطن فى شهرى فبراير أو مارس التاليين .

---

(١) ((ملاحظات على احصائيات القطن فى مصر)) ـ ((ليجيبت كونتيمبورين)) العدد السادس (مارس سنة ١٩١١) ـ ص ١٧٧ . هذه النتائج قائمة على افتراض ان كل زارع فى الوجه البحرى كان يستخدم اما هذه الدورة او تلك . والواقع انه طبقا لاقوال نائب قنصل بلجيكا فى القاهرة ـ أ. عيد ـ فان ٧٥٪ فقط من المساحة المزروعة كانت محلا لاى من الدورتين فى سنة ١٨٩٢ ـ وزير الشئون الخارجية فى بلجيكا ـ النشرات القنصلية ـ مجلد رقم ٥.١.١.٨ ـ سنة ١٨٩٣ ـ ص ٩١ . ولهذا يجب الا ينظر اليها الا على انها مجرد تقدير تقريبى للحالة الحقيقية .

جدول رقم (١)

المساحة المخصصة لسبعة محاصيل مصرية رئيسية

١٨٩٣/٩٤ الى ١٩٣٩ (متوسطات سنوية)

(بألوف الفدادين)

	القطن	الأذرة	القمح	الفول	الشعير	الارز	السكر
١٨٩٣/٩٤	٩٦٦	١ر٤٧٥	١ر٢٩٦	٦٨٩	٤٦٠	١٨١	٧٢
١٨٩٤/٩٥ الى ١٨٩٨/٩٩	١ر٠٩٠	١ر٤٧٤	١ر٢١٤	٦٥١	٤٩٩	١٩٩	٧٩
١٨٩٩/١٩٠٠ الى ١٩٠٤/١٩٠٥	١ر٣٠٥	١ر٧٢٧	١ر٢٧٠	٦٤٧	٥٣٧	١٦٤	٧٩
الى ١٩٠٨/١٩٠٩	١ر٥٨٣	١ر٧٨٢	١ر٢٠٧	٥٧٤	٤٤٨	٢٤٩	٤٧
١٩٠٩/١٠ الى ١٩١٢/١٣	١ر٧٠٠	١ر٨٣٨	١ر٢٧٠	٥٢٥	٣٧٣	٢٤٦	٤٨
١٩١٥/١٩	١ر٤٨٢	١ر٧٠٩	١ر٣٠٤	٥١٦	٤٠٣	٢٤٩	٥٩
١٩٢٥/٢٩	١ر٧٦١	١ر٤٩٧	١ر٤٩٧	٤٦٤	٣٥٥	٢٧١	٥٢
١٩٣٥/٣٩	١ر٧٥٤	١ر٤١٠	١ر٤١٠	٣٩٣	٢٦٦	٤٤٥	٦٦

ان نتائج هذه التحركات يمكن أن تظهر فى الاحصائيات الرسمية للمساحة المخصصة لكل محصول ، والتى بدىء فى نشرها سنويا ابتداء من موسم ١٨٩٣/٩٤ فصاعدا • وتصور هذه الاحصائيات الزيادة الحادة فى زراعة القطن التى ارتفعت بأكثر من نسبة ٧٠٪ فى السنوات العشرين السابقة لسنة ١٩١٤ ، كما تصور زيادة طفيفة فى زراعة الأذرة •

وهنا تبين أيضا أن هذا كان ــ الى حد محدود ــ فى مقابل نقص فى المساحة المخصصة لزراعة الفول والشعير ، لانتشار نظام الدورات الثنائية الذى يزرع فيه محصول الحبوب مرة واحدة كل سنتين بدلا من مرتين كل ثلاثة أعوام • وبالاضافة الى هذا كان هناك أيضا نقص طفيف فى زراعة السكر • ولم تتوافر الاحصائيات عن البرسيم ، حيث ثبت انها فى ذلك العهد لم تكن مما يعتمد عليه اطلاقا (١) •

---

(١) طبقا لفحوص العينات التى اجريت فى سنة ١٩٠٦/١٩٠٧ عن البرسيم كانت الأحصائيات الرسمية ٤ر١٢٧٪ منخفضة جدا ــ هـ٠ج٠م٠ ((مجموعة احصاليات المحاصيل)) ــ مذكرات المساحة ــ القاهرة ــ رقم ٥ ــ فبراير سنة ١٩٠٧ ــ ص ٥ ١٦٧ ــ ١٦٨ وما بعدها •

جدول رقم (٢)

غلة المحاصيل المصرية الرئيسية من سنة ١٨٧٩ الى ١٩٥٢

(المتوسط السنوى للفدان الواحد)

	القطن بالقنطار	السكر بالقنطار	القمح بالاردب	الاذرة بالاردب	الشعير بالاردب	الفول بالاردب	الارز بالضريبة
١٨٧٩	٣ر٢٩*		٢ر٩٦*	٣ر٦٤*	١ر٩٢*	٣ر٠٤*	
١٨٨٠/٨٤	٣ر٤٣* (١)		٣ر٢٩*		٢ر٣٧*	٢ر٣٧*	
١٨٨٥/٨٩	٣ر٤٣ (٢)		٣ر٥٤*		٢ر٨٩*	٢ر٤٥*	
١٨٩٠/٩٤	٥ر٢١ (٣)		٤ر٥٦*		٣ر٩٨*	٣ر٢٣*	
١٨٩٥/٩٩	٥ر٤٧		٥ر١٢*		٣ر٩٧*	٣ر٥٥*	
١٩٠٠/١٩٠٤	٤ر٦٧		٥ر٣٧*		٣ر٧١*	٣ر٧٨*	

ملاحظات :

(١) سنة ١٨٨٣ وسنة ١٨٨٤ فقط .

(٢) سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٨ فقط .

(٣) سنة ١٨٩٤ فقط .

١٩٠٥/١٩٠٩	٤ر٠٣		٥ر٧٢*		٣ر٥٧*	٣ر٤٣*	
١٩١٠/١٤	٤ر٢٧	٦ر٣٦*(١)	٤ر٨٨(١)	٦ر٧٤(١)	٥ر٦٤*	٤ر٩٧(٢)	١ر٣٣(١)
١٩١٥/١٩	٣ر٥٨	٦ر٦٢	٤ر٦٨	٧ر٠١	٦ ر٥	٤ر٤٤	١ر٣٩
١٩٢٠/٢٤	٣ر٦٧	٦ر٨٤	٤ر٧٨	٦ر٥٣	٥ر٦٥	٤ر٣٥	١ر٢٢
١٩٢٥/٢٩	٤ر٦٣	٧ر٠٠	٤ر٨٥	٦ر٩٨	٥ر٧٩	٤ر٢٧	١ر٣٩
١٩٣٠/٣٤	٤ر٣٦	٧ر٢	٥ر١٩	٦ ر٩	٥ر٩٧	٤ر٣٨	١ر٣١

ملاحظات :

(١) الاشارة الى السنوات من ١٩٠٩ الى ١٩١٣ .

(٢) سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ فقط .

	القطن بالقنطار	السكر بالقنطار	القمح بالاردب	الاذرة بالاردب	الشعير بالاردب	الفول بالاردب	الارز بالضريبة
١٩٣٥/٣٩	٢ر٥	٦٧ر٧	٩ر٥	٣٢ر٧	٣ر٧	٨٦ر٤	٥٤ر١
١٩٤٠/٤٤	٣٩ر٥	٤١ر٦	٩٣ر٤	٦٥ر٥	٧ر٦	٩٥ر٤	٣٥ر١
١٩٤٥/٤٩	١٤ر٥	١٣ر٦	٨٤ر٤	٢٦ر٦	٢٥ر٦	٨٢ر٤	٦٦ر١
١٩٥٠/٥٤	٧٣ر٤	٦٢ر٧	٥٤ر٥	٤ر٦	٢ر٧	٤٤ر٤	٦٥ر١

* الاحصائيات من مصلحة الدومين للاراضى الحكومية .

المصدر : جميع هذه الاحصائيات مستقاة من الاحصاء السنوى فيما عدا الآتى :

١ – احتسب محصول القطن السابق لسنة ١٨٩٥ من واقع تقديرات المساحة المنزرعة قطنا الواردة فى كتاب ت. ايليسون : ((تجارة القطن فى بريطانيا العظمى)) – لندن سنة ١٨٨٦ – ص ٣٣٧ – ((مذكرات فينسينت على انتاج القطن)) المطبوع سنة ١٨٨٧ – مجلد – ص ١٨٦ – وكتاب ف. جالى ((بحث فى الزراعة فى مصر)) – بارس ١٨٨٩ ص ٢٦٣ – والاحصاء السنوى لسنة ١٩٠٩ – ومن احصائيات كمية المحاصيل السنوية الواردة فى التقرير السنوى العام ١٩٠٠ للغرفة التجارية البريطانية فى مصر (الاسكندرية سنة ١٩٠١) ص ٧ والاحصاء السنوى لسنة ١٩١٤ .

٢ – محاصيل السكر والقمح والاذرة والشعير والارز عن السنوات من ١٩٠٩ الى ١٩١٣ – من تقارير عن المالية والادارة والحالة فى مصر والسودان عن المدة من ١٩١٤ الى ١٩١٩ – والمطبوع سنة ١٩٢٠ – مجلة ٥١ ص ٧٨٩ .

والزيادة فى كمية المياه الصيفية أدت الى زيادة الانتاج الزراعى بطريقة أخرى هى تأثيرها على الغلة ، وان كانت للعوامل الأخرى أهميتها أيضا ، ففيما يتعلق بالقطن كانت الزيادة مثيرة .

والاحصائيات الرسمية الواردة بالجدول رقم (٢) تبين انه كانت هناك زيادة حوالى قنطارين للفدان فيما بين ١٨٨٥/٨٨ وبين ١٨٩٥/١٨٩٩ (١) ، ناجمة عن القدر الأكبر من المياه ، والعدول الكامل عن نظام « بللى » فى الزراعة (٢) ، مع استنباط نوع جديد من القطن يعطى محصولا أوفر وهو قطن « ميت عفيفى » ــ وهى عوامل كادت أن تتساوى فيما يبدو فى أثرها .

ومن الناحية الأخرى فان تأثير المياه الصيفية الفائضة على المحاصيل الباقية كان أقل وضوحا . ورغم أن الاحصائيات الخاصة بالأراضى التى تقوم مصلحة الدومين الحكومية بزراعتها تشير الى أن تجديد قناطر الدلتا قام بدور هام فى زيادة انتاجية القمح والفول والشعير ــ الا ان هذا لا يمكن أن يؤخذ به دليلا قاطعا بالنسبة الى الحالة فى الحقول الأخرى .

فمن ناحية يبدو أن مستوى الادارة فى أراضى الدومين كان ضعيفا جدا خلال السنوات السابقة لسنة ١٨٨٠ ، وان كان قد تحسن كثيرا منذ ذلك الحين . ومن ثم ربما كانت الغلات دون المستوى المحلى فى مستهل الفترة موضوع البحث . وربما كان جزء من الزيادة السريعة التى تلت ذلك راجعا الى تحسن الادارة .

وفضلا عن هذا ، فان من المحتمل أن تكون الانتاجية قد تأثرت بادخال أنواع جديدة أكثر غلة . وهذا يصدق بكل تأكيد على القمح (١) . ولكن ربما كان أهم من هذا كله انه ليس هناك سبب

---

(١) القنطار يزن ٩٩٫٠٥ رطلا (ليبره) .

(٢) هـ. ليكونت ــ القطن ــ باريس ، ١٩٠٠ ، ص ٤٤ .

(٣) انظر ا. شيلو « النيل والسودان ومصر » ــ باريس ١٨٩١ ــ ص ٧/٢٥٦ وما بعدها ــ والتقرير السنوى عن سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ للورد كرومر ــ مجلد ١٠ فصل ٨ ص ١٠٠١ .

خاص يدعو الى افتراض أن أراضى الدومين نموذج لجميع الأراضى المصرية ، فانها حوالى ثلاثين أو أربعين ألف فدان من مجموع الأرض المزروعة فى الوجه البحرى وقدرها ثلاثة ملايين فدان •

والدليل على ذلك يتبين من الحقيقة الواقعة عن احصائيات غلات الحبوب الرئيسية لأراضى الدومين فى السنوات ١٩٠٩ الى ١٩١٣ •• اذ كانت تختلف اختلافا كبيرا عن غلات المتوسط المحلى فى المدة نفسها • ومع ذلك كان ان أخذت احصائيات الدومين على انها مرتبطة ببعض تقديرات الغلات العامة فى السبعينات من القرن الماضى فانها تشير بكل تأكيد الى زيادة ملموسة فى معظم المحاصيل المصرية الرئيسية خلال السنوات الخمس والعشرين التالية لسنة ١٨٩٠ ، وكذلك اذا كان من الممكن أن نفكر فى عوامل أخرى اضافية قد تكون ساهمت فى مثل هذه الزيادة — ومن بينها انتهاء عهد السخرة وانشاء السكك الحديدية الزراعية البسيطة التى فتحت فى داخل الدلتا مجالات جديدة للانتاج للسوق — فانه ليس مجرد مصادفة أن تكون هذه الزيادة فى الغلات قد جاءت فى أعقاب اصلاح نظام الرى فى الدلتا والعمليات المتصلة به •

ونتيجة لهذين التطورين اللذين تكلمنا عنهما وهما امتداد الرقعة المزروعة والزيادة فى غلة الأرض فقد تحققت زيادة كبيرة جدا فى الانتاج الزراعى بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٤ •

وأكثر العوامل أهمية كانت تلك الزيادة الكبيرة جدا فى حجم محصول القطن الذى تضاعف تقريبا من ٣٫٢٣٨٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٠ الى ٦٫٥١٠٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٠٠ ، ثم استمر يتصاعد باطراد حتى بلغ ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩١٣ • وفى السنوات الأولى كانت هذه الزيادة راجعة الى تحسن المحصول ، ولكن — حين بدأت الانتاجية فى الانخفاض — ازداد الانتاج بسبب التوسع فى المساحة المخصصة للقطن • ففى السنوات الأخيرة من التسعينات فى

الماضى امتدت زراعة القطن الى أراضى الغربيـــة والبحيرة التى أمكن ريها آنذاك لأول مرة ٠

وبعد ذلك ، وبعد أن ترتب على اتمام خزان أسوان فى سنة ١٩٠٢، زيادة كمية المياه الصـــيفية مرة أخرى امتد الاتســـاع الى الأراضى المستصلحة حديثا فى شمال الدلتا وفى مصر الوسطى كذلك ٠ كان استبدال الدورات الثنائية بالنظام الثلاثى قد أضاف مائة ألف فدان من الأرض المنزرعة قطنا فى كل سنة ابتداء من سنة ١٩٠٧ (١) ٠

والبيانات الخاصة بزيادة انتاج المحصولات الأخرى الرئيسية غير متوافرة ، ولكن فى ضوء الزيادة المحتملة فى الغلات لا يبدو من غير المقبول ان نفترض أن الانتاج الزراعى بوجه عام قد ازداد الى أكثر من الضعف فى الخمس والعشرين سنة التالية لسنة ١٨٩٠ ٠

ومثل هذا التحسن بكل تأكيد انجاز رائع ٠ ومع ذلك فانه يجب أن نشير الى أن تحقيقه كان على حساب الخصوبة المأثورة عن التربة المصرية ، وان الانهاك الذى أعقب ذلك أدى الى الحد بصفة خطيرة من أية زيادة أخرى فى الانتاج خلال ربع القرن التالى ٠ فكيف حدث هذا ؟

نبدأ أولا بأن نقول انه قد سمح بأن يتراخى انشاء المصارف كثيرا عن انشاء السدود والقناطر الجديدة ، مما أدى الى ملوحة التربة فى مناطق كثيرة ، والى تخلف المياه فيها ، والى زيادة خطرة فى مستوى المياه التى تحت السطح ٠ وهذه الحالة لم تكن راجعة الى الجهل — فان مهندسى الرى الذين جاءت بهم بريطانيا من الهند قد أبدوا منذ السنوات الأولى لوجودهم فى مصر ادراكهم الواعى لضرورة الانفاق على الصرف — بقدر ما كانت راجعة الى الميل المألوف الى التفكير المحدود بما لا يتلاءم أبدا واحتياجات البلاد ٠

---

(١) هذه التقديرات على اساس حسابات كريج فى كتابه ((مذكرات على الاحصائيات المصرية للقطن)) — ص ١٧٧ ٠

ولم يتخذ أى اجراء لعلاج هذه الحـالة الا قبيل الحرب العـالمية الأولى ، وذلك بالاحتفال بمشروعات كبيرة صممت للصرف بالمضخات فى الأراضى المنخفضة فى شمال الدلتا •

ونقول ثانية أن المزارعين أنفسهم ـ وان كانوا ذوى مبادرة الى تغيير دورات المحاصيل أو استحداث أنواع أخرى جديدة من القمح أو القطن أكثر غلة ـ الا أنهم كانوا أكثر بطءا فى استيعاب الدرس القائل بأن نظام الزراعة الأكثر كثافة لا بد له بالضرورة من أن يقترن بالاجراءات التى تعيد الى الأرض خصوبتها •

وقد حاول الخبراء الزراعيون والجمعيات الزراعية أن يسـترعوا الانتباه الى هذه الحاجة الأساسية منذ سنة ١٨٨٠ على الأقل ، ولكن لا بد ان تحذيراتهم لم تلق اذنا صاغية لسـنوات طويلة ، حتى بين كبار الملاك ، فانه فى سـنة ١٩٠٢ ـ وهى أول سـنة توافرت فيها الاحصائيات التفصيلية ـ كان الوارد من الأسمدة الصناعية لا يعدو طنين اثنين •

وقد ارتفع هذا القدر الى ٧٢ طنـا فى سـنة ١٩١٣ ، كان أغلبه مشترى لحساب شركات الأراضى الأجنبية • وفى الوقت نفسه كانت مبيعات الفوسفات المصرى بواسطة منشأة المانية توفر مصدرا اضافيا للتموين حتى انه فى سنة ١٩٠٩/١٠ كان التقدير أن ٥٪ من مجموع المساحة المنزرعة تعالج بالأسمدة الصناعية (١) •

ومن المحتمل أيضا أن التحذيرات الخاصة بالخطر على خصـوبة الأرض من الدورة الثنائية للقطن كان لها بعض التـأثير الايجابى ، وذلك انه من المفترض بوجه عام أن أغلبية أصحاب المزارع الكبيرة استمروا على اتباع النظام الثلاثى •

أما فيما يتعلق بالملاك من الفلاحين ، فقد كانت المشكلة هنا أكثر

(١) م. شانتز ـ القطن فى مصر والسودان المصرى ... (مانشستر سنة ١٩١٣) ص ٣٦ •

ظهورا بسبب نقص كميـة المخصبات المحليـة التى جرى العرف على استعمالها فى زراعة أنواع معينة من المحـاصيل ، فقـد بادروا الى استعمال أكوام المواد المتحللة المتعفنة المتخلفة من أكوام المدن القديمة (جمع كوم بمعنى تل) (1) فى حين أن النقص الثابت فى عدد مزارع الحيوانات خلال الخمس السـنوات الأولى من القرن العشرين كان معناه عدم وجود ما يكفى من السماد الطبيعى لمجـاراة التوسع فى المساحة المزروعة .

وكان القطن هو أول محصول تأثر بانخفاض خصوبة التربة ، فقد بلغت الغلة القمـة فى الفترة الأخيرة فى القرن الماضى ، ثم بدأت فى التناقص ، فانخفض المتوسط المحلى الى ٤ر٦٧ قنطارا للفدان أثنـاء السنوات ١٩٠٠/١٩٠٤ والى ٤ر٠٣ قنطارا فى السـنوات ١٩٠٥/١٩٠٩ ، وهذا الاتجاه الانخفاضى فى انتاج أهم محصولات مصر اذيع على الملأ لأول مرة بمعرفة اللورد كرومر فى تقريره السنوى عن سنة ١٩٠٥ ، وبعدها أصبح الموضوع الرئيسى المطروح للمناقشة ، كمـا أصبح الموضوع الذى يتناوله البحث العلمى باسهاب .

وكانت الأسباب الخمسة التالية أهم الأسباب العديدة التى فسر بها هذا الانخفاض :

١ ـ كان التفسير الذى حظى بموافقة العلماء أكثر من غيره هو الارتفاع فى مستوى السطح السفلى للماء بعد اتمام خزان أسوان ، والذى نشأ من ناحية بسبب الاسراف فى رى المحاصيل الصيفية ، ومن ناحية أخرى بسبب عدم كفاية وسائل الصرف .

وقيل أن الضرر الذى نزل بالقطن جاء من طريقين مختلفين ، أولهما أن جذوره وجدت تربة أقل تنمو فيها وتتمدد ، وثانيهما انها كانت تختنق الى حد ما بسبب التيارات السفلية التى تتحرك تحت الأرض من الجنوب الى الشمال مصاحبة للفيضان السنوى .

---

(1) وزارة الاشغال العمومية بمصر ـ تقرير سنة ١٩٠٢ بقلم سيرو . جارستين (القاهرة سنة ١٩٠٣) ص ٤٤٧ .

٢ ــ والعنصر الثانى الذى تردد كثيرا هو زراعة الأرض بكثافة أشد • وقد كان يظن فى البداية أن الأثر الرئيسى لهذا هو مجرد انهاك التربة ، ولكن البحوث التى جرت بعد ذلك كشفت عن نتيجة لا تقل خطورة وهى نقص المدة التى تترك فيها الحقول بلا زراعة لاراحتها فى أشهر الصيف ، فحين لا يزرع القطن كانت تقاوى الاذرة تبذر قبل موعد الفيضان السنوى •

وقد دلت التجارب التى أجرتها لجنة أبحاث القطن بعد سنة ١٩١٩ على أن ترك الأرض بلا زراعة فترة طويلة أمر حيوى لخصوبة الأرض ، اذ يسمح هذا للأرض بأن تتشقق ، وعندئذ ترتفع حرارتها الى درجة تقتل الكثير من الحشرات فى أطوار نموها الأولى التى تحد من تحويل الجراثيم الى نيترات [1] •

٣ ــ والسبب الثالث لنقص غلة القطن كان يرجع دون شك الى الضرر الناشىء عن آفتى القطن ، أى دودة القطن التى ظهرت فى مصر لأول مرة سنة ١٨٦٠ ، ودودة القطن التى بدأت هجماتها الأولى فى السنوات الأخيرة من السبعينات فى القرن الماضى •

ودودة القطن بصفة خاصة هى المسئولة عن أكثر الدمار الذى حدث فى سنة ١٨٨٠ وما بعدها وسنة ١٨٩٠ وما بعدها • ولكن هذا الخطر لم يصبح مستديما الا بعد نهاية القرن المذكور حين أدى التبكير بزراعة القطن وامتداد رقعة الأرض المخصصة لزراعة الاذرة والبرسيم الى مضاعفة عدد النباتات الطفيلية التى يمكن أن تتغذى عليها الدودة •

وبعد سنة ١٩٠٤ كانت الهجمات الخطيرة تقع فى كل عام ، وبالرغم من جهود الحكومة التى بدأت فى سنة ١٩٠٥ لتنظيم حملة اجبارية لتنقية ورق القطن على نطاق واسع فى الارياف الا أن متوسط

---

(١) وزارة الزراعة بمصر ــ لجنة ابحاث القطن ــ التقرير السنوى الثانى لسنة ١٩٢١ (القاهرة سنة ١٩٢٢) ــ ص ٤ •

الخسارة كان يبلغ مليونا من الجنيهات سنويا (١) • وهذا الرقم يمثل الاتلاف الاجمالى الذى يحل بنحو مائة ألف فدان •

٤ ـ والسبب الرابع الذى ذكر تفسيرا لهبوط الغلة هو التـأكيد على أن القطن أصبح الآن يزرع بعناية أقل • وعزا بعض الكتاب هذا التبدل الى الأخذ بالدورات الثنائية التى معناها ان الوقت أصبح لا يتسع لاعداد الحقول للزراعة بالاتقان الواجب •

وأشار كتاب آخرون الى الحقيقة القـائله بأن الرقعـة المزروعة اتسعت بسرعة كبيرة الى درجة أدت الى نقص ملحوظ فى عدد الرجال والماشية المتاحين للعمل فى كل فدان من الأرض •

٥ ـ وأخيرا ، قـد يتبقى سبب آخر هام ، هو انحطاط الصنف المعروف باسم « ميت عفيفى » ، وهو النوع الاكثر انتشارا • فقد قيل ان استنباط سبع أو ثمانى رتب ممتازة الى حد ما ، وأكثرها كان ناميا فى الحقول المجاورة ـ هو الذى أدى الى التهجين ، بالاضافة الى أن مزيدا من الخلط كان يجرى فى مصانع الحليج ، دون أن يبـذل أى مجهود بسيط للتأكد من ابقاء كل نوع من البذرة منفصلا عن الآخر• وقد صاحب هبوط الصنف هبوط فى الغلة •

ولم تنته المناقشات العامة الواسعة عن أسباب نقص غلة القطن الى نتيجة مرضية أبدا •

فقد نشبت الحـرب فى بادىء الأمر ، وعنـدما انتهت ، لم تكن الأبحاث التى اجريت لاختبار كل من هذه الفروض المختلفة كافية • ومع ذلك فقد يبـدو من الانصـاف أن نقرر ان كل فرض منها كان يتضمن عنصرا من عناصر الحقيقة •

وعلى أية حال ، فمن المؤكد ان تلك كانت نظرة الحـكومة الى الموضوع • ودفعة واحدة اتخذت الاجراءات التى تتناسب مع كل

---

(١) ج.ب. فؤاد الدين ، ف. فليتشر ـ المرجع فى الزراعة المصرية ـ المجلد الثـانى (القاهرة سنة ١٩١٠) ص ٦٩٦ الى ٧١٠ وما بعدها .

وضع من الأوضاع التى قيل انه مسئول عن هـذا الهبوط • وقـد تضمنت هذه الاجراءات ـ فيما تضمنت ـ انشاء مصلحة الزراعة (وفيما بعد أصبحت وزارة) ذات المسئوليات الخاصة التى تهـدف الى تحسين الغـلة ، وبذل الجهود للتـأكد من استعمال الزراع فى حقولهم لكميات أقل من المياه ، وفى سـنة ١٩٠٩ بدأت سلسلة من الحملات الأكثر حماسا ضد دودة القطن ، كما بدأ العمل فى مشروعات الصرف فى شمال الدلتا التى أشرنا اليها من قبل •

وكانت آثار انحطاط خصـوبة التـربة أقـل أهمية فيمـا يتعلق بالمحصـولات الأخرى غير القطن • واذا كانت احصـائيات مصلحة الدومين هى التى ستؤخذ دلالة على الاتجاهات المحلية ، فانه يبـدو أن محصولين من محصولات الحبوب الخمسة ـ أى القمح والشعير ـ أظهرت ارتفاعا كبيرا جدا فى غلاتها فيما بين السنوات ١٨٨٥/٨٩ والسنوات ١٩١٠/١٤ ، ولكنها بقيت على نفس المستوى تقريبا حتى جاءت فترة ثانية من الزيادة فى أواسط الثلاثينات •

ومن المحتمل أن الأرز والاذرة اتخذا اتجاها مماثلا ، وان كانت الاحصائيات فى هذه الحالة غير متوافرة عن المدة السابقة للسنوات ١٩٠٩/١٣ ، ومن الناحية الأخرى هبطت غلة الفول قليلا بعد سـنة ١٩١٤ قبل أن تظهر ارتفاعا حادا فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها •

وهكذا ، وبقدر ما يمكن أن نقول ، فانه حتى مع امكاننا أن نضع نهاية لفترة الارتفاع السريع فى الغلات ، الا أن تأثير انحطاط التربة على هذه المحصولات كان أقل بكثير جدا منه على القطن •

أما السبب فى أن هذا الاختلاف كان ملحوظا جدا فأمر غير واضح تماما ، الا أنه يمكن أن يعزى بقدر كبير الى ثلاثة عوامل اختص بها القطن وحده : أولها هو ميل كل صنف من الأصناف الرئيسية الى أن يفقد مميزاته الأصيلة الطبيعية فى فترة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بعد استنباطه •

وقد تحقق هذا بالنسبة لرتبة « ميت عفيفى » بعد سنة ١٩٠٠ ، ولصنف السكلاريدس بعد سنة ١٩٢٥ • والعامل الثانى هو ان القطن وحده كان عرضة لهجوم واسع النطاق من الآفات • والعامل الثالث هو كون جذور نبات القطن تتغلغل فى التربة الى أبعاد أعمق بكثير من الحبوب أو قصب السكر ، مما أدى به الى أن يتأثر تأثيرا شديدا بارتفاع مستوى المياه السفلية فى باطن الأرض • وهذا الاختلاف سوف يكون لب المناقشات التى جرت من سنة ١٩١٤ — ١٩٣٩ والتى نستعرضها فيما يلى •

ففى خلال الحرب العالمية الأولى توقفت معظم المشروعات التى كانت تجرى للحد من هبوط غلة القطن ، ومن بينها مشروعات الصرف فى شمال الدلتا ، التى كانت أهمها دون شك ، وكان ارجاؤها يعنى أنه لا شيء قد اتخذ لمواجهة الكميات الاضافية من المياه الناتجة عن تعلية خزان أسوان ففى سنوات ١٩٠٧/١٩١٢ وفى هذا الوقت ذاته أثرت الحرب نفسها تأثيرا سيئا لا مفر منه على الزراعة المصرية فى مجموعها، فالفلاحون المزارعون وحيواناتهم جندوا فى جيش العمل المصرى وانخفضت واردات الأسمدة الكيماوية ، فى حين كانت الحقول تحصل على كميات من السباخ أقل من المعتاد ، نظرا للنقص فى عدد الماشية ، كما ان جزءا كبيرا من « الجلة » كان يستعمل وقودا لتعويض النقص فى البترول •

وقد اشتد الاتجاه الى الاسراف فى رى الحقول بأكثر مما تحتاج اليه نتيجة لانتشار الالتجاء الى الرى الحر الذى استلزمته صعوبة تشغيل المضخات التى تدار بالفحم •

ولهذه الاسباب وغيرها كثير حدث هبوط محدود ، وان كان واضحا ، فى غلات جميع محاصيل الحبوب ، فيما عدا الاذرة والارز ، وهما المحصولان اللذان لابد أن يكونا قد استفادا فائدة خاصة من فائض المياه الصيفية • وفى الوقت ذاته كان القطن — كعهده دائما — يعانى أكثر من أى شيء آخر •

وانه لحق أن ادخال نوع جديد ارفع رتبة ــ وهو السكلاريدس ــ نجم عنه انخفاض طبيعى فى الغلة ، لان هذا الصنف كان أقل ثمرة من الأصناف التى حل بدلا منها • وفضلا عن هذا فان ضررا كبيرا وقع ليس فقط نتيجة لزيادة رسوب المياه فى التربة فى كثير من المناطق ، أو زيادة نوبات توزيع المياه ، وانما أيضا بسبب الهجمات المتكررة لنوع جديد من الآفات أشد ضراوة ، وهو دودة لوزة القطن الحمراء•

وتتيجة لهذا ، انخفضت غلات فترة الحرب الى مستوى لايتجاوز الا بقليل المستوى الذى تحقق فى الفترة الاولى من السنوات ١٨٩٠ وما بعدها •

ومع ذلك ، فانه بعودة السلام ، أصبح من الممكن استئناف المحاولات الجدية للحيلولة دون مزيد من التدهور فى الحالة ، وان كانت ــ بسبب الصعوبات السياسية ــ لم تنته الى أى من المشروعات التى تستنفذ قدرا كبيرا من الانفاق الا بعد سنوات قليلة من قيام حكومة مصرية مستقلة •

وبطريقة تلقائية كانت الجهود الرئيسية موجهة الى انشاء وتحسين الادارات الجديدة المسئولة مباشرة عن دراسة المشاكل الزراعية ، وبصفة خاصة مجلس بحوث القطن الذى شكل فى سنة ١٩١٠ •

وقد تلا ذلك اجراءات أخرى ، وعلى سبيل المثال انه قبل أن أحد الدوافع وراء اصدار الأمر بحظر زراعة القطن الا فى ثلث مجموع المساحة المزروعة فى سنة ١٩١٨ والسنوات ١٩٢١/٢٣ والسنوات من ١٩٢٦/١٩٢٩ ، (وكذلك السنوات ١٩٣١/٣٣) هو فرض نظام الدورات الثلاثية سعيا وراء المحافظة على خصوبة التربة[1] •

ولكن مهما يكن من أمر هذا السبب ، فلابد أن بعض المنفعة قد تحقق من وراء هذا النظام الى الدرجة التى أدت الى الاستمرار فى تنفيذ هذه الأوامر •

---

(١) انظر على سبيل المثال م. كازوريا ((السجل الزراعى السنة ١٩٢١)) ـ مصر المعاصرة ـ المجلد الثالث عشر ـ رقم ٦٢ ـ يناير سنة ١٩٢٢ ـ ص ٤٤ •

(والتى تمت سنة ١٩٣٥) وانشاء خزان جبل الأوليـاء ، فان كمية المياه المتاحة تضاعفت فيما بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨[٢] .

ومرة أخرى ، كان هناك تأثير مباشر على غلات الارز والاذرة ، وكان من الممكن أيضا توسيع رقعة الارض تحت نظام الرى الدائم بتحويل بعض أراضى الحياض فى الوجه القبلى .

أما عن التأثير على الانتاج الزراعى بوجه عام فان تقـديره أكثر صعوبة ، لان انجاز هذه المشروعات العظيمة تلاه على الفور تقريبـا تلك الظروف الشاذة الناجمة عن الحرب العالمية . ولكن من المحتمل على الاقل أن الترسيب فى بعض الاراضى والارتفاع الجديد فى مستوى المياه السفلية يساهمان فى بعض المسئولية عن الانخفاض الملحوظ فى الغلاف الذى حدث بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٥ .

وفى ذلك الوقت أيضا أبدت الحكومة المصرية نشـاطا فى تحسين الحالات التى يمارس فيها الفلاحون الزراعة ، فقد مهدت قوانين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٧ الطريق الى انتشار الحركة التعاونية ، حتى انه فى سنة ١٩٣١ كان هناك ٥٥٨ جمعية تضم ٥٣ ألف عضو .

وكذلك ، فى محاولة لعمـل شىء فيما يتعلق بالائتمان الزراعى ، فان الحكومة انشـأت بنك الائتمان الزراعى برأس مال قدره مليون جنيه . ومع ذلك فان من المشكوك فيه أن مثل هذه الاجراءات كانت بالقدر الكبير بحيث يتجـاوز تأثيرها الحدود الدنيـا على الانتاج الزراعى ..

ومع ذلك فانه من المتفـق عليه ـ كقاعدة عامة ـ ان موضـوع العلاقة بين التغيرات فى الاحـوال الاقتصـادية الريفية والتغيرات فى الانتاج مسألة لايعرف عنها الا القليل جدا .

وثمة مبادرتان اخريتان أخذت بهما الحكومة فى ذلك الحين وكان لهما بكل تأكيد أهمية أكبر . أولاهما هى اصدار التعريفة الجمركية

---

(٢) نفس المرجع ـ ص ٣٦ .

وفى خـلال ذلك بدا أن الجمعية الزراعية الملـكية وغيرها من الوكالات وبعض كبار الملاك كانوا يشددون من جهودهم للحيلولة دون المزيد من هبوط الغلة .

وتضمنت هذه الجهود عناية أكبر بتهيئة التربة للزراعة ، واستعمال البذور المنتقاه ، وفوق هذا كله الاقبال على شراء الاسمدة الكيماوية التى ارتفع الوارد منها من متوسط سـنوى قدره ٦٧١١٢ طنـا فى السنوات ١٩١١/١٥ الى ٢٤٣ر٠٧٣طنا فى سنة ١٩٢٦ والى ٣٢٧ر٨٦٣ طنا فى سنة ١٩٢٩ .

وفيما بعد ـ حين أصبحت الحكومةالمصريه أكثر ثباتا واستقرارا ـ جرت محاولة جديدة لتزويد البلاد بنظام واف للصرف ، وبصفة عامة يمكن أن نقول ان هذا النظام تضمن نوعين أساسيين من النشاط ، أولهما ـ وهو الذى أخذ به بصفة جدية فى سنة ١٩٢٧ ـ هو اعداد المضخات والمصارف اللازمة لنزح فائض المياه من ١ر٢٠٠ر٠٠٠ فدان فى الاراضى المنخفضة المستوى التى تمتد على طول شـاطىء البحر الابيض المتوسط . والنوع الثانى خاص بالاراضى التى يتوافر لها الصرف الطبيعى أو بسـبب الامتصـاص ، حيث كان لايزال من الضرورى تزويدها بشبكة من المجارى الصغيرة تصل الحقول المنعزلة بالمصارف الرئيسية الموجودة .

وتحقيقا لهذه الغاية تم انفاق نحو ٩ر٥٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه فيما بين سنة ١٩٣٠ وسـنة ١٩٣٨ ، وتتيجة لهـذا ـ طبقا لتصريح وزير الاشغال العمومية ـ فان مساحة الارض المتمتعة بالصرف فى الوجه البحـرى ارتفعت من ٩٨٠ر٠٠٠ فدان الى ٢ر٣١٠ر٠٠٠ فدان(١) ، أو مايقرب من ثلثى مجموع المساحة المزروعة .

وقد اقترن هذا البرنامج فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها بجهود جديدة لزيادة كمية المياه الصيفية . وتتيجة للتعلية الثـانية لخزان أسـوان

---

(١) هـ.ا. سليم ـ ((تطور الزراعة فى مصر خلال عشرين سنة)) (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) (القاهرة سنة ١٩٤٠) ـ ص ٥٦ وما بعدها .

المـانعة التى فرضت على استيراد الحبـوب فى سنة ١٩٣٠ ، والتى زودت الزراع بزيادة كبيرة فى الدخل نتيجة لرفع الاسعار الداخلية • والمبادرة الثانية هى القرار الذى اتخذ فى سنة ١٩٣١ بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الاسمدة المستوردة •

وقد ساعد هـذان الاجراءان كثيرا على الزيادة السريعة فى شراء مثل هذه الاسمدة ، اذ تضاعفت مبيعاتها فيما بين سنتى ١٩٣٠ و١٩٣٧

وبغير المزيد من البحث التفصيلى فانه من المستحيل أن نقدر مدى مسئولية الاجراءات المختلفة التى أشرنا اليها عن الزيادة الثـانية فى الغلات التى حدثت فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها •

ولكى نفعل هذا ، فان الأمر يدعو الى تحليل أثر تحسين وسائل الصرف والزيادة الاضافية فى المياه الصيفية ، وانتشار استعمال البذور المنتقاة ، والاقبال على شراء الاسمدة الكيماوية ، وغير ذلك بالنسبة الى كل منطقة على حدة •

ومع ذلك ، ففى ضوء الدليل السلبى القوى المستمد من الافتراض المسلم به من أن نقص الغـلات الذى حدث خلال الحـرب العالمية الثانية كان راجعا نوعا ما الى انخفاض المستورد من الاسمدة(١) ، فى ضوء هذا الدليل ليس من الاسراف أن نقول ان زيادة اسـتعمال نفس هذه الاسـمدة قبل سـنة ١٩٣٩ هو السبب الى حد كبير فى زيادة الانتاج •

وحتى اذا تبين من الابحاث المعاصرة أن أنواع الحبوب استجابت سريعا الى استعمال المزيد من السباخ فان هذا لايصدق على الوضع بالنسبة للقطن (١) ، اذ أن هناك تفسيرا آخـر يجب أن يؤخذ به • وأول ما يقال أن من الاهميـة بمكان أن نتتبع الاثر الذى تحـدثه

---

(١) انظر على سبيل المثال م. الامام ـ ((وظيفة انتاجية للزراعة المصرية)) ـ ١٩١٣ ـ ١٩٥٥ (معهد التخطيط القومى بالجمهورية العربية المتحدة ـ النشرة رقم ٢٥٩ ـ القاهرة ـ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢) ص ١٩ •

(١) ل. جوليان . ((السجل الزراعى لسنة ١٩٣٤)) ـ ((مصر المعاصرة)) رقم ١٥٥/ ٦ مارس/ ابريل سنة ١٩٣٥ ـ ص ٥٣٥/٦ وما بعدها •

تغييرات المناطق المختلفة المخصصة لانواع معينة على متوسط الغـلة المحلية •

وقد سبق أن ذكرنا أن النوع الجديد السكلاريدس ـــ وهو الارفع رتبة والاقل غلة ـــ استبدل كله تقريبا « بالميت عفيفى » ، وهو النوع الغالب فى الوجه البحرى • وعلى الفور أصبح السكلاريدس تأثيرا عند المزارعين حتى أنه فى سنة ١٩١٨ كان يشـغل مايربو على ٩٠٪ من المساحة المخصصة لزراعة القطن فى الدلتا • ولكن سرعان مابدأ يفقد بعض جاذبيته السابقة ، شأنه فى ذلك شأن غيره من الاصناف المرغوبة السـابقة ، واسـتبدل به تدريجيـا أصـناف أخرى من التى كان القنطار منها يباع بسعر أقل ، الا أنها كانت تعوض ذلك بغلتها الاكبر•

وهكذا ، انخفضت نسبة الارض المنزرعة سكلارديس من أقل من ٦٠٪ بقليل فى سنة ١٩٢٥ الى ٢٨ر٤٪ فى سنة ١٩٣١ ، وهى السنة التى تجلى فيها اهتمـام الحكومة بالنقص المستمر فى الغلة وتعرضه للآفات على صورة قانون يحدد زراعة السكلاريدس فى شمال الدلتا، حيث كان يمكن أن تكون زراعته ناجحة •

وتلقائيا استبدل بالجزء الاكبر منه الاشمونى الزاجورا الذى كاد من قبل أن يكون قاصرا على الوجه القبلى •

وفيما بعد ـــ فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها ـــ استنبط مجلس بحوث القطن نوعا جديدا هو جيزة ٧ ، فبدأ ينتشر قدما •

وفى سنة ١٩٣٥ كان القطن جيزة ٧ يزرع فى ١٦ر١٪ من المساحة المنزرعة قطنا (مقابل ١٧ر٨٪ للسكلاريدس ، ٥٦ر٢٪ للاشـمونى الزاجورا) وفى سنة ١٩٣٩ ارتفعت هذه النسبة الى ٣٩٪ •

والحقيقة القائلة بأن الزراع كانوا يفضلون الاسـتعاضة بالانواع الاكثر غلة كان لها بكل تأكيد أثر على متوسـط الغلة • ويمكن أن تتبين هذا اذا نحن حسبنا ماكان يمكن أن ينخفض اليه الرقم لو أن

السكلاريدس بقى هو الصنف المفضل ، كما كان شأنه فى سنة ١٩٢٠ وما بعدها .

ولو أن الاصناف المختلفة استمرت تنمو بنفس النسب التى كانت عليها فى سنة ١٩٢١ لكان المتوسط المحلى للغلة ٣٫٠٧ قنطارا للفدان فقط فى سنة ١٩٣١ بدلا من ٣٫٧٨ قنطارا ، أو ٣٫٩٥ قنطارا فقط بدلا من ٥٫٥٧ قنطارا فى سنة ١٩٣٧(١) .

وفيما عدا الاستعاضة المطردة عن السكلاريدس بغيره من أصناف القطن فان العوامل الاخرى التى تكمن وراء الزيادة فى غلات القطن بين الحربين لابد أن يكون من بينها التحسينات التى أدخلت على مسائل الصرف ، واشتداد الاقبال على استعمال البذور المنتقاة (وهو الأمر الذى دعمته الحكومة بالتشريعات التى تحرم على جميع أنواع المحالج وعلى التجار خلط البذور) ، والعديد من التحسينات فى طرق الزراعة ، وبصفة خاصة التبكير فى بذر التقاوى (والذى أدى الى اضعاف هجمات الدودة فى أواخر الموسم) .. وتضييق خطوط الزراعة وبذور التقاوى بطريقة المزرعة والتى قيل انها تنتج غلة تزيد بمقدار قنطار ونصف قنطار عن الاساليب الاخرى المعروفة(١)

وعلى النقيض من هذا ، لم توفق الحكومة الا قليلا جدا — فى مقابل هذه الجهود كلها — فى التوصل الى طريقة لمقاومة هجمات دودة القطن ، ويقال انه فى احدى السنوات الاخيرة من الثلاثينات أتلفت الدولة مايقرب من ثلث اجمالى المحصول(٢) ، وهى نسبة أعلى بكثير جدا من الخسارة السابقة على الحرب العالمية الاولى .

وواضح أنه لو لم يزدد هذا الدمار بمثل هذه الشدة الكبيرة لكان التحسن فى الغلة قد ظهر أثره أكثر من ذلك .

---

(١) احصائيات غلات الاصناف المختلفة فى سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٧ مستقاة من ل. جوليان السجل الزراعى لسنة ١٩٣٢ — مصر المعاصرة — رقم ١٤١ — مارس سنة ١٩٣٣ , ص ٤٨٨ — وسليم — ص ١١٩ .

(١) سليم — ص ٨٢ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٣ .

وتتيجة لهذا التحليل الموجز يمكن أن نصل الى نتائج عامة حول دور الزراعة المصرية فيما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ ، والجدول رقم(٣) ، يتضمن مؤشرات عن الاحصاء الزراعى مبنية على أساس سبعة محاصيل رئيسية هى القطن ، والقمح ، والفول ، والشعير ، والارز ، والسكر ، وهى بيانات اتبع فى استخراجها طريقة «لاسبيارز»

والمؤشرات التى من هذا النوع عرضة للنقد دائما لان تقديرها مبنى على سنة الاساس وحدها . ولكنها من الناحية الاخرى تتفق تقريبا مع بعض الاحصائيات الاخرى ، وخاصة تلك التى وضعها الامام[1] والدرويش[2] ، ثم ان لها ميزة واحدة على الاقل عليهما ، ذلك انها اتخذت المدة من ١٩٠٩ الى ١٩١٣ سنة الاساس ، بدلا من سنة ١٩١٣ وحدها ، وهى السنة التى كانت وفيرة المحصول بشكل غير عادى .

واستدلالا من الجدول رقم (٣) يتبين أن انتاجية المحاصيل المصرية ارتفعت بما مقداره ٢٧ر٧٪ فى المدة بين ١٩٠٩/١٣ وسنة ١٩٣٥ ، أى بمتوسط يقل قليلا عن ١٪ سنويا .

ومن النظرة الاولى يتبين أن هذا ليس بصفة خاصة بالانجاز الذى يستحق التقدير ، ومما يزيد فى ضآلته الجهود المضنية التى بذلت لتحسين الحالة . فانه لم تنفق فحسب مبالغ ضخمة من الميزانية العامة على تحسين نظام الصرف فى الوجه البحرى ، وعلى مضاعفة كمية المياه الصيفية فى منتصف الثلاثينيات ، وكذلك على الابحاث الزراعية والتعليم الزراعى — وانما كانت هناك أيضا زيادة كبيرة فى شراء الاسمدة الكيمائية المستوردة ، التى ارتفعت قيمتها بما يزيد على ٨٠٠٪ خلال المدة موضوع البحث .

وكذلك فان أى تقدير لاحوال الزراعة فى ذلك الوقت يجب أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة الواقعة وهى أنه على الرغم من أن مساحة الارض الزراعية ظلت ثابتة تقريبا الا أن مساحة المحصولات زادت

---

(١) المعهد القومى للتخطيط فى مصر — النشرة رقم ٢٥٩ — وظيفة انتاجية للزراعة المصرية من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٥٥ (القاهرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

(٢) وزارة المالية بمصر — مكتب القطن — النشرة الفنية رقم ٣ — المؤشرات الرقمية للانتاج الزراعى فى مصر من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٩ — بقلم م. الدروين (القاهرة فى سنة ١٩٣٢) .

بحوالى مليون فدان وذلك راجع على الاكثر لزيادة تكثيف الانتاج الزراعى فى مصر الوسطى والصعيد(١) .

وبالاضافة الى ذلك فان الارتفاع الكبير فى القوة البشرية والحيوانية المتاحة لكل فدان حقيقة معروفة . والاحصائيات الخاصة بأولئك الذين استخدموا مباشرة فى الاعمال المتصلة بالارض تعتبر مضللة .

جدول رقم (٣)

مؤشرات الانتاج الزراعى المصرى (سبعة محاصيل)

من ١٣/١٩٠٩ الى ١٩٣٩

(نفترض أن المدة ١٣/١٩٠٩ تعادل ١٠٠)

١٣/١٩٠٩	١٠٠		
١٩١٤	٩٠ر١	١٩٢٧	١٠٦ر١
١٩١٥	٩١ر٥	١٩٢٨	١١١ر٩
١٩١٦	٨٣ر٥	١٩٢٩	١٢١ر٥
١٩١٧	٩٨ر١	١٩٣٠	١١٣ر٣
١٩١٨	٨٧ر٢	١٩٣١	٩٧ر٧
١٩١٩	٨٤ر١	١٩٣٢	١٠٢ر٩
١٩٢٠	٨٩ر٧	١٩٣٣	١١٤ر٩
١٩٢١	٨٣ر٦	١٩٣٤	١٠٦ر٤
١٩٢٢	٩٢ر٨	١٩٣٥	١٢١ر٧
١٩٢٣	٩٧ر٢	١٩٣٦	١٢٥ر٥
١٩٢٤	١٠٠ر٤	١٩٣٧	١٣٢ر٩
١٩٢٥	١٠٦ر٧	١٩٣٨	١٢٠ر٧
١٩٢٦	١٠٧ر٥	١٩٣٩	١٢٧ر٨

المصدر : الاحصاء السنوى ، فيما عدا غلات السنوات ١٣/١٩٠٩ اذ يمكن استيفاء بياناتها من الجدول رقم (٢) .

* القطن والاذرة والقمح والفول والشعير والارز والسكر .

لان الطريقة التى تبوب بها البيانات الخاصة بالعمالة كانت تختلف من تعداد لآخر، ولعل المؤشر الافضـــل هو فى الغالب عدد ســـكان الارياف وقد ازداد هذا العدد من ٥ر٠٣٣ر٦٧٦ فى سنة ١٩٠٧ الى ٧٥٢ر٧٣٥ر٦ فى سنة ١٩٣٧ أى بنسبة ٢ر٣٠٪[1] ٠

وكانت هناك أيضا زيادة مماثلة فى حجم الماشية ، فعدد الجاموس ــ على ســبيل المثــال ــ ارتفع من ٧٢٥ر٧٣٢ فى سنة ١٩١٣ الى ٩٥٦ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٧ ٠

وأخيرا فانه فى أى تحليل من هذا النوع ، فان الانتباه يجب أن يسترعى الى التغييرات التى طرأت على أصناف المحاصيل الرئيســية المختلفة ٠ وقد سبق أن أوضحنا أن ارتفاع انتاج القطن كان ، الى حد ما ، على حساب جودة الصنف ، وهو تطور عوضته جزئيا فقط زيادة المساحة المنزرعة قمحا من رتبة أعلى ٠

ومهما يكن ، فقد كان الهدف من البحث الحالى هو أن تتبين ان هذه الصورة تتخذ وضعا مختلفا اذا ارتددنا بالمــدة الى الوراء الى سنة ١٨٩٠ ، ولو أن احصائيات الانتاج الزراعى فى الخمس والعشرين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ كانت متاحة ، كما هى متــاحة فى الخمس والعشرين سنة التالية لتلك السنة ــ لكشف دون شك عن نمو أكثر مدعاة الى الرضا ولكانت هذه الاحصائيات قد اظهرت كيف أن الزيادة المبكرة فى الانتاج كان ثمنها السير ببطء شديد فى السنوات اللاحقة ، وان الكثير من الاستثمار فى القطاع الزراعى بين الحربين كان ضروريا لاصلاح الضرر الذى سبق أن حاق بخصوبة التربة ٠

ووضع هذه المدة المبكرة فى الحسبان هو وحده الذى يجعل نسبة النمو البطيئة من سنة ١٩١٣ الى ســنة ١٩٣٩ ونسبة النمو الاكثر ارتفاعا منذ الثورة فى وضعهما الصحيح ٠

---

(١) ذكرت كلمة ((سكان الارياف)) قاصــدا بها جميع الذين يقومون خارج عواصم المحافظات . وهذا لا بد ان يشمل حتما عددا كبيرا من النـاس يعيشون فى المدن الريفية الكبيرة .

(٤) التنظيم الاقتصـــادى والتشريعى

للزراعة المصرية منذ سنة ١٩٥٢

بقـــلم

م. رياض الغنيمى

مرت الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة بتغييرات جذرية منـــذ ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ، فالاصلاح الزراعى الصادر فى سنة ١٩٥٢ ، والاصلاحات الخاصة بانتاج المحاصيل ، واعادة تنظيم طرق التسويق، وانشاء السد العالى ـــ كل هذا يمثل أعظم جهـــود الحكومة تخطيطا لمحاربة الفقر فى ريف مصر .

والغرض من هذا البحث هو دراسة هذه التغييرات . ويتلو ذلك تحليل يبين كيف أن توزيع مصادر الثروة والدخل والقوى السياسية كان أمرا حتميا بسبب النظام الاقطاعى للارض السابق لعهد الاصلاح، وفيه سوف نحلل ثلاثة وجوه رئيسية للتحول وهى : السيطرة على سوق الارض واصلاح النظام الاقطـاعى وتوحد اســتغلال الارض بتجميع دورات المحاصيل التقليدية على أسس تعاونية والاشراف على النظام الائتمانى والتجارى للزراعة .

وأخيرا فان مشروعات المستقبل سوف تناقش مع الاشارة بصـــفة خاصة الى احتياجات الاستثمارات وتطوراتها التى ينتظر أن تحدث نتيجة لاتمام السد العالى .

١ ـ دور الزراعة فى الاقتصاد المصرى قبل سنة ١٩٥٢

ان تطور الزراعة المصرية وما استتبع ذلك من تغييرات فى هيكلها منذ سنة ١٩٥٢ يمكن أن تفهم على خير وجه فى مواجهة جذور التنظيم الاقتصادى للقطاع الزراعى قبل سنة ١٩٥٢ .

ففى خلال المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥١ كانت الزراعة تسيطر على الاقتصاد القومى ، فهى التى تشكل ٤٤٪ من الانتاج القومى ، وهى التى تحتوى ٥٨٪ من عمالة الاجراء المصريين ، وهى التى تكون ٨٠٪ من الصادرات المصرية .

وقد أدى ضغط زيادة السكان على الارض والارتفاع البطىء للاستثمارات الخاصة والعامة فى تطور الزراعة الى تجميد أو انخفاض الانتاج الفردى والدخل الحقيقى فى الزراعة .

ومع أن احصائيات نسبة الاستثمار فى الزراعة غير متوافرة عن المدة من ١٩٣٩/٥٠ الا أن المعلومات الخاصة ببعض أنواع الاستثمارات تدل على زيادة فى أطوال ترع الرى والمصارف وعدد قوى مضخات الرى والصرف المقدرة بالحصان وكذلك المساحات المضافة نتيجة لاصلاح الاراضى البور(١) .

وقد كانت جملة المحصول فى المدة ١٩٣٩/٥٠ آخذة فى الانخفاض (بين ٧٪ ، ٢٠٪) ولم تصل الى مستوى ما قبل الحرب (٢) .

---

(١) هالسين ب. ومرزوق ج.ا. ـ التطور والسياسة الاقتصادية فى ج.ع.م. (مصر) ـ امستردام سنة ١٩٦٥ ـ ص ٥٢/٥٩ وما بعدها .

(٢) لاشك انه كان للظروف المؤقتة التى فرضها اندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيراتها . فقد هبطت جملة كمية الاسمدة من ٥٦٧٫٠٠٠ طنا فى سنة ١٩٣٩ الى ٢٠٢٫٥٠٠ طنا فى سنة ١٩٤٤ ، ثم ارتفعت الى ٤٣١٫٥٠٠ طنا فى سنة ١٩٤٩ ، وهو ما يقل عن مستوى سنة ١٩٣٩ وذلك رغم ان الارض المزروعة زادت من ٥٫٣ مليون فدان الى ٥٫٧ مليونا خلال تلك المدة .

ومن الآثار الاخرى المشابهة تحديد الواردات من المبيدات الحشرية وتقييد زراعة المحاصيل بنسب معينة لمواجهة احتياجات البلاد من الطعام ـ المصدر : الفنيمى ، م. رياض ـ ((استغلال مصادر الثروة والدخل فى الزراعة المصرية قبل وبعد الاصلاح الزراعى مع الاشارة بصفة خاصة الى التطور الاقتصادى)) ـ لم ينشر ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة ولاية كاليفورنيا الشمالية ـ رالى بالولايات المتحدة الامريكية ـ سنة ١٩٥٤ ـ ص ١٠/١٠٣ وما بعدها .

وبالمثل ، فان غلات المحصولات الفردية ، (فيما عدا الفول والارز والقطن خلال ثلاث سنوات) هبطت أيضا ، وكانت أقل من متوسط الغلات فى سنة ١٩٣٥/٣٩ ، وعلى النقيض فان الاستثمار فى الصناعة وغيرها من القطاعات غير الزراعية زاد بنسب متفاوتة • وقد انعكس هذا على المعدل السنوى البطىء للزيادة فى اجمالى الانتاج القومى الذى كان حوالى ٢ر٥٪ من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٥٠ • وفى تجميد الدخل الفردى •

وبالنسبة الى مجال المجموعات الاقطاعية ، فقد كانت الارض شبيهة بالاموال وكانت هى أيضا مصدرا للوجاهة الاجتماعية • والاحصائيات المتاحةالتى أوردناها منقبل تدل على أنهفى حينانخفض الانتاج الزراعى بحوالى ٧٪ الى ٢٠٪ خلال المدة ١٩٣٩/١٩٥٠ ، فان الايجارات وأثمان الاراضى الزراعية ارتفعت بنسبة ٥٠٪ الى ٦٠٪ على أساس القيمة الحقيقية ، وبنسبة ٥٠٠٪ على أساس قيمة الاسعار الجارية[1] • وهذه الارقام تدل على أن المدخرات المستعملة فى شراء الاراضى الزراعية وعروض الايجارات العالية فى مزادات تأجير الارض أدت الى تضخم أثمان الارض ليس الا ، ولكنها لم تؤد الى زيادة فى الدخل الحقيقى للأرض المزروعة •

وقد نتج عن المضاربة فى قيمة الارض استعمال المدخرات فى حيازة الاراضى دون أية زيادة فعلية فى « الاستثمار » فى الارض ذاتها لزيادة انتاجيتها • وقد كان أولئك الذين لديهم مدخرات للاستثمار (كملاك الارض والمحامين والاطباء والموظفين المدنيين ورجال الاعمال) يتخوفون عادة من الاستثمار فى غير الارض • فوجهوا أموالهم الى شراء الارض فى المقام الاول •

والعوامل العديدة المسئولة عن تحول الاموال الى الارض ، يجب أن تبحث فى ضوء النظرة التاريخية • فنجد أولا أن المؤسسات المالية

---

(١) الغنيمى ، م. رياض ((الآثار الاستثمارية للاصلاح الزراعى فى مصر)) ــ مقال فى ((مصر المعاصرة)) ــ عدد ٢٧٨ ــ ديسمبر سنة ١٩٥٤ (باللغة الانجليزية) ص٣

لم تتجه الى التصنيع المحلى ، ولكنها تكالبت أساسا على الشركات المملوكة للاجانب التى كانت تشترى الخامات المصرية لتصنيعها فى البلاد الاجنبية أو فى المصانع المملوكة للاجانب والموجودة فى مصر .

وهكذا ، كانت معظم التجارة الداخلية للاموال النقدية خاضعة لسيطرة المصالح الاجنبية ، ووجد المصريون أن من العسير عليهم أن يقتحموا هذه الدائرة المغلقة — وثانيا بدأت سياسة الحكومة لتشجيع التصنيع بطيئة ، كما أنها لم تكن كافية ، فالمحاولات التى قام بها بنك مصر والبنك الصناعى لم تسفر عن أى تغيير ذى شأن فى الاقتصاد المصرى ، وظلت البلاد على أى الاحوال منتجة ومصدرة للمواد الخام الزراعية — وثالثا كان اضطراد عدم الاستقرار السياسى والمالى مدعاة إلى طرد الاستثمارات الى خارج البلاد ، فقد أدت حوادث الشعب الكثيرة واضرابات العمال الى انزال اضرار بالمؤسسات الصناعية والمنشآت التجارية ولكن مثل هذه المخاطر لم تكن تتهدد الزراعة .

والضغط السكانى ، وانخفاض معدل الهجرة الى المناطق الصناعية، والعوامل الاخرى الدينية والتشريعية — كل هذا أدى الى هبوط مستمر فى حجم الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة والى زيادة مضطردة فى عدد هذه الوحدات الصغيرة ، وتميز الاتجاه بتفتيت ملكية الارض بين العديد من الوحدات المالكة لها .

وخلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ كاد أن يتضاعف عدد الوحدات المالكة لفدان واحد فأقل ، حتى أن عدد الملاك تجاوز الضعف ، فارتفع من ٩٤٣٫٠٠٠ فى سنة ١٩١٣ الى ١٫٩٥٦٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٩[1] .

ولم يكن توزيع الوحدات العاملة خيرا من توزيع الوحدات المالكة والوحدات العاملة تشمل الحيازات التى يعمل فيها الملاك والتى يعمل فيها الاجراء . فحوالى ٨٢٪ من كل المشتغلين بالزراعة فى مصر كان

---

(١) الغنيمى — « استغلال مصادر الثروة والدخل فى الزراعة المصرية ... الخ » — المرجع السابق — جدول رقم (١) ص ٨٦ .

لكل منهم أقل من خمسة أفدنة ، وكان تحت يد هذه الوحدات ١٩٪ فقط من الاراضى • ومع أن عدد الوحدات التى لها فدان واحد فأقل كان يشمل مايزيد على ثلث جميع الوحدات الزراعية (٣٨٪) الا أن حصتها فى الارض المزروعة لم تكن الا ٣٪ •• فحسب •

والبناء التنظيمى لعناصر الاسواق فى الزراعة (أى الارض ورأس المال والعمل) وعلاقات حيازة الاراضى ـ هذه كانت تسير وفق نظام حرية التعامل • فقد كان ائتمان الاسواق تحت سيطرة فروع البنوك الاجنبية ـ البريطانية والفرنسية والايطالية ـ التى لم يكن يعنيها أن تقدم القروض الى صغار الفلاحين الذين يشكلون غالبية المزارعين ، فقد كانت تهتم بصفة أساسية بتمويل التجارة وتسعى الى فرص الاستثمار فى الخارج •

وبالاضافة الى الائتمان المتواضع الذى كان يمنحه بنك الائتمان الزراعى والتعاونى فان الفلاحين كانوا يلجأون الى المرابين الخصوصيين للاقتراض ، ويدفعون فوائد بمعدلات ظالمة للغاية •

وفى سوق الارض تنج عن مركز المساومة القوى لكبار الملاك الغلو الفاحش فى الايجارات ، وعدم استقرار الملكية ، واضمحلال الحوافز • وكانت معظم عقود الايجارات مجرد اتفاقات شفوية ، فيما عدا مايتصل بالضياع الكبيرة ، حيث كانت تسود عقود الايجار الكتابية •

ولما كانت ملكية الارض فى أيدى فئة قليلة ، فان الاستئجار كان هو الوسيلة الوحيدة لاشباع نهم المتلهفين الى الارض من الجمهرة الكبرى للناس • والذين لايملكون أرضا ، وقد ثبط عزائمهم ارتفاع ثمن الارض فلم يكن لهم يد من استئجار الارض فى نطاق قراهم • وكان وسطاء التأجير يؤثرون على قيمة الايجار ، فقد كانوا يستأجرون مساحات كبيرة بطريقة المزاد ، ثم يؤجرونها وحدات صغيرة الى الفلاحين المحليين بمعدلات تزيد بنسبة ٥٠٪ الى ٧٠٪ عما دفعوه الى كبار الملاك أو وكلائهم و (ناظر الزراعة) •

وبازدياد الاقبال على استئجار الارض أصبح تأجير كبار المـلاك لمعظم أراضيهم أكثر ربحا لهم من أن يزرعوها بواسطة العمال الاجراء (جدول رقم ١)

ويدل التعداد الزراعى لسنة ١٩٤٩ على أن نسبة الاراضى المؤجرة بلغت ٦٠ر٧٪ من اجمالى الارض المنزرعة[١] ، وهكذا فقد شـاع الانفصال بين الملكية وبين العمل فى الارض .

جـدول رقم (١)
نسبة مساحة الارض المؤجرة فى بعض المزارع
الكبيرة فى مصر فى سنة ١٩٤٩/٥٠

المزرعة	المساحة بالفدان*			
	الجلسة	المزروعة بمعرفة المـلاك أو وكلائهم	المؤجرة	
			المساحة	النسبة المئوية
(أ) مزرعة كفر الشـيخ (ملكية)	١٦٠٣٥	٦٨٦٣	٩١٧٢	٥٧ر٢٪
(ب) مزرعة الشيخ فضل بالمنيا	٦٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠٠	٩٠ر٩٪
(جـ) مزرعة نجع حمـادى بقنـا	١٤٠٧٥	٢٦٨٠	١١٣٩٥	٨٠ر٨٪
(د) مزرعـــة فى ثلاث محافظات	٦٦٩٩	٩٢٧	٥٧٧٢	٨٦ر٢٪
(هـ) مصـــلحة الدواوين العامة للحكومة	١٥٠٨٣٢	١٢٠٠٠	١٣٨٨٣٢	٩٢ر٠٪

(١) النشرة الزراعية الشهرية رقم ٦ ـ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ـ التى تصـدرها وزارة الزراعة بالقاهرة ـ ص ١٦ .

الفدان يساوى ١٫٠٣٨ من الايكر (الفدان الانجليزى) .

المصدر : جمعها المؤلف من المزارع المذكورة واعدها حسابيا .

وهذه الطريقة المعيبة فى نظام حيازة الاراضى ، مع وجود الوسطاء والمقرضين أدت الى استنزاف المدخرات من الانشطة الانتاجية فى الزراعة ، وهذا بدوره جعل من الصعب تنظيم الفلاحين فى أى شكل هادف .

وحيث تكون القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أيدى فئة قليلة من كبار الملاك الذين لايعيشون فى املاكهم ، فان جمهرة الفلاحين يفتقدون الى الحوافز الدافعة الى تحسين أحوالهم عن طريق زيادة الانتاج .

وبغض النظر عن المشروعات المتناثرة لاستيطان الارض وانشاء قنوات الرى والصرف — فان سياسة الحكومة الزراعية التى تشمل تنظيم الجمعيات التعاونية كانت عند التحليل النهائى تخدم مصالح كبار الملاك أكثر مما تخدم أولئك الذين يزرعون الارض فعلا[1] .

وهكذا ، كان نظام ملكية الارض فى القطاع الزراعى يؤثر على البناء التركيبى للسلطة فى مجموعه فى البلاد . ومع ضآلة أمل الفلاح فى أن يصبح مالكا ، واضمحلال رجائه فى الحصول على عمل فى القطاع الصناعى ، فقد كان عليه أن يتشبث بالقطاع الزراعى ، وان كان عاجزا عن أن يزيد انتاجيته .

---

(١) وكمثال لذلك : فان مساحة الارض المستصلحة التى باعتها مصلحة الدومين خلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ كانت ١٨٢٫٦٢٣ فدانا ، ومن هذا القدر كانت النسبة التى بيعت الى صغار المستاجرين هى ١٫٧٪ فقط . بينما كانت الارض التى بيعت الى شركات الاراضى وكبار الملاك هى ٩٠٫٧٪ .

المصدر : ((مصلحة الدومين العمومية — انشاؤها وأعمالها)) — سنة ١٩٤٩ — جدول رقم ٣ ص ٣٧ ا باللغة العربية) .

٢ ـ التحول فى الزراعة المصرية

منذ سنة ١٩٥٢

منذ سنة ١٩٥٢ كانت السياسات الرئيسية فى الزراعة موجهة الى اجتياز العقبات للوصول الى تنمية اقتصادية سريعة • وقد تضمنت هذه السياسات الجهود لاصلاح النظام التشريعى والاقتصادى (الذى وصف بايجاز فيما تقدم) لتحقيق أهداف التوزيع العادل للدخل ، ولزيادة انتاجية الارض ، وتحقيق تكامل الانتاج فى المزرعة فى نطاق الاقتصاد الصناعى • وقد أصبح هذا الاخير ذا أسس اشتراكية فى معظم ظواهره وجوانبه بعد سياسة التأميم فى المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٣ •

وقد اتخذت عملية التحول الصور الآتية :

١ ـ الاشراف على سوق الارض واصلاح نظام حيازة الارض التقليدى •

٢ ـ اعادة تنظيم نظام دورة المحاصيل وانشاء الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض فى جميع أرجاء البلاد •

٣ ـ اشراف الدولة على الائتمان والتجارة فيما يتعلق بالمحاصيل الرئيسية للمزارع يهدف تسهيل التكامل الرئيسى بين الانتاج والتسويق والتصنيع •

(أ) الاشراف على سوق الارض واصلاح نظام الحيازة :

كانت قوانين الاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ هى نقطة البداية فى عملية التحول فى الزراعة المصرية • فلما كان الاقتصاد الزراعى والطبقية الجامدة لحياة البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يدوران حول محور النظام الاقطاعى التليد للارض ، فان

الاصلاح الجذرى لهذا النظام كان الخطوة الاولى التى اتخذها قادة الثورة نحو اعادة تنظيم الحياة الريفية المصرية وبعثها .

وكان هدف الاصلاح اضعاف السلطة التقليدية الاقتصادية والتشريعية لكبار الملاك ، كما كان يهدف أيضا الى رفع دخول المزارعين ، ومنحهم الفرصة للمساهمة بجدية فى اتخاذ القرارات . فالملكيات الكبيرة التى تزيد على مائتى فدان (وفيما بعد خفضت الى مائة فدان فى سنة ١٩٦١) أعيد توزيعها على المزارعين الحقيقيين فى وحدات صغيرة من فدانين الى ثلاثة أفدنة(١) .

وكان على جميع الملاك الجدد أن ينضموا الى الجمعيات التعاونية التى نظمت الانتاج والتسويق فى المناطق التى تناولها الاصلاح . وقد نظمت الايجارات الزراعية بوضع حد أقصى أو تقدير قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الارض فى سنة ١٩٤٩ ، مع تزويد المستأجر بضمان حيازته للارض لمدة ثلاث سنوات بمقتضى عقد كتابى اجبارى ، ومع تحديد الحد الاقصى للمساحة المؤجرة الى أى مزارع بخمسين فدانا .

وللتغلب على نقص الانتاج فى الوحدات الصغيرة المساحة تقرر تجميع الوحدات الموزعة التى خصصت لكل مالك جديد فى ثلاث مجموعات مستقلة . ولهذا فانه فى كل منطقة تناولها الاصلاح قسمت جملة الارض الى ثلاثة أقسام كبيرة (حوالى ٥٠ الى ١٠٠ فدان) تزرع محصولا واحدا . وبعد هذا تزرع المحاصيل فى دورات مدتها ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فرغم أن الجمعيات التعاونية كانت تتولى اتخاذ

---

(١) ليس فى نيتنا ان نشرح هنا شرحا كاملا للاصلاح الزراعى الذى تناولته كتب ودراسات متعددة . ومثال ذلك : سيد مرعى ((الاصلاح الزراعى المصرى)) سنة ١٩٥٧ ــ ودورين وارينر : ((الاصلاح الزراعى والتنمية فى الشرق الاوسط سنة ١٩٥٧ ــ وسعد جاب الله ((الاصلاح الزراعى فى علاقته بالتنمية الاقتصادية فى مصر)) سنة ١٩٦٢ ــ ، م.م رياض الغنيمى ، نفس المرجع السابق .

القرارات الرئيسية الا أنه كان لكل مالك قطعة أرض محددة يزرعها بنفسه ، ثم يفصل محصول أرضه على حده بعد الحصاد .

وكان الهدف من هذا النظام هو تيسير تطبيق التقدم العلمى على الزراعة والحصول على مميزات الانتاج الواسع .

وعلى مستوى القرية ، كان أحد خريجى كلية الزراعة يتولى الاشراف على الجمعية التعاونية ، ويعاونها فى أداء وظائفها المتشعبة . وفى يولية ١٩٦٦ ، كان عدد الجمعيات التعاونية فى القرى التى تناولها الاصلاح الزراعى ٥٦٥ جمعية بلغ عدد اعضائها ٣٠٣ر٦٢٤ عضوا .

ويقوم الاصلاح الزراعى على سبعة قوانين صدرت جميعها فيما بين سنة ١٩٥٢ ، وسنة ١٩٦٤ طبقا لما هو مبين فى الجدول الثانى .

وحتى يونية سنة ١٩٦٦ كانت مساحة الارض التى شملها الاصلاح الزراعى ٧٣٥ر٣٠٧ فدانا ، تم توزيعها على ٣٠٣ر٦٢٤ أسرة تتكون من مليون ونصف مليون نسمة ، أما باقى الأرض فسوف يجرى توزيعها بمجرد الوصول الى حل لبعض مشاكل قانونية معينة .

جدول رقم (٢)

المساحات المستولى عليها
لاعادة توزيعها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى

القانون	المساحة بالفدان
القانون الاصلى للاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بمصادرة أراضى الاسرة المالكة السابقة	٤٥٠ر٣٠٥
القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الذى يقضى بأن تحول الى أراضى الاصلاح الزراعى الاراضى الموقوفة المخصصة للخيرات والاغراض العامة	١٤٨ر٧٨٧

(تابع) جدول رقم (٢)

القانون	المساحة بالفدان
القانون الثانى للاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الحد الاقصى للحيازة الى مائة فدان	٢١٤ر١٣٢
شراء أراضى الحراسة فى سنة ١٩٥٦ بما فيها أراضى شركة كوم امبو للاراضى	٢٥ر٨٠٧
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى يقضى باستبعاد الاجانب من تملك الارض	٦١ر٩١٠
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمصادرة الارض التى يملكها الاشخاص الذين وضعوا تحت الحراسة	٤٣ر٥١٦
الجملة	٩٤٤ر٤٥٧

ومن وجهة النظر السياسية والاجتماعية فان سن هذه القوانين الاصلية وتنفيذها طبقا لجدول مخطط انما هو عمل رائع • وتصميم الحكومة رغم العديد من العقبات أمر يستحق الذكر ، وهو مما يسترعى الانتباه خاصة اذا قورن بقوانين الاصلاح الزراعى المماثلة فى العراق وشيلى وبوليفيا •

وقد نتج عن التحول فى بناء ملكية الارض تغيير أساسى فى بناء السلطة فى المجتمع المصرى ، فقد غير عقيدة الملكية الخاصة للارض ودور القطاع الخاص فى مجموع الاقتصاد المصرى كجزء من العقيدة الجديدة للاشتراكية ، وهو ما أصبح مضمونه أكثر وضوحا خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ •

وقد أكد الميثاق المصرى[1] الصادر فى يونية سنة ١٩٦٢ هذا التغيير واعترف بالملكية الخاصة للارض فى نطاق الاطار الاشتراكى

(١) ميثاق الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٢ — القسم الخامس : ((الديموقراطية الحقيقية)) — والقسم السادس ((الانتاج والمجتمع))

الاكثر عدالة ، وهى العدالة التى كانوا سوف يحققونها بالقضاء على الاحتكار الذى كانت تمارسه حتى ذلك الحين فئة قليلة تملك رأس المال والارض . ومثل هذا الاحتكار بواسطة الرأسماليين وملاك الارض كان بدوره مبنيا على استغلالهم للفلاحين وتركيز وسائل الانتاج الزراعى فى أيديهم .

ولهذا كان ان اعتبر الاصلاح الزراعى جزءا لا يتجزأ من تغيير مخطط فى بناء السلطة ولتكوين قاعدة جديدة للبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى الريف المصرى . ومنذ سنة ١٩٦٣ انتخب حوالى ٢٥٪ من أعضاء مجلس الامة المصرى من بين المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى .

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لبرنامج الاصلاح الزراعى ، فان الوثائق المحدودة المتاحة (١) تدل على ان انتاج ودخول الفلاحين فى مناطق أرض الاصلاح الزراعى قد ارتفعت ، وان كان هناك افتقار فى البيانات التفصيلية الخاصة بالنتائج عن العمالة والادخار وتكوين رؤوس الأموال ، اذ ان ثمة ندوة فى الدراسات الجدية الهادفة .

ومن الصعب طبعا عزل العوامل التى تساهم فى زيادة الانتاج ، مثل الاستثمارات الحكومية فى الرى والصرف ، وكذلك انشاء الطرق ومراكز الخدمة الاجتماعية فى الأرياف ، وتأثير نمو القطاعات الاخرى للاقتصاد المصرى على الزراعة والتوسع فى صناعة الاسمدة ، واشتداد الاقبال على استعمال الآلات الزراعية والمبيدات الحشرية ، والزيادة

---

(١) مثلا : (١) السلسلة الخاصة بالاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى البور الصادرة عن وزارة الاصلاح الزراعى واحدثها ما صدر فى سنة ١٩٦٤ - (٢) الاصلاح الزراعى فى ج. ع. م. ، وهو التقرير المقدم الى المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى المنعقد فى روما فى يونيه سنة ١٩٦٦ - (٣) دورين وارينر : نفس المصدر السابق - (٤) سيد مرعى : نفس المصدر السابق .

ومع ذلك فهناك أبحاث اعدت لدرجات الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية وفى الخارج شكلت محاولات جديدة لدراسة آثار الاصلاح الزراعى . ومثال ذلك : (١) « تاثير الزراعة التعاونية للاصلاح الزراعى على دخل المنتفعين فى دميرة ومنطقة طلخا » - رسالة لم تنشر تاليف أ. ا. الطوبجى لدرجة الماجستير فى الاقتصاديات الزراعية من جامعة عين شمس - ج. ع. م سنة ١٩٦٢ - (٢) سعد جاد الله : نفس المصدر السابق - (٣) م. رياض الغنيمى : نفس المصدر السابق .

السريعة فى تدريب الفنيين الزراعيين المترتبة على الارتفاع الكبير فى عدد المعاهد الزراعية وعدد الخريجين • وهــذه الأمثلة تؤكد أهمية العوامل الخارجية فى سلامة الاصلاح الزراعى ، وهى العوامل التى ساهمت مساهمة فعالة فى التنمية الزراعية (١) •

وفى مارس سنة ١٩٦٦ جمعت سلطات الاصلاح الزراعى بيــانات عن متوسط الغلة لخمسة محاصيل رئيسية فى ثلاث مناطق من مناطق الاصلاح الزراعى اختيرت من ثلاث محافظات •

ويستدل من البيانات الواردة بالجــدول رقم ٣ على ان الغــلات (باستثناء الأرز) كانت فى المناطق المحلية أقل من المتوسط الأصلى قبل تطبيق الاصلاح الزراعى (سنة ١٩٥١ ــ ١٩٥٢) • ويستدل من هذه البيانات أيضا على أن متوسط الغلات لجميع المحاصيل (عــدا القمح) فى أراضى الاصــلاح الزراعى ارتفعت ارتفــاعا كبيرا فوق المتوسطات الاهلية ، وخاصة فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢ ، وهذه الزيادة تسترعى النظر فى الأرز وقصب السكر والأذرة ، وهى ترجع من ناحيــة الى زيادة ميــاه الرى ، ومن ناحيــة أخرى الى التقــدم التكنولوجى الذى أصبح متيسرا فى مناطق الاصلاح الزراعى حيث نفذ تجميع المحاصــيل بطريقة تختلف عمــا هو متبع فى باقى القطاع الزراعى •

ومظهر آخر هام فى الاصلاح الزراعى هو أثره على الدخل ، فان اجراءات الاصلاح ركزت منذ البداية على تحقيق التــوزيع العــادل للدخل •

ففى سنة ١٩٥٢ كان توزيع الدخل لملاك الأرض يتمشى مع هيــكل توزيع ملكية الأرض على الوجه الآتى :

---

(١) هذه المشكلة المنهاجية احد الاسباب الرئيسية لندرة الدراسات الجدية التحليلية الهادفة للآثار الاقتصادية على الاصــلاح الزراعى وثمة سبب آخــر نابع من ضيق مجال النرية الاقتصادية ذاتها (نظــرية الثبات ونظرية المنافسة) التى تنكر اهمية الاوضــاع المتشابكة للعوامل التشريعيــة والاجتماعية وهى النظرية المبنية على فروض غير واقعية •

حجم الحيازة بالفدان	متوسط الدخل السنوى الصافى بالجنيه المصرى
أكثر من ٢٠٠	١٥٠٢٦
أكثر من ٥٠ الى ٢٠٠ فدان	١٩٢٠
أكثر من ٥ الى ٥٠ فدان	٣٢٠
أكثر من ١ الى ٥ فدان	٥٤
فدان واحد فأقل	٨

ورغم ان هذه التقديرات تقريبية وغير دقيقة الا أنها مع ذلك تصور الحالة السابقة على انجازات الاصــلاح الزراعى • ولما كان مجموع الفلاحين الذين يملكون فدانا واحدا فأقل يمثل ٩٤٪ من جميع ملاك الأرض فان عدم العدالة البالغ واضح بين •

واعادة توزيع لأرض وتخفيض الايجارات قد خططا للقيام بهجوم مباشر على الفقر وعلى عدم العدالة البالغ فى توزيع الدخــل • فان تخفيض متوسط الايجار من ٣٥ جنيها الى ٢٠ جنيها للفدان والقضاء على الوساطة أديا الى تحويل الدخل من الملاك وسماسرة الارض الى المستأجرين •

واذا نحن نظرنا الى مساحة الأرض المؤجرة (حوالى ٣ مليون فدان) والى عدد المستأجرين (٧٠٠ الفه اسرة) فان مثل هــذا التغيير فى الدخل يصبح ذا مغزى كبير •

ومع ذلك فان بعض ملاك الأرض تهربوا من قيــود التــأجير فى الفتــرة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ حين كانت ادارة الاصــلاح الزراعى منهمكة فى نزع ملكية الأرض واعادة توزيعها (تناولت فقط ما بين ٩ الى ١٠ فى المائة من المساحة الكلية) وكانت عنايتها أقل بالقــواعد المنظمة للايجارات التى تؤثر على ٥٥٪ تقريبا من المســاحة الكليــة للأرض المزروعة فى مصر •

المصدر : الدخــل القــومى من الزراعة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٧ ــ وزارة الزراعة ــ مصلحة الاقتصاديات الزراعية (المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨) جدول رقم ١١ ص ٤١ (باللغة العربية) ــ الجنيه المصرى ٢٫٢٢ دولارا •

والمستأجرون الذين أصبحوا ملاكا استفادوا الى أقصى حد، فالثمن الذى كان على المالك الجديد ان يدفعه وهو ــ الذى كان مستأجرا يفلح الأرض ــ تحدد فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بسعر يقل عن القيمة الجارية فى السوق (٧٠ مرة مثل الضريبة الأساسية المقدرة على الأرض فى سنة ١٩٤٩) على أن يدفعها على أقساط سنوية فى مدة ثلاثين عاما ، وبفائدة سنوية قدرها ٣٪ (عدلت فى سنة ١٩٦١ الى ١ر٥٪) .

وكان متوسط القسط السنوى الذى يدفعه المالك أقل بحوالى ٥٠٪ الى ٦٠٪ من الايجار الذى اعتاد أن يدفعه .

وكان هذا التخفيض الذى بدأ فى سنة ١٩٦١ جسيما [1] . وقدر هانسين ومرزوق أن نصيب الملاك الغائبين عن مقر أملاكهم فى القيمة الزراعية المضافة هبط بنسبة ٥٠٪ فى مناطق الاصلاح [2] .

جدول رقم (٣)

دراسة لمتوسط الغله للفدان في ثلاث من مناطق الاصلاح الزراعي (القطن والارز وقصب السكر)

منطقة اصلاح زراعى	المحصول	الوحدة	متوسط غلة الفدان سنة ١٩٥١/٥٢ المحلى	أ .
دميرة	قطن[1]	قنطار	٣ر٥	٤ر٢
المنشية	قطن	قنطار [2]	٣ر٥	٤ر٢
(مساحة القطن)	قمح	أردب [3]	١ر٤	١ر٥
	اذرة	أردب	٤ر٧	٦ر٣
(مساحة الأرز)	أرز	ضريبة [4]	١ر٧	١ر٤
المطاعنة (مساحة	قصب	أردب	٤ر٥	٦ر٣
قصب السكر)	السكر	طن	٣٧ر٠	٣٩ر٠

(١) بمقتضى القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٦١ خفض الجزء غير المدفوع من الاقساط بنسبة ٥٠ كاجراء سريع للتعجيل بتوفير الملكية الكاملة للملاك الجدد وتخفيض الدفعات السنوية التى تتقاضاها الحكومة .

(٢) نفس المرجع السابق ــ جدول رقم ٤ ورقم ٦ ص ٩

(١) قطن طويل التيلة . (٣) الاردب = ١٥٠ كيلو .

(٢) القنطار = ١٥٧ر٥ كيلو . (٤) الضريبة = ٩٥٤ كيلو .

(تابع) الجدول رقم (٣)
متوسط الغلة بعد تطبيق الاصلاح الزراعى

سنة ١٩٥٤		سنة ١٩٥٦		سنة ١٩٥٨	
أ.ز	أ	أ.ز	أ	أ.ز	أ
٤ر١	٣ر٩	٣ر٦	٣ر٥	٤ر٧	٤ر٧
٤ر٣	٦ر٤	٥ر٧	٦ر٦	٤ر٨	٦ر٦
٤ر٧	٦ر٥	٦ر٦	٦ر٤	٦ر٩	٦ر٤
٥ر٠	٣ر٩	٤ر٠	٣ر٥	٥ر٤	٤ر٧
٢ر٧٧	١ر٩	٣ر٠	٢ر٣	٣ر٠	٢ر١
٦ر٥	٦ر٥	٧ر٠	٦ر٤	٨ر٥	٦ر٤
٤٥ر٥	٤١ر٧	٥٢ر٠	٤١ر٤	٥٧ر٥	٤١ر٥

(تابع) الجدول رقم (٣)
متوسط الغلة بعد تطبيق الاصلاح الزراعى

سنة ١٩٦٠		سنة ١٩٦٢		سنة ١٩٦٤
أ.ز	أ	أ.ز	أ	أ.ز
٦ر٠	٤ر٢	٦ر٨	٥ر٤	٧ر١
٥ر٧	٦ر٩	٨ر٠	٧ر٣	٧ر٣
٨ر٩	٦ر٣	٨ر٩	٦ر٩	١٠ر٦
٣ر٣	٤ر٢	٥ر٥	٥ر٤	٥ر٤
٢ر٧	٢ر٢	٣ر٢	٢ر٦	٣ر٢
١٠ر٥	٦ر٣	١١ر٠	٦ر٩	—
٥١ر٣ ٣	٤٥ر٥	٥١ر٢	٤٤ر١	٥٢ر٠

(١) قطن طويل التيلة — (٢) القنطار = ١٥٧ر٥
(٣) الاردب = ١٠ كيلو — (٤) الضريبة = ٩٥٤ كيلو

أ.ز= متوسط الغلة فى مناطق الاصلاح الزراعى .
أ = المتوسط الاهلى للغلة .
البيانات الخاصة بالمتوسط الاهلى (فيما عدا القطن) لا تبين غلة المحاصيل المختلفة فانها متعددة .

وفيما يتعلق بالعمـــال الزراعيين الاجـراء فان قانون الاصـــلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ حدد الحد الأدنى الثابت للاجر بمبلغ ١٨ قرشا للرجل فى اليوم ، ولكن ندر أن طبق هذا ، لوفرة العمال الزراعيين ، ولموسمية احتياجات العمل وكذلك لاشتداد الاقبـــال على استعمال الآلات .

ولكن مؤخرا بلغت الأجور هذا الحد ، بل تجاوزته، كنتيجة لزيادة الأشغال العامة (الرى والصرف) وللتصنيع وزيادة القطاع العام على العمال .

ب ــ تدعيم وتوحيد نظام الدورة الزراعية التقليدية

كانت الزراعة المصرية تتميز بوجود وسيطرة الوحــدات الزراعية الصغيرة الحجم التى تحول دون التطبيق الواســع الفعــال للتقدم التكنولوجى فى الزراعة •

وقد اقترنت ســيادة وحدات التشغيل القومية الضــئيلة الحجم برخص الأيدى العاملة وهبوط العمالة •

وكما هو المتــوقع فان مرونة حلول العمل محل رأس المال كانت منخفضة الى أقصى حد ، كما كانت زيادة انتاجية الفــدان أعلى من انتاجية الفرد •

وحتى سنة ١٩٥٢ فان ٨٢٪ من جميع المزارع التى تزرع خمسة أفدنة فأقل كانت تستعمل ٥٪ من المحاريث الميكانيكية الموجودة فى مصر ، ٦ر٢٪ من آلات الدرس ، ٧ر٨٪ من آلات تذرية الحبوب •

وفضلا عن هذا فان هذه الوحدات القومية الحجم أدت الى تبديد مياه الرى التى كانت تســتخدم بحرية فتعرقل الاستعمال المنــاسب للمبيدات الحشرية وللمحاريث الميكانيكية فى حرث الأرض لان كل وحــدة زراعية كانت تزرع محصولا يختلف عمــا تزرعه الوحــدة المجاورة ، كما ان المساحة المنزرعة محصولا معينا فى كل قرية كانت مقسمة الى العديد من المساحات الصغيرة •

وقد كان فى تجميع استغلال الأرض والادارة التعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعى ــ والتى أشرنا اليها آنفــا ــ ما شــجع راسمى السياسة على مد نطاق هذا التطبيق على فرض ان هذا النظام أثبت نجاحه وأسفر عن نتائج مرضية •

وقد طبق هذا النظام لأول مرة خارج هذه المناطق فى سنة ١٩٦٣

فى محافظتى كفر الشيخ فى الدلتا وبنى سويف فى الوجه القبلى • ويتلخص هـذا النظام فى اعادة تنظيم الأرض المزروعة فى وحـدات مساحتها ١٥٠٠ فدان ، حيث شكلت جمعية تعـاونية جـديدة تحت اشراف أحد خريجى كلية الزراعة ، يعاونه اثنان من خريجى المدارس الزراعية والثانوية •

وقد تركزت الجهود المتضافرة لمختلف المصالح الحكومية فى هاتين المحافظتين ، واتخذت اجراءات جديدة لتحسين الرى والصرف كمـا ادخلت الآلات الزراعية واستعملت الوسائل الفنية المتقدمة ـ مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية ومختلف أنواع التقاوى المحسنة •

وقد بلغت المساحة الكلية للأرض التى شملها هذا النظام فى هاتين المحافظتين ٦٨٥٫٥٠٠ فدان • ويتضمن الجدول رقم (٤) أثر هـذا النظام على الغلات طبقا للبيانات المقدمة من هيئة الاصلاح الزراعى •

جدول رقم (٤)

آثار نظام التنظيم الزراعى على متوسط غلة الفدان
فى كفر الشيخ وبنى سويف فى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥

المحصول	الوحـدة	كفر الشـيخ			
		١٩٦٣ (سنة الاساس)	١٩٦٤	١٩٦٥	نسبة التغيير فى ١٩٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٣
القطن	قنطار	٤٫١٧	٥٫٠	٤٫٤٦	+٦٫٩
القمح	أردب	٦٫٧٠	٧٫٢٦	٦٫٢٣	—٧٫٠
الارز	ضريبة	٢٫٤٤	٢٫٢٩	٢٫٥٠	+٢٫٤
البصل	قنطار	—	—	—	—

(تابع) الجدول (٤)

المحصول	الوحدة	١٩٦٣ (سنة الاساس)	١٩٦٤	١٩٦٥	نسبة التغيير فى ١٩٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٣
		بنى سويف			
القطن	قنطار	٥ر٠٦	٦ر١٨	٦ر٧٥	+٣ر٣٣
القمح	أردب	٧ر٩٢	٨ر٠٢	٨ر٢٩	+٧ر٤
الارز	ضريبة	—	—	—	—
البصل	قنطار	١٤٣ر٠	١٥٠ر٠	١٦٩ر٠	+١ر١٨

ونحن نظن انه من السابق لأوانه جدا أن نقيم هـذا النظام الذى امتد بعد سنة ١٩٦٣ حتى شمل البلاد كلها فى نهاية سنة ١٩٦٦ ، ومع ذلك فانه تجربة هامة فى تحسين انتاج الأرض ، وخاصـة فى اعادة تنظيم تقسيم المحاصيل « دون » المساس بنظام الملكية الخاصة ، وهو اقتراب بارز من حل بعض مشاكل الانتاج فى المزارع العائلية الصغيرة فى ظل التسابق الى التنمية الزراعية .

ومع ذلك ، فان هـذا الاقتـراب لا ينبغى أن يدرس بمعزل عن التطور السريع فى استخدام المخصبات الكيماوية والمواشى والآلات الزراعية والائتمان والرى والصرف والموظفين فى الزراعة .

وقد كان لاستعمال الأسـمدة الكيماوية تأثير فعـال فى انتـاج المحاصيل ومن سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٤ كاد اجمالى الكميـة أن يتضاعف وكذلك الاستهلاك السنوى للفدان من الأراضى المنزرعة .

المصدر : هيئة الاصلاح الزراعى — الاصلاح الزراعى فى ج.ع.م — تقرير مقدم الى المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى المنعقد فى روما بايطاليا فى يونيه سنة ١٩٦٦ .
قنطار القطن = ٥ر١٥٧ كيلو .
اردب القمح = ١٥٠ كيلو .
ضريبة الارز = ٩٥٤ كيلو .
قنطار البصل = ٤٥ كيلو .

والتوسع في الانتاج المحلى من الأسمدة ــ الذى يصل الى ٦٠٪ من اجمالى الكمية اللازمة ــ ازداد زيادة كبيرة بنسبة ٤٢٠ في المائة خلال هذه المدة (١) •

اما الآلات الزراعية المستعملة أساسا في الحرث واستصلاح الأرض فقد زادت بنسبة أقل بلغت ٦٠٪ من القوة المقدرة بالحصان • أما الماشية (الأبقار والجاموس) التى تستعمل مصدرا للقـوة وكذلك مصدرا لانتاج اللبن واللحم فقد ازدادت بنسـبة ٢٥٪ فقط • ومع ذلك فهناك عامل ملفت للنظر في التنمية الزراعية الحديثة وهو الزيادة الملحوظة في الموظفين الفنيين المدربين المستخدمين في الزراعة وفي الطب البيطرى •

وقد تضاعف عدد الخريجين خلال المدة من سنة ١٩٥٩ الى سـنة ١٩٦٤ حتى بلغ ٤٨٠٠ زراعى وبيطرى في سنة ١٩٦٤(١) ، وقد ساعد هؤلاء الفنيون الحكومة على تنفيذ برنامجها الخـاص باعادة تنظيم الانتاج الزراعى ، وذلك بتعيين خريج واحد لكل خمسمائة فدان ، وبذلك تدعمت الكفـاية الادارية في الجمعيـات التعاونية المتعددة الاغراض التى نظمت حديثا •

ولكن هل يوفر هذا النظام المزايا الاقتصادية المفترض وجودها في الوحدات ذات الانتاج الواسع ؟

ان توحيد استغلال الأرض لكل محصول على حدة يجعل المسطح الكبير للوحـدة المنزرعة بمحصول واحـد مبنيا على عوامل زراعية فنية ، فالمسـاحة الكبيرة ذات المحصول الواحـد (من ٢٠ الى ٥٠ فدانا) تتكون من تجميع عدد من الحيازات الصغيرة ، يقوم بتشغيلها عدد من الوحدات الادارية (أى الحائزون) •

---

(١) حسن عبد الله ــ الزراعة في ج.ع.م ــ وزارة الزراعة (القـاهرة ــ مارس سـنة ١٩٦٥) ص ١٤ •

(١) التحاق الطلاب بالجامعات والكليات الزراعية وكليات الطب البيطرى والمعـاهد العليا الزراعية ازداد من ٢٩٢٩ في سـنة ١٩٥٤ الى ١٢٦٤٧ في سـنة ١٩٦٤ ــ المصدر : كتاب الجيب للاحصاء السنوى لسنة ١٩٦٤ الصادر في مارس سنة ١٩٦٥

وفضلا عن هذا فان معظم الموارد تخصص مستقلة عن بعضها فى كل حيازة على نطاق صغير من التشغيل وقصـــور فى العمالة . وعلى النقيض من هذا نجد ان وحدات التشغيل ذات الانتاج الكبير تتكون من حيازة واحدة كبيرة ووحدة تشغيل واحدة توزع الموارد بطريقة تؤدى الى أقصى عائد .

وبالاختصار ، فان هــذا النظام قائم فى الغـالب على اعتبـارات تكنولوجية زراعية أكثر مما هو قائم على أسس اقتصادية .

جـ ـ اشراف الحكومة على الائتمان والنظام التجارى

ربما كان لاشراف الحكومة على الائتمان والتجارة فى الانتاج الزراعى من الأهميـة ما كان للاصلاح الزراعى واعادة تنظيم نظام الانتاج •

فقد كانت أهداف الحكومة هى ضمان قدر مناسب من احتياجات الانتاج وتثبيت دخول الفلاحين والقضاء على الوسطاء وتنظيم تزويد القطاع الصناعى بالمواد الخام •

والائتمان يقدم الى المنتجين عن طريق الجمعيات التعاونية القروية التى تمولهـا مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى • وفى ظل نظام الائتمان الزراعى هذا الخاضع للاشراف والذى أدخل لأول مرة فى سنة ١٩٥٧ فان القروض تقـدم بضمان المحاصيل بدلا من الأرض الذى كان متبعا من قبل •

وابتداء من سنة ١٩٦١ فان القروض تمنح للفلاحين بدون فائدة ، وقد ازدادت قيمة وحجم القروض النـوعية (التقاوى والأسـمدة والمبيدات) وكذلك القروض النقدية الى أربعة أمثالها خلال المدة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٤ ، وهـذا الانتقال من التعهـد النقدى الى التعهد الانتاجى مع التأكيد الحديث على أسس اجتماعية للائتمان عن طريق الاعفاء من الفوائد والاشراف على الائتمان ـ انما يمثل تغييرا هاما فى سياسة الائتمان الزراعى •

وقبل انشاء بنك الائتمان الزراعى فى سـنة ١٩٣١ كان الائتمان يقدم أسـاسا عن طريق المقرضين فى القرى وكبـار الملاك والبنوك الحكومية التجارية بمعدلات عالية للفائدة وبضمانة الأرض كضمان اضافى •

أما الاشراف على أسعار القطن وتجارته فنمارسها على المسـتوى

المحلى لجنة القطن المصرية • وتســويق القطن تتولاه شركات أهلية مؤممة لتجارة الجملة وللتصدير •

اما على مستوى القرية ، فان الجمعيات التعاونية الزراعية هى التى تشترى الانتاج، وتنقله الى قطاع الحلج والغزل والنسج • وفى بداية الموسم لكل محصول تقوم الحكومة بتحديد أسعار القطن والحبوب للمنتجين وللتجارة الداخلية • ويتكون ســعر الشراء الحكومى من شقين : الثمن الأساسى (وأساسه الرتبة) ودرجة الصنف (أى فرق الرتبة) الذى يضاف أو يطرح من الثمن الأساسى على حسب الرتبة الخاصة بكل نوع من أنواع القطن •

وابتداء من ســنة ١٩٦٥ فان الجمعيــات التعــاونية الزراعية أو الوكالات المحلية لمؤسسة الائتمان (أى الشون) والتى تزاول عملها فى الريف المصرى ــ بدأت تشترى الانتاج الأساسى للمزارع بأسعار ثابتة تحددها لجنة القطن بالاتفاق مع مؤسسة الحلج والغزل والنسج تحت اشراف الدولة أيضا •

وهذا النظام الخــاص بتجارة القطن والذى أدخــل لأول مرة فى أراضى الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٣ بدىء فى تطبيقه فى منــاطق خارج مناطق الاصلاح الزراعى على أسس تجريبية فى بعض المحافظات فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ لتسويق القطن •

وقد ظهرت على مستوى القرية عدة مشاكل ادارية درست بعناية قبل أن يمد هذا النظام التجارى الجديد الى جميع المحافظات فى سنة ١٩٦٥ • وقد كان من بين هذه المشاكل : العجز فى الموظفين المؤهلين لفرز رتبة القطن ، وتحديد المبــلغ الذى يدفع الى المنتج فور فرز محصوله وتحديد رتبته ، والمهلة التى تنقضى قبــل أن يدفع اليــه الرصيد بعد التحديد النهائى للرتبــة فى مصانع الحليج والكبس ، والمهلة اللازمة لنقل المحصول الى المصانع •

ومن أخطر المشاكل التى قامت أثناء عملية تأميم التجارة هى الدعاية المضادة للاتجار الحكومى والتى قام بها فى الخفاء التجار المنبوذون

على مستوى القرى ومراكز التسويق • ومع ذلك فان كثيرين منهم كانوا كمـوظفين دائمين يتقاضـون اجورهم من وكالات الائتمان المحلية (الشون) •

وفى غضـون ١٩٦٥/٦٦ امتد النظام التجارى الى محاصـيل وخضراوات أخرى • وقد انشأت الحكومة فى مواقع متعددة بالقرب من أسـواق المستهلكين صـوامع لتخزين الغـلال وثلاجات لحفظ الخضراوات •

وبالرغم من هذه المصاعب الادارية والتشغيلية فقد ترتب على هذا النظام تحسين فى نوع القطن ، كما ضمن للمنتج الحصول على ثمن يتناسب مع رتبة محاصيله • والدخل الذى كان الوسطاء يقتطعونه لأنفسهم على صورة ربح تجارى ــ أو على الأقل جزء جوهرى منه ــ أصبح الآن يذهب الى المنتجين •

٣ ـ التطلع الى المســـتقبل

ما زالت الزراعة هى القطاع الرئيسى فى الاقتصاد المصرى ، فهى تستخدم معظم القوى العاملة (حوالى ٥٦٪ فى سنة ١٩٦٤) ولهـا النصيب الأوفى فى تكوين الصادرات الوطنية .

وابتداء من سنة ١٩٥٤ هبطت حصتها فى اجمالى الانتاج الأهلى من ٤٠٪ الى حوالى ٢٨٪ فى سـنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وذلك بسبب التوسع السريع فى قطاعات الصناعة والبناء والخدمات العامة . ومع ذلك فان معدل الاستثمارات فى القطاع الزراعى ليس كافيا لمكافحة مشكلة الفقر بين جمهرة الفلاحين .

ان دخـل الفـرد الواحـد من الزراعة مازال أدنى منه بكثير فى القطاعات الأخرى . وفى الخطة الخمسية الأولى من ١٩٥٩/٦٠ الى ١٩٦٤/٦٥ كان الاسـتثمار الفعلى فى القطاع الزراعى ٧ر١٦٪ من جملة الاستثمارات (مقابل ٥ر٢٠٪ النصيب المخطط) . وهذا غير كاف اذا قورن بالصناعة (٩ر٦٢٪) والخدمات العامة (٢ر٤٣٪) .

وقد كان المعدل السنوى للتنمية الزراعية خـلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ حوالى ١ر٣٪ بالنسبة الى معدل ٥ر١٪ الى ٢٪ فى المدة السابقة على سنة ١٩٥٢ .

ومعدلات الاستثمار والتنمية ليست بذاتها الصـورة الكاملة لأن الظروف الاجتماعية والتشريعية ـ التى لا يمكن قياسها ـ تحسنت تحسنا كبيرا منذ سنة ١٩٥٢ . والمسرح الآن مهيأ لتطورات جـديدة نظرا لأن التنظيم التشريعى للزراعة قد تناوله التغيير أخيرا عن طريق اجراءات مثل التطبيق الناجح للاصلاح الزراعى والتوسع السريع فى التعليم الزراعى والتوسـع فى استعمال الأسـاليب الفنيـة المتطورة والتطبيق السريع لخطة تنظيم انتاج المحاصـيل ، وتقـديم الائتمان

المعفى من الفوائد الى صغار الفلاحين ، واشراف الدولة على النظام التجارى • وسوف تزيد انتاجية رأس المال والأرض بالمزيد من الاستثمار فى القطاع الزراعى بسبب هذه التغييرات التشريعية الأساسية •

ورغم ان الاصلاحات التشريعية نفذت بتصميم الا أن هيكل الملكية الزراعية مازال يعانى من مشاكل المساحات الكبيرة التى ظلت تزرع بطريقة التأجير حيث لا يزال الانفصال قائما بين الملكية والادارة •

وقد حددت قوانين الاصلاح الزراعى الايجارات التى يدفعها المستأجرون الى الملاك ، وضمنت للمستأجرين حيازة الأرض • وهذا من الناحية الواقعية يكسب المستأجر حقا شبه دائم فى شغل الأرض والبقاء فيها •

وقد يتساءل المرء عما اذا كانت الدولة الاشتراكية لا تستطيع أن تنقل حقوق الملكية من الملاك الغائبين عن مقر أراضيهم الى المستأجرين ؟

وهذه مسألة سياسية أساسية ، ولكن الايجار — من الناحية الاقتصادية — عبارة عن استنزاف لرأس المال من الزراعة ، لانه يدفع الى ملاك بعيدين عن أراضيهم ، وهم فى معظم الأحيان من سكان الحضر ، والاحتمال الغالب انه لا يستثمر فى الزراعة •

وبصرف النظر عن هذه التغييرات التشريعية فان هناك مجالا متسعا لرفع الانتاج الزراعى بتطبيق التقدم التكنولوجى لتحسين النبات وتربية الحيوانات • وكذلك لحماية الحيوانات والمحاصيل من الأمراض • وسيصبح ذلك ممكنا نظرا لوفرة العلماء الزراعيين ذوى الثقافة العالية فى ج•ع•م وانخفاض محصول القطن فى سنة ١٩٦١ الراجع الى دودة ورق القطن الذى أثر تأثيرا سيئا على الاقتصاد كله — يدل على الحاجة الى السيطرة على الامراض والحشرات الزراعية وعلى الحاجة الى تنظيم يتسم بالكفاءة والمقدرة للاداة للادارة فى الزراعة •

وقد قدرت الخسائر الناجمة (١) عن أمراض النباتات والحشرات فى ج٠ع٠م خلال المدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ بنسبة ٢١٪ فى الحبوب ، ٢٨٪ فى الفواكه ، و ٢٩٪ فى الخضراوات ، ٣٣٪ فى القطن ٠ واجمالى هذه الخسائر فى المحاصيل كانت معادلة لمحصولات ٠٠٠ر٩٥٠ر١ فدان ٠ واحتمالات زيادة غلة المحصول بتحكم أوسع فى أمراض النباتات والحشرات أمر هام بصفة خاصة لان الزراعة المصرية ليست معرضة لاختلافات مواسم سقوط الأمطار ، كما انها عندما يتم انشاء السد العالى لن تصبح بعد مستهدفة لتقلبات الفيضانات ٠

ولعل أبرز الاجراءات التى اتخذت منذ سنة ١٩٥٢ دلالة هو انشاء السد العالى ، فهو يمثل انجازا عظيما فى الرى والسيطرة على كمية المياه للاستصلاح السريع وتكثيف استغلال الأرض ٠ وسوف يكون العمل الرئيسى فى اشغال الرى فى مصر منذ انشاء قناطر الدلتا فى سنة ١٨٤٥ وخزان أسوان فى سنة ١٩٠٢ ٠ وسوف يثير انشاء السد العالى مسألتين اقتصاديتين : أولاهما تتعلق بالحاجة الى تعديل وضبط طريقة استغلال الأرض الحالية المبنية على المحاصيل التقليدية (مع استثناء الارز) والتى اتبعت طوال قرن منذ انشاء قناطر الدلتا ٠ والثانية متعلقة بمشاكل توزيع المياه بين مختلف المحاصيل ليس فقط بالنسبة لصالح وحدات المزارع الفردية وانما بالنسبة لصالح الشعب فى مجموعه ٠

ان الفلاحين يستفيدون بغير أجر من كمية المياه الموضوعة تحت الاشراف الكامل للحكومة ، وحتى الوقت الراهن كانت نفقات الرى مستبعدة من تكلفة الانتاج لمحصولات الحقل ، وكان فى هذا ماشجع الفلاحين على الاسراف فى استعمال المياه ٠

---

(١) قام بعمل هذا التقرير الدكتور ا٠ل٠ ليكليرج ـ مستشار منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ـ فى بحثه عن ((تاثير خسائر المحصول السابقة على الموسم والراجعة على الامراض والحشرات على الانتاج فى الشرق الادنى)) ـ (روما ـ مايو سنة ١٩٦٦) ـ جدول رقم ٢ ص ١٤ ٠

وقد ترتب على هذا العديد من المشاكل ، مثل ارتفــاع مستوى المياه تحت سطح التربة مما يستلزم عمليات الصرف ، وانتشار أمراض النباتات والبلهارسيا وهى مرض مزمن يؤثر على الانتاج البشرى .

وبناء على الاتفاقية المعقودة مع السودان فى ١٩٥٩ فان السد العالى سيمنح مصر الحق فى الاستفادة بقدر اضافى من المياه قــدره ٧ر٥ بليون متر مكعب بالاضافة الى ٥ر١ بليون متر مكعب تســتعار من السودان حتى سنة ١٩٧٧ ، وبالاضافة أيضــا الى الحق الحــالى فى استخدام ٤٨ بليون متر مكعب متفقا عليها بين مصر والســودان فى سنة ١٩٢٩ .

ولكن ما هى أحسن الفوائد الاقتصادية لهذه المياه الاضافية ؟...

ان الخطة الخمسية الثــانية لســنة ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ وغيرها من الوثائق تشير الى استصلاح ٣ر١ مليون فدان والى تحويل ٧٠٠ الف فدان من رى الحياض (محصول واحد فى السنة) الى نظام الرى الدائم .. وهى تتوقع أيضا زيادة فى استعمال المياه لزراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنويا ضمن الاراضى المنزرعة فى الوقت الحاضر بدلا من المتوسط الحالى وهو ٤٥٠ الف فدان .

والزراعة المصرية فى عهدها الجديد بعد اتمام انشاء السد العــالى تتطلب أن يكون استعمال الأرض الزراعية والمياه منظما وفقا لاسس اقتصادية وعلمية حديثة . ومثال ذلك ان الفدان الواحد من القطن والمسبوق بزراعة البرسيم ثلاثة شهور (وهو علف للماشية) يحتاج الى ٦٥٠٠ متر مكعب من المياه ، والقيمة المضافة عن هذه السنة هى ٨٥ جنيها . ولكن فدانا واحدا من الأرز المسبوق بزراعة القمح خلال نفس هــذه المدة يحتاج الى ١٢ الف متر مكعب من الميــاه وقيمته المضافة هى ٩٥ جنيها . وهذا معناه ان هذا الفدان الأخير يحتاج من المياه مثلما تحتاجه زراعة ٩ر١ فدانا من محصول القطن ، فى حين ان القيمة المضافة هى ٩٥ جنيها ، ١٦٢ جنيها على التوالى .

وهذه الحسابات للقيمة المضــافة للمحاصــيل المختلفة المبنية على

الاستفادة بتوزيع المياه مبسطة جدا بطبيعة الحال • ومثال ذلك انه ينبغى ان نأخذ فى الاعتبار التجارة الخارجية وحوافز الثمن وحاجة المستهلكين الى الغذاء • ولكننا أشرنا اليها هنا لنبرز أهمية جعل دورة المحاصيل بعد السد مبنية على أسس علمية •

وهناك عوامل أخرى هامة يجب أيضا أن تؤخذ فى الاعتبار، ومثال ذلك الحاجة الى تنمية الاقتصاد الحيوانى ، والى اعادة النظر فى خطة المحاصيل واستخدام المياه بقصد مواجهة النقص فى العلف •

وسواء من ناحية الاستخدام الأفضل للعمال الزراعيين العاطلين ، أو من ناحية زيادة الدخل النقدى للفلاحين ، أو من ناحية معالجة العجز المتزايد فى اللحوم ـ فان تحسين انتاج الماشية ينبغى أن يكون جزءا لا يتجزأ من أى خطة للتنمية الزراعية • وثمة عامل آخر هام فى تخطيط دورة جديدة للمحاصيل واستعمال المياه ، وذلك هو العلاقة المتشابكة فى الاقتصاد جميعه ، كما هى الحال فى القطن وقصب السكر اللذين يدخلان فى القطاع الصناعى بوصفهما من المواد الخام•

ان تكلفة الانتاج للمادة الخام الزراعية ـ بما فيها تكلفة المياه المجانية ـ تحدد الكفاية الانتاجية فى القطاع الصناعى فى احدى نواحيها • وهذه العلاقات المتشابكة للانتاج لها تأثير مباشر على الكفاءة العامة فى استخدام وتوزيع الموارد النادرة على المستوى القومى للاقتصاد المصرى •

الجزء الثانى

التطورات السياسية

٥ ـ النظام السياسى (١)

بقلم
ماكسيم رودينسون

دراسة السياسة الداخلية لأى بلد دكتاتورى ، (أى بدون معارضة دستورية) مثل مصر منذ سنة ١٩٥٢ ينبغى أن تتركز على آراء المجموعة الحاكمة ، وعلى الصراعات بين هذه المجموعة وبين القوى الأخرى الاجتماعية ، وعلى المنافسة فى داخل هذه المجموعة ، وأخيرا على المحاولات التى تبذل لاقامة بناء سياسى فى البلاد يتلاءم مع البناء الفكرى لحكامها •

والمنافسة والصراع بين المجموعات الضاغطة ــ وهى التى تهيىء خلفية الحياة السياسية فى المجتمعات الحزبية ليست بعيدة تماما عن مصر ، وان كانت مع ذلك قد تتخذ صورة أخرى مختلفة الى حد ما •

وكما هى الحال فى أى بلد دكتاتورى ، فانه بينما تقوم آراء الزعماء بدور أساسى فان التطور السياسى مع ذلك يتكيف بتفاعل هذه الآراء مع الضغوط المنبثقة من الوضع الداخلى والخارجى للبلاد •

---

(١) هذا البحث اقتباس معدل تعديلا بسيطا من النص الذى قدم الى المؤتمر ومع ذلك فانه لم يراجع بعد حرب الشرق الاوسط التى نشبت فى يونية سنة ١٩٦٧ •

١ ــ الآراء السياسية للمجموعات الحاكمة

بالرغم مما بين الضباط الأحرار من خلافات غير حقيقية أو خادعة الا أن التشابه الأعمق بين آرائهم مكنهم من أن يعملوا مع بعضهم البعض ، فالتلاحم النسبى بين المجموعة أثناء الاستعداد للانقلاب ، والى فترة ما على الأقل بعدها ــ لا يمكن تفسيره الا باشتراكهم فى عدد من الآراء العامة حول الأهداف الصريحة والضمنية لعملهم .

والآراء الدافعة التى يشتركون فيها يمكن أن تعزى الى هدفين رئيسيين الاستقلال الوطنى والتجديد . وهذا الهدف الأخير لايتصور على أنه هدف مستقل ، ولكنه كشرط ضرورى لتحقيق استقلال البلاد .

ان مانسعى اليه ــ طبقا لأقوال جمال عبد الناصر ــ « هو الحرية السياسية والاقتصادية للوطن (١) » ومما له مغزاه ان الترجمة الفرنسية لكلمة « الحرية » هى « الاستقلال » . على ان الهدف هو « تحقيق الآمال التى يصبو اليها شعب مصر : ... يجب أن يعهد بالحكم الى ابنائه ، وكذلك بالقول الفصل فى مصيره » (٢) .

والتجديد ضرورى لتحقيق الاستقلال الكامل للامة فى اصدار القرارات . اما ديمقراطية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ــ وهى هدف آخر هام ــ فتبدو أيضا وكأنها ليست الا نتيجة مترتبة على الهدفين الأساسيين ، فالشعب المستقل القوى سيقضى تلقائيا على الامتيازات والظلم .

وقد يقال ان الأمراض الاجتماعية والسياسية تستند أساسا اما الى النفوذ الأجنبى واما الى الانحلال الأخلاقى الشخصى . فالطغيان

---

(١) جمال عبد الناصر ــ فلسفة الثورة ــ القاهرة ــ سلسلة « اخترنا لك » ــ رقم ٣ ص ٤٩ .

(٢) جمال عبد الناصر ــ فلسفة الثورة ــ القاهرة ــ سلسلة اخترنا لك ــ رقم ٣ ص ١٠ .

والظلم والخراب والفقر المدقع كانت هى الخصـــائص الملازمة للعهد السياسى الماضى فى مصر (١) •• وكان السبب فى هـــذا هو السيطرة الأجنبية : أى المماليك •

والفقرة الواردة فى كتاب « فلســفة الثــورة » ــ حيث يبـــدو عبد الناصر متأثرا أشد التأثر بأفكار ماركس ــ واضحة المغزى ، اذ يقول : « كل شعب يجب أن يمر بثورتين : ثورة سياسية يحدد معالمها التحرر من الحكم الأجنبى وثورة اجتماعية • وهذه الثورة الأخيرة تستلزم صراع الطبقات لضمان العدالة بين أبناء الوطن الأم • » وبينما تستلزم الثورة الأولى التضامن والتلاحم فان الأخيرة « تزلزل القيم المســـتقرة وتزعزع المعتقدات الراســـخة ، وتؤدى الى الصراع بين المواطنين افرادا كانوا أو طبقات، وتنشر الشكوك الواسعة والخلافات والكراهية ••• والأنانية • »

ولسوء الحظ فان على المصريين أن يمروا بهاتين الثـــورتين على التعاقب ، وبذلك تنمو بينهم المشاعر المتصارعة ، فمن ناحية (بسبب الثورة السياسية أى الكفـــاح من أجـــل الاســـتقلال الوطنى) فان المصريين سينزعون الى الوحدة والحب المتبادل والاتجاه بكليتهم الى الأهداف الوطنية • ومن الناحية الأخرى (بسبب الثورة الاجتماعية) فانهم سينزعون الى الفرقة والانقسام بين الطبقات ، والى الاحقـــاد والأنانية (١) • وهذا ــ كما يقول عبد الناصر ــ « ضد مشيئتنا » •

ومن الواضح ان هذا الكلام يكشف عن ادراك وطنى للتاريخ ، فان عبد الناصر وهو مكره على قبول صراع اجتماعى داخلى ضرورى لم ير فى ذلك الا أنه حتمية كريهة تطلق الغرائز الشريرة ، فالتضـــامن الوطنى هو الخير ، والانقسام هو الشر ، وهذا مناقض تماما لعقيدة الماركسيين ، فالصراع الداخلى عندهم علامة من علامات الصـــحة ، تنبثق منه انبل السجايا ، أما الصراعات الخارجية فعلى العكس أمر محزن ، حتى ولو كان التحرير هو الدافع اليها •

---

(١) المرجع السابق ــ ص ٤٣ .
(١) نفس المصدر السابق ــ ص ٢٥ وما بعدها .

وهم يفرقون بين الشعب وبين العمال الذين عليهم ان يتحدوا بدلا من ذلك (أيها البروليتاريون فى جميع الامم اتحدوا •••) ، ويشجعون الغرائز القديمة السابقة للتاريخ للأنانية الطائفية ، ويرجعون بالانسانية القهقرى •

والايديولوجية الماركسية والادراك القومى للتضامن الاجتماعى لا يتهادنان معا الا فى اطار مجتمع اشتراكى تماما • ولكن حتى الآن (وربما تغير هذا مستقبلا) فان الماركسيين يرون انه يستحيل أن تنال الصراعات القومية من المجتمع الاشتراكى وهو مجتمع سداه التقارب بين جميع الامم ثم اتحادها بعد ذلك (مرافعة ك• كوتسكى ضد اوتو باور ، ونفس الرأى فى خطاب ستالين الى أ• خولويوف) •

وفى اطار النظرة الوطنية فان المثل الأعلى هو أمة قوية ، مستقلة ومتحدة ، والتبرير الوحيد للصراعات الاجتماعية هو تحقيق هذا الهدف ، ولكن الصراعات الاجتماعية نفسها ممقوتة لانها تقوض — ولو مؤقتا على الأقل — التضامن الوطنى ، فالمثل الأعلى الماركسى لامة مواطنوها أحرار ومتساوون تخلصوا من الظلم الداخلى — اما ان ينبذ أو يساء فهمه •

والديموقراطية — كهدف سياسى محلى — تصبح أمرا ثانويا (ولكن هذا بهذه المناسبة هو رأى الماركسيين أيضا) • ان الظلم الاجتماعى ضار لأنه يباعد بين الأفراد ويضع الطبقة الكادحة فى موقف خاسر (هذا هو رأى الماركسيين) ، ولانه يضعف الشعب ويدعم السيطرة الأجنبية (رأى الوطنيين) •

ولذلك يمكن أن يقال ان الضباط الأحرار فى بداية حركتهم أرادوا ، بين ما أرادوه ، اقامة حكم ديموقراطى ، تحددت معالمه فى غموض على انه حق الاختيار السياسى والاقتصادى بواسطة الشعب المصرى بعد أن يكون قد تخلص من السيطرة الأجنبية والضغط الداخلى من جماعات قوية ولكنها ذات أنانية اقتصادية ولا تحفل بالمصلحة الوطنية (الاقطاعيون والاحتكاريون الرأسماليون) •

ولكن هذه الآراء لم تصب فى برنامج دقيق يحدد الشكل المطلوب للمؤسسات السياسية . وفى البداية أذاع أنور السادات أن هدف الضباط الأحرار هو أن يقيموا بالقوة حكما ديموقراطيا ذا طابع جمهورى (١) . وكان هذا معناه بكل بساطة أن من الضرورى القضاء على الحكم الملكى ، وهو نظام كان يساعد بطريقة غير مباشرة على السيطرة الأجنبية .

وقد اعترف هو نفسه بأنه اعترض فيما بعد على حسن البنا الذى اقترح ادماج الضباط الأحرار وجمعية الاخوان المسلمين ، لان الضباط لم يشاءوا أن يخضعوا أنفسهم لأى حزب سياسى ، ولم يكونوا على استعداد « لتحديد مستقبل البناء السياسى لمصر » (٢) .

والافتراض الضمنى والساذج الى حد ما هو أن غالبية الشعب المصرى لم يكن بوسعها الا أن تتقبل فكرة المصلحة الوطنية التى صاغتها جماعة الضباط مادام حقا ليس لهم مصلحة شخصية . وهكذا فقد افترضوا انه بمجرد القضاء على الضغوط التى تزيف اللعبة السياسية فان الشعب يستطيع أن يعبر عن ارادته عن طريق أى دستور أمين ، كأن يكون ذلك من خلال الأنظمة البرلمانية الكلاسيكية والصدمة الكبيرة التى أحس بها عبد الناصر ووصفها عندما لم تبد جماهير الشعب فى صبيحة يوم الانقلاب سعادة فورية بالتعبير أو استعدادا وتأييدا واضحا وموافقة على ما حدث . ومع ذلك ، فقد فسر هذا على انه تأخر فى استيعاب الشعب لحقيقة ما حدث .

ونتيجة لهذا وجد الضباط الأحرار أنفسهم مكرهين على تنفيذ مشروعاتهم الأساسية بأقل التغييرات فى البناء السياسى . ولكن الأحداث التى تعاقبت هى التى أجبرتهم على تعديل البناء السياسى أكثر مما أجبرهم على ذلك آراؤهم الشخصية .

---

(١) انور السادات ـ ثورة على النيل ـ باريس ـ ١٩٥٧ ـ ص ٣٩ .

(٢) نفس المرجع ـ ص ٨٩ .

٢ ـ النضال السياسى

أولا : الحكم المشترك (أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢)

لم تكن جماعة الضباط الأحرار ـ أو نواتها الصلبة على الأقل ـ على استعداد للاذعان للاتجاهات السياسية المختلفة للبلاد ، ولا على الزج بأنفسهم فى قوائم الانتخاب ، حتى ولو بدت الانتخابات حرة على السطح ، ففى بلاد تنتشر فيها الامية ، وحيث تسيطر بوضوح على بقية السكان أقلية اقتصادية ومثقفة ـ فان جميع أنواع الضغوط قد تزيف أكثر الانتخابات حرية .

وجميع المصريين على هذا الاعتقاد ، وانهم لعلى حق فى هذا . ومن ناحية أخرى ، ولو قضى على جميع الضغوط ـ وهو ما يثبت انه عسير جدا ـ فانه يبقى بعد ذلك أن الناخبين (أمة دستورية) لا يمثلون الشعب الحقيقى ، فالقوم لم يكونوا يدركون مصالحهم الحقيقية ، فقد أفسدت وعيهم السياسى أجيال من الجهل والسيطرة الأجنبية والمصالح الحقيقية للبلاد لم تكن معروفة الا للثوار الذين لا يمكن أن يسمحوا بتضليل الشعب . وهذه وجهة نظر شائعة بين الثوار ، سواء أكانوا اشتراكيين أم وطنيين (١) .

وللمرء الحق فى أن يركز ـ فيما يركز ـ على أخطار هذا الاتجاه الذى يحابى مجموعة أيديولوجية باستبعاد ما عداها . ومع ذلك فانه لا يسع المرء أن ينكر أن هذا الاتجاه يمكن أن يبرر ببعض الأسباب الموضوعية .

وفيما بين يولية ١٩٥٢ ومارس ١٩٥٤ ظل الموقف السياسى غامضا، وكانت السلطة فى يد مجلس الثورة ، أى اللجنة التنفيذية القديمة

---

(١) س.ف.هـ.ماركوس ـ الماركسية السوفيتية ـ الفصل الاول ـ ، م.رودينسون ـ مقدمة من هـ. كارير دانكوس ـ الاصلاح والثورة عند مسلمى الامبراطورية الروسية (باريس سنة ١٩٦٦) .

لجماعة الضباط الأحرار التى شكلت فى سنة ١٩٤٩ من بين المجموعات المختلفة للضباط الذين كانوا لفترة من الوقت على اتصال بعضهم بالبعض الآخر .

وكانت اللجنة المشكلة بالاختيار مستندة الى قوة عظيمة : هى الجيش . وانه الأقرب الى الدقة أن نتكلم عن شبكة من الضباط سعوا على ما يبدو الى السيطرة على جميع القوات العسكرية للبلاد، واستطاعوا تعبئة جميع وحدات الجيش تقريبا أو على الأقل الوحدات الهامة . هذه الشبكة كانت هى السلطة الحقيقية الحاكمة ومصدرها الفعلى .

لكن الجماعة الحاكمة كانت قلة بشأن الصفة الشرعية ، وكانت تريد أن يرضى عنها الشعب ففى حين كانت البلاد زاخرة بمشاهير السياسيين — ولبعضهم شعبيته التاريخية — وبينما كانت الأحزاب المنظمة تدعى انها تمثل طبقات هامة من السكان — (وقد استطاعوا حتى عهد قريب جدا من الثورة فى يناير سنة ١٩٥٢ ان يجمعوا حولهم مئات الالوف من أصوات الناخبين) — فانه كان على الجماعة الحاكمة المؤلفة من ضباط غير معروفين بالمرة لدى طبقات الشعب أن تبذل محاولات جادة لتبدو ممثلة للشعب ولم يكن يسعها أن تقدم نفسها على انها منبثقة من حزب معروف (كالبولشفيك فى سنة ١٩١٧ ، والفاشست فى ايطاليا ، والنازيين فى المانيا) ، أو أن تضفى على نفسها الصبغة الشرعية بالانتماء الى زعيم ظفر فيما مضى بالشهرة والشعبية لما أدى للامة من خدمات جليلة (كبونابرت أو بيتان أو ديجول) .

ولم تكن ترغب فى اكتساب جميع مظاهر الشرعية بفرض نفسها بالقوة البحتة كبعض زعماء الانقلابات فى أمريكا اللاتينية — فقد كان مثلها الأعلى لا يزال هو الديموقراطية النيابية .

وقد جرت أول محاولة للخروج من هذا المأزق حتى قبل الانقلاب، فبعد شىء من التردد منحت القيادة الظاهرية للحركة الى اللواء محمد نجيب ، وهو شخصية محترمة ومعروفة وشهيرة الى حد ما ، وبدا انه

من الأيسر خلق هالة حوله فى وقت سريع • وفضلا عن هذا ، فقد بدا محمد نجيب عند اللجنة (على خلاف غيره من المرشحين) أمينا وغير طموح بحيث لا ينقلب فى يوم من الأيام ضد أولئك الذين سلموه مقاليد السلطة •

بيد أن هذا لم يكن كافيا ، فقد اقتنعت اللجنة أن الشعب ، وقد انزاحت عنه الضغوط الخبيثة ، سوف يساندهم ويؤيدهم • والى حد ما كانت المهمة سلبية : أى القضاء على هذه الضغوط • فالقوى التى تساند هذه الضغوط كان الجيش قد قضى عليها ، وكان ما زال فى مقدور الجيش ان يكافح هذا النوع من الأخطار •

ولكن كانت هناك أشياء أخرى لا يستطيع الجيش أن يقوم بها ، فالتشريعات والأنظمة التى تنظم هذه الضغوط يجب أن تستبدل بها أنظمة جديدة تهيىء للشعب أن يعبر عن ارادته الحقيقية ، وهذا هو واجب السياسيين الاخصائيين • وكان عليهم أيضا أن يتولوا الادارة الحكومية والأعمال الجارية •

وقد كتب نجيب الى أعضاء مجلس الوصاية المؤقت فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يقول « لقد اتفقنا منذ البداية — زملائى وأنا — على أن السلطة الحاكمة يجب أن يعهد بها الى السياسيين » (١) •

وكان هذا هو الذى دعا الجيش الى دعوة سياسى مجرب ، هو على ماهر ، لتشكيل الوزارة ، وفرضه على البلاد فى ٢٤ يولية سنة ١٩٥٢ قبل خلع فاروق •

وصرح نجيب فى ٢٧ يولية قائلا : « اننا جنود ولا شأن لنا بالسياسة » • وجاء فى رسالة بتاريخ أول أغسطس : « ان المشاكل السياسية وجميع المسائل المتعلقة بالجهاز الادارى هى من اختصاص الحكومة التى تتولى الحكم فى ظل الدستور • » (١)

---

(١) نشرات الشرق المعاصر — باريس — ٢٦ — ١٦٨ •
(١) نفس المصدر — ٢٦ — ١٦٠ وما بعدها •

ومع ذلك فان الجيش « الذى يمثل سلطة الشعب (٢) » عهد الى نفسه بواجب آخر : هو أن يذكر الحكومة (التى افترض انها قادرة على أن تنسى) والامة بالخطوط الرئيسية التى ينبغى أن تتبعها الثورة • وهذه الخطوط الرئيسية كانت تشكل « قانونا وبرنامجا (١) مبنيا على المبادىء (٢) •

وهكذا فانه فى بداية الثورة كانت توجد « مبارزة على الحكم » • فمن ناحية كان هناك الجيش ، وهو قوة خفية لها متحدث رسمى واحد باسمها هو محمد نجيب • ولم يكن الشعب يعرف كيف كانت تتخذ القرارات التى ينقلها اليه نجيب فكانت للجيش مهمة التوجيه الوطنى يمارسها باصدار رسائل مباشرة الى الشعب أو الى الأحزاب، أو بتقديم مطالب (مستورة أو صريحة) الى مجلس الوزراء •

وهكذا فرض الجيش من نفسه سلطة مستقلة بذاتها • ولكن الحكومة التى كانت كمبدأ تباشر السلطة التنفيذية (وفى غيبة البرلمان الذى حله فاروق فى شهر مايو كانت تتولى أيضا السلطة التشريعية) كانت تمارس حقوقها فى نطاق توجيهات الجيش فحسب • وهو موقف غريب ثبت على المدى الطويل انه لا يحتمل •

ولم يكن هناك شك فيما يتعلق بصدق اللجنة العسكرية حين أعلنت استعدادها للانسحاب بمجرد أن يظهر أن البلاد تسير سيرا طبيعيا عن طريق التشريعات السياسية نحو الأهداف التى حددتها ، أو بعبارة أخرى نحو الأهداف التى « يجب » أن تحددها البلاد لنفسها • وعند هذه المرحلة تقرر اجراء انتخابات جديدة فى خلال ستة شهور •

ثم بدأ الضباط الأحرار يدركون فى بطء حقيقة مؤلمة • فوجود الملك والنفوذ الاستعمارى البريطانى لدرجة ما لم يكونا وحدهما

---

(٢) نص الانذار النهائى الموجه الى الملك فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ ـ المصدر السابق ـ ٢٦ ـ ١٥٧ .
(١) نشرات الشرق المعاصر ـ ٢٦ ـ ١٥٦ وما بعدها .
(٢) نفس المصدر ـ ٢٦ ـ ١٦٩ .

هما السبب فى توجيه السياسة المصرية ـ المدمر فى رأيهم • فقد كان تدخل العديد من الجماعات الضاغطة مسئولا عن ذلك أيضا •

وقد أشار عبد الناصر فى اشمئزاز الى مقابلاته مع كثيرين من الأشخاص الذين قدموا اليه أنفسهم جميعا بوصفهم « المنقذين » • فبعد أن ترك فاروق المسرح تنفست الأحزاب الصعداء ، واعتقدت أن الفرصة سنحت لها للتآمر للوصول الى السلطة ، فشرعوا فى مناورات للانحراف بالجيش عن مسيرته ، ولم يخل ذلك من العجرفة حين بدا أنهم يعتمدون على كثير من تأييد الشعب معادل لما كان يتمتع به الوفد والاخوان المسلمون على سبيل المثال •

أما القوى الأخرى الأقل تنظيما ، وان كانت أكثر قوة ، كالطبقات الثرية والطوائف الاجتماعية فقد تقدمت بطلبات وأبدت احجاما جليا عن قبول نظام الحكم الجديد • وقد مورست هذه الضغوط بمزيد من التركيز على الحكومة • وبدا أن على ماهر نفسه أذعن واستسلم، وأصبح هو المتحدث باسم بعض من مثل هذه الاتجاهات ، وكذلك كان شأن أحد أعضاء مجلس الوصاية المؤقت وهو الضابط الطموح رشاد مهنا الذى كان قد عهد اليه بهذا المجلس بالرغم من دوره الرمزى الخالص كجهاز جماعى على رأس الدولة •

وهكذا ، استغلت الجماعات الضاغطة كل المنظمات الدستورية القائمة وكذلك الصحافة ــ التى كانت ما تزال حرة ــ التى رددت وجهات نظرهم وناقشت الشئون العامة وانتقدت نظام الحكم •

وكانت المسألة هى هل تستطيع اللجنة العسكرية أن تستخدم ضد هذه الجماعات الضاغطة قوة هامة وان كانت غير منظمة : وهى الشعب نفسه ؟

وقد جاهر عبد الناصر فيما بعد بخيبة أمله لأن الجماهير لم تبادر الى تأييد حركة الجيش • ولكن كيف يمكن للشعب ــ وغالبيته العظمى قطعيا فى صف هذه الحركة ــ أن يعبر عن رأيه خارج نطاق المنظمات الدستورية القائمة ؟••

فالأحزاب مثلا خارج هذا النطاق تؤكد من ناحية مساندتها الكاملة لحركة الجيش ، ولكنها من الناحية الأخرى تنقل ــ وغالبا بطريقة مشوهة ــ تطلعات الطبقات الاجتماعية المختلفة التى تمثلها . وكان من التناقض أن أوقفت القيادة العامة كل اجراء تلقائى (لم يتدخل فى صنعه قوة خارجية) ربما كان قد أدى الى الاصلاحات التنظيمية بأن أهابت بالشعب أن يخلد الى الهدوء وحظرت القيام بالمظاهرات (١) .

ويبدو أنهم رأوا أن عملية اعادة التنظيم ينبغى أن تتم فى جو من الهدوء الاجتماعى . وقد تجلى هذا فى صورة محزنة بعد مظاهرة العمال فى كفر الدوار وما أعقبها من شنق اثنين من زعمائها (من ١٢ الى ١٤ أغسطس) .

وسرعان ما قرر مجلس الوزراء كفالة الهدوء الاجتماعى من حيث المبدأ باجراءات مدروسة : لجان التحكيم ... المشاركة فى الأرباح ... الخ . ولكن الطبقة الكادحة المصرية لم تكن بذات أهمية ، فانها لم تثر أية مشاكل عاجلة .

أما الأزمة السياسية الأولى فقد انفجرت بشأن المشاكل الاجتماعية (الاصلاح الزراعى) والسياسة الخارجية . وقد انتقل الحكم من على ماهر الى نجيب نفسه فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وأصبح تدخل الجيش الآن ــ الى حد ما ــ حقيقة دستورية ، وأصبح المتحدث الرسمى الرمزى باسم الحكام المختفين وراء الستار هو نفسه رئيس الحكومة الظاهرة . كما أصبح الوزراء المدنيون الآن تحت الاشراف المباشر للجنة العسكرية : لقد أصبحوا مجرد وكلاء .

وفى ظل هذا الحادث ادركت الجماعات الضاغطة ــ والأحزاب بصفة خاصة ــ النية الصادقة للجنة العسكرية على أن تحكم حكما مباشرا بنفسها ، وقد كان لها حتى اليوم أن ترتاب فى هذه النية .

---

(١) نشرات الشرق المعاصر ٢٦ ــ ١٥٩ .

٣ ــ امتحــان القوة

من سبتمبر ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤

الآن أصبح الصراع من أجل السلطة علنيــا • ففى جانب كانت تقف اللجنة العسكرية بكل شبكاتها المعبئة للجيش ، وفى الجــانب الآخر جميع منظمات المجتمع المصرى وجماعاتها الضاغطة تناضـــل فى استماتة على جميع المستويات للاحتفاظ بالفرص التى أتاحهــا لهــا مجتمع متعدد الأحزاب أتاح لبعضهم فرصا للتأثير المباشر ــ أو شبه المباشر ــ على الحكام عن طريق البرلمان أو الادارة الحكومية •

وكان معروفا تماما أن رجال الادارة يستجيبون بسهولة لضغوط معينة • وقــد زاد المجتمع الحــزبى من فرص الجمــاعات الأخرى للاستيلاء على السلطة ، ونعنى بهذه الجماعات الشيوعيين والاخوان المسلمين •

وهكذا يصبح فى مقدورهم أن يحققوا بأنفسهم آمال الشعب ، أو بعبارة أدق ما يظنون انه يوافق آمال الجماعة المعينة التى يصفونها بانها هى الشعب ، أى الجماهير الكادحة عند الشيوعيين والمؤمنون عند الاخوان المسلمين • وهى الآمال التى زعموا انها لم تكن مفهومة بما فيــه الكفــاية ، أو لم تكن مفهومة على الاطلاق لدى اللجنــة العسكرية • ولقــد كانوا على اســتعداد للاعتراف بأن البعض على الأقل من الضباط الشــبان نواياهم حســنة ، ولكنهم يفتقرون الى المعرفه النظرية الصــحيحة التى صــاغها الاخصــائيون المحترفون : الماركسية ــ اللينينية أو النظرية القرآنية عن الدولة •

والسؤال الهام فى هــذه المرحــلة كان هو أن يعرف ما اذا كانت الجماعة المتزعمة لمنظمة الضباط الأحرار كانت لديهــا الرغبة فى تلك الحقبة بالذات فى الاحتفاظ بالسلطة المطلقة • فقد كان من الصعب أن

يحكم على النوايا ، ولكن يبدو عندى اننا لا نستطيع أن نغفل الرأى الرسمى القائل بأن الضباط اضطروا الى ممارسة سلطتهم المطلقة فى حين كان غرضهم الأصلى هو أن يمهدوا الطريق لقيام مؤسسات نيابية من النوع البرلمانى •

وبعض الاجراءات الديكتاتورية التى اتخذها رجال الانقلاب (وبعضها كان عقب الانقلاب مباشرة) قد فسرت خطأ على انها دليل على خطة مبيتة لاقامة حكم ديكتاتورى •

وهكذا اتهم الضباط ، وبصفة خاصة جمال عبد الناصر ، بانهم كانوا منافقين فى بياناتهم المؤيدة للديموقراطية • ولكننى أرى أن الاجراءات الدكتاتورية الأولى كانت تهدف الى القضاء على الضغوط الخارجية التى قيل انها كانت تقع على الشعب ، مثل الضغط « غير الديموقراطى » الذى تمارسه أجهزة الأحزاب •

فقبل أن يعيد المرء الحياة الدستورية يجب عليه أن يستأصل جميع أسباب الفساد فى الامة ، كما أعلن ذلك صلاح سالم فى اجابته فى مايو سنة ١٩٥٣ ، على سؤال للصحفى أحمد أبو الفتح (١) •

وقد أدت ديناميكية السلطة الى مزيد بعد مزيد من الاجراءات الديكتاتورية والقلقلة المحزنة • ومن الناحية الأخرى فان هذه الاجراءات نفسها كشفت لرجال الانقلاب تدريجيا ما للمعارضة من قوة غير متوقعة • وأصبح واضحا أن الفترة التمهيدية « للعهد الذهبى » حيث يتيح القضاء الشامل على جميع الضغوط (وعلى آثار الضغوط الماضية) للشعب أن يعبر عن آماله المشروعة ــ هذه الفترة كان لا بد أن تطول وتطول •

ومن المؤكد أن الجماعة فى هذه الفترة المبكرة كانوا مهيئين لأن يعتبروا الاحجام عن قبول سلطتها أو الاستعداد لمعارضتها بمثابة معارضة متعمدة للأهداف « القومية » •

---

(١) نشرات الشرق المعاصر ــ ٢٧ ــ ٥١ وما بعدها .

ولكن هذا ليس معناه محاولة متعمدة لاقامة نظام تصبح فيه ارادة الجماعة وحدها هى الارادة الحاكمة . والتطور فى مصر مشابه للتطور فى الأنظمة الأخرى حيث استولت جماعة صغيرة على السلطة لانها تؤمن بانها تعبر عن الآمال الشرعية للجماهير وان كانت هذه الجماعة تسىء فهم هذه الآمال الى حد ما (مثال ذلك اليعقوبيون الفرنسيون والبولشفيك الروس ... الخ) .

وشيئا فشيئا ، أخذ رجال الانقلاب يدركون أن أكثر أهدافهم ـ أهمية ـ الاستقلال والتجديد وهما فى الواقع المبرر لوجودهم ـ لا يمكن تحقيقهما بواسطة نظام برلمانى تتسلط عليه الأحزاب السياسية القديمة .

ودرست الحلول البديلة تباعا : مثلا تطهير الأحزاب من العناصر الأشد معارضة لبرنامج الانقلاب ، أو تكوين حزب سياسى منافس يعبر عن وجهة نظر الانقلاب . ولكن التجربة أثبتت أن هذه الاجراءات غير وافية . كما ينبغى على المرء أن يضيف أيضا أن الشهوة الى السلطان (واعية كانت أو غير واعية) والرغبة فى المنافع المادية التى يتميز بها معظم الضباط المساندين للانقلاب ـ لعبتا دورا هاما فى التطور الديكتاتورى لنظام الحكم .

ورغبة فى الايجاز دعنا نطلق كلمة الحزبيين على المعارضين السياسيين لنظام الحكم . ولقد كانت الأسلحة الوحيدة التى رهن تصرفهم هى مايأتى :

أولا : اعادة التنظيم والتدعيم الداخلى ، خاصة وقد اجبروا على الاذعان لمطالب الجماعة العسكرية بتطهير صفوفهم ومنظماتهم . ومن الجائز ـ فى حالات معينة على الأقل ـ أن بعض الجماعات داخل الأحزاب رحبت بالتطهير لانه أتاح لها فرصة طيبة للتخلص من بعض عناصر الضعف أو التى تعتبر عبئا عليها ، ويكاد أن يكون من المؤكد أن الجهود المبذولة فى الدعم الداخلى قد صاحبت التطهير .

وبعض الأحزاب ـ وخاصة الاخوان المسلمين ـ لا بد وانها

اختزنت السلاح . أما الصحافة فاستعملت بقدر الامكان اسلوب النقد « فيما بين السطور » والمعارضة المقنعة .

وفيما بعد ، حين أصبح الموقف أشد صعوبة على الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة مالت الى تأليف جبهة عامة بالرغم مما بينهم من الخلافات والجدل ووجد الوفديون والشيوعيون والاخوان المسلمون أساسا للاتفاق على هدف مشترك مؤقت : اعادة الحياة النيابية .

ولعل « أحاديث المجالس والصالونات » التى تدور من خلف الكواليس كانت أكفأ وسائل النضال السياسى المتاحة للحزبيين . وهذا مما يتفق وأساليب السياسة المصرية التقليدية ، فقد استخدمت كل جماعة الصلات الاجتماعية ، وخاصة صلات النسب ، الى أقصى حد ممكن للحصول على تأييد لها فى داخل الجيش .

وليس بعيدا عن التصور أن هذه الطريقة المستخدمة كانت فى حالات معينة رشوة صريحة ، ولكن ليس من السهل أن نخط حدا فاصلا بين المحاولات الماكرة لاكتساب النفوذ بالوسائل المستساغة من ناحية ، وبين الرشوة المفضوحة من الناحية الأخرى .

والجماعات التى لها أصدقاء بين الضباط الأحرار ــ سواء كانوا وهميين أو حقيقيين ، عرضيين أو دائمين ــ حاولت فى جلاء أن تمارس عليهم شيئا من الضغط ، وقد بذلت جهود قوية لبث الفرقة فى التضامن الداخلى للجنة العسكرية ، وكانت هذه الجماعات تستهدف نجيبا بصفة خاصة ، وبأكبر قدر من النجاح ولم يكن هناك من يدرك وحتى هو نفسه لم يكن يدرك مدى انعزاله داخل جماعة الضباط .

وفى الوقت نفسه فان عددا من الجماعات السياسية عرضت خدماتها على العسكريين ، فعرضوا عليهم أن يساندوهم بأنظمة وايديولوجية تساعد فى اعادة توجيه الرأى العام المصرى . وقد كان فى نية حزب حديث للشيوعية أن يقدم العون منذ البداية ، ولكن كان عليهم أن يعدلوا عن رأيهم بعد حوادث الاعدام فى كفر الدوار ،

وأيضا بسبب نقمة بعض الجماعات الشيوعية الأخرى وتصاعد عداء بعض الأحزاب الشيوعية خارج البلاد لانها رأت فى هذه الحادثة ما يؤكد تشخيصها المبكر : ان هذه اللجنة العسكرية جماعة فاشستية تعمل بوحى من الولايات المتحدة .

أما الوفد والاخوان المسلمون فكانوا مرشحين أفضل من الشيوعيين فى هذا الاتجاه وكانوا يعتقدون انهم لن يلبثوا أن يتمكنوا من تحويل الموقف الى صالحهم ، وتحويل الضباط غير المجربين الى عملاء لهم أو اعادتهم الى ثكناتهم ماداموا قد أنجزوا « دورهم التاريخى » .

ان الصراع الذى حدث خلال هذه الفترة ، والضغط الخارجى الشديد اللذين وقعا على جماعة الضباط — لم يكونا دون أثر على الجماعة نفسها : فقد انكشفت الميول والاتجاهات فحدث التطهير . وكان على العناصر اليمينية واليسارية أن تكشف عن نفسها ، وان تتخذ موقفا واضحا . فحدثت بعض الانقسامات وبرزت نواة صلبة قوية من ضباط الوسط — وهم الأغلبية — مخلصين لجمال عبد الناصر وللمبادىء الايديولوجية الأولى للحركة .

وكان هؤلاء يعارضون النظام الحزبى مادام فى مقدوره أن يعرقل أهدافهم الأصلية ، كما يعارضون التعاليم الايديولوجية لكل من التعصب الاسلامى والاستبداد الشيوعى ، وفوق هذا كله كانوا يعارضون السيطرة الدستورية للجماعات السياسية التى تمثل هذه الاتجاهات الايديولوجية . ولم تكن الجماعة معرضة للضغوط الخارجية فحسب ، وانما كان عليها أن تكافح ردود الفعل لدى بعض الضباط الأعضاء فى الحركة أو المقربين اليها ، مثل خالد محيى الدين أو يوسف صديق ، وكلاهما كان متأثرا أشد التأثر بأيديولوجية ماركسية ليبرالية .

وقد يبدو غريبا عند البعض — ممن يعتقدون أن الديموقراطية والماركسية لا تتفقان كالامريكيين — أن يروا المصريين الماركسيين

يدافعون بحرارة خلال هذه الفترة (وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما) عن كل من النظام البرلمانى والعودة الى الحياة الدستورية •

ولكن هذا الدفاع كان منزها عن الميكيافيلية ، بل انه لم يتكشف بالضرورة عن منافسة مع الجماعات السياسية الأخرى • وانى لعلى يقين من هذه النتائج اذ كنت أنا نفسى موجودا فى القاهرة خلال هذه الفترة ، وعلى اتصال وثيق ومشاركة عقلية للجماعات الماركسية • ولربما كان تطور نظام الحكم قد جاء على نفس النمط الذى صار اليه وعلى نفس خطوطه الرئيسية — فيما يختص بمشاكل الحكم والسلطة — لو أن الماركسيين هم الذين كانوا قد استطاعوا أن يستولوا على السلطة •

ولكن خارج نطاق الحكومة كان الماركسيون المصريون — كما هو شأن جميع الماركسيين فى الدول غير الشيوعية خلال هذه الفترة — ينادون بالديموقراطية وحرية التعبير عن ارادة الجماهير من خلال الأحزاب • وكانوا يتحاشون المشاكل التى سوف تثور اذا هم استولوا على مقاليد الحكم فى بلد ترفض الغالبية فيه الحلول الماركسية •

وفى تلك الحالة بدا عند الماركسيين انه من المتصور انه سوف يسمح لجماعة الأقلية بالحكم اذا هى رددت الآمال اللاشعورية للأغلبية ، أو اذا شئت آمال الأغلبية الحقيقية أو الكامنة ، ولكنه كان من رأيهم أن الايديولوجية الماركسية اللينينية وحدها يمكن أن تعبر عن هذه الآمال المستقرة •

ولما كان رجال الانقلاب يفتقرون الى هذه الايديولوجية فقد فرضوا على الشعب وجهات نظرهم الخاصة : ومن ثم فانهم انتهجوا نهجا ديكتاتوريا ورجعيا •

وحين واجهت الجماعة العسكرية هذه المعارضة المتعددة الاشكال اتجهت الى استخدام كل ما تحت يدها من وسائل • ولقد كان فى

وسعها ان تتخلص من أهمها وهى القوة العسكرية ، ولكنها كانت تعرف أن سلطتها يمكن أن تقوض بطرق شتى .

وقررت الجماعة أن تشدد قبضتها السياسية على البلاد ، وبذلك تاقت نفسها الى السلطة المطلقة ، وأصبحت الجماعة الحاكمة واقعة أكثر وأكثر تحت سيطرة شهواتها للحكم والمنافع المادية التى أشرنا اليها آنفا .

وعين فى الوزارات الكثير والكثير من الضباط ، فازداد تسلطهم المباشر على الادارة . وانشئت وكالات أمن جديدة ، كما وسعت الوكالات القائمة . وبالمزيد من الوسائل التى تحت تصرفهم ازدادت قوتهم زيادة مطردة وأصبحت الدعاية أكثر شمولا وتنظيما . وصدرت الى الصحف تعليمات آمرة أكثر فأكثر ، واعيدت الرقابة التى كانت قد الغيت فى يولية سنة ١٩٥٢ ، وعهد بها الى العسكريين. واضعفت الأحزاب بتطهير اجبارى امتد الى الادارة والى الجيش والى كل المنظمات القائمة .

وفيما بعد (فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣) أعلنت الحكومة حل جميع الأحزاب باستثناء واحد مع ذلك : هو الاخوان المسلمون ، بسبب انهم « منظمة » أكثر منهم « حزبا » . وتأسيس هيئة التحرير فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ وقد اريد بذلك تهيئة منظمة تذيع أوامر رجال الانقلاب وتبلور تلاحم الشعب بهم .

وخصوم القوة ــ حقيقيين كانوا أو وهميين أو متسترين ــ اعتقلوا فى اعداد أكبر فأكبر ، وانشئت المحاكم ، واجريت المحاكمات بلا رحمة دون اقامة وزن كبير للاجراءات القضائية العادية .

وأصبح الحكم الانقلابى الديكتاتورى واقعا دستوريا مسلما به، ومنح الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ سلطات سياسية عليا للاجتماعات المشتركة لمجلس الثورة (وهكذا تدعم وجوده قانونا) ومجلس الوزراء . فالوزراء يعينون بمعرفة مجلس الثورة ، ويمارسون وظائفهم التنفيذية والتشريعية تحت اشرافه .

وتكررت الوعود الخاصة باعادة الحياة الدستورية ، وبالرغم من الشكوك المتزايدة فقد حملوا المعارضة على أن تلوذ بالصمت • وكان ثمة لجنة للدستور تعمل فى وضع الدستور المستقبل فقررت أن مصر يجب أن تكون جمهورية ، ولكن بعد شىء من التردد رفضت أن تصفها بانها جمهورية برلمانية •

وفى خلال ذلك ، أعطى العسكريون أنفسهم حق اختيار بعض الأمور بالنسبة الى المستقبل فأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣ رغم اعتراضات نجيب وفى يولية أعلنت هيئة التحرير ميثاقا اجتماعيا اقتصاديا يدعو الى نظام سياسى يختلف عن أى من الفاشية أو الشيوعية أو الرأسمالية أو « الاشتراكية الحديثة » (١) •

وكانت الشخصية القديرة الوحيدة التى يمكن للمعارضة أن تستخدمها هى الرئيس الرسمى للدولة اللواء نجيب القوى ظاهريا • وانحيازا الى عودة الحياة الدستورية كان قلق نجيب يشتد أكثر فأكثر بسبب الاتجاه الديكتاتورى للفريق الذى كان مفترضا أنه يتزعمه ، وأكثر وأكثر كان استياؤه يشتد بسبب المقاومة التى يبديها زملاؤه فى الاجتماعات السرية لمجلس الثورة • ولقد كان سنده الوحيد هو شعبيته الكبيرة التى ظفر بها لمرحه وبشاشته وانسانيته ، فقرر أن ينميها بانتظام •

وكان جمال عبد الناصر واعيا للخطر ، ومن المحتمل انه كان غيورا من شعبية خصمه • وهذه حالة يغزو فيها العنصر الشخصى التاريخ السياسى • وان القائم بحركة كانت ناجحة بسبب جهوده — لعل له الحق فى أن يستاء من أن تنسب الجماهير كل الفضل الى رجل لم يكن فى النهاية أكثر من اداة بسيطة • وفضلا عن هذا فقد كان فى وسع نجيب أن يقوم بدور الليبرالى الحر وأن يغنم جميع المنافع •

وبعد حل الاخوان المسلمين فى يناير سنة ١٩٥٤ — وهم آخر قوة

(١) نشرات الشرق المعاصر — ٢٨ — ١٦٥ وما بعدها •

سياسية منظمة فى البلاد ــ قام صراع مختلط من أجل السلطة فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ ضم جميع عوامل اللعبة السياسية .

وقد أعقب طرد نجيب فى ٢٥ فبراير اعادته الى مكانه بواسطة قوات الفرسان التابعة لخالد محيى الدين يساندها الضباط الآخرون الحزبيون ومظاهرات الشوارع التى حركها الشيوعيون والاخوان المسلمون . وكان أن أعلن عندئذ ان جمعية تأسيسية سوف تدعى الى الانعقاد عاجلا ، كما حل مجلس الثورة فى نفس التاريخ ، وان الرقابة على الصحف سوف تلغى ، وكذلك الأحكام العرفية ، وانه سيطلق سراح المعتقلين ، وانه ابيح للأحزاب أن تعود الى مزاولة نشاطها .

وقيل انه فى ٢٤ يولية « سوف تعتبر الثورة انها انتهت » (١) .

ولكن جمال عبد الناصر والنواة المركزية لمجلس الثورة دبروا أمرهم بحيث عوضوا خسائرهم خلال بضعة أسابيع . فقد دعموا تضامن الجيش ملمحين الى احتمال فقدانه امتيازاته الجديدة التى حصل عليها ، وهكذا عزلوا عناصر الحزبيين مثل خالد محيى الدين .

وفى حين أجريت تنازلات للجماعات السياسية الحزبية ، فقد اثير الشقاق بين أعضائها ، واعتقلت العناصر العنيفة بين الاخوان المسلمين، وركزت الدعاية القوية على انحياز نجيب الى ساسة « العهد البائد » وعلى التهديد بأن يعود من بينهم من جديد أشدهم أذى وحقدا . وشنت حملة صحفية بأشد الأساليب الماركسية دعوة الى خير الجماهير لايضاح الفرق بين الحقوق الشكلية التى يدعو اليها الحزبيون وبين الحرية « الحقيقية » التى تحميها الثورة .

وما هو يا ترى مدى الايمان الذى انطوى عليه شعار « فلتسقط الحرية » الذى كان يهتف به العمال فى لوريات الجيش فى شوارع القاهرة ؟ ...

وعلى أية حال فقد كان المنشود الآن هو فقط تأييد الجيش وشعبه

---

(١) نشرات الشرق المعاصر ــ ٢٩ ــ ٥٢ .

اتخذ موقفا عدائيا ضد نظام برلمانى كابد فى ظله الاستغلال والبؤس ليس الا • وقد مكنت مظاهرات ٢٥ مارس الى ٢٩ منه المدبرة العهد القائم من ان يسحب وعوده السابقة باقامة الحرية واعادة الحياة البرلمانية •

وكان مما له مغزاه ان التركيز أنصب الآن على الرغبة العامة فى « مشاهدة اكمال العمل الذى بدأته الثورة ، وتنفيذ أهدافها • وكان أهمها هو الجلاء وكفالة العدالة الاجتماعية لمختلف الطبقات ، وبخاصة العمال والفلاحين (١) » •

ومرة أخرى عاد التأكيد على الاستقلال والتجديد • وقدم التجديد الى الشعب فى أجمل صورة : وهى الغاء الامتيازات القديمة ، وهو ما يتضمن بلوغ مستوى معيشة أعلى للجماهير • وعلى هذا النحو جرى التفسير •

وأما الأخذ بالديموقراطية ــ كهدف سياسى داخلى ــ فقد ضحى به عن عمد •

---

(١) نشرات الشرق المعاصر ــ ٢٩ ــ ٥٥ •

٤ ــ حكم القوة المستنيرة

لقد ناقشت باسهاب أحداث الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ اذ كانت هى الفترة الوحيدة المستهدفة للصراع السياسى الداخلى • واذا نحن أخذنا بآراء ليونارد بيندر (١) ، فان الصراع شمل مؤيدى « النظام الدستورى » (ولو الى مرحلة مؤقتة) ومؤيدى « نظام حكم القوة المستنيرة » •

وفى مارس سنة ١٩٥٤ أصبح واضحا ان الأخير هو الذى انتصر • ومنذ ذلك الحين فصاعدا بدا ولو على السطح على الأقل ان الصراع السياسى الداخلى بلغ نهايته • ولم يعد الحكام يعنون بالحصول على تأييد هذه الجماعة أو تلك • ان عليهم فحسب أن يحكموا وان يحموا أنفسهم •

أولا : الأهداف السياسية :

لم يعد هناك الآن الا مركز واحد لاتخاذ القرارات • وميكانيكية اتخاذ القرارات أمر متصل بدراسة السياسة الداخلية، ولكن القرارات ذاتها تنتمى الى ميادين أخرى بالمثل (سياسات خارجية واقتصادية) •

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية فان الحكام « المستنيرين » واجهوا نفس المشاكل التى تثور فى ظل نظام دستورى : ما هى الجماعات التى ينبغى أن يرضوها أولا ، وأيها يستطيعون أن يقدموا على اهمالها ••• ؟

ولكن فى النظام الدستورى يمكن أن تستنبط جميع السياسات طبقا لأهداف الجماعات ذات النفوذ ، بينما فى النظام الآخر فان المشكلة الوحيدة ــ كمبدأ على الأقل ــ هى ان تستنبط الأدوات

---

(١) ليونارد بيندر ــ ايران ــ التطور السياسى فى المجتمع المتغير ــ (بركلى ولوس انجلوس سنة ١٩٦٢) •

المناسبة لتطبيق القرارات التى تتخذها السلطة العليا . وكما رأينا فان أهدافها الأساسية بقيت هى نفسها على وجه العموم : الاستقلال والتجديد .

اما التعريف الدقيق ووسائل الانجاز فقد تختلف فى ظل مؤثرات بعض العوامل التى تتصل أساسا بالسياسة الخارجية والاقتصاديات . والسياسات الداخلية تصبح مرتبطة بمشاكل التنفيذ ، وهى تتصل بثلاث مشاكل رئيسية :

(أ) تنفيذ القرارات ، أى الادارة .

(ب) الحصول بواسطة منظمة ملائمة على الحد الأقصى الممكن للتأييد العام لبرنامج الحكومة ولوسائل تنفيذه تحقيقا للكفاية ، أى التعليم والارشاد .

(جـ) قمع المعارضة — أو مخاطر المعارضة — لمشروعات الانقلاب ، فان الذين يسعون الى قلب الجماعة الحاكمة يعدون — ان خطأ أو صوابا ، وان اخلاصا أو نفاقا — أعداء لهذه المشروعات .

ثانيا : عملية اتخاذ القرارات :

ان القليل هو المعروف عن ذلك . وكما هو الشأن فى جميع الأنظمة الأخرى التى من هذا النوع فانها تبدو غير معقدة نوعا ما . ان مركز اتخاذ القرارات كان مكونا أساسا من عدد صغير جدا من الضباط زملاء جمال عبد الناصر ، أو بعبارة أخرى الباقين من اللجنة القديمة المتزعمة لمنظمة الضباط الأحرار .

فقد طرد (١) اولئك الذين كان ولاؤهم للمبادىء المغايرة والمنظمات الأخرى أقوى من ولائهم للأيديولوجية العامة للجماعة ولعبد الناصر نفسه . وطبقا لتصريحات عبد اللطيف البغدادى فى حديث له مع

---

(١) للدراسة المفصلة انظر ب.ج. فاتيكيوتس — الجيش المصرى فى السياسة ، الموذج للامم الحديثة — بلومنجتون ١٩٦١) ص ٢٣٣ وما بعدها . وللصور الحية للاعضاء انظر ج. ، س. لاكتوتير — مصر تتحرك (الطبعة الاولى باريس ١٩٥٦) ص ١٨٢ وما بعدها — واعيد طبعها .

دون بيريتزفان مركز اتخاذ القرارات كان مكونا من ستة أشخاص ، وهم بخلاف عبد الناصر وبخلافه هو شخصيا : عبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وحسين الشافعى (٢) •

وكان عبد الناصر يسيطر على الجماعة ويفرض عليها قراراته ، ولكنه كان يستمع الى مشورة زملائه • وعندما كان عبد الناصر يطرد احدهم فانه كان يفعل ذلك دائما بتأييد الآخرين ، أو على الأقل بتأييد أقواهم نفوذا •

وفى كل مرحلة كان على ناصر أن يقيم المخاطر التى ينطوى عليها نبذه لمشورة أى من زملائه : أى ما اذا كان ممكنا أن يصبح خصما صريحا ، وما اذا كان ممكنا أن تصبح معارضته خطرة •

ثالثا : الاطار الدستورى لاتخاذ القرارات وتنفيذها :

قرنان من التحرر اقنعا الرأى العام العالمى بسمو الأنظمة الدستورية مما جعل الأنظمة الأخرى لا تقدم نفسها الا فى كساء دستورى • ومع ذلك فالمشكلة هى تطبيق الوضع الدستورى بطريقة لا تعرقل العملية الحقيقية لاتخاذ القرارات •

ولكن الاطار الدستورى يمكن أن يكون من المرونة بما يكفى لنقل الآمال الحقيقية للرعية وليكون متنفسا لاولئك الذين يريدون أن يسمع الحكام صوتهم وبالتالى ليؤثروا عليهم الى حد ما •

وبعد الانتصار على نجيب فى مارس ١٩٥٤ تشكلت وزارة جديدة (١٧ ابريل) برئاسة عبد الناصر ، وحلت محل الاجتماعات المشتركة لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بمقتضى الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ • وأصبح لاعضاء مجلس الثورة مناصب فى الوزارة ، ولم تعد بهم حاجة لأن يحملوا بأسلوب غير مباشر عن طريق الوزراء التابعين •

---

(٢) صحيفة الشرق الاوسط ـ المجلد الثامن (وينتر ١٩٥٩) ص ٣٣ وما بعدها .

وكان للوزارة الجديدة السلطة التشريعية والتنفيذية الكاملة ، وكان لها أن تنشد شيئا من المشورة من مجلس وطنى استشارى ، ولكن كان جليا أن هذا المجلس لم يكن هيئة لاتخاذ القرارات •

وهكذا أقام العهد الحاضر « نظام حكم قوى مستنير » حقيقيا ، فلم تكن هناك عند القمة منظمات تعرقل أو تخفى عملية اتخاذ القرارات ، حتى ولا مجرد واجهة •

وكان واضحا أن هذا لا يمكن أن يستمر طويلا • فبطريقة أو بأخرى يجب أن يمنح الشعب فرصة للتعبير عن رأيه • وينبغى ألا ننسى انه طبقا للايديولوجية السائدة للجماعة ــ فانه كان من المتوقع انه متى تحرر الشعب من الضغوط الدستورية والخارجية فانه سوف يقر ويؤيد السياسات التى تمليها المصلحة الوطنية •

وفى ذلك الوقت كانت المعاهدة المصرية الانجليزية (المبرمة فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤) قد حققت الاستقلال الخارجى ؛ وفى ٢٨ اكتوبر تم حل الاخوان المسلمين ، وهى آخر قوة سياسية منظمة •

وفى ١٤ نوفمبر طرد نجيب من المنصب الرمزى لرئاسة الدولة • وازيحت الوعود باعادة الحياة الدستورية ، التى كانت لا تزال هى المثل الاعلى •

ومن الناحية الأخرى كان من المهم أن تقدم الى العالم واجهة ديموقراطية : الى كل من الولايات المتحدة التى كان نظام الحكم القائم لا يزال يتودد اليها والى الكتلتين غير المنحازة والاشتراكية اللتين أصبحت مصر الآن أشد ارتباطا بهما (ابريل ١٩٥٥ : ناصر فى باندونج وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥ ، أعلنت صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا) •

ورغم ان كل كتلة منهما كان لديها فكرة مغايرة عن الديموقراطية ، الا أن المؤسسات اقيمت فى كل مكان لاضفاء صفة الشرعية (كل كتلة تصفها بالخداع •• والسفسطة عند الكتلة الأخرى) على السلطة

بمـــا يتفق وارادة الشـــعب • وقـــد اتهمت مصر فى كل مكان بالديكتاتورية بما نال من سمعتها الدولية •

وبعد شيء من التردد نبذ رجال الانقلاب كل حل مازال يشتم منه الرائحة الحزبية استنادا الى ان الشعب المصرى كان لا يزال يفتقر الى النضج السـياسى ، فان تطلعـاته « الحقيقية » كان يمكن أن تظل تفسدها المناورات الحزبية التى تحاول أن تتقدم بآمال قصيرة النظر للطبقات الاجتماعية المختلفة بدلا من المصالح الوطنية « الحقيقية » •

فنظام الحزب الواحد الذى يحسن اختياره هو وحده الذى يمكن أن يهيىء جهازا ملائما لقيادة الرأى العـام والتـأثير فى اتجـاهات المواطنين • والدستور الجديد الذى عرض فى ١٦ يناير ١٩٥٦ واجازة الاستفتاء فى ٢٣ يونية ــ أكد سيادة الشعب والطابع الديموقراطى للجمهورية •

وقد نص هذا الدستور على سلسلة من الحقوق لا تمس : الحقوق السياسية وحق نقد الحكومة • ومجلس الامة يشكل بالانتخاب الحر، ورغم طابعه الاستشارى الا انه كان عليـه مع ذلك أن يوافق على ميزانية الحكومة ومصروفاتها ، وبذلك كان فى مقدوره ان يعترض على الحكومة التى يعينها رئيس الجمهورية • وهـذا الرئيس يعين بواسطة المجلس وتستفتى فى شأنه الامة • ومع ذلك فللرئيس سلطة حل مجلس الامة •

واحتمال عودة المعارضة فى هذا النظام الرئاسى تحد منه الطريقة المبتكرة لانتخاب المرشحين عن طريق الحزب (وأعنى « بالحزب » المنظمات المتدرجة التى شكلت للقيام بهذا الدور) ، فللاتحاد القومى ــ المنصوص عليه فى المادة ١٩٢ من الدستور ــ ان يستبعد العناصر غير المرغوب فيها •

وفى المرة الأولى تولت هذا الدور لجنة مؤقتة تضم أشهر أعضـاء الانقلاب • وهكذا قيدت المنافسة بين المرشحين المختـارين داخـل

حدود ضيقة . وحتى اذا شرع النواب فى مناقشة الطرق والوسائل فانهم ما كانوا أبدا ليعترضوا على المشروعات الأساسية لزعماء الثورة .

وقد اعترفوا بالطابع الانتقالى لهذا النظام . وقد يصدر فى وقت ما قرار جديد بتعديل سلطة المنظمات الحزبية ، ولكن اتخذت مع هذا خطوات تبين أن البلاد دخلت عهدا دستوريا جديدا ثابتا . وبعد الاستفتاء حلت اللجنة المركزية للثورة .

والتطورات الدستورية التالية كانت مجرد مواءمة بين المبادىء التى قررها دستور ١٩٥٦ والظروف الجديدة . ودستور ٥ مارس ١٩٥٨ المؤقت والصادر بعد الوحدة مع سوريا كان مجرد امتداد للنظام المصرى الى كل من الدولتين .

وبالمثل فان القرار الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ جاء فى أعقاب ميثاق مايو ١٩٦٢ متضمنا جميع الأوضاع السابقة فى ضوء الخطط الاجتماعية الجديدة . واعيد تنظيم الحكومة باسلوب « نظام الكليات » : مجلس رئاسى من اثنى عشر عضوا ، ووزارة من أربعة وعشرين وزيرا، وفى ذلك عودة ظاهرة انى الأوضاع الدستورية لسنة ١٩٥٣ : مجموعة مسئولة عن تكييف السياسة العامة ، تشرف على مجلس تنفيذى يتولى الادارة .

ولكن كان لهذه الأوضاع هدف فنى فحسب : اعفاء قادة القمة من المهام الثانوية . والقرار الدستورى الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٦٤ انحرف عن الاتجاه السابق ، لا لانه استعاد مجلسا تنفيذيا موحدا (ثبت ان التشعب غير مرض) أو لانه نادى بمزيد من المبادىء الاشتراكية ــ وانما على الأكثر لانه قدم تنازلات ضئيلة الى أنصار النظام الدستورى ، فقد أخذ بالتصويت ضد الحكومة أو ضد أى من الوزراء . ولكن الحق الذى خوله للرئيس وهو حل مجلس الامة جعل هذه النصوص مأمونة تقريبا .

وهكذا لم يترك التنظيم السياسى ـ على كل من مستوى اتخـاذ القرارات وتنفيذها ـ الا مجالا صغيرا للصراعات السياسية • وبقيت هذه الصراعات عند القمة العليا فحسب، عند قمة هذا النظام الهرمى • وقد اتخذت كل الاحتياطات لمنع ما يمكن أن يحدث من شقاق ، ليس فقط من ان لا يتحول الى معارضة منظمة ، وانما أيضا من التصدى لمشروعات الزعماء ، وبالتبعية تشكيل الجماعة المتزعمة ذاتها •

ولن تتناول هنـا مشاكل التنفيذ التفصيلى أو المحـلى للقرارات السياسية ، فهذه مسائل متصلة بادارة الدولة ، وليست متعلقة تماما بالتحليل السياسى •

٥ ـ التعليم والارشاد المنظم للجماعات العسكرية

بقى القادة مؤمنين بأن التطلعات « الحقيقية » للشعب تتمشى مع مشروعاتهم والآن وقد ازيلت العقبات القائمة فى وجه التحقيق الكامل لمصالح الشعب « الحقيقية » ، فقد أصبح من الضرورى القضاء على العقبات الايديولوجية (فى نطاق الآراء والشكوك والوعى السياسى ... الخ) .

فالتطلعات الكامنة الخفية يجب أن تصبح فعلية ، وان ترتفع الى مرحلة الوعى ، وان يعبر عنها بلا زيف أو تمويه . وسبق أن رأينا ان القادة لم يترددوا فى استخدام القوة عند الضرورة ، ومهما يكن فان ما قاله ستيوارت تشارم عن ماوتسى تونج ينطبق عليهم (١) .

انهم لا يفلتون فرصة لاقناع الشعب بما يؤمنون به ليتحاشوا اكراهه على أن يتصرف بحيث يبدو انه مقتنع حقا بما يقولون .

ووسائل الدعاية المستخدمة لهذا الغرض معروفة : الصحف ، والاذاعة ، وانتاج الافلام ، وقد كانت جميعها تحت ادارة الدولة واشرافها . وكانت الرقابة على الصحف تحظر نشر الآراء غير الملائمة، اما المنظمات الأخرى فكانت توحى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمجرى الآراء التى ينبغى أن تعتنق .

ولكن هذه الأدوات ــ وان كانت قوية ــ ظلت محدودة النطاق ، اذ تتوجه بالخطاب الى ناحية واحدة فحسب من الشخصية الانسانية، ولذلك كان لا بد من الالتجاء الى وسيلة أخرى أثبتت نجاحها فى بلاد أخرى ، فهى تخاطب الناس باعتبارهم كيانا كاملا حتى تعبئهم

---

(١) س.تشارم فى ((مشاكل الشيوعية)) ــ المجلد الخامس عشر ــ رقم ٦ (سبتمبر ــ اكتوبر سنة ١٩٦٦) ص٥ .

تعبئة كاملة ، ولم يكن الهدف منها هو خلق أنصار يؤمنون بالحق طبقا لما يردده رجال القمة وحسب، وانما خلق مناضلين وعملاء يعملون بكل اخلاص فى المشروعات التى اختارها القادة •

وبعبارة أخرى كانت هذه الوسيلة هى انشاء حزب • وفى وقت مبكر فى يناير سنة ١٩٥٣ تراءت لرجال الانقلاب فكرة ان يقدموا بديلا عن الأحزاب التى كانت قد حلت اذ ذاك • ويؤكد هذا ان السكرتارية العامة لهيئة التحرير اعلنت فى ابريل ١٩٥٣ ان هذه المنظمة لم تكن حزبا سياسيا ، وانما هى « وسيلة لتنظيم القوى الشعبية لاعادة بناء المجتمع على أساس جديد سليم » (١) •

بيد ان هذا الاعلان المدروس انما قصد به تجنب اللبس : هذه المنظمة الجديدة ينبغى ألا تشبه بأى حزب قديم يتصف بالنظام الحزبى •

والواقع ان هيئة التحرير كانت حزبا شبيها بالأحزاب القائمة فى الدول ذات « الحكم المستنير » المستند الى الثورة • وتعريف عبد الناصر نفسه يزودها بتعزيز لوجهة النظر هذه • وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ حل الاتحاد القومى محل هيئة التحرير ، وكان دستور ١٩٥٦ قد نص على تأسيسه (مادة ١٩٢) • وتنظيمه يقوم على هيكل موسع ذى خلايا محلية ومع التدرج الهرمى ولجنة تنفيذية عليا يعينها رئيس الجمهورية •

وبعد نظرية عبد الناصر الشهيرة عن النقد الذاتى ، والاصلاحات البعيدة المدى التى أعقبت انفصال سوريا فى سنة ١٩٦١ ، وفى نفس الموجة التى نجم عنها المؤتمر القومى للقوى الشعبية والميثاق اقيم تنظيم جديد : هو الاتحاد الاشتراكى العربى (٧ ديسمبر ١٩٦٢) •

وهذه التغييرات المتعاقبة ، وهذه المحاولات المتكررة للبدء من جديد لا تعكس — كما قيل أحيانا — عدم قدرة دائمة وأساسية فى

---

(١) ب.ج. فاتيكيوتس — المصدر المنوه عنه من قبل — ص ٨٣ •

كل من الشعب المصرى ونظام الحكم على اقامة مؤسسات سياسية ثابتة ، بالاحرى فانها تكشف عن رغبة راسخة فى اقامة منظمة تقترب أكثر فأكثر من نظام الحزب الواحد المستبد . وقد اقنعت تجربة البلاد الأخرى رجال الانقلاب بأنه قد تكون لهذا النظام مزايا كثيرة لممارسة السلطة فى بلد أهدافه الاستقلال والتجديد ، لانه يمكن أن يزود الادارة بنخبة مختارة تتكون على استقلال خارج نطاق الادارة ذاتها .

وهذه النخبة المختارة ينبغى أن تسهل اتصالات ذات شعبتين : من الحكام الى الأمة ، بأن ينقلوا الى الشعب القرارات التى اتخذت عند القمة ، ومن الشعب الى الحكام ، بأن ينقلوا الى القمة الآمال التى تكونت فى القاع .

وكخط مواز لهذا ، فان هذه النخبة المختارة يمكن أن ترقب سير الادارة عن كثب وان تزودها بالقوة الدافعة اللازمة (١). وبالاختصار فان الحزب الذى ينشىء التشكيلات وينظم هذه النخبة يجب أن يقدم ليس فقط البرامج الرسمية وانما أيضا برامج النضال الحقيقية لكل من الدولة والشعب .

ومع هذا فقد كانت هناك عقبة هامة حاول رجال الانقلاب ازالتها فى مناسبات متعددة . وقد حاول عبد الناصر تعريفها فى خطابه الشهير عن النقد الذاتى (١٦ اكتوبر ١٩٦١) الذى أعقب الانفصال عن سوريا . وقد تبين ان العناصر التى حبذها الحزب هى نفسها تلك التى كانت تتكون منها تشكيلات الأحزاب السياسية القديمة .

وأقل ما يقال فى هذا الصدد انهم جاءوا من نفس الطبقات الاجتماعية . واما من دونهم من أعضاء الطوائف الاجتماعية الذين حدث أن التحقوا بالحزب فانهم وجدوا أنفسهم فى منزلة أدنى من منزلة سواهم ، اذ جاء جزء من التشكيلات السياسية والاقتصادية للعهد

(١) م.دافيرجر - الاحزاب السياسية - باريس ١٩٥٤ - ص ٢٨٦ وما بعدها .

القائم من النخبة القديمة (حوربت بعض العناصر بسبب مركزها الاجتماعى السابق أو بسبب أصلها الجنسى أو الدينى ، أو لآسباب سياسية محضة) ، وجاء البعض الآخر من طوائف معينة كانت من قبل مستبعدة سياسيا ، وان كانت ثرية نسبيا من وجهة النظر الاجتماعية .
وقل ان انضم أى عنصر من الطبقات الدنيا الى هذه النخبة التى جاءت لتحتل المراكز القيادية فى الحزب .

ولم يعمد أعضاء الطبقات الدنيا فى الحزب الى تحدى الدور المسيطر للنخبة الحديثة والقديمة ، ففى الحياة المصرية يرتضى الفقراء والاميون عادة مركزهم المتواضع وهكذا لم يتبن الحزب عجلة التجديد . وكان التجديد المحدود الذى حدث فى البلاد راجعا الى عوامل أخرى .

ولكن خطة الحكام ماكانت لتتحقق الا على أيدى هذه الطوائف الاجتماعية المغبونة ، أى نفس تلك الطوائف التى أهملها الحزب فى البداية ، ولم يقبلها الا الآن فى مركز متواضع . انهم وحدهم الذين يمكن ان يعبروا عن التطلعات « الحقيقية » للشعب ، ويعبئوا الجماهير لمواجهة المهام التى تقررها الحكومة . ومن ثم فقد ادرجت فى القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى نصوص تضمن تمثيلا كبيرا للعمال والفلاحين .

ولكن ، أيكفى هذا ...؟

ان احتفاظ العهد القائم نفسه بالامتيازات والمراكز القيادية لأفراد البيروقراطية العسكرية فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية قد زاد الفرقة والانقسام ووسع الفجوة بين هذه الطوائف وساعد على بقاء الطبقات الدنيا فى وضعها المتواضع والسلبى .

ومما لا شك فيه ان القوانين التأسيسية قد تشجع على بروز عناصر جديدة من طبقات العامة ، ولعل هذا هو الحادث الآن ، وقد تكتسب

الحركة فى المستقبل قوة دافعة ، ولكنها فى الوقت الحاضر بطيئة ــ بطيئة الى أقصى حد . ولكن قد يترتب على هذه الحركة أيضا نتائج مخيبة للآمال : ان ينضم الى النخبة الموجودة قادمون جدد من الطراز القانع الممتثل ، الذين يعوزهم الحماس لتعبئة التكتلات الجماهيرية وتكريس جهودهم وروح التضحية التى يحتاجها الاقتصاد المصرى احتياجا شديدا اذا ما نظرنا الى سوء حاله .

ان الاصلاح الشامل من الممكن أن يحتاج الى ثورة جذرية ثقافية واجتماعية فالنخبة القديمة والقيم القديمة سوف يتعين التخلى عنها . ولكن الحكام لم يستطيعوا أبدا أن يأخذوا بمثل هذا الرأى ، فان اولئك الذين هم مصدر قوتهم قد يعترضون على هذا الاتجاه ، وهذا المصدر لم يكن أبدا هو الشعب ، وانما هو الجيش .

ودعنا أخيرا نسجل ان الحزب قام بدور فنى : السيطرة على وظيفة النظام الديموقراطى « الرسمى » وذلك باتنخاب المرشحين ، وبذلك امتنع انتخاب المرشحين غير المرغوب فيهم للأجهزة التشريعية والتنفيذية . ولكن هذه الوظيفة ــ وان كانت هامة ــ الا أن تنفيذها كان أمرا هينا . وفى شهرى يونية ويولية ١٩٥٧ ــ فى فترة غيبة الاتحاد القومى الذى كان قد انشىء من حيث المبدأ ولكنه لم يكن قد نظم حقيقة بعد ــ فان لجنة مؤقتة مشكلة أساسا من رجال الانقلاب أخذت على عاتقها مهمة انتخاب المرشحين ، ولاداء مثل هذا الدور المحدود ثبت ان التنظيم الكبير المقترن بشبكة شعبية واسعة لم يكن ضروريا .

فهل من الممكن التفكير فى النضال السياسى داخل الحزب ... ؟

ليس من الممكن أن نغفل وجود الصلات العائلية وروابط العملاء والاتجاهات الفكرية المتشعبة ، ولكن التشكيل الهرمى والوضع الموحد للسلطة عند القمة لا يتركان الا مجالا محدودا للمنافسة . ولم يكن حدوث المواجهة الحرة الأوسع مدى الا فى المؤتمر القومى

لقوى الشعب فى مايو ويونية ١٩٦٢ عند البحث التمهيدى فى انشاء الاتحاد الاشتراكى العربى • بيد أن هذا كان مجرد حدث مؤقت •

وكان طبيعيا ـــ كما هو الشأن فى داخل الأحزاب الشيوعية ولنفس الأسباب ـــ ان اتخذت الاحتياطات لتجنب بلورة الاتجاهات المتعارضة فى صورة « جماعات » وتحاشى الصراعات السياسية التى لا بد وان تثور بينها • ولولا هذا لوجد الحزب نفسه منقسما الى شيع حزبية تنشد الجماعات الضاغطة فيها من يتحدث باسمها ويدافع عن مصالحها الخاصة ولعلها قد توفق اليه •

٦ ــ صــور المناقشــة والصراع

نادرا ما يستطيع أى نظام للحكم ــ مهما كان موحدا ومقبولا من الأغلبية ــ ان يوقف المنافسة بين العناصر المختلفة فى المجتمع • ولكنه فى معظم الحالات يستطيع ــ لمدد طويلة على الأقل ــ أن يحول دون أن تتحول المنافسة الى عنف مادى •

وفى المجتمعات التى لا تتعدد فيهـا الأحزاب يكون من الصعب الحيلولة دون تبلور الاتجاهات الدائمة وتنظيمها فى « جماعات » •

وخلال الاثنى عشر عاما الماضية لم تسـلم مصر ذات نظام حكم القوة المسـتند الى المنطق المستنير لا من المنافسـة ولا من الصراع تماما • وقد حـدث هـذا على ثلاثة مستويات : بين الحـكام وبين المنشقين ، وبين الطوائف التى قبلت الحكم الجديد ، وبين الحكام عند القمة •

فالذين استمروا فى معارضـة الحـكم كان لهم أنصـار كثيرون مستترون ، ولكن كانت لديهم وسائل ضعيفة لتنظيمهم ، ووسـائل أشد ضعفا للاقدام على أى عمل • وبعض الجماعات القديمة المعارضة ــ وبصفة خاصة الأحزاب البورجوازية ــ فقدت على مايبدو كل أمل فى اقامة تنظيم سياسى • وعلى الأكثر كانت تسنح فرصة يغتنمها القوم الذين يحنون الى الأوضاع السابقة للتعبير عن رضائهم ــ كمـا بدا ذلك واضحا فى جنازة مصطفى النحاس • والمنفيون من أمثال أحمد أبو الفتح قد ينشرون فى الخارج رسائل ضد عبد الناصر ، وللمرء أن يكون على يقين من أن هذه النشرات تتداول سرا فى مصر ، ولكنها ليست خطرة جـدا ، فان الأشـد خطورة منها هى اذاعات الدول العربية المعارضة لعبد الناصر •

وقد أقلع الشيوعيون رسميا وباخلاص عن تشكيل منظمات خاصة

بهم • وأسباب هـذا التعهد هى : القمع الفعـال الذى اتبعه الحكم القائم بسياسة أكثر تحررا •• تجاههم كأفراد، وموافقتهم على أهداف نظام الحكم فى المرحلة الراهنة ، الى جانب تأييد السوفييت للانقلاب•

وفضلا عن هذا ، فقد منح الشيوعيون مجالا للتنفيس ، فمثقفوهم مثلا (تقريبا جميع طوائف الجماعات الشيوعية القديمة) سمح لهم بأن يعبروا عن آرائهم فى صحيفة يختصون بهـا (الطليعه) ، وعلى صفحات الأهرام ، وفى صـحف أخرى • وهم يشـكلون جمـاعة ايديولوجية وان كانت محرومة من التنظيم الرسمى الا انهـا تملك شبكة واسعة من الاتصالات الشخصية •

والمناصب الادارية (دون المناصب الرئيسية) اعطيت لابرزهم ، وفى سنة ١٩٦٦ لم يعد الشيوعيون من المتذمرين ، فقد تضافروا على تأييد نظام الحكم ، وان كانوا لا يزالون يمثلون اتجاها سياسيا تنظر اليه الحكومة ــ فى قليل أو فى كثير من الوضوح ــ بعين مغمضة • ففى بعض الأحيان يعتقل احد الأعضاء اعتقالا مؤقتـا للتـذكير بسلطان العهد القائم الذى يفترض أن الشيوعيين فى ظروف مواتيـة قد ينقلبون خصـوما لهم ايديولوجية ولهم تنظيم • ومع ذلك فانه يبدو أن جماعات الأقلية ــ كأنصار تروتسكى أو الصين الشعبية ــ قد اسـتمروا على معارضتهم ، والمحتمل انهم هم الذين كانوا هدفا لاعتقالات ابريل ١٩٦٦ ، مع ان هؤلاء أصبحوا لا حول لهم ولا قوة، ينبذهم زملاؤهم السـابقون ، وغير قادرين على احـداث تأثير فى الدوائر الهامة •

أما فى الخارج ، وخاصـة فى سـوريا ، فان الشـيوعيين مازالوا شديدى العداء وعدم الثقة نحو حكم عبد الناصر ، ولكن ليس لهذا أى رد فعل داخل مصر •

وقد يحس بعض الخصوم المحليين شيئا من العطف نحو « البعث » السورى ، ولكنهم ابعدوا عن المسرح حيث كان يمكن أن يمثلوا قوة منظمة • والاخوان المسلمون وحدهم هم الخطرون • ولعلهم الآن

وقد حلوا ، فقد فقدوا كثيرا من الأنصـار ، ولكن المنظمة ظلت فى الخارج قوية ، أما فى مصر نفسها فمن المحتمل انها تستطيع أن تعتمد على جماعات سرية منظمة تنظيما حسنا ، ولعلها مسلحة أيضا .

والذى يزيد من خطر الاخوان المسلمين احتمال وجود انصار لهم فى الجيش . ومن المستحيل أن نعرف ما اذا كانوا يكونون خـلايا سرية تستطيع عند الضرورة ان تستميل وحدات معينة من الجيش . وعلى أية حال فان انصارهم المدنيين يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم بطريقة خفية، ومثال ذلك عندما يكتبون دفاعا عن التقاليد والمقدسات الاسلامية . فانه يستحيل أن نضـع خطا فاصلا بين أعـداء النظام الحاضر الذين يخفون معارضتهم ، وبين أنصار الاسلام المحـافظين الذين يحاولون أن يؤثروا فى الحكام دفاعا عن القيم الاسلامية . ولو ان الظروف كانت مواتية لا تضم بعض أفراد الجماعة الى الاخوان .

والحكام يدركون هذا الخطر ، ويستطيع المرء أن يكون على يقين من انهم ساهرون على حذر . ويستحيل فى الوقت الحاضر ان نتوسع فى هذه النقطة بأكثر مما ذكرنا .

والاسلحة المألوفة فى العهود التى من هذا الطراز هى منظمة سرية بمخزون من الاسلحة وتدريب عسكرى ودعاية خفية . وبالنسبة لمصر فانه يبدو ان الجماعات المعارضة لم تتوغل بعيدا عن هذا الطريق .

والخطر الحقيقى على العهد القائم هو التشيع لجماعة معارضـة مكونة من عدد كبير من ضباط الجيش المتضامنين ممن لهم أصـدقاء بالقرب من القمة ـ أو حتى ربما فى القمة نفسها ...؟ ومن المستحيل أن نعرف على وجه اليقين ان كان لهذه الجماعة وجود أم لا .

والأمر الواضح هو وجود اتجاهات متشعبة (تعكس اما المصالح الخاصة للجماعات الضاغطة واما الخلافات الايديولوجية) بين الانصار القدماء أو الجدد للعهـد الحـاضر ، وهؤلاء موجودون على جميع المستويات : فى الجماهير ذات الميول السياسية وفى رجال الحكومة . وقد اتاح لهم المؤتمر القومى لقوى الشعب فرصة يكشفون فيها عن

أنفسهم ، فمادام المرء معتدل اللهجة ، فان المعارضة مسموح بها فى المؤتمر القومى ، وفى الاتحاد الاشتراكى ، وفى الصحافة والاذاعة .

وممثلو كل اتجاه من هذه الاتجاهات يحاولون أن يظفروا بالمناصب البارزة فى مصالح الحكومة وغيرها من الهيئات ، وفى الصحافة بنوع خاص . وقد ظفر بعضهم بسيطرة جزئية أو كاملة على بعض الصحف والمجلات الدورية .

والصدام بين الاتجاهات المتباينة يمكن أن يصبح خطرا فقط عندما يتحول الى صراع علنى ، والحكام لن يسمحوا بأن يحدث هذا .

فهل توجد أية منافسة بين الحكام عند القمة ..؟

ان الدلائل غير مقنعة . ومما لاشك فيه أن كل عضو فى الانقلاب ينتمى الى اتجاه معين ، والمصريون من ذوى الوعى السياسى يعتقدون أن فى مقدورهم التمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة .

وفى حالات كثيرة ، عند طلب التغيير السياسى أو عند اجراء الاختيار ، تتباين الآراء فى وضوح داخل جماعة الانقلاب ، ولكن الاتفاق يتم دائما فى النهاية . ومن الواضح أن هؤلاء الرجال مخلصون لجمال عبد الناصر ، الذى نجح دائما — حتى اللحظة الراهنة — فى التغلب على العقبات التى تبدو غير قابلة للتذليل ، وذلك دون أن ينحرف عن الاتجاه الاصلى . وفضلا عن هذا فقد عمل على بقائهم فى الحكم .

ولكن الاحداث الخارجية ذات العواقب المحزنة أو الكوارث الوطنية قدتزيد الخلافات وتغرى بالصراع من أجل السلطة (١) .

وكل عضو فى الانقلاب قد يحاول أن يظفر بسند قوى من اتباعه وانصاره لتأييد الاتجاه الايديولوجى الخاص به . ويبدو لى أنه لاينبغى على أعداء النظام الحاضر أن يعلقوا أملا كبيرا على أحداث

(١) كتب هذا البحث قبل يونية ١٩٦٧ — الحرب العربية الاسرائيلية — الكاتب .

من هذا الطراز لانه لايحتمل وقوعها فى المستقبل القريب • صحيح ان المجلس الفاشيستى الاعلى طرد موسولينى ، ولكن هذا لم يحدث الا بعد أن احتل الحلفاء جزءا كبيرا من الاراضى الايطالية ، وبعد أن أصبح الموقف ميئوسا منه •

انه لكى يقمع الحكام المعارضة فان لهم أن يلجأوا الى الاسلحة التقليدية ، فالانتصارات فى الجبهة الخارجية والانجازات الاقتصادية فى الداخل تضعف المعارضة ، ومع ذلك فاننا ان اعتبرنا قناة السويس نصرا فان الوحدة مع سوريا وحرب اليمن الطويلة المنهكة لم تكونا نصرا بالمعنى الدقيق •

والمنافع الاقتصادية ظفر بها أقل الطبقات امتيازا ، بينما كان على الطبقات الاخرى أن تتحمل أعباء أشد ارهاقا • وموقف مصر الاقتصادى خطر بحيث لايمكن أن يرجى الا القليل من التحسن فى هذه الجبهة ، ومن الاسهل الاعتماد على الوسائل المألوفة للدعاية وللدعاية المضادة ، ومع ذلك فان التكرار يضعف فاعلية هذه الوسائل وقد ينجم عنه انتشار الشكوك •

وفى وسع المرء دائما أن يلجأ الى القوة • وقد نظم الحكام بمهارة عظيمة شرطة ذات كفاية ، أو اذا شئت ، العديد من وكالات الأمن والمخابرات المزودة بأحدث الاجهزة • وقد كانت القوة فعالة فى مكافحة الشيوعيين والاخوان المسلمين والعيب الوحيد فى هذا المسلك هو افتقار معظم ضباط الأمن الى الذكاء والتعليم ، وكذلك وحشيتهم وخشونتهم • وقد يوجد الخطر من وجود وكالة للأمن بالغة القوة تقيم من نفسها قوة مستقلة بذاتها وتستخدم أداةلمطامع أحد الزعماء •

ومن المؤكد أن عناصر الجناح الأيمن تسللت الى وكالات الامن ، ولكن كم كان عددهم ؟ وهل نظموا شبكة من الخلايا ؟ وهل كان لهم من الاهمية ماجعلهم يشكلون تهديدا حقيقيا ؟ ان كل مايملكه المرء هو أن يثير هذه التساؤلات •

ويبقى الجيش هو السند الوحيد العهد الحاضر ، مادام الحرب يفتقر الى القوة اللازمة • واذن فكل تهديد أو تحد للحكم انما يأتى فقط من الجيش • ولم يدخر الحكام وسعا فى الاحتفاظ بولائه ، فمنحت امتيازات هامة للقوات العسكرية والى حـد ما عرقل هـذا الاجراء الجهود المبذولة لتعبئة الجماهير • والعسكريون غير محصنين ضد الضغوط الايديولوجية وغيرها المنبثقـة من بيئتهم ، كما انهم عرضة لأن يسخطوا • ومن المحتمل انهم مرتبطون باتجاهات سياسية مختلفة ، وقد يتقسمون فى ولائهم تجاه القادة •

ومن الامور الجوهرية فى نظر العهد الحاضر ان يحولوا دون ظهور أية معارضة منظمة داخل الجيش ، وان المرء ليرجو أن يكون العهد القائم قد نجح فى تحقيق هذا من أجل مصلحته هو •

٧ ــ خاتمة

يقولون : « ليس للشعوب السعيدة تاريخ » • فهل نقصد بالشعوب السعيدة أولئك الذين استبعدوا تعدد الاحزاب من نظامهم السياسى ؟

ان عدم وجود معارضة مصرح بها يمكن أن يتمخض عن حيــاة سياسية مستقرة ، هادئة ، مجردة من الاحداث ــ فيما عدا حالات الكوارث ــ وقد تضفى هذه الحياة شعورا بالسعادة • ويبدو انه لمثل هذه المجتمعات تاريخا سياسيا داخليا ، وثورات البلاطات الملكية ذات طابع خاص جدا وينظر اليها على انها أحداث نادرة أو هامشية •

ومنذ ســنة ١٩٥٤ كانت مصر مجتمعا موحــدا أكثر منه مجتمعا متنافسا ، واما الفريق الحاكم فهو أقرب الى الثبــات منذ ١٩٥٢ : نفس الزعيم ، ونفس النواة الصلبة من الضباط •

والواقع أن اضطرابات العامين الاولين نشأت عن العقبــات التى وضعها فى طريق الحكام الحقيقيين الزعماء الظاهرون ، أى الزعماء الذين استخدمهم الحكام واجهة ملائمة •

ومع ذلك ، فليس معنى هذا أن مصر فى تلك الحقبة كانت بغير تاريخ ، أو كانت بغير تطور داخلى • وسواء كانت هذه التطورات سياسية أو غير سياسية الا أن الحقيقة الهامة هى أن هذه التطورات وقعت فعلا • لقد تغير التركيب السياسى تغــيرا كاملا ، وفى بعض الاحيان سميت هذه العملية البناء الوطنى ، وقد سار التجديد بخطى أسرع نتيجة للتصنيع ، وانتشار التعليم ، وتجريد الطبقات السابقة القوية وبعض الجماعات الدينية المتعصبة من قوتها ، وظهور طبقات جديدة بسبب اسباغ الصبغة الاشتراكية المتطرفة على الدولة •

والضباط الاحرار الذين كانوا أصلا يريدون أن يتحاشوا أى تورط سياسى اكتشفوا أن اختياراتهم الاجتماعية والاقتصادية ــ كالاصلاح

الزراعى والتأميم والاتجاه الايديولوجى العام فى نظام الحكم ـ تتضمن اختيارا سياسيا . لقد غيروا ميزان القوى لمصلحة الطبقات الجديدة ، وعملوا على ظهور معارضة جديدة ، وفتحوا طريق المطالب، وكانت لهم وسائل معينة لرفض مطالب الآخرين .

والاختيارات الاصلية للجماعة لم تكن متصلة بالسياسة الداخلية ، فالاهداف الوحيدة للضباط الاحرار كانت هى التجديد والاسقلال ، وقد ظلوا متمسكين بعناد بهذه المبادىء ، ولكن المشاكل السياسية والاجتماعية قامت حين بدأوا فى تنفيذ أهدافهم : كيف يحكمون ؟ وبمن يحكمون ؟ وبأى الطبقات يتصلون ؟ وعلى مساعدة أيها يعتمدون ؟ وقد سارت هذه المشكلة على مستويين : كيف ينشئون الكوادر للدولة الجديدة ، وكيف يعبئون تأييد الجماهير .

ففيما يتعلق بخلق الكوادر جاءت الاجابة منذ البداية ، فقد كان القدر الذى لامفر منه المفروض على العهد القائم هو أن الجيش هو الذى ينبغى أن يقدم الرجال الى الثورة ، وقد ثابر الجيش على تقديم الشخصيات الوحيدة التى يعول عليها اذ سرعان ما أصبح واضحا انه لايمكن الاعتماد لاعلى الطبقات الدنيا ولا الطبقات السياسية الواعية الواقعة تحت تأثير الوفد أو الشيوعيين أو الاخوان المسلمين.

واحتاج الامر الى وقت أطول ليتبين أن الجيش جماعة أنانية ، متلهفة الى الاستمرار فى السلطة ، والى زيادة امتيازاتها ، وانها بعيدة عن الطبقات العاملة وغير جديرة أن تهب نفسها لاهدافها . وكان الجيش عاجزا عن قيادة الجماهير بمشاطرتها عملها وتعبها وعاجزا عن أن يبعث فيها القوة المحركة الدافعة .

والدرس الوحيد الذى استخلصه عبد الناصر من انفصال سوريا ـ ومن المحتمل أن ذلك بسبب سيطرة الفكرة من قبل على عقله الباطن ـ هو المقدرة التى لاشك فيها للقوى التى نجحت فى اسكات ماحسبه رغبة سورية حقيقية فى الوحدة .

وقد كانت هناك دروس أخرى أخطأ عبد الناصر فى تفسيرها ،

وتفسيره الوحيد الصائب كان بالنسبة الى مصر ، وهى وحدها التى تعنى عبد الناصر ، فقرر أن يعتمد على شخصيات جديدة وأن يضعف القوى السياسية الموجودة ، وذلك بأن يزيد من اعتماده على عناصر الطبقات الاجتماعية الاكثر عمقا ، فالشيوعيون ، وان كانوا على استعداد للتعاون ، كانوا قوة مستقلة للغاية ولذلك كانوا معرضين للانحراف عن الاتجاه المنشود .

ولم يكن فى وسعهم أن يتقدموا بشخصيات أكثر ملاءمة مما يتقدم به الجيش ، وكانت وسائلهم فى التشكيل تثير استياء وشكا خطيرا . وهذا يفسر انشاء الاتحاد الاشتراكى العربى واشتراط أن يكون نصف أعضائه من بين العمال والفلاحين ، ولكن المركز الاحتكارى الذى احتفظ به الجيش كان منذ البداية يشكل وزنا ثقيلا ضد محاولات الاعتماد على شخصيات شعبية جديدة .

وواضح أن وسائل الحكومة تحددت فقط بعد عملية طويلة من التجربة والخطأ وكان العسكريون يعرفون مالايريدون اكثر مما يعرفون مايريدون حقيقة . وسرعان ما أصبح واضحا أن النظام النيابى قد حابى العناصر البورجوازية فى المجتمع ، وانه عاجلا أو آجلا سوف يخون أهداف الحركة .

ومن الناحية الاخرى نبذت منذ البداية الديموقراطية المستندة على السوفيت المحليين . وكان الخوف قائما أيضا من جهل الجماهير ، وافتقارها الى الحضارة ، ووحشيتها ، ومزاجها الذى لايمكن السيطرة عليه ، ومن ثم استمرت السيطرة عليهم بنفس النخبة القديمة للعهد البائد ، والاختيارات غير السليمة أخذ بها لسد الحاجات الاقتصادية المباشرة على حساب الاهداف الطويلة المدى ، أى الاستقلال والتجديد . والمساهمة بنصيب محدود فى اتخاذ القرارات ماكان يمكن أن تمنح دون احتياطات شاملة وبطء كبير .

وأخيرا كان من الضرورى الاحتفاظ بسلطان الجماعة المتوالية الحكم فى الوقت الراهن ــ وهى الجماعة الوحيدة التى يعتمد عليها .

وفى نفس الوقت كان الطريق يمهد فى حذر للتجديد اللازم ، وهكذا قام حل موفق ، فالحاصل الآن هو أن الاتحاد الاشتراكى لايختار أعضاء البرلمان فحسب ، وانما يشرف أيضا على المنظمات المحلية ، وهو نفسه خاضع للاشراف المباشر لرجال الانقلاب . وربما سيقوم فيما بعد حكم اكثر ديموقراطية .

لقد انعكست هذه الاختيارات فى النصوص الهامة التى حددت الايديولوجية الرسمية . ونستطيع الآن أن نتبين خطأ التفسير الذى ذهب اليه الغرب عن مشكلة مصر السياسية بقوله انها « اندفاع نحو الشيوعية » . فهذا التفسير يعكس القلق الكبير والتفسير الثنائى للعالم أكثر مما يعكس التحليل السياسى الموضوعى .

فما الذى يدعو الجماعة الى أن تصف ايديولوجيتها بانها اشتراكية علمية » مما يتضمن تعارضا مع الاشتراكية الاسلامية ؟ انه التجديد ، ولان الدوائر الاسلامية (العلماء الازهريون والاخوان المسلمون) محافظة وكانوا دائما يحاولون أن يبقوا التكتلات الجماهيرية واقعة تحت نفوذهم ، وهذه الجماعات لم تكن تخفى أبدا كراهيتها للعسكريين . وأيضا لأنه مامن أحد يرغب فى اعادة تطبيق الشريعة الاسلامية التى لابد وأن تفتح الطريق أمام السياسة الرجعية.

ومن الناحية الاخرى لماذا كان التشبث باشتراكية عربية « مؤمنة » بالله ؟

يستطيع المرء أن يفهم من ذلك رفض الاشتراكية الروسية ومعناها الانسجام الكامل مع السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى . ولكن لماذا لم يختاروا شكلا مستقلا من الماركسية على طريقة كاسترو وعلى طريقة تيتو ؟ لان ذلك قد يؤدى الى ثورة هامة بين الجماهير وانقلاب شامل فى القيم والمقدسات .

ولكن ، الى أى مدى يظل « المارد » الجبار غير مقيد ؟

ان الصراعات الاجتماعية والايديولوجية العنيفة مكروهة ،

وايديولوجية الضباط الاحرار كانت دائما حساسة فيما يتعلق بموضوع التضامن الوطنى ، وعلى أية حال فان الجيش لايمكن أن يقبل التغيرات العنيفة التى من هذا الطراز .

وليس هناك مجال كبير للمناورات بين كل هذه العقبات ، فان الطريق ضيق . والترشيد الايديولوجى لجميع الخطوات الوسيطة أمر صعب ، ولكن كان على الجماعة أن تسلك هذا الطريق ، وان ترتقى هذه الدرجات لتبقى ملتزمة بايديولوجيتها الاصلية .

ومن الانصاف أن تقول انها فعلت ذلك .

ويستطيع المرء الآن أن يفهم بجلاء أكثر مسلك الطريق الذى سلكه التطور السياسى فى بلد كمصر ، فهو لايمكن تفسيره لابمذهب الحتمية المطلقة . لقد انبثقت خطط الضباط الشبان من ظروف الحالة المصرية ، وقد كانوا هم الجماعة الوحيدة فى مصر التى تتوافر لها وسائل انجاز هذه المشروعات ، وقد كانوا فى حاجة الى قوة الارادة لكى يبدأوا ولكى يحتفظوا بما بدأوا به .

وكان عليهم أن يختاروا بين السبل المتاحة المتباينة ، وفى كل مرحلة كان هناك احتكاك بين رغباتهم وبين الضغوط الهادفة . وهؤلاء الرجال لم يكونوا لا آلهة مقدسة تخلق الدنيا من العدم ، ولا عرائس متحركة فى أيدى الضرورة التاريخية العمياء .

لقد كانوا ـ نسبيا رجالا أحرارا كان عليهم أن يذعنوا لبعض المقتضيات حتى يستطيعوا أن ينجزوا مشروعاتهم الصعبة .

٦ ـ السياسة المصرية الخارجيـــة والثـــورة

بقـــلم
مالـكولم هـ . كير

منذ سنة ١٩٥٢ والمعقبون على الشئون المصرية على خلاف دائم فيما يتعلق بطبيعة ومدى تأثير الثورة على مجرى السياسة القومية .

هل كانت دوافع العهد الحاضر واجراءاته هى حقا نتـــاج الثـــورة وانها مجرد انعكاس للواقع والفرص التى أتاحتها الظروف للرئيس عبد الناصر وزملائه ؟ .. واذا كانت ثورية ، فبأى معنى ؟ .. وهل منطق وتكييف سياسة الحــكم مماثلة فى بعض الوجوه الاســاسية للحركة الشيوعية العالمية ؟ .. وهل مصر تتجه تدريجيا الى ما يسميه المحللون الشيوعيون « بالدولة الاشتراكية » ؟ .. أو أن الســياسة المصرية تسير بالصدفة فى خط مواز ، والى حد محدود ، مع المواقف الشيوعية أو السوفيتية ، وانها أساسا تتخذ اتجاها مغايرا ؟ .. واذا كان الأمر كذلك فما هو هذا الاتجاه ؟

هناك ما يكفى من الدلائل الجزئية على حالات متضاربة ، وقــد سهل هذا مهمة القائمين بالدعاية ، ولكنه جعل مهمة المحللين الاكثر جدية بالغة الصعوبة وهذا يعنى ان تفسيراتهم وشروحهم مؤقتة دائما على أحسن الأحوال .

ومن رأى الكاتب أن غموض الأدلة على أن سياسة مصر ثورية أو تقليدية ، عقائدية أو ذرائعية ، ماركســية لينينية أو وطنية ، معادية

للغرب أو متجهة الى الشرق بغير التزام ــ هذا الغموض هو فى ذاته أحد مفاتيح الفهم •

فالدوافع والسياسات نفسها تقوم على دعائم غامضة ، والتوترات بين الأحوال المتعارضة لاتجاهات مصر ، وظروفها وحاجاتها القومية ــ هى التى تبنى موقفها ، ومن المحتمل انها سوف تستمر فى ايجاد التنافر فى السياسة المحلية والأجنبية لفترة من الوقت •

والذى يهمنا هنا هو ان نعقب على هذا الوضع من الغموض كما يبدو فى سياسة مصر الخارجية • وفيما يتعلق بالتمييز بين العناصر الثورية والتقليدية لا يعنينا ان نضع أى تحديد قاطع لمعنى «الثورية»، ولكن يهمنا فقط ان نسلط الضوء على سجل الأحداث طبقا لميزان واسع بالمعيار المتاح •

وهذه العناصر تتذبذب بين النظريات والتطرف وظروف الدولة والهامشية فأولا : ــ فى أعلى الميزان ــ نجد ان السياسة الثورية هى تلك التى ترتبط ارتباطا وثيقا يتحول اجتماعى على أسس ايديولوجية واضحة • وثانيا ــ على المستوى المتوسط ــ فان السياسة قد توصف بأنها ثورية اذا استهدفت اقتحاما دبلوماسيا ذا شأن جريا وراء أهداف تتجاوز ادراك الامة التقليدى لمصالحها • وثالثا ــ على المستوى المتواضع ــ فان السياسة الثورية قد تتحدد خصائصها ببساطة وفقا لاسلوبها ومناوراتها أى بالجرأة المبالغ فيها والجهود المركزة التى تبذلها لبلوغ الاغراض المحدودة والمعروفة •

وهذا معيار غير واف له خصائص متعددة فى كل مستوى من المستويات ، وطبيعى انه فى الممارسة العملية يتوقع المرء أن يجد خليطا من الخصائص من المستويات المختلفة تنطبق فى غير دقة ــ على المواقف المعينة • ولن يجد المصريون من السهل عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على مستوى المعيار الذى ينبغى أن تعتبر السياسة على أساسه ثورية ، ولا على المستوى الأفضل لتحديد خصائص السياسة المصرية

التى تتبع ، ولا على المستوى المرغوب فيه مستقبلا فى بعض مجالات السياسة .

ويتحمس البعض لتأكيد عناصر الاعتدال وظروف الدلالة فى تاريخ مصر الدبلوماسى ، بينما يؤكد البعض الروح النضالية لهذا التاريخ وطابعه الايديولوجى عميق الجذور . ومع ذلك فقد يتفق الجميع على ان سياسة مصر الخارجية كانت حقا سياسة ثورية ، وينظرون بشىء من الشك الى أى رأى يشير بفكرة عكسية .

ومع ذلك ، فان مجرى النقاش الرسمى وشبه الرسمى للسياسة الخارجية يميل الى أن يدور حول المستوى المتوسط . وبوجه عام قد يتفق الرأى اتفاقا واسعا على ان السياسة الثورية الأصيلة تتحدد خصائصها ليس بمناوراتها وانما بأهدافها ، وانها تكون موجهة الى انقلاب فى التوزيع الموروث للنفوذ والسلطة بين دولة الانسان وبين الدول الاخرى . أما الخطب الغاضبة ، وحرق المكتبات ، والأحضان والعناق فى مطار موسكو ـ فليست الا ظواهر على الهامش ، وهى بذاتها لا تجعل السياسة ذات طابع ثورى .

وفيما يلى سوف ننظر ببساطة الى المعيار السابق على انه اشارة الى مراتب نسبية للتصرف الثورى ، ومحاولة لمعرفة ما أتى به أو مالم يأت به نظام الحكم المصرى منذ سنة ١٩٥٢ لتوجيه السياسة الخارجية فى طريق الاغراض والمعتقدات ، والوسائل والاسلوب وفوق كل شىء فان غرضنا ليس اصدار حكم على ملاءمة كلمة « الثورة » ، وانما تحديد بعض الاعتبارات الثورية أو التقليدية التى شكلت سياسة الرئيس عبد الناصر .

ان الأمثلة على تذبذب السياسة المصرية فى كل الجبهات الأجنبية لا تكاد تنفد تقريبا ، فحيثما أمكن عرض قضية للاختبار السياسى المتعارض ، فانه قد أخذ بالرأيين المتعارضين فى مختلف الأوقات . ففى المجال الذى هو بين العرب كانت الوحدة العربية هى التى يؤخذ بها عن طريق تشجيع الثورة ضد الطبقات المحافظة القائمة، أما فى الجامعة

العربية فكان يؤخذ بها عن طريق المسالمة والحلول الوسط • وفى حين أن هدف الوحدة كان مؤيدا بوجه عام فقد تجاهلوا فى حرص أكثر من فرصة لاقامة الوحدة مع دول عربية أخرى •

وفى منتصف صيف ١٩٦٦ ، ولمدة أسابيع عديدة، حين ثار التساؤل عما اذا كان عبد الناصر يحبذ حقيقة مبدأ مؤتمرات القمة ــ ترك هذا السؤال بلا جواب عن عمد ، وفى تمنيات خادعة ، وبدا هذا كأنما يجعل فى صورة مصغرة تجربة الاثنتى عشرة سنة الماضية التى تأرجحت فيها السياسة المصرية بين الاسترضاء العام وبين العداء الايديولوجى الذى لا يلين •

ولا شك ان معظم هذا التقلب مرجعه المناورات التكتيكية ، ولكن معظمه أيضا قد يرد الى حقيقة ان عبد الناصر ، فى حين كان ينال الكثير من التأييد فى الدول العربية الأخرى من اولئك الذين ينظرون اليه على انه بطل الوحدة ، فانه هو نفسه ــ منذ التجربة التعسة للوحدة مع سوريا ــ كان يرى فى جلاء ان مشروعات الاندماج الفعلى مع دول أخرى هى شىء يشبه الكابوس • ولان انصاره أداة قيمة للنفوذ المصرى فى بلادهم ، فقد كان واجبا عليه أن ينسى حماسهم ببوادر قوية من حين لآخر ، ولكن دون أن يبيح لنفسه أن يصبح أسيرا لهذا الحماس •

وبالمثل فان عبد الناصر ماكان ليتخلى الا بصعوبة عن سمعته كرأس حربة فى المواجهة العربية لاسرائيل ، ولهذا كان واجبا عليه ان يبنى قوته العسكرية، وان يستعرض نواياه الحربية ، ولكن عندما يثير هذا ضغطا من أجل الصدام الفعلى فان هذا الاحتمال يحرك غرائزه الحذرة الحريصة •

وفى افريقيا ــ كما هو الشأن فى العالم العربى ــ فان مصر كانت تتحرك من المشاركة الموحدة مع دول قليلة متطرفة (مثل غانا وغينيا ومالى والجزائر) الى مسالمة كل شخص فى قلب منظمة الوحدة

الافريقيــة ، ومن احتضــان الثوار الافريقيين الى تبــادل الزيارات الرسمية مع الحكام الذين تسعى الى اسقاطهم •

وفى حلبة الصراع العالمى الأكبر وجد كل من السوفيت والأمريكان مناسبات يبنون فيها على حكم عبد الناصر آمالا قوية ، كما وجدوا مناسبات أخرى مخيبة للآمال ، كالمعنى غير المبــاشر لشــعاره عن « الحياد الايجابى » الذى يرجح كفة على أخرى •

وقد اشتهر عبد الناصر بأنه شوكة فى جنب العالم الغربى ، وهذه السمعة أداة من المفيد تنميتها مادامت لا تخرج عن سيطرته • ولربما يكون عبد الناصر قد وجد فى صــورة متزايدة بعضــا مر الروابط الأســاسية ، من استراتيجية وأيديولوجية بين ثورته وبين الاتحــاد الســـوفيتى ، وبهــذا فانه يكون طبيعيا أكثر أن يعتمد على مشورة السوفيت ومساعدتهم • ومع ذلك فانه ان أغلق كل وسائل الاتصال الرئيسية مع الغرب فسيكون ذلك كارثة اقتصادية ويقضى على حرية مصر الدبلوماسية فى المناورة ، وسوف يكون صدمة ثقافية وسياسية عنيفة لطبقة واسعة من المصريين الذين يشكلون اليوم البناء الوطنى•

ومع ذلك فان الجانب الشيوعىالذى انجذبتاليه مصر فى السنوات الأخيرة قد اكتسب هو نفسه طابع القدر فى الشكل مع نشأة وقيــام المركزية المتعددة • ويبدو أن الشيوعية أصبحت أكثر استهواء لنظام الحكم فى مصر بعد أن صارت خصائصها أقل تحديدا •

وعلى سبيل الاستشهاد بقضية أخرى ، حدث عند قمة التــوتر المصرى مع المانيا الغربية فى شــتاء ١٩٦٥ أن ذكر صحفى مصرى فى حديث خاص أن حكومته ، وقــد لمست ضعف الأمل فى اســتغلال مضاربة الدول الكبرى بعضها بالبعض الآخر فانها تمارس الآن تجربة جديدة على هذا النمط وذلك بالمضاربة بين الأعضاء الأقل شــأنا فى كل من الكتلتين أى المانيا الشرقية والمانيا الغربية •

فاذا كان هذا الرأى ذكيا بأكثر مما ينبغى الا أنه يمكن على الأقل أن نلاحظ أن الأزمة تميزت بتناقضات من الطراز الذى يميز المآزق

السياسية التى واجهتها مصر فى كثير من المجالات : فمصر استقبلت رسميا والتر اولبرخت ، ولكنهـا استمرت تتحاشى الاعتراف بدولة المانيا الشرقيـة ، وفى حين قطعت العـلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية (التى قدمت الى اسرائيل مساعدات عسكرية وان لم تنشىء معها أبدا علاقات دبلوماسية) الا انها حرصت فى نفس الوقت على أن تنفيذ قطع هذه العلاقات بأقصى ما يمكن من الرفق ، مع بقاء عـدد كبير من العاملين فى أعمالهم تحت العلم الايطالى ، ومع بقاء العلاقات الاقتصادية والثقافية على ماهى عليه •

والتناقض المماثل لهذا هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا فى ديسمبر ١٩٦٥ • فموضوع عدن كان هو المصدر الحقيقى للقطيعة بين الدولتين ، ومع ذلك تحاشت مصر أن تقطع علاقاتها فى اللحظة المناسبة فى سبتمبر (حين عطلت بريطانيا دسـتور عدن) وبدلا من ذلك قطعتها فى مناسبة أقل ملاءمة بسبب سياسة بريطانيا فى روديسيا•

وقد أوضحت مصر انها اتخـذت هـذا الاجراء على مضض منها لتحافظ على التضامن مع عدد من الدول الافريقية • ففى حالتى المانيا وبريطانيا تحول الرغبة المصرية التقليدية فى استمرار العلاقات المدنية مع هاتين الدولتين دون المواجهة السافرة بغض النظر عما تمليه روح النضال الثورى كما ان استعداد مصر للصدام مع الدول الغربية لم يتجاوز أبدا المرحلة السياسية الى مرحلة التجارة والثقافة •

فبينما تحمل الصحف المصرية على الحكومات الغربية فان السواح الغربيين والطلبة ورجال الأعمال يلقون فى القاهرة ترحيبا حارا • وعلى النقيض من ذلك فانه بينما تقوى الروابط السوفيتية الدبلوماسـية والأيديولوجية والتجارية فان المدارس المصرية لا تزال تتجنب تدريس اللغة الروسية ، ومعظم بعثات الدراسات العليا توفد الى الجامعات فى البلاد الغربية •

— ٢ —

طالما امتدح المعجبون عبد الناصر بأنه « واقعى » ، والمقصود بذلك ان سياساته لم تخضع لعقائد جامدة وانها مرنة فى أساليبها ، وأنها تقوم على العقل المتزن أكثر مما تقوم على العاطفة ، وان سياساته البديلة تعطى ما تستحقه من الدراسة . (١)

وهذا الوصف ماكان ليبدو جديرا بالاهتمام — لأنه ربما أمكن أن يقال مثل هذا الكلام عن السياسة الخارجية لتشاد أو بوليفيا — لولا المزاعم الواهية التى تتردد فى بعض الأوساط المعادية من أن سياسة عبد الناصر قائمة حقا على الهوى أو العاطفة أو جنون العظمة . وسوف نشير فيما بعد فى هذا البحث الى أنه توجد بعض النواحى الهامة التى كان توجيه عبد الناصر للأمور فيها أكثر من واقعى .

ولكن من المهم أن نعترف بأن سياستيه النهائيتين المثيرتين للجدل (السعى الى النفوذ فى الدول العربية المجاورة ، وطابع عدم الانحياز الذى يؤكد معاداة الاستعمار) ليس أيهما راجعا الى نشاطه أو طموحه .. وانما يرجعان الى المصالح القومية المصرية القديمة العهد والى واقع الحياة بما لم يكن من الممكن أن يغفله منذ سنة ١٩٥٢ فصاعدا أى زعيم من أى لون سياسى . ولم يكن هذا منطق عبد الناصر وحده ، وانما هو أيضا منطق الكثيرين من المصريين الأشد تحفظا .

والذى يميز عبد الناصر هو استعداده لأن يتشبث بهذا المنطق بلا

---

(١) ومع ذلك فمذهب ((الواقعية)) فى السياسة الخارجية عند بعض الاوساط اليسارية فى مصر ليس مرضيا فحسب ، وانما هو ايضا محل اعتراض صريح . وهكذا عقب صحفى ماركسى على مشروع هذا البحث المقدم الى المؤتمر فى لندن بان ابدى استياءه من الاشارة الى ان سياسة عبد الناصر قد تكون فى بعض نواحيها ((واقعية)) اكثر منها ثورية . ((ان عقيدة الواقعى هى انه بلا عقيدة . انه سياسى عملى ، له جميع الصفات التى تنطبق على معنى كلمة ((عملى)) فى السوق ، وهكذا لا تكاد تتراءى له مصلحة معينة حتى يكيف نفسه على اساسها . دون مبالاة باية عقيدة او مبدا)) . — فيليب غلاب — فى آخر ساعة — ١٥ اكتوبر ١٩٦٦ — ص ١٠

تردد ، وأن يستفيد منه الى أقصى حد ، وأن يحوله الى عمل باقدام وفاعلية أكبر من أسلافه ، دون أن يحجم ــ كما قد يفعل الآخرون ــ أمام الكفاح الكبير أو المخاطر التى ينطوى عليها مثل هذا العمل • وتقبله للصدام والخطر مكنه من الوصول الى درجة من النجاح فى تحقيق أهدافه ، ولكن ذلك جره أيضا الى بعض الاستعراضات الجانبية الأقل نجاحا •

ولكن اتجاهه الواقعى كان واضحا فى مرونة أساليبه التكتيكية ، وفى قدرته على أن يدفع الى العمل من أجله فى مختلف النواحى الأمريكان ، والروس ، والصينيين ، والألمان ، والفرنسيين ، بل والبريطانيين من حين لآخر •

وأول واقع من الحياة واجهه عبد الناصر وزملاؤه هو أن خلق الاستقرار السياسى الداخلى فى مصر تطلب سرعة تسوية الخلاف مع بريطانيا بشأن احتلال قاعدة قناة السويس ومستقبل السودان ، بشروط معقولة مواتية لمصر ، بما يظهر فى جلاء أن السياسة المصرية الوطنية لم تعد بعد خاضعة لضغوط لندن المرهقة •

ولا يعنى هذا فحسب ضمان الانسحاب البريطانى ــ الذى تم بمقتضى معاهدة ١٩٥٤ البريطانية المصرية ــ والمقاومة العنيدة لاقتراحات البريطانيين والأمريكان بشأن منظمة الدفاع عن منطقة الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى ، وانما متابعة هذه الخطوات واقامة الاسس لسياسة خارجية مصرية مستقلة •

ويبدو ان تجربة سوريا خلال سنة ١٩٥٠ وما تلاها ، بسياستها الداخلية المشحونة باستمرار بمقاومة الضغوط الخارجية (١) ــ يبدو انها أكدت الحاجة الى مثل هذا الاستقلال •

وربما يكون العالم أفضل مما هو عليه بدون الوطنية ، ولعل

---

(١) انظر الدراسة الرائعة لباتريك سيل لهذا الموضوع ((الصراع من اجل سوريا من ١٩٤٥ الى ١٩٥٨)) (صحيفة جامعة اكسفورد للمعهد الملكى للشئون الخارجية ــ ١٩٦٥) فى مواضع مختلفة .

بعض الامم تكون أكثر ازدهارا فى ظل نظام التبعية أو شبه التبعية ، ولكن مثل هذا الرأى لا يمكن أن يصبح محلا لاختيار مقبول فى سياسة مصر لما بعد الحرب • فقد سقط عدد من الوزارات بسبب عجزها عن الوصول الى حل للمشكلة البريطانية أو للحفاظ على النظام فى البلاد فى مواجهة السخط الشعبى ، وقد كان هذا هو ما عجل بانقلاب يولية سنة ١٩٥٢ •

اما وقد وقعت معاهدة ١٩٥٤ فقد أدت الرغبة فى تدعيم الاستقلال الغالى الثمن للسياسة المصرية الى تنائج معينة • وأولى هذه النتائج كان فكرة عدم الانحياز الى الدول الكبرى ، وذلك للاحتفاظ بامكانية الحصول على تأييد احداها ضد ضغوط الأخرى • والحق ان هذه السياسة سبق أن اتبعت ، ففى سنة ١٩٥٠ أكدت حكومة الوفد حيادها برفضها التصويت مع الغرب فى مجلس الأمن فى موضوع كوريا • وفى سنة ١٩٥١ أعلنت الغاء معاهدة ١٩٣٦ البريطانية المصرية ورفضت قطعيا الاقتراحات الخاصة بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط •

وفى مفاوضات ١٩٥٤ الخاصة بالمعاهدة أحرز عبد الناصر بعض النجاح فى الحصول على تأييد أمريكا ضد بريطانيا ، وكان الاعتماد على التأييد السوفيتى مسألة لا محل لها تقريبا • وكان رفض عبد الناصر – كما كان رفض الوفد من قبل – لأن يبدل بمعاهدة ١٩٣٦ الحلف الدفاعى عن الشرق الأوسط مفهوما بوضوح تام دون التعلل بالحرب الباردة ، ومن باب أولى بأيديولوجية الحياد طبقا لما تطورت اليه فيما بعد • كان الأمر ببساطة هو منع استمرار الوجود البريطانى العسكرى والسياسى متخفيا فى صورة جديدة •

ان من الحق طبعا انه لم يكن هناك نزاع بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وهو القول الذى اعتاد المصريون أن يبادروا الى ترديده ولكن كيفما كان الأمر فانه لم يكن لدى السوفيت ما يقدمونه الى مصر الا القليل ، فى حين كان لدى الدول الغربية الكبرى الشىء

الكثير ، والبعد عن أى اجراءات مضادة للسوفيت على أنه مبدأ لم يكن له معنى عملى سوى الانضمام اليهم كمبدأ •

والأمر المهم لم يكن هو عدم الانحيــاز فى ذاته ، وانمــا الانهاء الفعال لعلاقة خاصة وغير عادلة مع بريطانيا ، سواء فى سياق الحرب الباردة أو فى أى سياق آخر ، ولهذا بدأت سياسة عبد الناصر بعدم الانحياز كخطة تكتيكية •

وبالطبع تغيرت هذه الاعتبارات فيما بعد ، اذ أصــبح الاتحــاد السوفيتى مصدرا ثمينا للمساعدة والتأييد • ففى سنة ١٩٥٥ اشترت مصر أكداسا من الســلاح الســوفيتى ، وفى ســنة ١٩٥٦ اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، وفى سنة ١٩٥٨ حصلت على قدر كبير من مساعدة السوفيت للصناعة والسد العالى •

وفى ذلك الحين كان الحياد سياسة مستقرة ، وكان واقع التــأييد الدبلوماسى السوفيتى جليا أثناء أزمتى السويس ومشروع أيزنهاور فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ • واستغلال هذه الامكانيات كان يحتــاج الى جرأة عبد الناصر وقوة تخيله وعناده وبراعته التكتيكية •

وكيفما كان الأمر ، فقد كانت السياسة لا تزال واقعية ، وكانت نابعة من اغتنام الفرص أكثر مما هى نابعة من أى نوع من الادراك الأيديولوجى • وقد احتذى السياسيون السوريون المحافظون ــ من أمثال الدواليبى والعظم ــ سياسة مماثلة، وكان الوفديون المصريون، من أمثال محمد صــلاح الدين ، على استعداد من ناحية المبدأ لان يسلكوا نفس الطريق لو أن الفرصة اتيحت لهم •

أما الحديث الأيديولوجى عن الحياد فانه لم يظهر الا فيما بعد ، وخاصة بعد صيف ســنة ١٩٦١ ونهايتها ، حين ترتب على التــأميم الشامل للاقتصــاد المصرى انفصال ســوريا عن الجمهورية العربية المتحدة تحول ضخم ومنتظم الى ناحية اليسار •

وقد ترتب على تدعيم استقلال مصر نتيجة ثانية : هى أنه يجب على

مصر ان تبسط نفوذها ، وأن تعمل على الحد من نفوذ غيرها ..
وذلك فى المناطق الجغرافية المحيطة بها ، وهذا معناه بصفة خاصة
العالم العربى الذى يمتد غربا الى ليبيا . كما يعنى الى حد ما
امتداد النفوذ على مستويات مختلفة الى مناطق أخرى خارج حدود
الوطن ، مثل شمال افريقيا والحبشة وايران والكونغو ــ حيث
يندمج هدف النفوذ المصرى وعدم الانحياز فى معاداة الاستعمار .

وفيما يتعلق بالمصالح المصرية فى بلاد الهلال الخصيب وشبه
الجزيرة العربية ، فان المعقبين المتشددين جنحوا الى القول بأنها
مصالح مصطنعة وقيل أن عبد الناصر وقع فى سنة ١٩٥٥ على القومية
العربية فرأى فيها بدعة شديدة النفع بحيث لا يتخلى عنها . ونفس
وجهة النظر تذهب الى أن معارضته لاشتراك العراق فى حلف بغداد
ــ وهو الأمر الذى زج بمصر فىحتمية الى مرجل المناورات السياسية
العربية ــ لم يكن له من سبب جوهرى أكثر من الولع بالتدخل .
ومن الناحية الأخرى فان أنصار عبد الناصر فى الدول العربية الشرقية
اخفقوا فى أغلب الأحيان فى أن يستشفوا فى سياسته شيئا أكثر من
المشاعر المثالية للاخوة العربية .

ان مصر أكثر سكانا من جميع الدول العربية فى آسيا مجتمعة ،
وقد امتد بها الزمن الذى كان لها فيه قطاع اقتصادى أكثر عصرية ،
وجيش أكبر ، وهيكل ادارة أكثر تطورا ، وبناء أكثر ثقافة من أى من
غيرها من تلك الدول . وكانت مواردها المالية هى الأكبر الى أن
ازداد انتاج البترول فى الخمسينيات وما بعدها .

ولقد كان فى هذه المزايا ما أتاح أساسا طبيعيا للجهود المصرية لكى
تؤكد زعامتها فى المنطقة ، ما دامت الدول العظمى لم تتحرك لتقطع
عليها الطريق (كما فعلت كل من بريطانيا وروسيا فى سنة ١٨٤٠ دفاعا
عن الامبراطورية العثمانية ، وكما استمرت بريطانيا تفعل هذا خدمة
لمصالحها حتى سنة ١٩٣٦ حين صار لمصر من جديد الحق فى ادارة
سياستها الخارجية) . واذا كانت القومية العربية فى مصر قبل عهد

عبد الناصر شعارا له تأثيره الفعال ، فانه لم يبتدعها اذن ، فقبل الثورة كان السياسيون المصريون يسعون الى بسط نفوذهم على الشئون العربية عند تأسيس الجامعة العربية فى ١٩٤٤ ، وفى موضوع حرب فلسطين وما تلاها ، وفى موضوع المنافسة مع الحكومة العراقية لكسب سوريا خلال فترة الانقلابات العسكرية فى دمشق من سنة ١٩٤٩ وصاعدا .

ولقد كان لدى عبد الناصر ــ مثلهم ــ أسباب أقوى كثيرا من مجرد الشعور العاطفى للانزلاق الى خط السياسة العربية .

ومهما يكن ، فقد كان عبد الناصر ــ لأسباب عديدة ــ أكثر توفيقا منهم . فقد أتاح له الاضمحلال العام لهيئة بريطانيا وقوتها فى المنطقة فرصا أكثر . والأكثر أهمية انه استطاع أن يقدم نفسه الى العرب خارج مصر كمعبر عن أمانيهم وليس فقط عن أمانى شعب مصر ، وأن يثير فى داخل مصر شعورا شعبيا أوسع بالقومية العربية .

وبمرور الوقت ــ والى حد ماخلال السنوات الاخيرة لعهد الملكية فى العراق ، وخاصة للمرة الثانية بعد اتجاهه الداخلى اليسارى فى ١٩٦١ استطاع أن يؤكد الجاذبية الايديولوجية للاشتراكية الثورية كقوة ديناميكية بين كل العرب تتجه الى اكتساح أنظمة الحكم الرجعية .

والاكثر اتصالا بسياسة عبد الناصر العربية من العاطفة أو الايديولوجية هو اعتبار زيادة النفوذ المصرى فى الدول المجاورة بمثابة اقامة خط دفاع أول ضد ضغط بريطانيا أو أية دولة عظمى أخرى على سياسة مصر الخارجية التركية المستقلة .

ان مهاجمة مصر لحلف بغداد ابتداء من ١٩٥٥ فصاعدا كان سعيا وراء استبعاد الوجود الغربى الاستراتيجى من مصر ومن البلاد المتاخمة على السواء ، استنادا الى نظرية أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع ، وأيضا لمنع بريطانيا وأمريكا من تنظيم المنطقة ضد مصر .

وبعد احداث ١٩٥٥ ، تمخضت هذه اللعبة عن وحدة مصر مع سوريا وعن نزاعها مع شمعون وحسين وعبد الكريم قاسم وأسرة سعود ، وذلك فى محاولة متصلة هادفة لمنع عزلة مصر عن عمد بمعرفة الغرب ، ولتدعيم استقلال سياستها الخارجية والداخلية .

وانه لاكثر من مصادفة أن تقارن اهتمام حكومات مصر فيما بعد الحرب بشئون الشرق الادنى وشبه الجزيرة العربية والسودان بالاهتمام الذى أبداه محمد على منذ أكثر من قرن مضى ، وكذلك تنمية عبد الناصر للخصائص العربية بما فعله ابراهيم باشا .

ففى كلتا الحالتين كان حكام مصر يواجهون حقائق متماثلة فى علم السياسة الطبيعية ، أى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية فى السياسة الخارجية للدولة بصفة خاصة ـ عندما ينادون بسياسة قومية مستقلة تتحدى المصالح المكتسبة لدولة أو أكثر من الدول العظمى .

ويميل النقاد والاصدقاء على السواء الى اغفال هذه الحقائق . ففى حالة حلف بغداد كان الاصدقاء قانعين غالبا بأن يسلموا بأن عبد الناصر سوف يستشيط غضبا بسبب استعداد احدى الحكومات العربية الشقيقة لهدم التضامن والانضمام الى صفوف الامبرياليين ضد الارادة المفترضة لرأى الجماهير العراقية .

أما النقاد فعلى النقيض من ذلك ، نعوا على عبد الناصر تدخله فيما لايعنيه : ما الذى يدعوه الى أن يفرض زعامته على الدول العربية الاخرى ، وان يسعى الى نزاع مع البريطانيين فى الوقت الذى تساهلوا فيه أعظم التساهل عندما وافقوا بموجب معاهدة ١٩٥٤ ، على اجلاء قواتهم عن مصر ؟

وهذان الرأيان لايعول عليهما لافتقارهما الى الاستقصاء الجدى للمصالح الوطنية المصرية ، فكلاهما يتجاهل المتاعب التى كان لابد أن يقع فيها عبد الناصر ليس فقط بسبب ما أقدم عليه العراقيون

أنفسهم ، وانما بسبب ما كان يمكن ان يتمخض عنه حلف بغـداد فيما بعد •

فبدون معارضـته أكان يمكن أن تظل سـوريا ولبنان والاردن خارج نطاقه ؟ (طبقا لمصدر موثوق به وصل عبد الناصر وايدن فى خريف ١٩٥٥ الى التفاهم على أن تحترم مصر الحلف بشرط أن يبقى قاصرا على أعضائه الحاليين ، ولكن ايدن نكث بالعهد بمحاولته بعد ذلك مباشرة استدراج الاردن)[١] •

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن انشاء الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٥٨ ، فلم يكن عبد الناصر هو الذى تلهف على الوحـدة مع الاشقاء السوريين ، ولا على استغلالهم ، ولكن الاصح انه فى نهاية ١٩٥٧ كان يبدو أن سوريا تسير قدما الى الفوضى •

فمنذ سنة ١٩٥٥ كان النفوذ المصرى فى دمشق يبنى بعناية وبراعة، واثبت انه ذو قيمة دبلوماسية كبيرة •

ولو أن عبد الناصر رفض اذ ذاك ماطلبه ضباط الجيش السورى من أن يدخل ويتولى الاشراف المباشر على شـئونهم لكان هنـاك خطر جدى من انتقال هذا النفوذ الى طرف خارجى آخر •

---

(١) ارسكين شيلدر ـ « الطريق الى السويس » ـ ماك جيبون وكى ـ لندن ـ ١٩٦٢ ـ ص ١٤٠ ـ ١٤٤ وما بعدها •

- ٣ -

الحقيقة الثانية من حقائق الحياة التى استجاب اليها عبد النـاصر هى حاجة مصر الى المساعدات الاقتصادية • ان برامج التطور المحددة التى أخذها على عاتقه كانت فى أغلب الاحيان محلا للجدل : لقـد كانت تؤكد بقوة على مشروعات طويلة المدى لاستغلال مركز لرأس المال ، كالسد العالى واقامة الصـناعات الثقيلة ، وقد نفذت هـذه المشروعات فى اطار اشتراكى ثورى من التأمين والمصادرة •

وهذه الاعتبارات لاصلة لها بالسياسة الخارجية المصرية بحال من الاحوال ولكنها تنبع من الحقيقة الجوهرية غير المذكورة القائلة بأن جهدا حكوميا جبارا يجب أن يبذل بوسيلة غالية أو بأخرى ، لتحسين المستويات المصرية للمعيشة تحسينا كبيرا ، ولمواجهة الشبح المخيف للزيادة السكانية • ولهذا كان رأس المال الاجنبى مطلوبا •

وأخيرا ، وان لم يكن ذلك بعـد سنة ١٩٥٢ مباشرة ، أدى هذا بمصر الى نفس اتجاهات السياسة الخارجية التى أدىٰ اليها جهدها لتوسيع استقلالها الدبلوماسى والاسـتراتيجى : عـدم الانحياز بين الدول العظمى ، وتنمية نفوذها فى المنـاطق المتـاخمة • فأصبحت الاهداف الرئيسـية لمصر هى المسـاعدة الاقتصـادية السـوفيتية والامريكية من ناحية ، والثروة البترولية لدول الخليج الفارسى من ناحية أخرى •

ولم تكن المساعدة السوفيتية متاحة بوجه عام لبلاد العالم الثالث قبل منتصف الخمسينات أما المساعدة الامريكية فكانت متاحة ، وان كان ذلك على مستوى أكثر تواضعا مما صار عليه الحال فيما بعد • (قانون المعونة الزراعية ، أو القانون العام رقم ٤٨٠ ، والذى بمقتضاه باعت الولايات المتحدة فائض الاغـذية بكميات ضخمة فى مقـابل

العملات المحلية غير المتداولة ــ هذا القانون لم يكن قد صدر حتى سنة ١٩٥٤) .

وحتى تأميم قناة السويس كان ينظر الى الولايات المتحدة على انها الدولة الوحيدة الهامة التى تمنح المعونات ، وقد عقدت مصر عددا من اتفاقات المساعدات الفنية والمنح وقروض رأس المـال . والذى ادخل على الصورة عدم الانحياز والمساعدات السوفيتية البديلة هو شراء الاسلحة التشيكية فى سنة ١٩٥٥ .

ولقد كان استمرار الصدمة الناجمة عن هذه الصـفقة هو الذى جعل من المفاوضات الانجليزية الامريكية للمساعدة فى مشروع السد العـالى لعبة شد الحبل ديبلوماسية . وقد ظلت المعونة الامريكيـة متجمدة لمدة ثلاث سنوات أخرى ، وتحول مخطط التجارة الخارجية بعنف الى الشرق ، وأخيرا اقتحم السوفيت الميدان بأسـلوب قوى بقروض ميسرة الشروط من أجل السد العالى ومن أجـل الصناعة المصرية .

وفى سنة ١٩٥٩ ، وناصر فى نزاع مع اللواء قاسم فى العراق وأيضا على علاقات سيئة مع الاتحاد السوفيتى بشأن موضوع الشـيوعيين فى العراق وسوريا ــ عادت الولايات المتحدة الى التودد لعبدالناصر عن طريق شحنات فائض الاغذية .

وفى سنة ١٩٦٦ تلقت مصر من كل من الدولتين الكبريين معونة اقتصادية بلغت فى جملتهـا حوالى بليون دولار ، وكذلك معونات أخرى من مختلف الانواع من الدول الشرقية والغربية الاقل شأنا .

وبالرجوع الى ظروف الحال فانه من الصعب أن نقول ان المزايا التى جنتها مصر من منافسات الحرب الباردة كانت نتيجة لسـياسة مصرية مقدرة من قبل ومحسوبة بعناية . ففى مجال المعونات انساق عبد الناصر الى الحياد وعدم الانحياز كنتيجة لاسـتجابة السوفيت والامريكان الى سياسته حيال بريطانيا والعالم العـربى واسرائيل .

ولكنه كان سريع المبادرة الى ادراك معنى هذه الاستجابة ، وعرف كيف يستغلها •

وبحلول سنة ١٩٦٠ فان أقل مايمكن أن يقال عن « حياد مصر الايجابى » هو انه كان مفيدا من الناحية المالية ، وان عبد الناصر لم يكن بالذى يثبط السوفيت والامريكان عن التنافس على امتياز تقديم مساعدات غير مشروطة الى مصر •

وكان لدى السوفيت مساعدات حربية وصناعية يقدمونها ، ولكن لم يكن لديهم فائض من القمح • وكان من المؤكد أن الولايات المتحدة لن ترسل أسلحة ، كما انها ترددت فى ان تقدم الى الصناعة مايتجاوز قدرا متواضعا من المساعدات ، ولكن كان لديها فائض ضخم من مخزون الاغذية يمكن أن تستغنى عنه • وكانت مصر فى حاجة الى هذه المساعدات الثلاث ، وحصلت عليها جميعا •

وفى مقال رائع أوضح محمد حسنين هيكل ــ رئيس تحرير الاهرام المرموق أن نجاح مصر فى الحصول على هذه المساعدات انما يرجع قبل كل شىء الى سعيها النشط الى بسط نفوذها فى العالم العربى وفى أفريقيا ، والى تأييدها للحركات التحررية ضد المصالح الغربية •

فلقد كتب يقول : « ان النظرة الدقيقة تكشف حقيقة لاتنكر ، هى أن مصر تستفيد من سياستها الخارجية أكثر مما تشكل عبئا عليها ••• لأن سياسة مصر الخارجية من بين أعظم استثماراتها ، ومبادئها تشكل موردا من أكبر مواردها » •

وبعد أن أورد أمثلة على المعونة السوفيتية والامريكية تساءل عن الكيفية التى تحقق بها هذا ، وأبدى التعليل التالى : « هذا لأن لنا ثقلا فى العالم ونؤثر فى أحداثه ، ولانه بناء على ذلك ــ وانا أقولها دون تحرج ــ لدينا القدرة على أن نجلب الى الاخرين الضر والنفع • فأولئك الذين ليس لهم نفوذ فى هذه الدنيا لايشكلون فيه ثقلا • وحتى على المستوى الفردى ليس هناك اعتبار لاولئك الذين

لايملكون وسـائل ايقـاع الضرر بالآخـرين أو جلب المنفعة لهم وبالتحديد فان ثقل أية أمة يقاس فى النصف الثانى من القرن العشرين بمدى مسـاهمتها العالمية وتأثيرها فى الاحـداث ، وذلك فى عصر اضمحلت فيه أهمية عنصرى المسافة والزمن » •

ثم أشار الى أن البرازيل والارجنتين وتركيا ونيجيريا والباكستان جميعها تريد سكانا وثروة على مصر ، ولكنها دونها نفوذا •

واستطرد هيكل منكرا ان مصر ظفرت بمركزها المربح طبقا لخطة موضوعية سلفا ، أو باستغلال نفوذها ، أو باثارة الشرق والغـرب أحدهما ضد الآخر • ولو انها فعلت هذا لجلبت العـار على نفسها منذ البداية ، ولا نهمكت بلا أمل فى السعى الى استعادة مافقدت •

وعلى العكس كان كل هذا نتيجة لتشبث مصر بمبادئها الاستقلالية ومعاداة الاستعمار ولادراك الدول العظمى مؤخرا ما لهذا من مغزى « انها معركة مصر المستمرة ضد الاحلاف العسكرية هى التى استرعت انتباه الاتحاد السوفيتى واجبرته على أن يعيد تقييم ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ • ففى البداية تصـور انها مجـرد انقلاب عسـكرى ونظام فاشيستى من النوع الذى يدبره الاستعماريون الجدد لكى يقضوا على ثورة كامنة ـ ثورة مضادة لامتصاص الثورة الاصلية • ولكن الاتحاد السوفيتى أدرك أن المواقف العملية التى اتخذتها مصر كذبت تقديره المتسرع ، ومن ثم لم ير مناصا من التسليم بدورها الطليعى فى حركة الثورات الوطنية • ومن هنا بدأ التعاون » ••

« وبالنسبة الى الولايات المتحدة حدث شىء مماثل حين أوضحت مصر ـ فى عناد ومثابرة ـ انها مثلت تيارا أساسيا قد يعاديه البعض ولكنهم لايملكون تجاهله » •(١) •

ومما يدعو الى الاسف أن هيكل لم يقدم تفسـيرا أدق من هذا عما حمل الولايات المتحدة على تقديم المساعدة ـ مع ملاحظة عداء

---

(١) الاهرام ـ ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ •

أمريكا الذى أشار اليه ـ فيما عدا اشارته الى أنه ابان أزمة العلاقات المصرية الامريكية فى بكور ١٩٦٥ « ظهر أن اتفاقيات القمح انطوت ـ حتى ولو بطريق غير مباشر ـ على وسيلة للضغط والارهاب ».

واذا نحن نظرنا الى عناد مصر المتبجح وتشبثها بالمبادىء فهل لنا أن نفترض أن سياسة الولايات المتحدة كانت غير صائبة ؟ . واذا كانت سياسة مصر الخارجية هى حقا سياسة (استثمار) ، فانه يجب علينا أن نفترض أن فيها قدرا من التدبير الحكيم ، وان عائدها لم يترك الى الصدفة ، والا فانها تكون حادثا عرضيا ، وليس استثماراء

وانه لغباء مؤكد أن ننكر أن مصر تتاجر بنفوذها ، كما انه من الحماقة حقا أن تتنصل هى من أنها تفعل هذا . وكما أوضح هيكل فان احدى فوائد نشاط مصر فى المناطق العربية والافرو آسيوية كانت على وجه الدقة نمو شىء من النفوذ تاجرت به واستغلته .

فعندما جعلت مصر من نفسها قوة يحسب حسابها ، تلك مقدرة على تسهيل مصالح السوفيت وعرقلة المصالح الغربية حين تشاء ، فانها أصبحت بذلك حليفا نافعا على السوفيت أن يحتضنوه ، وفى نفس الوقت مثيرة للمتاعب للدول الغربية بحيث ينبغى عليهم أن يحاولوا استرضاءها . واذا كانت مصر « تستثمر » السياسة الخارجية وتحصد عائدها المالى ، فان كلا من السوفيت والامريكان « يستثمرون » أموالهم طلبا للعوائد السياسية .

وهذه المعادلة تتضمن أنه يتعين على مصر أن تحرص على أن تسبب للدول الغربية من المصاعب مايكفى لافزاعها ولارضاء السوفيت ولكن ليس بكثرة بحيث تحرم الغرب من اعتقاده بأنه دون مساعدته قد تصبح مصر اسوأ كثيرا مما هى . (ولعله كان من المفيد لمصر أن تصرفاتها أوقعت بالمصالح البريطانية فى الشرق الاوسط وأفريقيا من الضرر المباشر أعظم مما أوقعته بالمصالح الامريكية) .

اننا لم نقل بأن حساب هذه المصلحة هو الذى شكل الاساس الاصلى لسلوك الرئيس عبد الناصر . ومع ذلك فانه يبدو مؤكدا انه

كان مدركا تماما للفوائد التى سيقدمها اليه كل جانب بسبب التوترات التى يمر بها مع الجانب الآخر : ومثال ذلك ان خلافاته مع السوفيت بشأن الشيوعية العراقية من شأنها أن تشجع المساعدة الامريكية • ولكنه على العكس من ذلك ، فانه ما ان بدأت المساعدات الامريكية على نطاق واسع فى عهد حكومة كنيدى لافتراضها أن ذلك سـوف يساعد على تحويل مصر عن نشاطها فى الخارج حتى تعرض عبدالناصر لضغط اعتبارات متعارضة •

ولو أن عبد الناصر سمح لهذه الافتراضات الامريكية بأن تتحقق بقوة على المدى الطويل لكان ذلك على حساب مصلحته الخاصة وهى بسط النفوذ المصرى بالنشاط السياسى الخارجى ، ولقضى بذلك على استقلال سياسته الخـارجية ، ولقضى أيضا على الاسـاس المنطقى للمساعدة السوفيتية • ولو انه خيب آمال الامريكان لخاطر بأن يخسر مساعدتهم ، وهو ماحدث فعلا فى ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ •

ولقد كانت خططه فى سنى فائض شحنات الاغذية (من ١٩٥٩ الى ١٩٦٦) فى شتى الميادين تتأرجح اماما وخلفا لعديد من الاسـباب ، ربما لم يكن أقلها الرغبة فى موازنة هذه الضغوط المتضاربة •

وفى آخر الامر ــ ولاسـباب سنتناولها فيما بعد ــ مال اتجـاه عبد الناصر الى جانب النشاط والنضال ضد الاستعمار ، الى الحد الذى كف عنده عن تزويد الامريكان بالامل الكبير فى العـودة الى استثمارهم • وطبقا لمثل عربى استشهد به هيكل فى مقاله : « فان العود الجاف لايخضر بالتمنيات » • وكان فى حديقة ناصر العـديد من الاعواد الجـافة ، والعـود الذى اختار أن يرويه انما كان عود الحركات التحررية ، ومعنى هذا التدخل الشديد فى اليمن ، ومحاولة القضاء على الحكم الملكى فى السعودية ، وشحن الاسلحة الى قوات الثوار فى الكونغو • أما عود الاغـذية الامريكية فقد ترك ليـذبل ويذوى •

وحاجة مصر الى العون المالى للتنمية الاقتصـادية تخلق بدورها

مصلحة مباشرة أخرى فى القيام بالنشاط فى العالم العربى : أى اهتماما بالحصول على نصيب ، بوسيلة ما ، فى عائد البترول الخاص بدول الخليج الفارسى . ان العائلات الحاكمة فى بعض هذه الدول معروفة بانها أكثر سخاء على الاطباء اللبنانيين وخدم الفنادق فى أثينا أكثر من سخائها على الخزائن الناضبة للحكومات العربية الزميلة — الا ، وربما اذا أمكن ارهابها لتدفع ثمنا للحماية السياسية ، كما فعلت الكويت فى ١٩٦٣ يمنح العراق قرضا بدون فائدة فى مقابل تخليه عن المطالب التى قدمها قاسم بملكية الكويت . وثمة طريق عديدة بناءة للمشاركة فى الثروة البترولية ، كصندوق التنمية العربى ، أو التمويل المشترك للمشروعات الصناعية والتجارية ، أو كما هو مفهوم ، الاعانة المالية المباشرة كنتيجة للاتحاد السياسى .

ومن وجهة النظر المصرية ، ومع مراعاة الحاجات العاجلة لمصر والثراء الفاحش لدول الخليج الفارسى — فان أية وسيلة فعالة ، ومهما تكن لا أخلاقية قد تبدو قابلة للتبرير المطلق . وواضح أن الاجانب يمكنهم أن يخمنوا فحسب ما الذى تأمل الحكومة المصرية أن تبلغه فى هذا السبيل .

ولعل الرئيس ناصر نفسه لايعرف ، وانه انما يدبر الخطط على خير وجه يستطيع راجيا أن شيئا ما قد يحدث . ولكنه ملتزم بطريقة أو بأخرى بأن يبذل جهدا ، سواء بنداءات ودية الى حكام البترول من أجل الوحدة والتعاون ، أو بضغط غير مباشر لكى يذكر مثل هذه الدول ، كالكويت وقطر ، أن الصداقة التى أبداها نحوهم تستند الى توقعات معينة ، أو بالانقلاب المباشر .

ويجب أن نعترف بأن الاستجابة الكويتية كانت حتى الآن متواضعة جدا ، فحتى نهاية سنة ١٩٦٥ كانت جملة المساعدات المالية الكويتية لمصر ٣٥ مليون جنيه ليس الا .

وانه لامر مؤكد أن الاصرار المصرى على عمليـــة اليمن ينبغى أن ينظر اليه فى ضوء هذه المصلحة الطويلة المدى[1] . لقد دفعت مصر ثمنا غاليا لتدخلها فى اليمن ، ليس فقط فى صورة أموال وخسائر (الارقام التى أدلى بها نقاد ناصر مبالغ فيها الى حد كبير) وانما فى صـــورة تجميد جزء كبير من جيشها ، وكما هى حال أمريكا فى فيتنام ، تقويض حريتها الدبلوماسية فى الحركة وسمعتها العامة الدولية . ولكن اليمن تمثل موطىء قدم جغرافى فى شبه الجزيرة العربية ، وبصفة خاصة بابا خلفيا يفضى الى بلاد العرب الجنوبية التى تعهدت بريطانيا بالجـلاء عنها فى ١٩٦٨ .

وسوف يكون جنوب بلاد العرب فى مركز أضعف من أن يقاوم المصرى المكتسح ، وبالتالى فان الوجود المصرى السياسى القوى ، ان لم يكن العسكرى ، فى هذه المنطقة قد يتوقع منه أن يشجع على ترديد الصدى خارج الوطن .

ولكن ، أى صدى على وجه الدقة ؟.. وبأى نفع مادى لمصر ؟... أن أحدا لايستطيع أن يقرر ذلك . أن مصر تتلمس طريقها الى النفوذ بوسائل قد تفشل فشلا ذريعا فى أن تعود عليها بخير حقيقى ، وفى الوقت ذاته قد تفسد على الآخرين ظروف النجاح الراسخة . ولعـل هذا طراز متميز من الدبلوماسية الثورية : أن يندفع المرء عن عمـد الى الظلام ، دون أن يدرى على وجه الدقة مايأمل أن يجده ، ومع ذلك يكون مقتنعا بأن ليس لديه بديل مرض . فاذا كان الامر كذلك ، فان الشيء الخطـير هو أن الذى أدى الى هـذا السعى منذ الوهلة الاولى كان حاجة غير ثورية الى المـال .

---

(١) كتبت قبل هذا الانسحاب المصرى ــ الكاتب .

— ٤ —

ماهى أبرز مساهمات الثورة المصرية فى السياسة الخارجية مغزى وأشدها تمييزا ٠٠٠؟ لقد أشرنا من قبل الى أحدها : قدرة ناصر على ادراك جوهر الاحتياجات الوطنية المصرية ، ومتابعة انجازها بنشاط جبار لم يسبق له مثيل وبمهارة تكتيكية وقبول للعواقب الخطرة والتى لايمكن التكهن بها لدرجة كبيرة على طول المدى •

لقد حول ماكان مجرد شكوى وطنية خاصة ضد بريطانيا وادراكا لمشكلة الفقر الى حملة جبارة لكى يجعل من مصر القوة المسيطرة فى الشرق الاوسط وزعيمة أساسية فى العالم الثالث بوجه عام وقد استغل بنجاح — ولصالح مصر ظهور الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى توازن بريطانيا والولايات المتحدة

والذى تدعو الحاجة الى اضافته الى هذا المسجل هى الحقيقة القائلة بأن القوة المحركة لهذه الجهود كانت بحيث تجسدت حياة قائمة بذاتها جعلت السياسات تتتابع بهمة وحرارة أكبر ، وتوجه نحو أهداف أكثر طموحا وأكثر ايديولوجية مما يمكن أن تبرزه أصول هذه السياسات •

وقد تجلى هذا البعد الاضافى فى مظهرين على وجه الخصوص : أولهما طموح مستعجل ونشاط فى السياسة المصرية التى تجاوزت موارد الامة ومصالحها التى يمكن تحديدها • وثانيهما مزيد من حالة الاحتكاك الدائم — قل أو كثر مع الدول الغربية الكبرى وعلاقة وثيقة فى مقابلة ذلك مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية •

والاعتبارات الدبلوماسية والاقتصادية التى دفعت بمصر الى وضع سياستها العربية والافريقية لايمكن أن يفسر تماما اتجاهها فى السنوات الاخيرة الى استنزاف مواردها ، ومعاناة جو من التوتر والحصار

والصراع كما لو كانت حياة الوطن فى خطر ما . ولقد أصبح مطلب النفوذ فى المناطق المجاورة وما يتجاوزها نوعا من الالتزام تفسره الغطرسة الثورية والاعتداد بالنفس أكثر مما تفسره المصلحة الدبلوماسية . وقد امتد ذلك بحيث أصبحت مصر تمارس سياستها فعلا على مستوى دولة عظمى ، وترحب بالمشاكل على المستوى الذى اعتادته الدول العظمى دون أن يكون لديها من الوسائل مايضمن لها نجاحا ملائما معقولا .

ولقد كان لهذا نتائج معينة . فالأمر يحتاج الى تحرك رشيق للاحتفاظ بفيض المساعدات من الدول العظمى ، مع تساؤل الأمريكان عما يدعوهم الى الاستمرار فى مكافأة مثل هذا الوضع من المضايقات، ومع تساؤل السوفيت أحيانا عن المدى الذى سينتهى عنده هذا الدعم المالى لمصر . فان الدول العظمى طبعا هى التى تقرض مواردها لمصر ، تلك الموارد التى تحتاج اليها وقودا لسياستها الخارجية والداخلية على السواء . فاذا ما تضايقت احداها فان على مصر أن تطيب خاطرها أو تجد بديلا . وقد ثبت أن هذه مهمة تزداد صعوبة عند وزارة الخارجية المصرية .

وفضلا عن هذا فان سعى مصر الى النفوذ فى البلاد الأخرى كان متقلبا ولا يمكن التنبؤ به . فمرة ترمى سياستها الى الاطاحة بحكومة أخرى ، وفى مرة ثانية تسعى الى استعادة العلاقات العادية معها حين تذهب الجهود المصرية الى أبعد من اللازم أو تعزل ، أو حين تتحرك احدى الدول العظمى باجراءات مضادة . ونتيجة لهذا فانه عندما استقرت مصر والاتحاد السوفيتى منذ ١٩٦١ على تعاون ثابت ، فقد الفت مصر نفسها تتلاعب بعلاقاتها مع الدول الغربية الاربع الكبرى ومصالحها ونفوذها فى أفريقيا والشرق الادنى (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية) لتبرهن على انها ليست على خلاف معها جميعا فى وقت واحد .

ونتيجة أخرى لنشاط مصر السياسى الخارجى المغرق فى الحماس

همى أنه بالضغط أكثر مما ينبغى فى جهات أكثر من اللازم للوصول بالنفوذ فى البلاد المجاورة الى الحد الاقصى (بدلا من كفالة الحد الادنى) ــ فان المصريين قد أضروا أحيانا نفس القوى التى كان من صالحهم تعزيزها . وربما كان لدينا هنا موقف تتقارب فيه التصرفات الايديولوجية للمصريين « الثوريين » والامريكان « المحافظين » : عدم القدرة على ادراك أهمية الناس والاحداث فى الجهات الاخرى الا فيما يتصل بعلاقتهم المباشرة بهم ، وعدم ادراك حاجة أصدقائهم وحلفائهم الى الاستقلال .

وفى الدول العربية الاخرى اعتقاد شائع لايفطن اليه المصريون تماما ، وهو أنه لكى ترضى الحكومة المصرية فليس يكفى الوطنيين والاشتراكيين العرب أن يرحبوا بالثورة المصرية وأن ينحازوا الى وجهة نظرها ، وانما من الضرورى أن يعملوا تحت التوجيه المصرى الثقيل الوطأة ، وبذلك يضحون باستقلالهم السياسى والادبى .

وهكذا فان حماس المسئولين المصريين فى تربية الانصار يأتى بنتيجة عكسية فى بعض الأحيان، ويتجه الى اثارة نزاع وتمرد لا داعى لهما بين أولئك الذين لو انهم تركوا وشأنهم فربما تعاونوا تعاونا بناء مع بعضهم البعض ومع مصر .

وأحداث سوريا والعراق والجزائر واليمن ــ وهى الدول الاربع المتحررة الزميلة لمصر ــ تزودنا بثروة من الامثلة على أن أصدقاء مصر المزعومين استهدفوا للمضايقات ، وأحيانا لمحاولات الاطاحة بهم، لانهم لم يكونوا ناصريين بما فيه الكفاية . وهذه المعاملة تصدر غالبا من الناصريين المحليين المتنافسين أكثر مما تصدر عن القاهرة ولكن فى جو من التشجيع المصرى . وفى البلاد الاخرى لم يكن الهجوم على أنظمة الحكم الاشد رجعية ، كافيا لاسقاطها ، ولكنه كان كافيا لكى يشكل استنزافا شديدا لقدرتها البناءة .

ولهذه الاسباب نرانا مساقين الى النتيجة القائلة بأنه بينما فعلت الثورة المصرية الكثير لشحذ ادراك البلاد العربية الاخرى لحاجتها

الى الاصلاح ولقدرتها على ضمان مصالحها بفعالية فى مواجهة الدول العربية ـ فان هذا وازنت فى الناحية المقـابلة مظاهر مدمرة للوجود المصرى • والمقصود به سحق الثقة بالنفس والنشاط المستقل واستقرار الزعامة السياسية فى الدول العربية ـ وهى ماتحتاج اليه هذه الدول عاجلا اذا كان لابد لها من تقدم حقيقى سواء نحو الوحـدة أو نحو الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الداخلية •

وفى مجال علاقات مصر مع الدول العظمى فانه يبـدو أيضا أن الاهداف التى سيقت اليها مصر بالقـوة الدافعة للثـورة تجاوزت حاجاتها وقدراتها • وانه لنزق عند المصريين أن يفترضوا أن فى نطاق وسائلهم على المدى الطويل أن يحتفظوا باستقلال كامل فى الحـركة على جميع الجبهات دون حاجة بهم الى تكييف أنفسهم بطرق أساسية طبقا لمصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى •

وكما هو شأن المناضلين المحايدين فى العالم الثالث فان المتحدثين الرسميين المصريين يؤكدون بكثير من الاقتناع أن سياستهم الخارجية ليست للبيع فى مقابل المساعدات • وبالتحديد فهذا معنـاه أن مصر مصمة على أن تتكلم وأن تعمـل بكل مافى الكلمة من معنى طبقـا لنظرتها الخاصة الى الشرق الاوسط وأفريقيا والشرق الادنى وغيرها من المشاكل الدولية ، بغض النظـر عن آراء الدول العظمى وردود الفعل عندها • فلا القمح الامريكى ، ولا الاسلحة السوفيتية ، ولا تصرفات الدول العظمى نفسها المتعلقة بالمسائل محل البحث ـ سوف تؤدى الى أى فرق •

ومهما يكن من عطف المرء على هذه المشاعر فانها تعكس واقعية ضئيلة بالنسبة لمـا هو كائن ، أو بالنسبة لمـا كان فعلا ، فى نطاق قدرة مصر على أن تعمل لحسـابها • وانه لمن الطبيعى عنـد الدول العظمى نفسها أن تمارس قدرا من الاحتمال مراعاة لمصالح غيرها من الدول • وعلى مصر أن تشق طريقها بينها ، وفى هذه الشئون التى

تهمها بصفة خاصة عرفت على الدوام ـ بطبيعة الحال ـ انها تهم الآخرين بالفعل •

وفى مثل هذه المواقف فان المنازعات العنيدة لاتفيد دائما ، فهى قد أفادت مصر فى بعض المناسبات فحسب ، كالسويس ، حيث استطاعت أن تظفر بتأييد الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا واسرائيل ـ أو فى النزاع من أجل سوريا فى ١٩٥٧ ، حيث كان الاتحاد السوفيتى فى موقف يستطيع معه أن يعوق الولايات المتحدة وتركيا عن الحركة •

أما فى مناسبات أخرى ، فقد عرف عبد الناصر حدود مركزه ، واستجاب فى تراجع حريص ، كما حدث فى ١٩٥٨ عند نزول الامريكان والبريطانيين فى لبنان والاردن ، أوفى سنة ١٩٦١ عندما ذهبت القوات البريطانية الى الكويت ، أو فى ١٩٦٤ عندما شرعت اسرائيل فى اقامة سد على نهر الأردن • وفى مواقف أخرى ـ حيث تدخلت مصر ـ كما فى اليمن والكونغو ـ فانها قد اعتمدت على الامدادات ووسائل النقل السوفيتية ، وكان مستحيلا بالطبع على المراقبين الاجانب أن يعرفوا ما الذى طلبه السوفيت أو تلقوه فى مقابل ذلك اذا قدر لهم أن يعرفوا أى شىء على الاطلاق •

ان القوة الدافعة المناضلة التى تولدت منذ الثورة قد أضافت عنصرا متميزا « للحياد الايجابى » لمصر تجاوز مستوى الاستراتيجية الدبلوماسية الى ما أسماه أحد المؤيدين فى اعجاب « بالحياد المسيحى »[1] •

وهو يتميز بجهد واع متصل لانتحال دور قيادى بين الدول الافروآسيوية وجعلها تتلاحم فى قوة متماسكة فى مواجهة تكتلات الحرب الباردة • ويرى مختلف المراقبين هذا الشكل من الحياد فى

---

(١) فايز صايغ ـ ديناميكيات الحياد فى العالم العربى (شاندلر ـ سان فرانسسكو ـ ١٩٦٧) ص ٢٠٨ وما بعدها .

صور مختلفة ، فى حين يتفقون على حقيقة هى أنه يمثل فعلا تطورا فى السياسة المصرية تجاوز مرحلة عدم الانحياز .

والتفسير الاكثر مجاملة هو أن ناصر ، عن طريق دوره النشط فى الدعوة الى المؤتمرات الدولية ، وتبادل الزيارات الرسمية ، وغير ذلك ـ انما يحاول أن يقيم جسورا بين المعسكرين ، وان يقود العالم بعيدا عن الانحياز الثنائى ، كما نسب الى نهرو انه حاول ذلك .

وبالنظر الى الموضوع على ضوء المجاملة القوية ، فان ناصر « المحايد المسيحى » بدفاعه عن الارادة الذاتية ، وحقوق الامم الصغيرة والضعيفة ، ووضع حد لاحلاف الدول الكبرى يمثل وودرو ويلسون آخر معاصرا .

وثمة رأى أكثر تشككا لايرى فى « الحياد المسيحى » حركة من أجل التوفيق وانما مطمعا مصريا يتشح بالايديولوجية للافادة من الثورة الوطنية فى العالم الثالث ، ومما لبعض الآراء العامة الماركسية واللينينية من هوى بين الافريقيين والآسيويين ، ومن حاجة الاتحاد السوفيتى الى شركاء بين الامم كمصر ليتخذ منها مآرب أو مطايا للقوة السوفيتية . وطبقا لهذا الرأى كان « للحياد المسيحى » الأثر المبدئى فى توسيع نطاق الصدام بين مصر والقوى الغربية ، ووضع مصر من الناحية الواقعية فى موضع الحليف الفعلى للاتحاد السوفيتى ـ ومهما يكن فهو حليف يسعى الى استخدام السوفيت لتحقيق أهدافه الوطنية الخاصة .

ان الأمر لم يتطلب وجود أى أيديولوجية خاصة ـ فيما خلا الاستقلال الوطنى ـ لكى تتخذ مصر موقفا عاما مناهضا للاستعمار فى ظل عهود الحكم المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية . ولا هو مطلب أكثر من هذا الاعتبار ـ الاستقلال الوطنى ـ ليدفع بها الى تحالف تكتيكى مع الاتحاد السوفيتى فى أواسط الخمسينات لمعارضة حلف بغداد ومشروع أيزنهاور . انما الذى يتجاوز هذا الاعتبار هو ميلها فى الوقت الحاضر ـ فى نطاق المذهب الاشتراكى المصرى

الراهن – الى اعتبار « الاستعمار » المصدر الرئيسى للتوترات الدولية ، وأكثر من هذا اعتناقها لوجهة نظر لينينية أساسا عن فحوى الاستعمار ومحتواه .

ان كل الاستثمارات الأجنبية الهامة فى بلاد العالم الثالث ، وكل اتفاقات الدفاع المعقودة بين هذه البلاد وبين الدول الغربية فى واقع الأمر – انما ينظر اليها فى ضوء هذه النظرية على انها تكون « الاستعمار الجديد » فى حين ان أى تمرد غامض يسارى النزعة على السلطة القائمة – بما فى ذلك السلطة الوطنية المحلية – قد يوصف بأنه « تحرر وطنى » . فالتقاء وجهات النظر المصرية والكتلة الشيوعية فى شئون العالم – فى نطاق مثل هذه الآراء – قد أصبح أكثر من اسلوب تكتيكى أو عرضى من املاء الظروف .

وهناك دون شك عديد من المسائل الدولية استمر موقف مصر فيها مختلفا عن موقف الاتحاد السوفيتى . والجدير بالذكر انها مسائل لا تتصل بصفة خاصة بالعالم الثالث ، كمستقبل المانيا المقسمة ، ونزع السلاح ، وسلة الامم المتحدة وسكرتيريتها العامة . ولكن الذى يهم مصر أكثر من أى شيء هو التطور السياسى لافريقيا وآسيا وهنا فان عمل الساعة هو القضاء على المصالح الغربية ونفوذها .

فالميثاق الوطنى المصرى يعلن ، من ناحية ، تكريس مصر جهدها لمحاربة الامبريالية والسيطرة ... فى جميع أشكالها وأقنعتها ، ومن الناحية لأخرى « السعى الدائب الى اقرار السلام » . وللتساؤل بأى منطق يقترن بالحرب والسلام فهنا جواب جدلى واحد متاح : ان « الحرب » ضرورية كشرط أولى « للسلام » . ومع ذلك فانه يكفى أن نلاحظ ان الافتراضات الكامنة تحت فكرة الحرب ضد الامبريالية تقضى على أى توقع جدى لموقف وسط بين كتل الحرب الباردة . فبينما أصبح ينظر الى الامبريالية ، بما فى ذلك الاستعمار الجديد ،

كامتداد فعلى للمصالح الغربية الاستراتيجية والاقتصادية ، فان هذه النظرة نادرة وقل أن تنطبق على المصالح السوفيتية ٠

وعلى هــذا الأســاس ، أشــار مصرى ذكى فى مركز من مراكز المسئولية فى كلمتــه مع الكاتب الى « أنه يمكن اعتبــار الاتحــاد الســوفيتى بلدا غير منحاز فعلا لأنه فى النهاية يدافع عن التعــايش السلمى ويقف ضد الامبريالية » ٠

ومع هــذا فان غرض الســياسة المصرية فى نطاق هــذا الجــو الايديولوجى هو فى طواياه المنافسة المبــاشرة مع الأهداف الطويلة المدى للاتحاد السوفيتى حسبما تقدرها الحكومة المصرية ٠

ان النشاط المصرى يسير فى خط مواز ، بل حتى سابق ، للنشاط السوفيتى فى الشرق الأدنى وافريقيا، ويستخدم نفس التعليل المنطقى، ويعتمد على نفس الموارد المادية السوفيتية ٠ ولكن هذا النشــاط المصرى ليس نشر الشيوعية فى المنطقة أو تسليمها للسيطرة السوفيتية، انما الغرض هو احتلال الميدان قبل الســوفيت لضــمان أن تكون الزعامة فى افريقيا والعالم العربى مصرية قبل أن تكون روسية ، وان يكون توجيه السياسة الداخلية فى البــلاد المعنية اشتراكيا وطنيــا وليس شيوعيا ، فانه ينظر الى الثورة المصرية على انها بديل أو ترياق للشيوعية ٠

وفى نفس الوقت ، فان السوفيت يحتاجون ــ كمــا يعرف ناصر جيدا ــ الى مساعدته ، ســواء للغرض المحدود من تقويض النفوذ الغربى فى المنطقة وحسب أو لاقامة نظام جــديد من اختيــارهم فى المجتمعات الوطنية المتطورة فى الوقت المنــاسب ٠ ولتحقيق أى من الغرضين ، فان الزعماء ذوى النفوذ والشعبية من أهل البلاد يعتبرون أدوات أساسية لهم من القوة الذاتية ٠ ففى حين يستمر الصراع ضد الغــرب ، فان الأغراض النهائية للشريكين لم تتوافق بعــد بطريقة عملية ٠ وبمرور الوقت سيكون نجاح أى من الطرفين فى اســتغلال تعاونه مع الطرف الآخر لبلوغ أهدافه الخاصة ذا أهمية قصوى ٠

وهنا يثور سـؤالان صريحـان : أولهما هو هل التفوق المادى السوفيتى يرجح ميزة مصر كعضو وطنى جغرافى وثقافى فى المنطقة ؟ ... وبغض النظر عن ارتياح السوفيت الى أن الدول الغربيـة هى التى تخسر على أية حال ، فانهم يشعرون بشىء من الثقة فى انه مادام النشاط المصرى يطرد بمساعدة الموارد المادية التى يقـدمونها ، ففى الوقت المناسب سيخبو وهم استقلال المبادأة السياسية المصرية ، تاركا للسوفيت أن يرثوا المكاسب التى تحققت . وهكذا فان الشىء المهم هو الاستمرار الراهن للشركة . وربما كانت مثل هذه الآراء فى ذهن كوسيجين رئيس الوزارة حين صرح فى ٧ يونية ١٩٦٦ عقب عودته الى بلاده من القاهرة قائلا :

« ان الجمهورية العربية المتحدة قاعدة هامة لتأييد التطور التحررى والتقدمى فى جميع المنطقة المتسعة للشرق الأدنى وافريقيا .... (انه هام لنا) أن يكون النفوذ المسيطر فى المنطقة فى يد دولة صـديقة ، على استعداد للنضال معنا من أجل تأكيد مبادىء عدم التـدخل فى الشـئون الداخلية للشـعوب ، ومبـادىء التعـايش السـلمى ــ والجمهورية العربية المتحدة هى احدى هذه الدول .. »

« فنحن وهم لنا نفس المصـالح فيما يتعلق بالنضـال من أجـل السلام وضد التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، وتقوية الجبهة العامة المعادية للاستعمار . وبتقوية الجبهة العـامة المعـادية للامبريالية ، فان جبهة القـوى التى تتصـدى للدفاع عن السـلام والديموقراطية ... »

وقد اتسـع مؤخرا مشاطرة الماركسـيين المصريين للسـوفيت فى تفاؤلهم ، وذلك عنـدما تخلصوا فى ١٩٦٤ من القيـود والاضطهاد المفروضة عليهم، فأصبحوا الأنصار المؤمنين بنظام الحكم . والأسباب المعلنة لهذا تثير السؤال التالى .

فبمجاراة التيارات الايديولوجية فى الحركة الشـيوعية العالمية ، وعلى أساس تحليلهم الذاتى للتطورات الاقتصادية والسياسية المصرية

المحلية ، ــ فانهم قد خلصوا الى أن عهد الرئيس عبد الناصر يسير بثبات فى الاتجاه التاريخى المنشود صوب صورة للاشتراكية يمكن أن يعتبروها صورة أصيلة •

ومما يدعو الى السخرية أن تتأمل اولئك الذين يشاطرونهم الفكرة ، واولئك الذين يرفضونها ، فحسب المظاهر يأخذ برأيهم كل من السوفيت وأشد الرجعيين عداوة لناصر فى البلاد العربية الأخرى، فى حين أن الرأى المضاد ــ وهو ان الناصرية ستظل دائما مغايرة للشيوعية ــ انما ينادى به ناصر نفسه ، والصينيون ، وفريق متزايد من أصحاب الرأى القلقين فى وزارة الخارجية الامريكية •

٧ ـ السياسة الخارجية منـذ ١٩٥٢
وجهـة نظر مصرية

بقلم

خالد محيى الدين

لقد وجدت ان بحث الاستاذ كير يتضمن رأيين أساسيين :

(أ) ان السياسة الخارجية المصرية منذ ١٩٥٢ كانت غامضة الى الدرجة التى القت الشك على خصيصتها الثورية ، وأوحت اننا نسير فحسب على نهج تقليدى فى السياسة يستند الى مراعاة الصالح الوطنى الذى يسمو على الثورة •

(ب) ان هذه السياسة الخارجية أدت بمصر ـ بوعى أو بلا وعى ـ الى أن تطابق مصالحها على مصالح الاتحاد السوفيتى ، بل حتى الى أن تخدم هذه الأخيرة بالوكالة •

ففيما يتعلق بالنطقة الأولى ، فان الغلطة الكبيرة للاستاذ كير هى أنه لم يفرق بين متطلبات السياسة الخارجية لمصر كدولة فى حالة ثورة من ناحية ، وبين مركز مصر كدولة من الناحية الأخرى • فمصالح مصر الوطنية البالغة التشابك ، والتزاماتها ، وتعهداتها ، ومتطلباتها ـ كثيرا ما تفرض على حكومتها الأخذ بسياسة خارجية قد لا تبدو ، على المدى القصير ، متمشية مع الاتجاه العام للثورة • فهى من حين لآخر قد تضطر الى عمل تنازلات هنا وهناك ، ولكن دون ان تنحرف أبدا عن أهدافها الثورية •

ومن ثم فان مركز مصر يبدو ، وهو يبـدو فقط ، متناقضا بعض الشىء • فمصر الثورية تهاجم ماليزيا وتشجب سياستها فى كل مؤتمر، بينما ، كدولة ، تحتفظ بعلاقاتها الديبلوماسية العادية معها •

وبالمثل ، فان الوفد المصرى فى مؤتمر القــارات الثلاث فى هافانا هاجم بغير تردد عددا من البلدان التى تحتفظ مصر معها بالعــلاقات الديبلوماسية العادية وكان هذا الموقف حريا بأن يؤدى الى القطيعة لولا تســليم جميع الأطراف بهــذه التفرقة بين مصر كدولة لاحــد الشعوب لها مصالحها التقليدية ، وبين مصر الثورية .

والحقيقة أن التفرقة بين سلوك مصر كدولة وسلوكها كنظام ثورى فى مسائل السياسة الخارجية تصدق ــ بوجه أو بآخر ــ على جميع البلاد ، فكل من الجمهورية العربيــة المتحــدة والولايات المتحــدة الامريكية لهــا أهداف وتحتفظ بمراكز وخطط أيديولوجية تختلف على وجه ما عن سلوكهما العملى فى سياستهما الخارجية التى غالبــا ما تمليها مقتضيات التشابك اليومى للعلاقات الدولية .

فمحاولة الاستاذ كير تأويل مثل هذا التعارض الظاهرى فى سياسة مصر الخارجية على أنه يمثل طرازا من الغموض خاصا بمصر وحدها ــ انما هو اساءة تفسير للموقف . فاذا كان هناك شىء من مثل هذا الغموض ، فانه كامن فى طبيعة العلاقة بين الدولة وبين النظام القــائم أو الحكومة ، وهو شــائع فى جميع البــلاد . فاذا كانت الحكومة المصرية تجنح من حين لآخر الى اجراء تنــازلات قليــلة فى عمليــة المساومة ، فان هذا السلوك تمليــه مواقف عمليــة تعبر عن ميزان القوى من ناحية ، وعن الطبيعة الحقيقية ومدى الامكانيات الوطنية الكامنة . واذا كان لنا أن نصدر أى حكم على مثل هذه السياسة ، فانه يجب علينا أن نأخــذها ككل فى اعتبارنا وأن نقيمها فى خطوط عريضــة وكاتجــاه عام ، بدلا من أن نركز على الظواهر الضــئيلة للتذبذب والمساومة .

واتهام مصر الثورية بأنها انحرفت عن الطريق الثورى لمجرد انهــا اتخذت مسلكا مسالما ، أو انها اتخذت مسلكا متشككا نحو مؤتمرات القمة ــ هو استنتاج غير سليم نابع من الخلط بين أهداف الثــورة وبين التكتيكات المتغيرة وعلاقات الدول .

ان سياسة عقد مؤتمرات القمة انبثقت من الحاجة الوطنية الى مواجهة القوى التى تهدد الوجود العربى فى جملته ، وبالتالى تهدد جميع الانجازات والتطلعات الثورية لمصر وبالمثل القوى الثورية فى العالم العربى .

ولقد كان من الضرورى توحيد القوى والامكانيات العربية لاحباط محاولة اسرائيل تحويل نهر الاردن . ولما كانت هذه المحاولة تمس ، أولا وأخيرا ، مشروعات تنفذ فى بلاد عربية عديدة ، ورصدت موارد ضخمة مشتركة لتمويلها ، فان تنفيذ هذه المشروعات وانشاء منظمة تحرير فلسطين قد مثلا انتصارات حقيقية انتزعتها القوى الثورية من القوى الرجعية المتخلفة فى العالم العربى . ومع ذلك فان اعتناق مصر لسياسة القمة لم يمنعها فى خلال فترة مهادنة الحكومات الرجعية من تأييد الحركات الثورية فى كل أرجاء العالم العربى ، وبالتالى لم يتأثر مركزها الحقيقى ازاء الرجعية والتقدم . وقد ظلت مصر متشبثة بسياسة القمة الى أن ثبت ان التمسك بهذه السياسة لأبعد من ذلك أمر عقيم .

وأحب أن اوضح أن مركز الزعامة الذى اتخذته الثورة المصرية فى العالم العربى هو النتيجة المباشرة لوحدة الأمانى لجميع القوى الثورية فى المنطقة ونجاح مصر فى تحقيق بعض الأهداف العامة الجوهرية . فلا محل اذن للتهمة القائلة بأن الحركات الثورية فى كل بلد فى العالم العربى تابعة لنظام الحكم المصرى . وحقيقة الأمر ان هذه الحركات وجدت فى الأهداف الثورية التى اعتنقتها مصر علانية تعبيرا ملائما عن كفاحها الخاص لتحقيق أهدافها المحلية المحددة وأهدافها العامة المحددة .

وهذه هى الكيفية التى تفهمها القاهرة الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين مصر والقوى الثورية فى العالم العربى . لقد كانت هناك بكل تأكيد أخطاء قليلة هنا وهناك ارتكبها أشخاص بصفتهم الفردية يشغلون مناصب ذات مسئولية ، ولكن أليس هناك من لا يفهمون روح الثورة

فهما جليا . لقد كان هؤلاء من بين الصفوف الخلفية ولم يكن بينهم من يمكن أن يقال عنه أن لديه نفس الدافع الثـــورى للضمير الذى لدى قيادة الثورة المصرية .

أما فيما يتعلق بسياسات الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وكذلك الروابط الوثيقـــة التى تحـــرص عليهـــا مصر مع الدول الافريقيـــة والآسيوية ــ فهذه أيضا تتاج حافز عام فى الدول المستقلة حديثـــا لكى تتبع خط تطور خاص بها . ولو ان هذه البلاد سلكت طريق الرأسمالية لكانت قد أصبحت بالضرورة توابع للقوى الامبريالية .

ان الدول الحديثة الاستقلال التى ترفض ، بدرجات متفاوتة ، أى شكل من أشكال السيطرة الأجنبية تجد نفسها بطبيعة الحال فى جبهة عامة مع الدول المعارضة للنفوذ الامبريالى ولنفوذ الدول الاستعمارية القديمة . وكيفما كان الأمر فان نفس تركيب القـــوى الوطنية التى تحكم هذه البلاد النامية ، وبالمثل طبيعتها الثورية ــ تحفزها بنفس القدر الى عدم الانضمام الى أية كتلة ، مثل الكتلة الشيوعية .

وقد انتقلت سياسة العالم الثالث من هذه المعارضـــة للامبريالية ، وهى المعارضة التى توصف بعدم الانحياز الى المعسكر الشيوعى . وهو تعبير طبيعى للقوى الجديدة ، المستقلة عن كلتا الكتلتين اللتين يزداد الشعور بنفوذهما وثقلهما فى ميدان السياسة الدولية . ومفهوم أن درجة الحياد فى هذه الدول كما هو الشـــأن فى درجة معارضـــة الامبريالية ، تتفاوت فى شدتها ما بين بلد وآخر .

وما من شك فى أن مصر ــ التى اتخذت موقفا غير سلمى ضد أى شكل من اشكال التدخل الامبريالى بتخليص اقتصادها وتجـــارتها الخارجية وتجارتها الداخلية من جميع النفوذ الأجنبى ، وباتخـــاذ اجراءات جذرية لتصفية الاقطاع وكبح الرأسمالية الجامحة داخـــل البلاد ــ لا شك أن مصر هذه تمثل أكمل صورة لعدم الانحياز . ولهذا فان مصر تشكل نموذجا رائعا يمكن أن يلهم بلادا عديدة تتطلع اليها فى اعجاب ، وخاصة باعتبارها بلدا صغيرا استطاع ان يقاوم ــ

باستمرار وبفعالية ــ جميع المؤامرات والمناورات الامبريالية ، وجميع أشكال التدخل مهما كان المصدر الذى يأتى منه ، واستطاع أن يقوم بدور مطرد النجاح فى السياسة الدولية •

وقد أدى هذا الى تضخيم المسئوليات التى أخذتها مصر على عاتقها بما بدا عند بعض المتشائمين انه تجاوز طاقتها • ومهما يكن فان مصر تؤمن بحتمية اضطلاعها بهذه المسئوليات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتأمين طريق الحياد وعدم الانحياز الذى اصطفته لنفسها •

ومصر تدرك ان قدرتها الذاتية على مواصــلة كفــاحها مشروطة بتضامن الجبهة التى تسلك نفس الطريق نحو نفس الأهداف فى نطاق العالم العربى أو العالم الثالث وان أية ضربة توجه الى أى عضو فى هذه الجبهة سوف تؤدى حتما الى عزلها • وهذا يفسر اصرار مصر على أن تؤيد بأى ثمن جميع البلاد التى تتمسك بنفس الأهداف • وهذا التأييد هو عندها مسألة حياة أو موت •

وهــذا هو الســبب فى أن مصر أيدت بغير تحفظ ثورة اليمن ، والعناصر الثورية فى شبه الجزيرة العربية ، والسبب فى انهــا أيدت العناصر الأكثر تقدما وتعلقا بالحرية فى الكونغو وفى غيرها من البلاد الافريقية •

والقول بأن هذه السياسة تطابق سياسة الاتحاد السوفيتى هو قول غير سديد •

ان مصر كانت وستظل دائما مرتبطة بسياسة عدم الانحياز نحو كل من الكتلتين الشرقية والغربية • والواقع ان المحافظة بعناد على هذا الاتجاه قد جعلت منه طابعا مميزا للسياسة الخارجية المصرية ، ارتفع به الى مستوى الالتزام الأدبى • واذا كانت سياسة مصر تبدو غالبا متفقة فى أوجه كثيرة مع سياسة الاتحاد السوفيتى فهذا مرجعه ببساطة الى حقيقة واقعة هى ان كلا من مصر والاتحاد السوفيتى يشتركان فى شىء واحد ، هو بالتحديد معارضتهما للامبريالية •

ان مصر تشكل بنفسها سياستها الخاصة بها ، وتستوحى فى ذلك مصالحها فحسب ، وتسترشد فقط بمبادئها الثورية ، غير متأثرة على الاطلاق بعلاقاتها بالاتحاد السوفيتى • فمعاداتها للامبريالية، ومعاداتها للمراكز الرجعية فى اليمن وفى جنـوب بلاد العرب ، واصرارها على تصفية جميع القواعد العسكرية فى عـدن وكينيا وليبيا وأى مكان آخر ، ومحاولاتها اقتلاع جذور الاستعمار والاستعمار الجديد من جميع الأرجاء ــ كل هذا ينبثق من كل من الممارسة الثورية المصرية، ومن تطورها الداخلى الاجتماعى والاقتصادى نحو الاشتراكية •

ولعل خير دليل على أن سياسة مصر ليست متأثرة بعلاقتها بالاتحاد السوفيتى الحقيقة الواقعة وهى انها استمرت تأخذ بنفس سـياسة معاداة الامبريالية وتأييد سياسة التعايش السلمى ، حتى خلال خلافها الكبير مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية فى نهاية سنة ١٩٥٨ وما بعدها •

وثمة مسألة أخرى جوهرية تحكم سياسة البلاد النامية ، هى رغبتها فى الاحتفاظ بالعلاقات التجارية الدولية على أسـاس المسـاواة فيما يتعلق بأسعار المواد الخام والرسوم الجمركية ، والقروض ••• الخ • ومصر بصفة خاصة تهتم بهـذا الموضـوع بسبب برامجها الطموحة الواسعة النطاق للتنمية • وفى هذه الناحية تحتل مصر بين البـلاد النامية مركزا قياديا يزج بها الى صدام مباشر مع بلاد الغرب الأكثر تقدما فى الصناعة • واذا كان الاتحاد السوفيتى قد أيد المواقف التى اتخذتها احدى وسبعون دولة فى مؤتمر جنيف (١) ضد الدول الغربية ــ فان مصر كانت دولة واحدة فحسب بين العديد من الدول ، ولهذا لا محل اطلاقا للحديث عن التماثل بين سياسة مصر وسياسة الاتحاد السوفيتى •

والتقدير الأكثر دقة لهذا الموقف هو أن نقول انه هو الاتحـاد السوفيتى ، مستوحيا سـياسته المعادية للامبريالية ، هو الذى أيد

(١) محادثات التعريفة الجمركية والتجارة الدولية ــ المحرر •

سياسة احدى وسبعين دولة ، دون أن نقول بالرأى الآخر ، رغم ان الاتحاد السوفيتى يعد من بين كبريات الدول الصناعية ، وانه بهذا التأييد لا يجنى الا القليل ـ وبالاختصار فان الاستاذ كير يأخذ علينا أننا وجدنا حلفاء أكثر استعدادا من الغرب لفهم مشاكلنا وتأييد وجهة نظرنا •

ان النضال ضد الامبريالية والاستعمار يوحد قوى كثيرة لولا ذلك لكانت على خلاف • وليس مستغربا أن تكون على صدام بعضها ضد بعض ، وليس منطقيا أن نقول ان كل اولئك الذين يشاركون فى مثل هذه السياسة العامة هم من الشيوعيين ، أو أنهم يؤيدون الشيوعية ، لمجرد انهم يشاطرون الاتحاد السوفيتى عداء مشتركا للامبريالية •

واساءة تفسير الخطوات السياسية يصدر عن الخلط بين حركتين متميزتين : حركة التحرير الوطنية ، والحركة الشيوعية • وحتى رغم انه قد تكون لهاتين الحركتين نقط تلامس عديدة جوهرية ـ مثل عدائهما المشترك للامبريالية ـ فانهما تبقيان ، بأى تحليل هادف وسديد ، حركتين متميزتين تماما •

---

(1) ابحاث التعريفة الجمركية والتجارة الدولية ـ الكاتب .

« الجـــزء الثالث »

التطورات الثقافيـــة

٨ ـ التطورات الثقـــافية والفـكرية في مصر منـــذ سنة ١٩٥٢

بقلم

لويس عوض

اذا ما ارتد المرء الى الوراء متأملا الفترة السابقة للثـــورة ، فانه يميل دائما الى أن يجد تخومها الطبيعية فى الحرب العالمية الأولى من ناحية ، وفى الحرب العالمية الثانية من الناحية الأخرى • ولهذا فهناك بعض التبرير لوصف هذه الفترة بانها : فترة ما بين الحربين •

ومع هذا فقد يبدو أكثر دقة لو أن هــذه الحــدود زحزحت الى الأمام قليلا بحيث تبدأ من ثورة سنة ١٩١٩ ، وان تشتمل أيضا على سنوات العواصف والضغط السبع التى سبقت ثورة ١٩٥٢ مباشرة • وعند هذا يمكن للمرء أن يصف هذه الفترة بأنها فترة مابين الثورتين• وبهذه الكيفية فان روح الزمان والمكان سوف تقتربان معا •

ودون البحث عن التماثل التاريخى الذى لا لزوم له ، فان هنـــاك دلائل كثيرة على ان ثورة ١٩٥٢ المصرية كانت فى الحقيقة مســـتمرة سبع سنوات ، بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٢ ، وبلغت ذروتها فى انفجار ٢٣ يولية ، بنفس المعنى الذى قد نقول به من أن ثورة ١٩١٩ المصرية اســتمرت أربع ســـنواتٍ من العواصف والضغط ، من ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى اعلان دستور ١٩٢٣ • وفى كلتا الحالتين كانت ســـنوات التفريخ الجرثومى هى سنى الحرب ، وفى كلتا الحالتين أدت الثـــورة الى اقامة نظام جديد للحكم ، وفى كلتا الحالتين تسببت الثورة فى نقل السلطة الى قطاع معين من البورجوازية الوطنية ، وكل منهما واجهت مجموعة مختلفة من التحديات وكل منهما اعتنقت أيديولوجية مختلفة واسلوبا مختلفا •

واذا كانت ثورة ١٩٥٢ قد احتـاجت لفترة أطول لكى تنتصر ، بمقارنتها بثورة ١٩١٩، فقد كان هذا بسبب محاولة فاشلة لامتصاصها عن طريق حـرب فلسطين ــ وهى محـاولة سـاعدت فحسب على تشكيل مسيرتها وأهدافها المبكرة . بل انها أضفت عليها قوة دافعة متجددة .

ولقد اتيح لثورة ١٩٥٢ ان تنضج عنـدما نجحت فى حل القضية الوطنية بانقاذ مصر من الشـباك السياسية والاقتصـادية للامبريالية البريطانية خاصة والامبريالية الاوروبية بوجه عام . وذلك لأنهـا وجدت نفسها وجها لوجه ازاء الأحداث الرئيسية التى ظهرت فى مولد الاربعينات وبالتحديد : كيف يعاد تنظيم المجتمع المصرى اقتصـاديا واجتماعيا على السواء على أساس اعادة مقاليد السلطة الى الشعب .

فبمجرد قيام الثورة صدر قانون الاصلاح الزراعى ، مع الغـاء الملكية ودستور ١٩٢٣ وجميع الأحزاب القائمة . وقد أفادت هـذه الاجراءات فى تحطيم القوة السـياسية لحكم الأقلية من أصـحاب الأرض ، والتى أطلق عليها خطأ اسم الاقطاع ، وكذلك حكم الوكلاء الوطنيين البورجوازيين . ولقد كان كلاهما متهما بتجميد القضـية الوطنية وعرقلة الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى الى درجة جعلت البلاد مفتوحة أمام الشيوعية .

وبدلا من ذلك سـمح للبورجوازية الوطنية ــ ان لم تكن قـد شجعت ــ بأن تزدهر الى الدرجة التى حدت بثورة ١٩٥٢ الى اعلان الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ ، الذى كانت له جميع خصائص الثورة البورجوازية من طراز ثورة كرومويل المتزمت .

ففى سنة ١٩٦١ أصبح واضحا ان البـورجوازية ليست خيرا من حكم أقلية أصحاب الأرض وطبقة مستشارى العهد البائد ، حيث انها بنفس القدر اتجهت الى عرقلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى للثورة نحو علاقات طبقية أكثر ديموقراطية من الناحية الاقتصادية ، وفضلا عن هذا فقد كانت باسم مكافحة الشيوعية فى الداخل والخارج على

استعداد للتضحية بالسيادة الوطنية وذلك بالسير مع القوى التى تسير مع البلاد الرأسمالية الأجنبية فى سياستها العامة وفى تعاضدها • ونتيجة لهذا اجريت تفرقة شاقة ومحكمة فى الميثاق الوطنى بين البورجوازية « الوطنية » والبورجوازية المحلية المستوحاة من الأجانب ، فأبيحت الأولى والغيت الثانية بملكية الدولة للمنشآت الكبيرة •

وبادراك الثورة ان جوهر الديموقراطية هو نقل السلطة السياسية الى الشعب ، وبادراكها ان السلطة السياسية تكون بلا معنى بغير القوة الاقتصادية — فان ثورة ١٩٥٢ اختارت طريق الاشتراكية بنفس الطريقة التى اختارت بها ثورة ١٩١٩ طريق الديمقراطية الليبرالية ، وثورة ١٨٨٢ طريقة تمصير الجيش والادارة اللذين يسيطر عليهما الأتراك •

وسواء كانت الاشتراكية أو ديموقراطية ليبرالية أو تمصيرا — فان المبدأ الثورى المصرى لم يكن أبدا مبدأ فلسفيا تجريديا ، فقد كان دائما مبدأ ماديا ، واقعيا متبصرا وعلمانيا الى أقصى درجة • وفى أى وقت من الأوقات لم يتورط أبدا فى عقيدة صوفية عن الحق الالهى فى شىء أو فى آخر •• أو فى التطلع الى وهم الاتوبيا (المدينة المثالية) ، وانما كان دائما يواجه الأمور بشجاعة ، ويسمى الأشياء بمسمياتها • وكان بكل تأكيد بعيدا عن التمادى أو الوحشية •

ويمكن تتبع العلمانية الأساسية للمبدأ الثورى المصرى الى الوراء الى سنة ١٧٩٨ ، تاريخ بث الروح العلمانية فى مصر بواسطة بونابرت وبعثته العلمية • والواقع ان بونابرت لم ينشر العلمانية فى مصر الا من الناحية التاريخية ، فبمجرد أن رفع اغلال الأتراك والمماليك اكتشف انه يتعامل مع شعب علمانى فى جوهره ، بلا أوهام عن الحكم الالهى للخليفة العثمانى • وكان عليه أيضا أن يكتشف عاجلا انه شعب بلا أوهام عن مبادىء الثورة الفرنسية بالمثل •

وقد عبر عن هذه العلمانية أبلغ تعبير مواقف الزعماء الفكريين

والثقافيين فى ذلك العهد (أى علماء الأزهر) ، الذين أبدوا ــ بزعامة الشيخ الشرقاوى ــ اســتعدادهم للاضطلاع بمسئولية حكم مصر مستقلة عن سيطرة الخليفة العثمانى • وباستثناء السيد عمر مكرم ــ الذى هرب مع المماليك والأتراك الى خارج الحدود المصرية ، ربما بسبب مركزه الدينى فى العالم الاسلامى كنقيب للاشراف أو الرئيس الأكبر للطوائف الصوفية ــ فان العلماء جميعا اشتركوا فى الديوان الأصغر ، أو مجلس الوزراء ، وفى الديوان الأكبر ، وهو الصــورة البرلمانية فى ذلك العهد ، وعملوا فى مثابرة على اقامة دولة علمانية ، واقتصاد علمانى ، ومؤسسات علمانية فى أرض مصر ، وطبقوا على الحياة المصرية كل ما ظنــوه نافعــا من التقاليد المدنية الاوروبية ، والتجارب الاجتماعية ، والمعلومات العلمية • بل انهم ادخلوا العلمانية فى المناهج الدراسية فى الأزهر ليجعلوا التعليم الاسلامى يتلاءم بمزيد من الفاعلية مع تحديات ذلك العصر •

ولقد كان الأزهر هو الذى تزعم الوطنية المصرية لطرد الفرنسيين واقامة مملكة مصرية تحت حكم محمد على ــ وليس الاخوة السريون أو أشباه السريين من رجال الدين المعروفين باسم طوائف الصــوفية أو طوائف مشايخ الطرق ، التى كانت تعمل باتصال وثيق مع الخليفة العثمانى أو المماليك باسم وحدة الاسلام •

وبعد انقضاء ثمانين عاما ، أى فى ســنة ١٨٨٢ ، كان الأزهر مرة أخرى هو دعامة الوطنية المصرية والقوة المحركة فى التجربة الثــورية المصرية • وفى سنة ١٩١٩ كان دور الأزهر فى توحيد الامة المصرية معروفا تماما بحيث لا داعى لتكراره هنا • وفى جميع الحالات أبرز المبدأ الثورى نفسه فى فكرتين أساسيتين : مصر ذات سيادة ، ودولة علمانية •

وكان هذا هو الشأن على عهد محمد على ، وعرابى ، وزغلول ، وناصر • وفى جميع الحالات كان المبدأ المضاد للثورة يبرز نفسه فى صورة السيادة الأجنبية والاحياء الدينى للحق الالهى للخليفة ، أو

الخديوى ، أو الملك . وأحدث صورة لهذا هو الحق الالهى [1] .

وفى جميع الحالات كان الأزهر ، رمز الديانة الوطنية الرسمية ومؤسساتها ، يقف راسخا وراء السيادة الوطنية والدولة العلمانية . وفى جميع الحالات كان الاسلام غير الرسمى للطوائف الصوفية شبه السرية ـ ذات الأصل الغامض نسبيا والتى قد ترجع الى المؤسسات الفاطمية الروحية فى العصور الوسطى أو الى ما قبل ذلك ، والتى لم يدرس بجدية تاريخها أو علاقاتها ـ كان هذا الاسلام غير الرسمى يحبذ نموذج الحكم الدينى حتى اذا كان معناه خضوع السيادة الوطنية .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أنه فى جميع الحالات كان الاتجاه الرئيسى للثورة الوطنية متعقلا ، معتدلا ، عمليا ، خاضعا للقانون ، ومستندا الى تأييد أغلبية الشعب ، ومظهرا قوته الحقيقية بالارادة الجماعية ، وبالعمل الجماعى السلمى ، أو السلمى نسبيا . وذلك فى حين ان المبدأ المضاد للثورة ـ والذى لم تكن له أبدا جذور حقيقية فى التربة المصرية ـ كان دائما يبرز نفسه بأعمال جنونية من العنف ، والاغتيالات الفردية والأقوال الانتحارية غير المتعقلة .

فلم يكن عن طريق بحار الدم العالية ان الأزهر نصب محمد على واليا ، أو أن عرابى فرض انذاره على الخديوى ، أو أن زغلول قاد الثورة فى ١٩١٩ ، أو أن ناصر وضع نهاية للملكية وصفى حكم مصر بالأقلية شبه الاقطاعية .

والحق ان أكثر هذه الثورات الدموية ، وهى ثورة ١٩١٩ ، كانت ملاكا للرحمة والحب اذا قيست بغيرها من الثورات الوطنية ، كالثورة الصينية أو الجزائرية أو الفيتنامية ، ناهيك عن الثورة الفرنسية والثورة الروسية وحرب كرومويل الأهلية والحرب الأهلية الاسبانية .

---

(١) المرشد العام للاخوان المسلمين ـ الكاتب .

وعلى العكس من ذلك كانت الوسائل البوليسية للثورة المضادة فى مصر كابوسا حقيقيا . فاغتيال بطرس غالى ، ومحاولات الاعتداء على حياة السلطان حسين وزغلول وصـــدقى والنحاس وناصر ، ومصرع السردار [1] وأمين عثمان وأحمد ماهر والنقراشى ، وحريق القـــاهرة والقنابل الموقوتة فى دور السينما وكذلك المنظمات شبه العسكرية فى الثلاثينات .... الخ ــ كل هذا كان من عمل الهيئات السرية وشبه السرية غير المتعقلة . والالتجاء الى العنف هو دائما دليل على عـــدم الشرعية وعدم تمثيل الشعب .

وهكذا سوف نجد أن الحركات الثقافية والفكرية المصرية ، بغض النظر عن ظلها ومجالها ومظهرها ، كانت تجنح منذ ١٧٩٨ على الأقل الى أن تتبع مسارين ، أحدهما رئيسى ، أى العلمانى الذى هو وطنى ومعتدل فى كل من طابعه المحافظ أو المتطرف ــ وثانيهما أقل شأنا ، أى حكم رجال الدين ، الذى هو متطرف وارهابى ، واقتران هذين المسارين يؤكد معنى الاستمرار للتاريخ المصرى .

ومما له مغزاه انالشيخ درفاعه الطهطاوى (احد المصلحين الأهريين وأحد من تشربوا الأفكار الثورية الفرنسية والذى كان الأب الروحى للتحرر المصرى ومؤخرا للنزعات المتطرفة الراديكالية) كان قد نفى الى السودان خلال حكم عباس الأول ، وان الطهطاوى منذ زمن مبكر فى سنة ١٨٣٠ امتدح عند المصريين النظام الجمهورى لفيليب ايجاليتيه وترجم الى العربية ميثاق ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا .

ومما له مغزاه أيضا ان احمـــد فارس الشـــدياق ــ وهو لبنانى مشاغب تشبع بالماسونية المسيحية ، وكان هو نفسه مناديا بالاشتراكية المسيحية فى العالم العربى ، وفيما بعد اعتنق الاسلام ووضع نفســه فى خدمة الباب العالى ــ ان الشدياق كان أول من هاجم عرابى باسم الباب العالى .

---

(١) القتيل سيرلى استاك باشا سردار الجيش المصرى فى نوفمبر ١٩٢٤ ــ الكاتب .

ان مثـل هؤلاء الرجال كانوا رمزا لعصرهم ، وتأثيرهم فى تغيير الأشياء لم يزل يشكل مصائر الحياة الفكرية والثقافية المصرية حتى القرن العشرين . وقد سرى مسلك الطهطاوى الى محمد عبده ، وقاسم أمين ، ولطفى السيد ، وطه حسين ، وعلى عبد الرازق ، والعقاد ، وسلامة موسى ، ومحمد مندور . أما مسلك الشدياق فسرى الى عبد الرحمن الكواكبى ، ورشيد رضا ، وعبد العزيز جاويش ، وطنطاوى جوهرى ، وحسن البنا .

ومع ذلك فدعنا لا نغوص بعيدا فى الزمن الخالى اذا كان لنا أن نصل الى سنة ١٩٥٢ وما بعدها . وبهذا الاستقطاب فى ذهننا فانه يكفى أن ندرس فى ايجاز الحياة الفكرية والثقافية المصرية فيما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

ان هذه السنوات الثلاثين العجيبة كانت متسمة بما يمكن أن يسمى الأشكال التحررية الليبرالية الديموقراطية فى السياسة ، والاقتصاد ، والثقافة . وانى لأصر على كلمة « اشكال » لان الديموقراطية التحررية من أوجه كثيرة ، سواء فى السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة، تقوم كمسرح شكلى مجرد من أى محتوى حقيقى . فانه يكفى أن نذكر أنه فى المجال السياسى خلال هذه الأعوام الثلاثين التى توسطت الثورتين — يكفى أن نذكر أن الحكومات التى تشكلت بممارسة الارادة الشعبية لم تستمر أكثر من أربعة أعوام ، عامين منها قبل ثورة ١٩٥٢ مباشرة ، وعامين مشتتان على مدى ربع قرن . أما باقى المدة فقد اتسمت اما بالحكم الفردى للعرش أو بحكومات الأقلية وبرلمانات تكونت بانتخابات مزورة بالتنفيذ الشكلى الدستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ .

ومهما يكن من شكليتها فان الديموقراطية الليبرالية كانت موجودة فعلا ، مصطنعة ، ولكن حقيقية . ولقد كان لثورة ١٩١٩ هدفان مزدوجان : تحقيق السيادة الوطنية بتخليص مصر من الحكم الأجنبى، وتحقيق السيادة الشعبية بالقضاء على سلطة التاج . وقد ظهر نجاحها

الجزئى فى تتابع سريع بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ البريطانى من جانب واحد بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة ، وباعلان دستور سنة ١٩٢٣ مع تحفظ واحد ، هو أن الدستور منحة من الملك الى شعبه المحبوب .

ولقد كانت هــذه التحفظات الخمســة هى التى جعلت الســيادة الوطنية المصرية والسيادة الشعبية مجرد أشــياء اسمية فيما بعــد . ورغم ان هذه التحفظات الخمسة كانت من الوجهــة النظرية البحتة مرفوضة من الشعب المصرى وزعمائه ، الا انها كانت مقبولة ضمنا فى الممارسة العملية حتى من جانب غلاة الوطنية وغلاة الديموقراطية .

ولقد كان فى قبول زغلول فى سنة ١٩٢٤ تشكيل وزارة دستورية ما وضع نهاية طبيعية للنضال الثورى من أجل السيادة الشعبية ، وفى قبوله الدخول فى مفاوضات مع رمزى ماكدونالد على القضية المصرية ما وضع نهاية للنضال الثورى من أجــل الســيادة الوطنية ، وبهذا تحولت السيادة الشعبية والسيادة الوطنية الى مسائل قانونية بحتة . وبتأمل الظروف القائمة فانه من المشكوك فيه جدا ان أيا من منتقدى زغلول كان يمكن ان يفعل خيرا من هذا ، بمــا ان غلاة الأحرار ــ لطفى السيد وزملاءه ــ كانوا على استعداد لمسالمة البريطانيين لانقاذ الديموقراطية ، أما غلاة الوطنيين ، حافظ رمضان ورفاقه فكانوا على استعداد للتجاوز عن الديمقراطية فى سبيل تحقيق الأهداف الوطنية . ولقد كان الجــانبان يفكران فى حلقــة مفرغة ، ويعملان بمعزل عن الشعب المصرى ، وكان عليهما فى النهاية أن يستندا الى سلطة التاج أو الى سلطة البريطانيين للاستمرار فى زعامتهما السياسية .

ومما يدعو الى السخرية حقا انه فى مناسبات عديدة ، وخاصة فى مواجهة أى ضغط شعبى خطير ــ كانت الســلطتان تأخــذان نفس الاتجاه . ولقد كان كفاح زغلول وخليفته النحاس خلال العشرينات وما بعدها حتى الغــاء معاهدة ١٩٣٦ البريطانية المصرية تمليه املاء مطلقا المحافظة على هــذه الســيادة الوطنية الشكلية وأيضا السيادة

الشعبية الشكلية . وكانت ١٩٣٦ هى سنة تصفية كل من الكفاح الوطنى والكفاح الديموقراطى ، فهى تضع النهاية غير الرسمية للاتجاه الليبرالى فى مصر ، مرموزا لها بقبول التصالح مع بريطانيا والعرش .

ولقد اقترن افلاس الديموقراطية الليبرالية المصرية فى ١٩٣٦ — وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٣٠ ولانتصار الفاشستية والنازية فى ايطاليا والمانيا — بتفشى العناصر الفاشستية فى مصر منذ أوائل الثلاثينات وخاصة بين الطبقات المتوسطة الدنيا . وخلال تلك الحقبة ولدت ثلاث مجموعات ديكتاتورية على التعاقب : الاخوان المسلمون الذين أحيوا فى وضوح النظرية القديمة لحكم الدين ، مركزين جهودهم فى المراحل المبكرة على الدين أكثر من السياسة ، وذلك لكى يرسوا منظمتهم على قاعدة راسخة قبل أن تبرز كقوة سياسية .

والمجموعة الثانية هى حزب مصر الفتاة الذى قام على غرار حزب تركيا الفتاة ، داعيا الى ديكتاتورية علمانية تهدف الى تجديد مصر الاستعمارية عن طريق عقيدة فلسفية للوحدة الاجتماعية وعبادة الدولة .

وأخيرا ، حزب العمال شبه العسكرى بزعامة البرنس عباس حليم الذى ترسم فيه آليا التجربة النازية ، ولكنه كان أضعف المجموعات الثلاث ، اذ كانت له المظاهر الخارجية دون العقيدة الفلسفية ولذلك كرس كل جهوده لمهمة سلبيةهى تخريب الحركة العمالية الديموقراطية الليبرالية فى مصر بالعمل المباشر فى توافق مع التاج . وكذلك فقد ترتب على الحركات المعادية للفاشستية فى الحرب الأهلية الأسبانية مولد مجموعة رابعة ديكتاتورية ، هى الشيوعية، التى انتشرت أساسا بين الطبقة المفكرة .

لقد أثمر التاريخ المصرى لفترة مابين الثورتين اتجاهين رئيسيين سيطرا على الحياة المصرية الثقافية والفكرية خلال العشرينات ، وأيضا فى الثلاثينيات حتى تسوية ١٩٣٦ الكبرى على وجه التقريب . فمما

يدعو الى الغرابة حقـا ان ظهرت حركة رومانتيكية فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه حركة التنور ، اذا جاز لنا أن نستعمل الاصطلاح الاوروبى الشائع .

فقد غـذت الوطنية الليبراليـة والديموقراطية الليبرالية العاطفة الرومانتيكية ، فتجلت فى الموسيقى الكورالية الخفيفة المرحة لسـيد درويش ، وفى النحت النبيل الجـاد لمحمـود مختار ، وفى التعريب الحزين للمنفلوطى لروايتى بول وفرجينى ، وماجدولين وفى تراجم الزيات الرائعة لآلام فرتر لجوته والبحيرة وجرازيلا للامارتين ، وفى ترجمة محمد عوض للجزء الأول من فاوست لجوته .

تلك كانت الأيام التى قام فيها يوسف وهبى وجورج أبيض وروز اليوسف وفاطمة رشدى بالتمثيل ــ أمام جمهور فياض بالحماس ــ لروايات لويس الحـادى عشر لكازيمير دى لافينى وسـيرانوا دى برجراك لأدموند روستان والنسر الصـغير لدوماس وغادة الكاميليا لدوماس ــ هذا اذا تجاوزنا عن سيل جارف من الروايات الحزينـة التى ترجمت أو اقتبست أو عربت محليا .

أما فى ميدان الشعر فقد كانت عبقرية أحمـد شـوقى الشامخة وحدها ــ وهو نفسه قد ارتد رومانتيكيا فى أخريات أيامه ــ هى التى أجلت ازدهار مدرسة أبوللو لأبى شادى وناجى وعلى محمود طه ، وهى مدرسة أكثر عربدة ومجونا من مدرسة أبوللو الأصلية .

فكان بعد وفاة شوقى فى سنة ١٩٣٣ ان وقفت مدرسة أبوللو على قدميها . ورغم انه كان لجبران خليل جبران رواج واسع فى مصر فى العشرينات الا أن المصدر الحقيقى للشعر الرومانتيكى المصرى كان هو أبو القاسم الشابى ، كما كان لايليا أبى ماضى تأثير فعال . ولكن الصورة العملاقة للرومانسية المصرية كانت ــ وهذا هو الأمر الغريب ــ لعباس العقاد ، الذى لا يمكن أن يتصوره أحد رومانتيكيا بسبب استغراقه فى التقاليد الكلاسيكية . ومع ذلك فقد كان العقاد أقوى معبر فى مصر عن الفلسفة المتعالية . ولقـد كان فى كل من حيـاته

ورسائله مزيجا من كارليل وايمرسون • ورغم انه كان ، من بين جميع الكتاب المصريين ، أقوى مدافع عن الديموقراطية الليبرالية حتى سنة ١٩٣٦ ، فانه هو نفســـه كان أبعـد النـاس عن الليبراليــة وعن الديموقراطية فى تناوله للحياة وللفن •

فقد كانت فلسفته فى الفن تقوم على الحق الالهى للشاعر ، وهو شىء يماثل « فيتس » لشيلى ، والعبقرية الخلاقة لجوته فى « العاصفة والقوة الدافعة » ، وحتى فى « الشعر والحقيقة » ولم يكن ا•س• بوادلى وبوسانكيه بغير تأثير عليه ، ولكنه كان أشد اتصالا بكارليل• ولقد كان العقاد شديد التشبع بالمثل العليا الالمانية من فيشت الى نيتشه الى درجة لا تجعل منه ليبراليا مخلصا • والواقع أن صــلته الوحيدة بالليبرالية كانت ايمانه المطلق بقيمة الفرد وامكانياته •• وقد تطورت عبادته للبطولة الى مذهب أصيل تجلى بارزا فى تصـــويره العملاق لسعد زغلول فى سنة ١٩٣٦ ، وفيما بعــد فى كتبه الشهيرة « العبقريات » وهى عن سير الشخصيات العظيمة فى الاسلام فى عهده الزاهر •

وحسبنا هذا عن التقاليد الرومانتيكية • أما من الناحية التاريخية فقــد الهمت تلك التقاليد الوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية واستوحتا منها • ولقــد كانت زاخرة بالمشــاعر والعواطف ، وكان الحماس هو مبدؤها الغلاب السائد • انها كانت مدرســة للخيــال هذبتها المثالية العلمانية الفرنسية والفردية الواقعية الانجليزية •• أما من حيث وجهها النضالى فقد تجلى فى كتابات العقاد العاصفة الثائرة، وتجلى وجهها المتهرب من الواقع الى الخيال فى التأملات الحزينــة للمنفلوطى والزيات ، وفى شعر ناجى ورفاقه •

وقد بزغ فجر الرومانتيكية المصرية فى سنة ١٩٣٦ أو نحو ذلك • وآخر الباقين احياء من اشباعها ــ مثل محمود حسن اسماعيل وصالح جودت وعبد الرحمن الخميسى واحمــد فتحى وكامل الشــناوى فى ميدان الشعر ، ويوسف جوهر وســعد مكاوى وابراهيم الوردانى

وزكـريا الحجـاوى فى ميدان النثر ـ هؤلاء بددوا معظم قوتهم ف
الحقبة التالية ، ثم ارتدوا بعد ذلك عاجزين عن التعبير عن أى معن
خلاق .

وعنـدما أصـبحت الوطنيـة الليبرالية والديموقراطية الليبرال
لا معنى لها ، فان هؤلاء الكتاب البورجوازيين انكمشوا فى المؤخرة
وافسحوا المكان لجيل من الروائيين الفرديين أقل رومانتيكية وأكث
قوة لكى يتلاءموا مع الموجة الصاعدة لمدرسة الواقعية التى كانت ق
بدأت تستجمع قوتها منذ نهاية الحرب ، أى جيل يوسف السـباع
واحسان عبد القـدوس وأمين يوسف غراب ومحمـد عبـد الحلي
محمود ، وأخيرا ثروت أباظة .

وهنـا يكون لدينـا اما طراز مبهج مشرق من القصة وأما نقـ
بورجوازى خفيف لمخازى المجتمع البورجوازى ، أو أوصـاف ذات
بعدين ومعنيين للسلوك الجنسى المنطلق للحيوان البورجوازى .

ولعل فرديتهم المناضلة المتحررة من الأوهام ، والتى كانت فاشي
وجارفة فى أواخر الاربعينات وفى غضون الخمسينات ـ هى الت
قضت فى المهد على مدرسة الواقعية الاجتماعية فى ميدان القصـة
وأطفأت النبوع المرهف ، وان كان متهيبا غير معتد بنفسه ، لأمثا
يحيى حقى وشكرى عياد ويوسف الشرنوبى ، وجعل من العسير جد
على الروائيين النـاشئين ـ كفتحى غانم ومصطفى محمود ومحمو
السعدنى وعبد الله الطوخى وصبرى موسى ـ أن يجدوا اقبالا أكبر .

والحقيقة القائلة بأن فن القصة فى مصر قد انتهى اليوم الى طري
مسدود ، وانه ليس هناك جيل ناشىء معترف به من رواة القصة ف
الوقت الراهن ـ ربما كانت راجعة أيضا الى هذه الحقيقة .

وكيفما كان ، فان روائيين بورجوازيين من ذوى النبـوغ الكبي
استطاعا لا أن يبقيا وأن يستمروا فحسب ، وانما أن ينتصرا أيضا عل
هذه المدرسة من روائيى الطبقة المتوسطة المترفين ، ونعنى بهما نجيب

محفوظ فى الأربعينات ويوسف ادريس فى الخمسينات ، أولهما عن طريق النظام وضبط النفس ، وثانيهما عن طريق الفوضى الشاملة . وكلاهما زج بنفسه بنجاح كبير فى الواقعية الاجتماعية كتاباته المبكرة ، ولكنهما اكتشفا أخيرا ان فى مقدروهما أن يقدما فنا رائعا بأن يعبرا عن الروح المعذبة لجيلهما الذى سحقته المنظمات الاجتماعية المتهاوية والقوى المظلمة الغامضة البائدة التى تتحكم فى مصير الانسان .

وفى رأيى أن محفوظ وادريس هما الكاتبان الوحيدان من كتاب القصة اللذان يمكن أن يصمدا لاختبارات الزمن . ومحفوظ مازال مخلصا لمادته ، وهى القصة . أما ادريس ، فهو فنان خلاق من طراز أكثر شرودا وتشتتا — ولهذا فهو أكثر درامية ومأساوية — ويبدو أنه فى بعض الأحيان يقنط من مادته ، القصة ، فيحاول أن يجرب حظه فى الدراما . وكلاهما ليس له من يخلفه .

والاتجاه الثانى الرئيسى فى فترة ما بين الثورتين هو مدرسة التنوير الفلسفية التى يتزعمها طه حسين ، والتى كان أباها الروحى الحقيقى هو لطفى السيد . انها فى السياسة محافظة وذات نزعة ارسطووية ، وان كانت ليبرالية فى أفكارها . وهى المدرسة التى كانت خير من صان نواميس المذهب العقلى فى تاريخ مصر الحديثة . انها مدرسة رفيعة الثقافة ، ومتشككة الى أبعد الحدود ، ودائما تنادى بالتسامح الدينى وعدم التعصب . ولم تقابل بالحماس أو التجاوب .

وكانت هذه المدرسة تدافع فى بطولة عن حرية الفكر ، وحرية البحث ، وحرية التعبير . وكان أنصارها من الارستوقراطيين الاصلاء أو المنتسبين الى الارستقراطية : على عبد الرازق ومصطفى عبد الرازق وعبد العزيز فهمى وغيرهم . وكان أغلبهم ينتمون الى الحزب الدستور الحر ، العدو الرئيسى للوفد . وكان محمد حسنين هيكل — الذى بدأ حياته الأدبية بكتاب عن جان جاك روسو ، عضوا فى هذه المجموعة . وقد انتقل طه حسين ، أعلى

كتابهم صوتا ، الى الوفد بعد وفاة زغلول ، وهم بمعارضتهم لليبرالية ومعارضتهم للنظم الدستورية فى السياسة ـ حسبوا انهم يدافعون عن الديموقراطية لا عن حكم الغوغاء ، مقتفين فى ذلك آثار لطفى السيد الداعية الكبير لمذهب ارسطو .

ولعل للمرء أن يقول فى مستهل العشرينات أن التنوير الذهنى الفرنسى هو الذى أخفى ارهابية أو يعقوبية الروماتيكية الفرنسية ، وان المذهب العقلى المصرى حارب وخسر العديد من المعارك .

وقد تجلى ايمان طه حسين المبكر بفلسفة ديكارت فى محاولته اعادة دراسة الشعر والأساطير الاسلامية ، بنفس الروح التى أعاد بها وولف دراسة أشعار هومبروس . وقد صودر احد كتبه ، وقدم الى المحاكمة ، وعن طريق النفوذ السياسى للمتنورين وحده استطاع أن يتفادى السجن وأن يعود الى مقعده فى الجامعة .

ونفس الشىء تقريبا حدث لعلى عبد الرازق حينما أراد أن يقرر أنه ليس للخلافة أسس دينية فى الاسلام . ومع ذلك فان المذهب العقلى المصرى قد ترك بصمات قليلة جدا فى الحياة الفكرية المصرية . وقد سجلت سنة ١٩٣٦ الاندثار غير الرسمى للروماتيكية المصرية . والمحتمل أن التأثير الكبير الذى مارسه طه حسين على الحياة الفكرية المصرية كان راجعا الى تخليه عن الارستقراطية المتنورة وانضمامه الى غوغاء الأمس .

ولقد كانت يعقوبية العامة علمانية ، وكذلك كان شأن المذهب العقلى للنخبة المختارة . وثورة ١٩١٩ لم تكن ضد الحكم البريطانى فحسب ، وانما كانت أيضا ثورة الطبقات الوسطى المصرية ضد الحكم الملكى المطلق وحاشيته التركية الارستقراطية . فأى شىء يشتم منه رائحة « التركية » كان ينظر اليه فى ارتياب ، والعطف المناصر للاتراك كان يعتبر خطرا كامنا .

ومع أنه لم يكن هناك خطر حقيقى من العودة مرة أخرى الى نطاق

السيادة التركية نظرا لأن السيادة التركية أصبحت منذ ١٩١٨ اسطورة من أساطير الماضى • الا أن ذكريات مساوىء الحزب الوطنى كانت لا تزال حية فى أذهان المصريين ــ ذلك الحزب الذى ، بعد وفاة مصطفى كامل ، دافع بغير تحفظ ــ باسم وحدة الاسلام ــ عن قضية الامبراطورية التركية فى مصر ، وبالمثل عن الحكم المطلق الكامل للخديويين • وكان هذا هو السبب فى أن ثورة ١٩١٩ اتخذت من بدايتها حتى نهايتها طابعا علمانيا صريحا بل مناضلا ، تجلى فى الوثيقة التى أجمعت عليها جميع القوى الثورية بفصل الدين عن الدولة• وحتى الأنصار الشبان للحزب الوطنى والمتأثرين بمثال أتاتورك ــ وهم قلة على أية حال ــ حولوا بطريقة ما اعجابهم بالخليفة العثمانى الى اعجاب بتركيا الفتاة ، داعين الى نهضة وطنية على نفس النسق •

وظل هذا الاتجاه يعمل فى الخفاء خلال العشرينات الى أن أبرزته الى السطح أزمة سنة ١٩٣٠ وانتصار الفاشستية فى ايطاليا والنازية فى المانيا •

وكان الحدث الرئيسى فى الثلاثينيات هو الموت الطبيعى للوطنية الليبرالية والديموقراطية الليبرالية المصريتين ، والذى جاء فى أعقاب تسوية ١٩٣٦ التى صفت الكفاح الوطنى القائم على الخطط الكلاسيكية ، أى على خطط الأحزاب فى المفاوضات السلمية ، وأبرزت الى الضوء مشاكل الاصلاح الاجتماعى •

وبنشوب الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة ما يمكن أن يعمل بشأن الكفاح الوطنى باستثناء طريق التعاون مع المحور ، ولهذا كان أمام المفكرين الوطنيين سبيلان ليس الا مفتوحان أمامهما للاختيار : فاما أن يصبحوا فاشيين علنا ، واما أن يصبحوا شيوعيين مناضلين • ومع تجميد القضية الوطنية لسنوات مقبلة ، أى الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فانه كان على الأحزاب التقليدية المتلهفة الى تبرير وجودها أن تصلح برامجها الاجتماعية أو تغامر بأن تفقد التأييد الشعبى ، على الأقل بين كتلة المثقفين • وقد اخفق معظمها ، بما فيها

الوفد ، فى مواجهة الموقف الجديد ، وتجمدت بدرجات متفاوتة فى نطاق المذهب المحافظ ، مجندة المزيد من الباشوات ، ومعتمدة أكثر فأكثر على سلطة الملك ، مما زاد سلطان التاج •

وعند الطبقات المثقفة فى الثلاثينات كانت الفاشستية هى الحل الأسهل ، نظرا لأن هذه الطبقات كانت تنتمى أساسا الى البورجوازية الصغيرة ، ولانها كانت لا تتفهم الا قليلا مشاكل الطبقة العاملة وحدها ، بل حتى ولا تعطف عليها الا قليلا •

والمثقفون اليساريون الذين يتزعمهم سلامة موسى اتجهوا الى الاشتراكية الفابية أو الى الشيوعية • أما المثقفون اليمينيون فقد شكلوا من فلول الحزب الوطنى شعبا ثلاثة ، وان كانت متميزة ، من الجماعات الديكتاتورية الفاشستية : الاشتراكية الوطنية العلمانية لمصر الفتاة ، والاشتراكية الاسلامية لحكم الدين للاخوان المسلمين والاشتراكية الملكية لعباس حليم • أما المجموعة الكاملة للاحزاب التقليدية للوطنيين الليبراليين والديموقراطيين الليبراليين ففى حين انها تفككت الى جماعات مفتتة عديدة فانها تجمدت فى مركز سياسى واقتصادى متعلق بديموقراطية صورة متجردة نسبيا من أى محتوى اجتماعى حقيقى •

ولهذا كان مما أثار الدهشة أن جميع الأضواء الباهرة لسنة ١٩١٩ عجزت عن أن تتلاءم مع الموقف الجديد • لقد استمروا طبعا يكتبون بحكم العادة ، ولكن منذ سنة ١٩٣٩ لم يكن لديهم شىء ايجابى يقولونه الا القليل • وليس من باب الصدفة أن هيكل الذى ألف فى العشرينات كتابا عن جان جاك روسو تحول فى الثلاثينات الى اميل درمنجهام ، وأصبح المؤرخ الكبير لسيرة النبى محمد •

ومنصور فهمى ، الذى كان فى يوم من الأيام كاتب رسالة ساخطة على مركز المرأة فى الاسلام ــ تحول فى الثلاثينيات الى العظات الدينية • ومنذ سنة ١٩٣٩ وما تلاها أصبح المازنى مملا وغير ممتع • أما العقاد فكان قبل سنة ١٩٣٦ قد فرغ من جميع مؤلفاته الهامة عن

بث المذهب العلمانى فى النقد العربى ونشر الفكر الفلسفى الأساسى للقرن التاسع عشر بأسلوب غامض متعال • وكتابه العظيم الأخير عن سعد زغلول ، وهو تحفة رائعة فى عبادة الأبطال ، يبدو وكأنه مرثية لعهد مات واندثر • ومنذ ذلك الحين وما أعقبه تحول الى كتابة تراجم السير للشخصيات الدينية الشهيرة •

أما الكتاب الخلاق الأخير لطه حسين ــ « مستقبل الثقافة فى مصر » ــ وهو دفاع بليغ عن القيم العلمانية والانسانية الغربية ــ فقد ظهر عند نشوب الحرب العالمية الثانية • ومنذ ذلك الحين تحول الى كتابة تراجم رائعة لسير النبى محمد والخليفتين عثمان وعلى •

وكيفما كان فانه يبدو أن هيكل والعقاد وطه حسين ــ فى مواجهة التهديد الزاحف بنكسة العودة الى حكومة القرون الوسطى الدينية فى السياسة والثقافة والفكر ــ كانوا يحاولون ، بوعى أو بغير وعى، أن يعيدوا كتابة تاريخ الاسلام على أساس علمى ، وان يسبغوا عليه الطابع العصرى بابراز مزيد من التأكيد على العوامل التاريخية أو السيكولوجية فى مواجهة العناصر الميتافيزيقية •

وبعد ذلك بعشرين عاما جاء كتاب عبد الرحمن الشرقاوى « محمد نبى الحرية » المطبوع فى عهد الثورة ملتزما ناموس التاريخ العلمانى، وفى هذه المرة كان ذلك على أسس المادية التاريخية • ومما هو جدير بالتنويه ان كتاب الشرقاوى بيع منه فى شهر واحد ٢٢ ألف نسخة عندما اخرج منذ عامين فى طبعة الجيب •

ومع ذلك فانه فى الأربعينات كانت هناك نبرة اعتذار عن هذا المسلك ، ليس الى درجة التفكير عن تكريس طويل المدى لنشر القيم العلمانية وانما لاقامة الدليل على أن تناول الحياة والمعرفة بأسلوب علمانى ليس بالضرورة مناقضا للايمان الدينى •

وقد مد العقاد ــ على سبيل المثال ــ تواريخه عن السير الدينية الى ما يجاوز الاسلام • وكفى بذلك حديثا عن نهاية المذهب العقلى المصرى •

وآخر لمسة فى هذه الصورة لافول الليبرالية كانت تحول اللهيب الروماتيكى لمدرسة أبوللو الى وهج خفيف ، ما لبث أن خمد تماما خلال سنى الحرب •

وبنشوب الحرب أعد المسرح لجيل جديد من الكتاب ولمجموعة جديدة من القيم ، حتى قبل أن يخرج جيل ١٩١٩ نهائيا بزمن طويل • وكان ذلك فى الوقت الذى ظهر فيه لأول مرة محمد مندور ونجيب محفوظ وعبد الرحمن بدوى وراشد البراوى وخالد محمد خالد وأنا نفسى • وباستثناء نجيب محفوظ الذى كان عندئذ منهمكا فى صقل تجاربه الواقعية الأولى فى ميدان القصة ، فان الآخرين جميعا كانوا يناضلون من أجل نوع واحد من السلوك الاجتماعى أو ما يشبهه •

وفى حين كان مندور منهمكا فى وضع أسس الراديكالية المصرية بالتعاون مع الوفد بين اليساريين ، كنت أنا متأرجحا بحدة بين الاشتراكية والديموقراطية ، محاولا أن أتلمس سلامى الروحى فى مزيج من الاشتراكية الديموقراطية •

أما الدكتور بدوى ــ وهو فيلسوف بتكوينه ، فقام بالدعوة الى الفكر المثالى الألمانى من هيكل الى سبنجلر مارا بنيتشه ، ومنذ هزيمة المثالية الالمانية تحول الى الوجودية ، وهى الفلسفة الطبيعية للمذهب النيتانى المكبوت (أى الثورة على العرف وبخاصة العرف الاجتماعى والفنى) •

ومن الصعب أن نقول ما الذى كان يبغيه حقا راشد البراوى ــ وهو الداعية الاقتصادى ــ ففى حين ترجم « رأس المال » ، فانه رحب بهارولد لاسكى ودولة الرفاهية ، أما خالد محمد خالد ، وهو مصلح دينى له بعض الشأن والشعبية ، فقد كرس مؤلفاته لتفسير الاسلام بطريقة ديموقراطية ليبرالية بكل معنى الكلمة وعلمانية الى أقصى حد ، وبلغ من ليبراليته انه الفى نفسه منعزلا فى برج سحرى يشرف على بحار غادرة شديدة الخطر •

وشخصيات فترة الحرب الأقل شهرة هى رمسيس يونان وجورج

حنين وأنور كامل وكامل التلمسانى الذين من خلال مجلتهم «التطور» و « المجلة الجديدة » ، تلهوا بالغوص فى التروتسكية والسيريالزم • ولكنهم ما لبثوا أن انسحبوا من الحياة العامة عقب الحرب مباشرة • وفى الحقبة السابقة لثورة ١٩٥٢ ظهر لفترة قصيرة كاتبان تقدميان من الجيل الأصغر أيضا : رشدى صالح بمجلته « الفجر الجـديد » ، ومصطفى منيب بمجلته « حرية الشعب » وترجمته لفونتامارا •

وكيفما كان فقد كانت راديكالية محمد مندور هى ذات التـأثير الأعظم فى الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ • فقد كان مندور وحده هو الذى اسـتطاع أن ينفذ الى أهل الفكر ، وأن يصـل الى الجماهير بطريقة لم يسبقه اليها أحد من قبل فيما عدا العقاد وطه حسين • واذا كان لشـعبية منـدور أى مغزى على الاطلاق فذلك هو ان المزاج المصرى أكثر تقبلا للفلسفات الاصلاحية المعتدلة منه الى أية صـورة من صور التطرف •

لقد كانت الشيوعية شائعة فحسين بين طبقه المفكرين المتعلمة تعليما غربيا ، فى حين أن تعاليم الاخوان المسـلمين عن الحكومة الدينية ، ومذهب عبـادة الدولة للفاشيست المصريين ــ أصبحت فقط مثيرة للاهتمام عن طريق العنف والاعتداء لأقلية ربيت على الحقد • وقد عاشت كل من المنظمات الشـيوعية والحكم الدينى مع الراديكالية المعتدلة للعامة فى هذه الفترة المصيرية السابقة لثورة ١٩٥٢ ، ولكن باعتبارها جمـاعات سرية هستيرية ليس الا ، فانهـا تمثل معتقدات وأساليب متعصبة غير مصرية •

وكان الموقف فى سنة ١٩٥٢ هو هذا : كانت البلاد على اسـتعداد للتغيير وكانت هناك طبقة مفكرة كبيرة ، تحظى بتأييد شعبى كبير ، ومتشبعة بمعتقدات راديكاليـة متطرفة تتـأرجح من الجمهـورية والراديكالية الى الاشـتراكية المعتدلة أو الليبرالية المقيدة • وكان جوهر هذه الطبقة علمانيا فى نظرته الى الحياة • وفى أقصى اليسـار كانت هناك أقلية من الشيوعيين المناضلين ، وفى أقصى اليمين أقلية من

الاخوان المسلمين المناضلين والفاشيست من أعضاء مصر الفتاة السابقين الذين قاموا بحوادث شغب فى العامين السابقين للثورة •

وقد اختلف كل من اليسار واليمين مع الثورة، أما الوسط الضخم فكان حائرا فى موضوع الحريات الديموقراطية • والبلاد التى كانت خلال الثلاثين عاما الماضية (من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢) تعلق آمالها على الاوضاع التقليدية للحكومة البرلمانية حتى فى مواجهة الحكم المطلق لاشباه الاقطاعيين والرأسماليين — فقد أصبح الكثيرون من أهل البلاد يظنون الآن أن فى امكانهم تحقيق الجمهورية والاصلاح الزراعى ، على أن يحتفظوا فى الوقت ذاته بالأوضاع الكلاسيكية للديموقراطية الليبرالية •

وأهل الرأى — الذين كانوا معزولين عن الجماهير — لم يفعلوا الا القليل لايضاح الموقف ، ان لم يكونوا قد أضافوا مزيدا من الحيرة ، فقد كانوا كمن يريدون الكعكة جاهزة ليلتهموها • كان هذا هو الموقف فى سنة ١٩٥٤ •

وفى مارس ١٩٥٤ حين أخذ الاستاذ وحيد رأفت — وهو قانونى شهير — يطوف بالجامعات محرضا على اعادة الحكم الملكى ، وحيث أخذ معظم الزعماء المسئولين للأحزاب التقليدية يحرضون جهرا على اعادة النظر فى قانون الاصلاح الزراعى — اذ ذاك أصبح جليا عند الكثيرين أن ما كان يسعى اليه هؤلاء لم يكن الديموقراطية وانما احياء الامتيازات الطبقية وعودة حق الملكية غير المقيد •

وعندئذ فقط ، وخاصة منذ باندونج (١٩٥٥) وحرب السويس (١٩٥٦) ، بدأ أهل الفكر التقدميون المصريون يتصالحون تدريجيا مع الثورة • ومع ذلك فان هذا الصلح لم يكن كاملا الا بعد اعلان الميثاق فى ١٩٦٢ • وفيما بين هذا كانت هناك من حين لآخر خلافات بين الثورة والطبقة المثقفة ، من كلا اليمين واليسار أغلبها بسبب التطرف العام لأهل الفكر •

ومعظم المتاعب نشأت من حقيقة ان الثورة المصرية كانت فى آن واحد واقعية ومعتدلة • ولكونها واقعية ، فان تقدمها من مرحلة الى أخرى لم يكن وفقا لأى نموذج مرسوم ، فيساء فهمها غالبا من الجناح الأيسر وكذلك الجناح الأيمن للمثقفين الذين ألفوا عادة أن يسيروا الى الواقع من خلال نماذج مثالية ومبادىء مقررة بدقة • ولكون الثورة معتدلة ، فانها كانت تعمل دائما على أن تخلص نفسها من الميول الشديدة الرجعية أو الشديدة التقدمية التى سوف تنحرف بها عن الطريق الوسط •

ومهما يكن ، فان اعلان الميثاق فى رأيى وضع حدا لهذين المصدرين الرئيسيين لسوء التفاهم المحتمل • فان مجرى الثورة الاشتراكية المصرية تحددت خطوطه هناك ـ بوجه عام ، ولكنها واضحة • والذين يرغبون فى مخاصمة الثورة انما يرغبون حقيقة فى مخاصمة الميثاق الذى اشتمل على عقدنا الاجتماعى لجيل قادم أو نحو ذلك •

ومع هذا فيمكن أن يضاف الى ذلك أن هذه الطبيعة الواقعية للثورة المصرية ـ وان كانت قد ضمنت انتصارات عملية ضخمة فى العديد من الجهات ، الا انها المسئولة أساسا عن الاضطراب العام فى الفكر المصرى فى نظرياته وتحليلاته وانتقاداته فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة الأخلاقية • فان الحركة السريعة لماسك الدفة الذى يقود مسيرة الثورة ـ وغالبا وسط صخور خطرة ـ تركت كتابا كثيرين لاهثى الأنفاس وعاجزين عن اللحاق بالأحداث •

ان الفكر النظرى يحتاج أرضا ثابتة مستقرة ورأيا بعيدة المجال • وهذا هو السبب فى أن المفكرين والمحللين المصريين يبدون فى أغلب الأحيان أقرب الى المدافعين أو المعقبين على أحداث وقعت ، مقدمين توجيها قليلا عن الحاضر ، ورؤيا ضئيلة عن المستقبل •

بيد أن هذا النقد للثورة المصرية ، مهما كان من سلامته ، هو فى الحقيقة نقد لجميع الثورات والعهود الثورية • ومن الصعب أن

نهتدى الى ثورة واحدة فى التاريخ المدون للانسانية ازدهر فيها حقا الفكر النظرى والفلسفات غير العملية . وهذا الرأى لا ينصرف فقط الى الثورات الدموية الشهيرة ، كالثورة الفرنسية أو الثورة الروسية، فالجميع يعرفون أنه لم يكن لانجلترا على عهد كرومويل الا فكر ضئيل جدا حتى بعد أن استقر له الأمر خمسة عشر عاما وصيا على العرش . وان أمريكا كان لها فكر قليل جدا على عهد واشنطن أو لينكولن .

وحتى الثورة السلمية لقانون الاصلاح الكبير الصادر سنة ١٨٣٢ لم يكن الا القليل لكى تقدمه فى سبيل الفكر النظرى أو الفن الخلاق . وآل كنجسلى ومسز كاسكل لم يكونوا بالشىء الذى يزهى به كثيرا فى تاريخ الأدب الانجليزى . ولقد كان الاعداد الكبير لسنة ١٨٣٢ هو الذى خلق بينثام وجودوين وجيمس ميل وورد سورث وبليرون وشيلى بنفس الطريقة التى خلق بها الاعداد الكبير لسنة ١٧٨٩ ، فولتير وديديروه وروسو وهولباخ وكوندورسيه ومايلى . فالثورة اذا ما أسفرت عن نظام للحكم فالذى يؤخذ فى الحسبان هو ما قبلها وما بعدها، فان الثورة قد يحكم عليها بانجازاتها العملية أكثر من مساهمتها النظرية .

وهكذا فان الثورة المصرية انتجت القليل جدا من النظريات النظرية والتحليلية والنقدية فى ميادين العلم السياسى والاقتصادى والسكولوجى والفلسفة الأخلاقية .

ومن الحق أن المرء قد يعترف باخلاص بأن طبيعة البحث قد فسدت بسبب التركيز الشديد على العملى والنافع منفعة مباشرة ، وعلى الزائف الذى لا بد منه فى العلم الذى يصاحب عادة التوسع الديموقراطى ، وعلى المسار ذى الاتجاه الواحد للأفكار أو الافتقار الى الحوار القوى بين المفكرين المصريين ونظرائهم فى البلاد الأكثر تقدما .

والتركيز الشديد فى عهد الثورة على التيكنولوجى والعلم

التطبيقى لمواجهة مطالب التنمية الاقتصادية كان بغير شك على حساب الدراسات الانسانية • ومن المؤكد انها بذلك التركيز قد أمدت البلاد بطبقة كبيرة من الفنيين ولكنها فى الوقت نفسه قد أجهدت وغيرت من طابع طبقة المفكرين عندنا •

ورغم ذلك فان الثورة المصرية من الناحية الأخرى هيأت قوة دافعة هائلة ومجالا واسعا للحوافز الخلاقة المبتكرة عند الكتاب والفنانين • فانشاء وزارة الثقافة فى سنة ١٩٥٧ أتاح للدولة رعاية جميع صور التعليم غير الرسمى والثقافة غير الأكاديمية •

والحياد الصارم الذى تحرته الدولة بين مدارس الفن والأدب المختلفة ، القديم منها والجديد وفى مواجهتها — وهو دليل جديد على الطريق الأوسط الذى تصمم الدولة على التزامه — هذا الحياد قدم قوة دافعة لما هو حيوى ، وترك المضمحل العفن الى مصيره • لقد أطلق الفيض التلقائى للاساليب والأحاسيس الجديدة التى ما أن أعطيت حتى أصبحت قادرة على أن تكتسح الواجهات المتداعية للثقافة الشكلية الموروثة عن العهد البائد ، رغم مالها من دعامات باعثة على الرهبة من التقاليد التى أضفى الزمن عليها القداسة • ولا تزال هنا وهناك جيوب قليلة لم تطهرها الثورة ، ولهذا فهى تبدو شاذة لا تتلاءم اطلاقا مع العصر ، ومع ذلك فهى لا تشكل تهديدا بنكسة الى الماضى •

وهذا الانتصار للابداع الجديد يظهر أكثر مايظهر فى ميادين الدراما ، والشعر ، والفولكلور والفنون التشكيلية ، ولكنه أقل ظهورا فى ميادين القصة والكتابة • وانشاء الكونسرفتوار وأوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه وفرقة الكورال الملحقة بدار الاوبرايين الاهتمام الرسمى بالموسيقى الكلاسيكية التى لم يكن يهتم بها فى العهد القديم الا المجتمع الاجنبى فى مصر ودوائر محدودة جدا ممن يقدرونها من المصريين ذوى الثقافة العالية •

وفى ميدان الدراما انتقلت مصر منذ ١٩٥٢ — وشكرا لسنة ١٩٥٢

ــ من مرحلة الترجمة والاقتباس الى مرحلة الابتكار • وكان الانجاز ايجابيا بحيث يمكننا أن نتكلم اليوم فى اطمئنان عن بدايات مسرح وطنى • فقبل الثورة كانت المسرحية الجادة يعرقلها دائما الجمود الصلب للعربية الفصحى التى كانت تعوق التعبير التلقائى عن مشاعر الانسان ، وترتفع بكل من الفكر واللغة الى مايجاوز متناول الواقعية وتمحو جميع ظلال اللون أو الشعور المحلى ، وتجعل الدعاية مستحيلة الا بالعبارات العالمية ، حتى ان كاتبا كبيرا كتوفيق الحكيم ، وهو المؤسس الحقيقى للدراما المصرية من جميع الوجوه ذات الشأن ، اضطر أن يلتزم الموضوعات والاساليب العالمية عندما قرر ذات يوم فى الثلاثينات أن يهجر اللغة العامية وأن يتبنى الكتابة بالفصحى ، منكمشا أمام هجمات الحريصين على اللغة الذين يتزعمهم طه حسين•

ولكى ينقذ فنه تلمس سبيله الى وسيلة ثالثة أطلق عليها اسم « اللغة الوسطى » : وهى تسوية أريد بها ارضاء كل من المتشددين والعامة • وفى رأيى أنه لم يفلح فى ذلك أبدا ، فاستعمال اللغة العامية ــ وان كان شائعا فى العهد السابق وخاصة فى روايات الريحانى وبديع خيرى ــ كان دائما مرتبطا بالكوميديا الخفيفة والمسرحية الهزلية والنكات والملح •

وزيادة الاهتمام باللغة العامية فى أواخر الاربعينات ومستهل الخمسينات كان ناجما عن نمو الاهتمام بالواقعية الاجتماعية فى كل من القصة والدراما • ولقد انهزم الواقعيون الاجتماعيون فى الخمسينات أمام الروائيين البورجوازيين فى ميدان القصة ، ولذلك تحولوا الى الدراما ، وهى صورة للتعبير أكثر ذاتية وان كانت أقل صراحة ، وقد نضجت واقعيتهم الاجتماعية الفجة واستوت رمزية اجتماعية ، ولعل هذا القناع كان ضروريا لهم لكى يستمروا أحياء كفنانين •

وهؤلاء الكتاب المسرحيون لم يعودوا بعد يترجمون أويقتبسون ، وانما يعتمدون اعتمادا كليا تقريبا على مصادرهم الخاصة • انهم يختارون موضوعاتهم الخاصة سواء كانت محلية أو عالمية ، وينسجون حبكاتهم المسرحية الخاصة ، ويخلقون أبطالهم الذاتيين ، ويستعملون تعبيراتهم الخاصة • وهم غالبا مايأخذون مادتهم من حياة الناس • انهم مازالوا فى حاجة الى أن يتعلموا الكثير ، ولكن البدايات مبشرة جدا •

وفى ميدان الشعر كانت العقبة الرئيسية أيضا هى جمود الاوزان الكلاسيكية التى تتجلى فى ايجاز فيما يطلق عليه وحدة الوزن والتئام القافية الواحدة • وعلى أحسن الاحوال فان الشعر العربى عرف صورة المقاطع الشعرية الموروثة عن الاندلسيين ، والتى أقبل على استعمالها بشدة الشعراء الرومانتيكيون فى الثلاثينات والاربعينات •

وصلاح عبد الصبور واحمد حجازى الثائران ضد تلحين الكلاسيكى وتوحيد أوزانه وكلماته الطنانة — احرزا انتصارات مذهلة فى ايقاع الالحان وتشعب الاوزان ، وتدرج الطبقات ، وذلك بالاسلوب الجديد لعلم العروض القائم على وحدة القصيدة وتنوع القافية •

وما من شك فى أن اطلاق العفوية بدافع من جو الثورة هو الذى أتاح لحساسيتهما المركبة أن تقتحم طريقها الى الجديد من الاساليب والاوزان الشعرية •

ونفس العملية أخذت طريقها الى ميدان الرسم • فالاكاديمية القديمة لاواخر الثلاثينات والاربعينات أصبحت اليوم مندثرة ، مفسحة المكان لتجديد التجربة والتعبير فى اللون والخطوط ، وهو الامر المشاهد فى أعمال رمسيس يونان ونحية حليم وجاذبية سرى

وانجه أفلاطون وكمال خليفه وفؤاد كامل ورفعت احمد وصالح طاهر وحامد ندا وعمر الجندى ومصطفى احمد وعبد الهادى الجزار وحسن سليمان ، وكذلك الجيل الجديد من المثالين من أمثال صمويل هنرى ومحمود موسى وجمال السجينى ومحيى الدين طاهر وصلاح عبد الكريم وغيرهم • وموضوعات هؤلاء الفنانين من وحى مشاعرهم الخاصة وكذا رؤيتهم للفن وباستثناءات قليلة فانهم لم يعودوا يقلدون الاساتذة العظام للفن العالمى انما كان يستوحى ذاته الخاصة •

وشىء من الحساسية الوطنية القديمة التى ابرزت نفسها بجلال فى تماثيل مختار وفى رسومات محمود سعيد ، وهى حساسية لم يعرفها جيل الثلاثينات والاربعينات — شىء من هذه الحساسية ، عاد الى الظهور منذ ١٩٥٢ فى ميدان الفنون التشكيلية مع فارقين هامين ، هما بالتحديد أن الفن اليوم فى مصر أصبح أكثر صقلا وسموا عقليا ، وان التجربة الفنية أصبحت أقل اهتماما بالتماثيل وأكثر التصاقا وفردية • فمظم الرسامين يستوحون فوريا الشعبى من الموضوعات والخطوط والالوان ، دون أن ينساقوا فى ذلك وراء أى توجيه سياسى أو اجتماعى •

والواقع أنه بذلت محاولات للسيطرة على الفنون التشكيلية بمزيد من التأكيد على وظيفة الفن الاجتماعية بل والاشتراكية ، ولكن هذه المحاولات صدت بنجاح اذ اشتم منها رائحة الزدانوفية •

وفى ميدان الادب وميدان الفن على السواء يمكن أن يقال باطمئنان أن مسألة الجمع بين الشكل والمحتوى حلت حلا طبيعيا بثورة أصيلة ضد التمسك بشكليات العهد البائد ، وبغير اصدار قانون • وتلك كانت مشكلة الوظيفة الحيوية للادب والفن فى مواجهة مشكلتهما الزخرفية •

وفى بكور سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ حارب هاتين المعركتين الكتاب والفنانون الناشئون أنفسهم الذين نازلوا السادة الكبار فى معركة

القديم والجديد الحاسمة حتى قبل أن تفطن الثورة الى ملاءمة اثارة مثل هذه الحرب فى ميادين الفن والادب • ولقد كان هذا النضوج المبكر هو الذى صان الفن والادب الخلاقين من العواقب المدمرة لسيطرة الدولة • ولكن على المرء أن يضيف أيضا أن احجام الثورة عن أى تدخل ربما بسبب نضجها الواقعى بتحولها من الايديولوجية البورجوازية الى الايديولوجية الاشتراكية — هذا الاحجام ترك الكتاب والفنانين غير مقيدين بأغلال أية وجهة نظر رسمية •

ولعل أشد المظاهر استرعاء للنظر من الحياة المصرية الثقافية والفكرية على عهد ثورة ١٩٥٢ هو نضال الفكر الرجعى منذ الأجراءات الاشتراكية فى مستهل الستينات ، وخاصة منذ اعلان الميثاق • فلمدة ثلاثة أعوام تقريبا حشد اليمين المصرى المتطرف قواه حول نظرية الحكومة الدينية ، واشتبك فى القتال ، ليس مع اليسار فحسب وانما مع الوسط أيضا ، فى معركة موت أو حياة من أجل السيادة •

وقد بلغ به العنف الوحشى حد اصدار حكم أدبى بالاعدام بلا محاكمة على العناصر التقدمية • وفجأة أصبح خارجا على الاعتدال المصرى المأثور ، كما أصبح معبأ خير تعبئة ومنظما ، وفى صراحة وعنف عارض الطبيعة العلمانية والفلسفة الانسانية للميثاق • وقد ناضلوا ضد تحرير المرأة والسياسة التى اعتنقتها الدولة من المساواة بين الجنسين • وقد نعتوا مدنية القرن العشرين بانها ارتداد الى وثنية ماقبل الاسلام ، ونادوا علانية بالجهاد المسلح أى الحرب المقدسة لاستعادة مملكة الروح ومملكة الله على الارض • وقد وصموا أى مساس بالقيم الشرقية — اجتماعية أو سياسية — بانها تعاون مع « الصليبيين » الجدد • وقد عارضوا تحديد النسل باسم الدين • وردوا سقوط مصر واضمحلالها الى انفصالها عن الحكومة العثمانية التى كانت عندهم ذروة الحضارة الاسلامية ، والى أخذها بالدولة الحديثة فى عهد بونابرت ومحمد على •

ولعجزهم عن مهاجمة الاشتراكية صراحة لانها الفلسفة الاجتماعية المعترف بها فى الدولة ، فان الرجعيين المناضلين أعلنوا أن جميع المبادىء الاساسية للاشتراكية « السليمة » موجودة فى الدين ، واستشهدوا ليس فقط بالمسئولين من أئمة الدين وانما أيضا بالتجربة الاشتراكية للرئيس بورقيبة والملك فيصل • وقالوا ان علم العروض الكلاسيكى العربى والتعبيرات اللغوية شىء مقدس ، وان ابتداع الصور والرموز هو من عمل الكفار •

وقد زعموا أن الثقافة العربية وحى من الله انزله على العباقرة من العرب ، ولذلك لايمكن الاشارة اليه فى معرض الادب المقارن • ومن الغريب أن كل هذه الضجة أحدثتها حفنة من صغار الكتاب قاموا بهذا الشغب طوال ثلاثة أعوام على صفحات مجلتيهم الاديبتين الاسبوعيتين ــ الثقافة والرسالة ــ ولكنهم فشلوا فى أن يكتسبوا من القراء عددا يعتمد به • فقد كان توزيع هاتين المجلتين يتراوح بين الفى نسخة وثلاثة آلاف كل اسبوع • ومع ذلك فانهم نجحوا فى اثارة حيرة القراء بجراتهم وزعمهم أنهم يعتمدون على قوة معينة خفية أكبر من قوتهم الذاتية • وبالمثل أصابت الحيرة الكتاب التقدميين المصريين الذين يبرزونهم بكثير عددا ، ونبوغا ، وثقافة ، وقدرة على التعبير •

ورغم الحماس الدائب لهذه الجماعات الثقافية الرجعية ، فان اخفاقها فى اثارة أى اهتمام حقيقى أو واسع له مغزى عميق من وجهة النظر الاجتماعية فهو يعزز نظرية أن المثقفين المصريين كانوا وسيظلون دائما متشبثين بالمذهب العلمانى وان نظرية الحكومة الدينية عقيدة غريبة على العقلية المصرية التى استطاعت منذ زمن سحيق أن تؤله الفراعنة ، ولكنها لم تخلع أبدا على الله صفات البشر •

وهذا مما يشهد أيضا على المزاج المعتدل الاساسى للمصريين الذين سواء فى حوافزهم المحافظة أو التقدمية ، ينظرون فى ريبة الى كل شكل من أشكال التطرف والتعصب والغلو •

لقد شقوا طريقهم عبر التاريخ بالعناد ، ولكن ليس بالاندفاع أو العنف . وهذا هو ما أضفى على حيـاتنا ومنظماتنا سـمة الدوام والخلود الحقيقى . وهذه لمسة قد يفتقدها الشعر والخيال ، ولكنها لمسة عالية فى حضـارتها سـاعدت على الابقاء علينا كأمة فى أحلك العهود .

لقد عرفنا ملل الشيخوخة ورتابة الخلود ، ولكننا على الاقل نأينا بأنفسنا عن حماقات الامم الفتية التى أحرقت نفسـها رمادا بنيران النزوات المتقلبة ، وسارت فى طريق المجد وان كان يقودها الى الرمس .

٩ ــ الاتجاهات الأدبية فى مصر منذ سنة ١٩٥٢

بقــــلم
ديفيد كوان

بمحاولتى أن أقدم فى نطاق هذا الفصل صورة للتطــور الادبى فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ فانى بذلك أكون قد أخذت على نفسى مهمة ليست باليسيرة • وفى رأيى أن مثل هذه المهمة يمكن أن يقوم بهــا بجدارة ناقد عاش فى مصر باستمرار خلال هذه الاعوام الثــورية ، واشــتغل بنفســه فى المسرح الادبى ، وتابع نقدا وحماســة جميع التطورات فى الادب والسياسة وتفاعل هذين الاثنين •

وجميع من فى الغرب ممن يشتغلون بدراسة الادب العربى يعرفون مدى الصعوبة فى متابعة الانتاج الادبى على مسافة ألفى ميل وأكثر• ومجلات القــاهرة وبيروت الادبية تعطى صــورة جزئية وحسب ــ ولعلها مشوهة فى بعض الاحيان ــ عما تم انتاجه ، وللصــعوبة والتأخير فى الحصول على الكتب والدوريات من القاهرة أمر كريه •

وبغض النظر عن تنف المعلومات التى تأتى الى المستعرب الغربى من حين لآخر ، والتى يحاول أن يجمعها بقــدر الامكان ، فلا شىء لديه سوى زيارات عارضة ، بعضها طويل وبعضها قصــير ، يزود نفسه خلالها بما يجرى وبما جرى فى الميدان الادبى •

وحتى فى هذا فانه يواجه المصاعب ، فالعرب والمصريون خاصــة مضيافون الى حد كبير يصبح المرء معه فى خطر شديد من أن يبدد جل وقته فى جولة اجتماعية مع القدامى والجدد من الاصدقاء بحيث يحتاج منه الامر الى جهد شديد للتركيز على متابعة خطة مدروسة فى البحث والدراسة • ولهذه الاسباب فانه لامنــاص من أن تظهر

أبحاث المستعمرين الغربيين عن الاتجاهات الادبية فى مصر انطباعية ومتناثرة ، ومقتصرة على صور وجيزة للكتاب الرئيسيين ومكانهم فى الادب الحديث .

ولكن الادب المصرى الحديث ليس من خلق الثورة ، بل ان البعض قد يذهب الى القول بأن نهضة الادب الواقعى الحديث هى التى مهدت الطريق الى ثورة سياسية . والحق أن كثيرا مما كتب فى العهد الماضى بدا وكأنه قفزة الى مركبة التغيير الثورى تعطى صورة مشوهة لمصر قبل الثورة ، بيد أن تلك ظاهرة لم تكن أبدا ولا يمكن أن تكون قاصرة على أى مجتمع معين بعد الثورة . والامر الواضح هو آن المسرح الادبى المصرى مسرح يعج بنشاط رجحت الكمية فيه النوع .

وبعد ، فليس هذا نقدا للحالة فى مصر ، ولكنه نقد لمعظم الاحوال فى العالم .

وليس ثمة دلالة على حيوية أمة وقوتها الدافعة خير من انتاجها فى الادب والفن . ولكى تكون عالما — وفى مصر كثيرون من العلماء ذوى الشهرة العالمية — أو رياضيا فان عليك أن تسلم نفسك الى العالم الخارجى ، تسجل ماهو موجود فيه فعلا ، وتصف وتحسب وتكتشف ماهو « خارج نفسك » . أما ان تصبح فنانا أو أديبا فهو أن تجعل العالم الخارجى عنصرا أو جزءا من ذات نفسك وكيانك ، وان تخلق شيئا جديدا لم يكن موجودا فيه قط من قبل ، وان تكشف فرديتك الذاتية بجميع أضوائها وظلالها .

ان العالم أو الرياضى يمكن أن يكون حقا رجلا عظيما جدا ولكنه فى عظمته لايعكس عظمة نفسه ، وانما يعكس عظمة الطبيعة والكون، وفى النهاية عظمة خالقه فى حين أن العبقرى الاديب أو الفنان يكشف بأعماله أو بانتاجه العقلى عظمة الانسان وحده كمخلوق بشرى .

فهل أخرجت مصر الحديثة ، أوهل يمكن أن تخرج كاتبا من ذوى

العبقرية كاتبا جديرا بأن يقف مع عظماء الادباء فى الآداب الاخرى أو مع عمالقة الادب العربى الكلاسيكى ؟ . وجوابى على هذا السؤال هو انها استطاعت وسوف تستطيع بكل تأكيد أن تفعل هذا من جديد ففى احمد شوقى أخرجت مصر شاعرا ذا عبقرية سوف تعيش مؤلفاته وتكرم مادامت اللغة العربية تقرأ وتكتب . ولمصر فى طه حسين وتوفيق الحكيم روائيان ومسرحيان وناقدان أدبيان تستحق أعمالهما تقديرا عالميا . فلماذا اذن تكاد مؤلفاتهما ومؤلفات غيرهما ممن هم أقل شأنا وان كانوا لايزالون فى الضوء اللامع – ان تكون مجهولة خارج العالم الناطق باللغة العربية ؟ . لامناص لى من أن أعترف بأن السبب الرئيسى هو انهم يكتبون بالعربية .

والكتابة العربية الخلاقة حقا – فضلا عن وصفتيها – من أصعب مايكون ان تترجم الى أية لغة أخرى . ومن ناحية ثانية فانهم يعالجون غالبا موضوعات ومواقف خاصة بمصر والعالم العربى ، مما افقدهم الاتصال بالقارىء غير العربى ، وخاصة وان هذه الموضوعات تكتب بلغة لاتعكس قوة ورقة اللغة العربية الاصلية . وليس يظهر مقدار حاجة الكاتب الكبير الى مترجم كبير سوى الجهل الشامل تقريبا باقدار العرب من رجال الادب خارج نطاق العالم العربى ، عدا ميدان المحترفين .

وقبل تناول الادب المصرى منذ ثورة ١٩٥٢ فانه من الضرورى – لكى نضعه فى موضعه الصحيح – أن نقول شيئا عن نشأة أدب وطنى أو قومى حقيقى فى مصر . ومن الحق أن الادب المصرى منذ الثورة – واعنى بذلك المسرحيات والقصص القصيرة والروايات – كان الى حد كبير أدبا وطنيا مع بعض الاستثناءات الشهيرة ، مثل « مأساة جميلة » المبنية على المصير التعس لجميلة بوحريد فى الحرب الجزائرية .

ورغم أن مصر فى طليعة نهضة الادب العربى الا أن من الحق أنه كان لها قبل الحرب العالمية الاولى أدب وطنى ضئيل (والاستثناءات

الشهيرة هى رواية « زينب » لمحمد حسين هيكل و « حديث عيسى بن هشام » لمحمد المويلحى) ولكنه كان بالاحرى جزءا مكملا للادب العربى الحديث — وهو أدب تأصلت جذوره بوجه عام فى الادب العربى الكلاسيكى مع تلونه وتأثره بالآداب الفرنسية والانجليزية •

ولقد كان بعد فشل ثورة ١٩١٩ أن افاق المصريون على وعى وطنى أدى بهم الى التسلط على ميدان الادب العربى لفترة عشرين أو ثلاثين عاما •

وفى اليقظة الوطنية الكبرى عقب الحرب العالمية كان محمود تيمور كاتب القصة القصيرة والمؤلف المسرحى — واحدا من أوائل الداعين الى الادب الوطنى • وبعد ثورة ١٩١٩ مباشرة كتب يقول : « انه لمن العار علينا كأمة على عتبة نهضة حقيقية أن نكون بلا أدب مصرى، بلا أدب يمكن أن يعبر عنا ، ويشرح طبائعنا ومشاعرنا ، ويصف تقاليدنا وبيئتنا • وفى رأيى أن هذا الطراز من الادب جوهرى الى أقصى حد ، وينبغى أن يلقى اهتماما صادقا فى نهضتنا الوطنية • انه المرآة الحقيقية لنفوسنا ، بل انه أيضا رمزنا المادى والروحى والعاطفى وبالاختصار انه كياننا » •

ومنذ البداية كانت وسيلة التعبير عن هذا الادب الوطنى الجديد هى القصة القصيرة التى لاتزال هى الممارسة الاثيرة عند شباب الادباء من الرجال والنساء ، رغم انها تواجه منافسة شديدة من المسرحيات ، مع تزايد القوة الدافعة من الرواية الطويلة • وكان انتاج القصة القصيرة محل ترحيب من مختلف الصحف ، وأى مؤلف لديه مايقول ، ولديه فكرة أصيلة ينسج منها قصة قصيرة — كان يجد صعوبة ضئيلة فى اظهارها مطبوعة وخاصة فى المجلات الاسبوعية السياسية والنقدية •

ومنذ الثورة تغيرت مادة الموضوع ، فأصبحت فى الاغلب استعادة الماضى بفضح الاحوال السائدة على عهد الملكية والاحتلال البريطانى

وقبل الثورة كان النقد مكتوما ، وكانت المفاسد توصف ويرثى لها دون تحديد مباشر للمسئولية عنها والتنوع احدى خصائص كاتب القصة القصيرة ، بل ربما قلنا التقلب ، فهو نادرا ما يقصر نفسه على موضوع مسيطر ، ولكنه يحاول أن يبرز شخصيته من خلال طرقه للجوانب المتعددة للحياة •

ولقد كان محمود تيمور ــ وان كان اليوم قد « انتهى » الى حد ما ــ هو الممثل البارز للقصة القصيرة المصرية بين الحربين ، ولبساطة أسلوبها فقد ترجمت أغلب مؤلفاته الى اللغات الاوربية الرئيسية • ولن تجد فى أى كاتب مصرى آخر ــ حتى فى الوقت الحاضر ــ مثل هذا التنوع فى مادة الموضوع ، فقلما تجد مشكلة اجتماعية أو ثقافية تمس مصر لم يطرقها فى قصصه القصيرة أو مسرحياته ، الا أن ماكان يشغله تماما انما هو دائما « الفلاح » ، الذى يحرث الارض فى الحقول ، أو تجتذبه الاضواء البراقة فيشتغل عاملا فى المدن الكبيرة •

وموضوعات أغلب كتاب القصة القصيرة مأخوذة من الحياة اليومية لعامة الشعب فرجل الشارع هو دائما بطلهم الرئيسى : الفلاح والعامل ، والبواب ، وكمسارى الترام ، والشحاذ • وهم يصفون مسراتهم ومتاعبهم ، أفراحهم واحزانهم ، مولدهم ومماتهم •

ومنذ الثورة امتد نفس التحليل على نطاق أوسع وأوسع الى الطبقات الوسطى • ولكن فى الاحوال النادرة التى توصف فيها الطبقات العليا كان الاتجاه الى تناول ذلك فى أشد الاضواء اساءة • وهذه الواقعية التى كان يتلهف عليها جميع كتاب القصة القصيرة تقريبا كانت مصحوبة ــ وخاصة فى مؤلفات محمود تيمور ــ بميل الى التحليل ، وأغلبه سيكولوجى •

وهكذا كانت قصص قصيرة عديدة تتناول قوما بنفوس مريضة ، وهو حقل خصب للعقد والكبت • فتحلل مشاعرهم وردود فعلهم ، وحقدهم وجشعهم ، ويرد هذا الى الحياة الشاقة التى اجبروا على أن

يعيشوها . ومنذ الثورة ، وفى قصص قليلة فحسب ، كانت الثـورة نفسها تعرض بوصفها الترياق العام لجميع ادواء المجتمع . وقليل جدا من كتاب القصة القصيرة كانوا يناضلون من أجل التـأثير الأدبى ، ولكنهم كانوا قانعين بأن يرووا قصصهم فى أبسط لغة مع الكثير من العبارات والاصطلاحات العامية . والحق أنه فى أحوال كثيرة كان الحوار باللغة العامية هو طابع القصة القصيرة والرواية المصرية .

والآن دعنا نلقى نظرة فاحصة على بعض الكتاب الحديثين الذين وضعوا بصمتهم على كتابة القصة والرواية . وسنفعل هذا دون أية محاولة أو رغبة منـا فى تصنيفهم على حسب اجادتهم ، فهذا على أى الأحوال يمكن أن يكون حكما شخصيا لنا ، وقـد لا يتفق مع حكم القراء الآخرين . وقد احتذى معظم هؤلاء ــ شـاءوا أو لم يشاؤا ــ خطوات محمود تيمور ، وحاولوا مثله أن يرسموا صورة واقعية للأحوال الاجتماعية فى مصر كما يرونها .

ومما هو جدير بالذكر أيضا ان عددا قليلا من الكتـاب اعتمدوا اعتمادا كليا على قلمهم كمصدر للرزق ، ولكنهم بالأحرى استخدموه كطريق جانبى لوظائفهم المهنية كموظفين عموميين أو أطباء أو محامين أو صحفيين ... الخ . وعند الكثيرين ، وخاصة من الجيل الاقدم ، ان الثورة فيما يبدو أحدثت فارقا ضئيلا، سواء فى اختيار الموضوعات أو فى معالجتها . انهـا طبعا أثرت بعمق على حيـاتهم الاجتمـاعية والاقتصادية والسياسية ، ولكن يبدو أن الفكر الاشتراكى لم يلون الا قليلا الغرض من كتـاباتهم الذى هو فى جوهره نزوعا الى الخير والاصلاح الاجتماعى .

وما من شك فى أن معظم الكتـاب فى الوقت الحـاضر يقدمون للأفكار الاشتراكية تأييدا غير نابع من القلب ، ولكن سعة هذا العهد هو انه لا يكره أحدا على أن يخط سطرا قد يكون هو نفسه كارها له . وأنا هنا أتكلم بالطبع عن الأدب الخلاق طبقا لما شرحته من قبل.

ومع ان الكثيرين من كتاب القصة القصيرة والروايات نشروا مؤلفاتهم على استقلال ، الا أنه مما يستحق التنويه ان أخص بالذكر أربع مجموعات حظيت بالانتشار الواسع بين القراء فى كل من مصر والعالم العربى ، بسبب رخصها ، وبسبب جودة اعدادها وطباعتها بوجه عام • وأول سلسلتين من هذه المجموعات ، سلسلة « اقرأ » لدار المعارف ، و « كتاب الهلال » لمجلات دار الهلال ، صدرتا خلال الحرب الماضية أو بعدها بفترة وجيزة •

والواقع اننى أحب أن أثير هنا نقطة أرجو أن يتابعها النقاد الأدبيون المسئولون فى مصر مع الناشرين هناك •• وهى ان معظم المؤلفات الروائية تصدر غير مؤرخة ، ودون اشارة الى ما اذا كان الكتاب هو الطبعة الأولى أم لا • وعلى سبيل المثال اذا ذكر ان هذه هى الطبعة الثالثة فاننا عندئذ سنكون جاهلين بموعد نشر الكتاب لأول مرة • على أنه لا يزال من الممكن طبعا تحديد تاريخ الطبعة الأولى بوسيلة أخرى ، اذ فى ذلك ما يساعد دارس الأدب المصرى الحديث مساعدة كبيرة ، وما يوفر عليه قدرا كبيرا من الوقت الثمين اذا هو أراد ان يهتدى من الغلاف الخارجى للكتاب الى تاريخ الطبعة الأولى ، واسم المطبعة •• وبذلك يكون من الأسهل عليه — بالربط بين الكتاب والتاريخ السياسى للبلاد — أن يتابع تطور المؤلف كرجل من رجال الأدب ، وأن يحدد ردود الفعل عنده بالنسبة الى الأحداث السياسية وغيرها •

ولكن بالرجوع الى ما كنا فيه فان الكتب الشهرية لسلسلة «اقرأ» وسلسلة « كتاب الهلال » كانت تنشر الكتاب الأصلى للمؤلفين المعاصرين — قصص قصيرة وروايات — وكانت تصدر أيضا طبعات معادة رخيصة جدا وفى متناول اليد لبعض المؤلفات الشهيرة للعديد من عمالقة النهضة الأدبية العربية ، مثل ابراهيم عبد القادر المازنى وعلى الجارم وعباس محمود العقاد ، بل ومن يرجع تاريخهم الى الوراء كالشيخ محمد عبده • ومع ذلك فهناك سلسلتان تخصصتا فى

نشر أعمال الجيل الأصغر من الكتاب فى عهد ما بعد الثورة ، وجعلتها معروفة عند جمهور كبير • وهاتان السلسلتان هما «الكتاب الذهبى» الشهرى الذى تصدره مؤسسة « روزا اليوسف » ، وسلسلة « الكتاب الفضى » الذى يصدره نادى القصة (أحد فروع روزا اليوسف) بتوجيه قدير وحماسى من يوسف السباعى •

وبين الكتاب الذين أحب أن أخصهم بالذكر فى هذا البحث يحيى حقى ، العضو السابق فى السلك الدبلوماسى المصرى • ولد فى القاهرة فى عام ١٩٠٥ ، ونال شهادة القانون فى سنة ١٩٢٥ ، وعين فى السلك الدبلوماسى فى خدمة العهد الملكى • وبعد الثورة تخلى عن الدبلوماسية ، وكرس نفسه للأدب وللنقد الأدبى • وقد أمضى فترة من الوقت مستشارا للمكتبة الأهلية ، وهو فى الوقت الحاضر رئيس تحرير « المجلة » ، أشهر المجلات الشهرية الأدبية والثقافية •

وقد بدأ فى سنة ١٩٢٥ يكتب قصصا قصيرة فى الصحف اليومية والأدبية وبصفة خاصة فى « السياسة » و « الكاتب المصرى » و « الكتاب » • وروايته « قنديل أم هاشم » التى نشرت فى ١٩٤٤ وترجمت فيما بعد الى الفرنسية — تتناول مشكلة كانت حادة فى ذلك الوقت ، ولكن الثورة بقلبها القيم التقليدية وأسلوب الحياة ربما كانت على الطريق الى حل هذه المشكلة ، وهى بالتحديد عجز كثيرين من المصريين الذين درسوا فى الخارج ، أى فى الجامعات الغربية ، عن أن يتلاءموا أو يعيدوا تكييف أنفسهم مع الحياة فى الوطن ، بعد أن اكتسبوا قيما وأساليب جديدة للتفكير خلال سنى الدراسة التى خضعوا فيها خضوعا مباشرا لتأثيرات أجنبية تماما ولكنها تغزو نفوسهم غزوا كاملا •

ولعل هذا انعكاس لمركب النقص التى عانى منه كثيرون من المصريين المتعلمين تعليما غربيا قبل أن تعيد اليهم الثورة احترام الذات بوضع مصر مرة أخرى فى طليعة الأحداث العالمية وأخذها

لنفسها بما يقربها من مثلهم الأعلى . وينعكس تأثير الثـورة هـذا وأملها فى رواية يحيى حقى « صح النوم » المنشورة سنة ١٩٥٥، وهو اسم يكاد أن يكون غير قابل للترجمة ، ولكنه يعنى شيئا من هـذا القبيل : « أرجو أن تكونوا نعمتم بنوم هنىء » ، ولكنه ينطوى على معنى خفى هو الرجاء فى أن يكون الشخص الموجه اليه الخطاب قد صحا الآن تماما . وهذا الكتاب العجيب مقسم الى جزأين ، يصف أولهما قرية وسكانها ــ ضمنا ــ قبل الثورة . ويصف الجزء الثانى نفس القرية ونفس هؤلاء القوم عندما يرجع اليهم الراوى بعد غيبة طويلة ، فيجدهم كما يجد أحوالهم المادية والعقلية متغيرة تماما بروح جديدة من التفاؤل فاشية فى حياتهم ، ولكن ليس بدون الالتواءات الساخرة التى تدع أشياء كثيرة محلا للتخمين بل حتى للتكهنات . وقد وجدت « المجلة » فى يحيى حقى محررا من الطراز الأول يحتفظ لها بمستواها الثقافى العـالى ، ويحافظ فيهـا على توازن عادل بين القـديم والجـديد ، وبين الغربى والاسـلامى من الثقافات والقيم وأساليب الحياة .

ومن أوفر الكتاب الحديثين انتاجا يوسف السباعى الذى أشرت اليه من قبل على انه الروح المحركة وراء نادى القصة الذى أسسه بعد الثورة بسنوات قليلة ، والذى يشرف على ما ينشره . ولما كان مؤمنا بحماس بالواقعية فانه يقدم صورة حية للحياة فى أقدم أحيـاء العاصمة المصرية وأشدها تواضعا ، وهى كما رأينا مصدر لا ينضب للشجن والمهزلة . ولعل أشهر مؤلفاته هو « السقا مات » الذى نشر فى ١٩٥٢ ، عام الثورة ، والذى يرسم حياة الطبقات الدنيا فى مصر القديمة بحيويتها التى لا تهمد . فهناك نشهد تعاستهم ومآسيهم ، وتأرجحهم بين اليـأس والأمل ، وكل هـذا تدعمه تقواهم العميقة الفطرية التى تتيح لهم أن يصمدوا فى وجه أشـد الظروف مأساة . ويوسف السباعى ــ وهو ضابط جيش ــ أصبح بعد الثورة مديرا للمتحف الحربى ، وبعد ذلك سكرتيرا لذلك الاسم الطنان « المجلس

الاستشارى الأعلى لحماية الآداب والفنـون » • وهو واحـد من القوى المحركة وراء تصميم العهد الحاضر على رعاية وتشجيع الادباء الذين يمثلون مصر الحديثة فى حيويتها وتعدد جوانبها • وهو نفسه من الصعب أن يوصف بأنه صاحب اسلوب ، وكتاباته يشوبها أحيانا استعمال الألفاظ الجديدة بل والأخطاء النحوية التى تصدم المتحذلقين •

ومع ذلك ، ورغم هذا النقد ، فانه لا يحفل أبدا بأن يتحاشى أن يجرى على ألسنة أبطاله أفكارا وتعبيرات لا تتلاءم مع طبقتهم الاجتماعية أو جذورهم الثقافية ، وليس هناك أى شك فى حيويته وحماسته اللتين يضفيهما على مؤلفاته • وبنفس الأسلوب الواقعى لرواياته العديدة كتب مسرحيات وأذكر من بين ما كتبه قبل الثورة « وراء الستار » و « أم رتيبه » وكلتاهما تتناولان أحوال الطبقات المتوسطة والدنيا بصدق •

وهنا كلمة وجيزة عن احسان عبد القدوس الذى له شهرة عريضة فى العالم العربى كصحفى ومعلق سياسى • ولو أنه محرر روزاليوسف المجلة السياسية النقدية التى أسستها والدته الا أن له شهرته كأكبر كاتب روائى ، ومؤلفاته التى ليست بى حاجة الى تناولها بالتفصيل يقرؤها الشباب بنهم شديد ، وخاصة من هم فى سن المراهقة من الجنسين •

وليس فى المواقف التى يعالجها ما هو عميق بنوع خاص ، وهو اذ يكتب بأسلوب سهل جدا ومتدفق بصور حياة الطبقات المتوسطة والعالية ، وخاصة جوانبها المبتذلة ، واستغراقهم فى الأشياء التافهة فى الحياة ، ومجاراتهم الشباب الماجن • ورواياته تهىء مادة رائعة للافلام الكوميدية المعقدة المواقف التى يحسن المصريون صياغتها ، ولكن لها فى رأيى جانبا أشد افسادا يتمثل فى انها تميل الى السخرية من تقاليد المجتمع ، ومن تلك الرابطة التى تشد بعضه الى بعض ، وتصف — ان لم تكن تبشر — بالانحلال الاخلاقى ، والذى ان وجد

قبل الثورة فانه بكل تأكيد لم يكن عند الشباب الوضــع العــادى لطبائع الأشياء •

والكثير من رواياته نشر على صورة مسلسلات فى مجلته الأسبوعية التى اتجه محتواها السياسى فى الأعوام الأخيرة ليصبح أكثر وأكثر يساريا ومعاديا للغرب • وكان هذا بالطبع مما يطابق الاتجاه العــام للحكومة ولكن النقد المستمر للماضى ـ والذى يبدو أحيانا مسوقا بالعاطفة ـ ولأية صلة ثقافية ببلاد الغرب أحــرى به أن يجعل منها قراءة مثيرة للشجن ومنذرة بالسوء عند رجل مثلى من بلاد الغرب يحب مصر ويقدرها •

ومع ذلك فانه ينبغى أن نطالعها ، لان روز اليوسف قبل كل شىء هى أكثر المجلات الأسبوعية السياسية حيوية فى العالم العربى ، وفى حين انها تتضمن الكثير مما يؤلم فانهــا لا تزال تتضمن الكثير مما يسلى ويفيد وينير •

وأول رواية طويلة صدرت بعد الثورة أرست مستوى عاليا جدا للجيل الجديد من الكتاب الواقعيين • وانى أعنى هنا « الأرض » لعبد الرحمن الشرقاوى التى نشرت فى يناير ١٩٥٤ • وأهمية هــذه الرواية لا ترجع فحسب الى أنها أول رواية طويلة لكاتب من كتــاب ما بعد الثورة وانما لما فيها من جــدارة ذاتية جوهرية ضمنت لهــا التقدير الفورى كصورة صادقة غير مزوقة للحياة الشاقة ، والنبيلة مع ذلك ، للريف المصرى •

فهنا تجد جميع مشاكلهم الأزلية ، كما هى، تحت الميكروسكوب : كفاحهم ضد الاقطاعيين القساة المغتصبين ، نضالهم الدائم من أجــل ما يحفظ عليهم حياتهم ـ وأعنى بذلك نصيبا عادلا من مياه النيل ، خصوماتهم وأحقادهم الشخصية ، غرامياتهم وأفراحهم ، تماسكهم وتضامنهم الأخوى فى وجه متاعبهم العامة ومحنهم •

فما سبق أبدا أن عرضت على جمهور القراء مثل هـذه الصـورة الصادقة لفئة الكادحين من الفلاحين المصريين ، وفيما أعلم لم يبزها من قبل • لقد أيقظت هذه الرواية ضمائر سـكان المدن ، ورغم ان المفكرين المصريين كانوا ينادون بالاصلاح الزراعى قبل تحفة عبـد الرحمن الشرقاوى بجيل كامل ، الا انها كانت صوت النفير للاصلاح الزراعى الذى نفذته الحكومة •• بعد ذلك •

وقد ترجمت هذه الرواية الى الانجليزية والى العديد من اللغـات الاوروبية الأخرى ، ولكن لا بد انهـا فقـدت الكثير من جمالهـا وتأثيرها نظرا لأن لغة الفلاح العـادية هى المستعملة فى الأصـل فى الحوار ، وهى لغة لا يمكن بسهولة ان تنقل الى لغة أجنبية توررياتها وتلميحاتها واقتباساتها القرآنية •

واذ بلغ عبد الرحمن الشرقاوى بهذا الكتاب ذروة الشهرة الأدبية فقد قنع منذ ذلك الحين بنجاح أقل دويا • وقد أصدر فيما أصدر عدة مجموعات من القصص القصيرة يصف فيها حياة الفـلاح خلال الحرب الماضية ، منها « قلوب خالية » فى سنة ١٩٥٧ ، ورواية أخرى هى « الشوارع الخلفية » فى سنة ١٩٥٨ • وتعلقه بالاسلام واضح فى جميع مؤلفاته ، وسبق له أن وضع دراسة تاريخية للعهد الأول من الاسلام عنوانها « محمد رسول الحرية » •

ومسرحيته الشعرية التى أشرت اليها من قبل ــ مأساة جميلة ــ محاولة لاحياء المسرحية الشعرية التى بلغ فيها احمد شوقى الذروة • وفى رأيى انه كان فى هذه أقل توفيقا : فاللغة عادية المستوى، والوزن (وهو من وزن الرمل) ممل رتيب • ولكن هذا بالطبع رأى شخصى•

ويوسف ادريس واحد من أكثر الناس لفتا للأنظار بين شـباب الجيل من كتاب القصة القصيرة والروائيين الواقعيين (ومن الحق أن الأدب القصصى المصرى ــ ولعلنى أسرفت فى التأكيد على هذا ــ

يتميز بسعيه الى تلوين الحياة المصرية سواء فى الحضر أو فى الريف بألوان صادقة وواقعية بقدر الامكان) •

وقـد ولد يوسف ادريس فى عام ١٩٢٧ ، وتخرج من كليـة طب القاهرة فى سنة ١٩٥١ ، والتحق طبيبا مقيما ثلاثة أعوام بمستشفى القصر العينى الحكومى ، وبعد ذلك عين مفتشا للصحة فى أكثر أحياء القـاهرة شـعبية وروعة ، وهى حى الدرب الأحمر الذى يقع الى الجنوب الشرقى من باب زويلة • وشأن الكثيرين من رجال مهنته فقد هيأت له مهام أعماله اليومية الفرصة لكى يعرف حق المعرفة نفوس العامة من الشعب ، وبخلفيته وجذوره فان كتـاباته امتدت فشملت المشاهد المصرية بأكملها • وقد يكتب فى سنة١٩٥٠ وهو بعد مازال طالبا ، ونشرت له بعض القصص فى مجلة « قصص للجميع » وغيرها من المجلات المماثلة •

وفى عام ١٩٥٣ بدأ يكتب فى صـحيفة « المصرى » ، وفيما بعـد أصبح مديرا للقصص فى روزا اليوسف • ومسرحيتين وروايتين وعدة مجموعات من القصص القصيرة ـ أحرز نجاحا ملحوظا فى حيـاته الأدبية ، وترجم له العديد من القصص الى الانجليزية أو الفرنسـية أو الروسية ، حتى ليمكن أن يقـال عنه انه يحـرز باطراد شـهرة دولية •

ونفاذ بصيرته فى سيكولوجية النماذج التى يرسمها رفع من قيمة فنه كراوية للقصة ، ويمكن أن يقال ان أعماله تتميز بأمرين : أولهما انها خالية من رومانسية بل حتى خيال الكثيرين من أوائل كتـاب القصة ، وانه يتحاشى فيها التمعن فى المشاكل العويصة ، ومن الحق أنها بواقعيتها الصارخة وتصويرها العميق للمشاكل الشخصية وكأنها انموذج لكتاب أكثر واقعية • والأمر الثانى أن الاسلوب الذى يكتب به بسيط جدا ، ولغته عربية عصرية متدفقة بالحياة وسليمة ، وخالية من المحسنات اللفظية الكلاسيكية ومن أى جهد للتأثير على القارىء

بسيطرة الكاتب على اللغة العربية • ولعل هذا أحد أسباب النجاح العظيم الذى احرزه يوسف ادريس عند شباب الجيل •

وان كانت ثمة حاجة الى دليل على ان الخلق الأدبى ليس قاصرا على اولئك الذين تلقوا تعليما نظاميا وتدربوا على فنون الأدب ، فاننا نجده فى أمين يوسف غراب ، وهو واحد من أكثر كتاب ما بعد الثورة نجاحا • انه من أسرة ريفية متواضعة ، وهو رجل علم نفسه منذ عجز عن مواصلة دراسته بعد المرحلة الابتدائية بسبب ظروف أسرته القاسية • ولكن الكتابة كانت فى دمائه ، فعندما كان موظفا كتابيا فى احدى القرى بدأ يسترعى الأنظار بقصصه القصيرة التى استطاع أن ينشرها فى صحف القاهرة والاسكندرية ، وخاصة فى « آخر ساعة » عندما كان محمد التابعى رئيسا للتحرير • وشأن غيره من الادباء الشبان المكافحين أثار أمين يوسف غراب انتباه الدكتور طه حسين الذى كان اهتمامه الأول دائما الفئة ذات النشأة الريفية رغم أعماله الشبيهة بدائرة المعارف ، ورغم مناصبه الرسمية المتعددة ، فشجعه فى حياته الأدبية •

ونتيجة لهذا التشجيع فان قصص أمين يوسف غراب بدلا من أن تبقى مدفونة فى اضابير الصحف اليومية والأسبوعية ، نشرت فى مجموعات مستقلة أذكر من بينها « آثار على الشفاه » فى ١٩٥٣ ، و « أرض الخطايا » فى ١٩٥٨ ، و « نساء الآخرين » فى ١٩٦٢ • وفى هذه وفى معظم المؤلفات الأخرى كان أمين يوسف غراب يتناول خير ما كان يعرفه ، وأعنى بذلك حياة القرية والريف ذات الأشكال المتعددة الأزلية والتناقضات الحادة فى المجتمع المصرى •

وعندما يتناول النساء فان قلمه يكون بنوع خاص رقيقا ومؤثرا ، وقد برهن على انه موهوب الى أقصى حد فى تحليل شخصياتهن بما فيها من تناقضات ومفاجآت وأضواء وظلال •

وصناعة السينما المصرية حقل خصب لنشاط الكثيرين من الكتاب

الناشئين ، وقد انهمك يوسف غراب فى كتابة السيناريو لهذا الميدان. وفى ذلك أحرز نجاحا بارزا ، ولكننا نرجو أن لا يصرفه هذا النجاح العظيم كثيرا عن الأدب الصرف . وبهذا لا أعنى نقد للسينما المصرية، رغم ما للمثقفين المصريين فيها من رأى يدل على عدم الرضا ، فقد انتجت فى العهد الماضى عدة افلام من الطراز الأول .

وهنا ينبغى أن تقال كلمات قلائل عن نجم صاعد فى ميدان القصة وهو فتحى غانم الموظف المدنى فى وزارة المعارف ، والذى ــ شأن الكثيرين من اقرانه ــ بدأ حياته الادبية بعد الثورة على صفحات الصحف اليومية مثل « المصرى » ، والمجلات الاسبوعية مثل « آخر ساعة » و « روزاليوسف » . وقد أصبح رئيسا لتحرير « صباح الخير » ، وهى مجلة أسبوعية احرزت نجاحا ضخما باستثارتها روح النكتة المصرية المأثورة .

ومما يميزها عن معظم المجلات الأسبوعية الأخرى انه ليس فى صفحاتها مكان للسياسة ، وبذلك سدت حاجة أغفلت منذ أمد طويل، فانه حتى فى العالم العربى ليس كل انسان مهتما بالسياسة محموما بها .

وكما سبق أن ذكرت فان « صباح الخير » تهيىء منبرا عاما للكتابة الفكاهية ، واذا كان لى أن اصفها بدقة أكثر لقلت انها تقترب كثيرا من أن تكون مجلة « بانش » باللغة العربية . ولفتحى غانم مجموعة من القصص القصيرة اسمها « تجربة حب » صدرت فى سنة ١٩٥٨ وفيها يبدو واضحا تأثره بتشيخوف . وله أيضا روايتان ، احداهما « الجبل » الصادرة فى سنة ١٩٥٩ ، وهى قصة وحشية عن الاجرام والعصابات فى الوجه القبلى ، والأخرى « الرجل الذى فقد ظله » التى ظهرت حديثا فى لندن مترجمة الى الانجليزية .

والأخير الذى احتفظت باسمه من بين مجموعة الروائيين المصريين المعاصرين الذين أرجو ان أكون قد وفقت الى اثارة حب الاستطلاع

بشأنهم والاهتمام بهم ــ هذا الرجل الأخير الذى احسب ان جميع من يقرأون ويستمتعون بالأدب العــربى ينظرون اليه كأعظم روائى معاصر ، ليس فى مصر وحدها، وانما فى العالم العربى بأسره ــ روائى من طراز زولا وبلزاك ، وان كان غير مدين لهما بشىء ، اذ انه مصرى بكل معنى الكلمة ، وهو قصاص بالسهولة والخصوبة المأثورتين عن قصاصى القرون الوسطى الذين قــدموا البنا الحكايات الآخاذة فى « الف ليلة وليــلة » فهو خلف القرن العشرين لاولئــك العبــاقرة المجهولين • اننى أعنى بذلك طبعا نجيب محفوظ الذى هو اليوم فى ذروة قوته كروائى •

فى ســنة ١٩١٢ ولد نجيب محفوظ فى حى عتيق فى القــاهرة ، وتخرج فى ســنة ١٩٣٤ باجازة الفلســفة ، وغامر لأول مرة بالنشر بترجمــات من الانجليزية وبقصص قصــيرة مبنية على تاريخ مصر القديمة وأساطيرها • ورواياته المبكرة على نهج توفيق الحكيم الى حد ما فى « عودة الروح » التى نشرت لأول مرة فى ســنة ١٩٣٣ ، والتى كان لها تأثير غير محدود على الكتاب الآخرين • وعودة الروح كانت أول محاولة لفنــان حقيقى بكل معنى الكلمة لتصوير حيــاة القاهريين من الطبقة المتوسطة الدنيا ويقظتهم الفجائية للوعى الوطنى عقب ثورة ١٩١٩ •

والواقع انه قد مرت أربع عشرة سنة على الأحداث التى تصفها ، وهى أحداث أحس كل مصرى أنه مندمج فيها بعمق، وكذلك انقضت نفس الفترة على نشرها ، ومع ذلك كانت تعبيرا صــادقا عن اليقظة الوطنية التى انبثقت بقوة دافعة مطــرده النمــو الى حين نشــوب الحرب الأخيرة ، بل بقوة دافعة أكبر الى ثورة ١٩٥٢ وما بعــدها والحق ، كما سبق أن ذكرت من قبل ، ان هذه اليقظة التى انعكست واضطربت بكتابات ذلك العهد ــ كان لا بد ان آجلا أو عاجلا أن تؤدى الى الثورة •

ونجيب محفوظ ، فى أعظم مؤلفاته ، تعبير عن مدينة القــاهرة ،

وهى ليست قاهرة جروبى والسواح ، وانما القاهرة الحقيقية الجاثمة شرق العتبة الخضراء ، بسكانها المتدفقين الذين لا يحصون عددا ، والذين لا يسهم شىء على الاطلاق من التأثيرات الغربية الظاهرة بوضوح فى المدينة « العصرية » المحمومة •

اما ان نجيب محفوظ حاول فى رواياته العظيمة ـ على الأقل الى سنة ١٩٥٧ ـ أن يعطينا صورة واقعية للحياة فى أحياء القاهرة القديمة فأمر جلى فى الأسماء المثيرة التى يختارها ، وهى بوجه عام أسماء أحياء أو شوارع فى المدينة القديمة ، يتخذ منها مسارح لغراميات أو مآسى أبطاله وبطلاته • فلأول مرة استرعى أنظار الجماهير بروايته « خان الخليلى » فى ١٩٤١ ، تلك السوق الشهيرة بجوار جامع الأزهر ، وفى سنة ١٩٤٧ ظهرت له رواية « زقاق المدق » مأخوذا اسمها أيضا من احدى حوارى المدينة العتيقة • وفى سنة ١٩٤٧ أيضا ظهر له « السراب » ، وفى ١٩٤٩ ظهر له « بداية ونهاية » وهذه الرواية الأخيرة تناولت اليقظة الوطنية بين تلاميذ المدارس الثانوية •

ونجيب محفوظ يولى عناية كبيرة لحبكة رواياته وبنائها ؛ ويهتم اهتماما شديدا بصفاء اللغة التى يكتب بها • فهنا يكون على العربية الفصحى أن تعبر عن أعمق الانفعالات والمشاعر ، حتى لاكثر الناس تواضعا من كناسى الشوارع ـ وهذا دون أن تصبح اللغة متكلفة وغير طبيعية ، أما الطريق السهل الميسر للغة العامية فيتجنبه • والظاهرة الأخرى فى جهاده الفنى هى انه ليس عجولا فى الاندفاع الى المطبعة ، اذ الواقع أنه قد تنقضى سنوات بين طبع احدى رواياته والرواية الأخرى •

وتحفة نجيب محفوظ الرائعة هى ثلاثيته العظيمة التى ظهرت بين ١٩٥١ و ١٩٥٧ : « بين القصرين » و « قصر الشوق » و «السكرية»، وهى أسماء لأحياء وشوارع القاهرة القديمة لن أحاول أن اترجمها • وهذه الثلاثية رواية على الاسلوب الواقعى العظيم لأميل زولا ،

تهدف الى وصف ثلاثة أجيال من تطور أسرة من الطبقة المتوسطة الدنيا خلال النصف الأول من هذا القرن .

وفى اسلوب شبيه بالمسيرة الذاتية تهدف أيضا الى أن تبين انه حتى المجتمعات المتشبثة بالتقاليد الى أقصى حد لا يمكن أن تبقى بلا تغيير أمام مرور الزمن الذى يغير دون ندم النظرة الى الحياة ، والى العادات ، والى العقليات ، وحتى الى الأخلاق . وفى سنة ١٩٥٧ منح نجيب محفوظ الجائزة التقديرية للدولة كأحسن كاتب مصرى فى ذلك العام عن الجزء الثانى من ثلاثيته .

وبعد صمت آخر طويل أصدر فى ١٩٦٢ كتابا جديدا « اللص والكلاب » بأسلوب جديد تماما ، ومختلف عن الطبيعة الوصفية والواقعية لمؤلفاته السابقة . وفى هذه القصة الحافلة نجد البطل ، وهو لص ، ثائرا ضد المجتمع الفاسد . انه طراز من روبين هود ، يسرق من الأغنياء لكى يخفف عن طوائف الفقراء والتعساء ، وقد وشى به سيده الروحى الذى كان قد شجعه على التمرد على المجتمع .

والرواية تتناول الخواطر الكامنة فى نفس اللص ، باعتباره خارجا على القانون مطاردا بواسطة الشرطة ، وأخيرا يصاب بالرصاص وسط نباح الكلاب التى كانت قد أطلقت فى أعقابه . (وهذه القصة اخرجت فيلما سينمائيا نجح نجاحا عظيما) .

وبهذا الاسلوب الجديد فى الكتابة فتح نجيب محفوظ الباب أمام ظاهرة جديدة ومثيرة فى الأدب العربى الحديث سوف لا تخفق — بكل تأكيد — فى أن تؤثر بعمق فى الكتابة الخلاقة فى العالم العربى ، بل ربما فى جهات أخرى لو ان مؤلفاته وقعت فى يد مترجم قدير حساس الشعور .

والذى اخفقت الثورة فى ابرازه — حسبما أعلم — هو امرأة كاتبة من طراز هؤلاء الروائيين وكتاب القصة القصيرة الذين أشرت اليهم

فى ايجاز من قبل • ان هناك طبعا سيدات كثيرات فى هـذا العصر المتحرر ــ ومعظمهن صحافيات يعملن فى الصحف اليومية والمجـلات الأسبوعية ــ احرزن شهرة ضئيلة لا سيما فى ميدان القصة القصيرة • ولكن لم يظهر من أعمالهن الا القليل مما يعد ذا قيمة دائمة وصـورة حقيقية للأحوال الاجتماعية القائمة •

وقد كتبت فى سنة ١٩٥٤ أقول : « عندما يتطلع المرء الى الوجوه الجادة ذات العزم للشابات الذين تزدحم بهن المقاعد فى جميع الكليات تقريبا وخاصة فى كلية الأداب فى الجامعات الحديثة ــ فان نفسه تمتلىء بالتفاؤل واليقين فى أنه ، ان عاجلا أو آجلا ، سوف تظهر فى مصر من تتقمص شخصية مثل مدام دى ستيل اوجين اوستن • » ــ وانى لم أقنط بعد من أن يتحقق هذا الأمل •

وينبغى أن أقـول كلمـات قلائل عامة عن المسرح الذى لقى من الثورة دفعة كبيرة جدا ، والذى أخذ يصبح قوة جبارة فى الحيـاة المصرية • ورغم انه مازال صغيرا فى حجمه بالقياس الى نمط الأدب الذى تناولته فى هذا البحث ، فان المسرحية ما زالت تجتذب الكتاب أكثر فأكثر بسبب التشجيع الذى تمنحه وزارة الثقافة للعـديد من الفرق التمثيلية ، وبسبب المجال الذى تقدمه بانشاء مسارح خاضعة للاشراف الحكومى •

وهناك أيضا ادراك الشعب المصرى ان المسرحية صورة جوهرية فى الفنون الأدبية الهدف منها رسم جميع أنواع التغيير الاجتماعى لا ان تقصر نفسها على أن تكون مجرد وسيلة للتسلية عند قضـاء احدى السهرات • والحق أنه قد انقضى الى الأبد عصر كوميديات الريحانى الصاخبة والهزليـة غالبـا • انه الآن عصر مسرحيات ذات رسالة ، أى مسرحيات الأدب الهادف ، وكما هو الشأن فى بلاد أخرى كثيرة مسرحيات « التطلع فى سخط الى الوراء » •

ولا يكاد يوجد روائى أو كاتب للقصـة القصيرة لم ينجذب ال

تقديم مسرحيات طويلة أو ذات فصل واحد للموضوعات التى يتناولها فى قصصه ، كما ان جاذبية الكتابة للتليفزيون قد أثبتت انها مسيطرة على الكثيرين . وتأثير هذه الاداة سوف يستمر فى اطراد ، ليس فقط على اولئك الذين يشاهدونه ، بل أيضا على اولئك الذين يكتبون له .

وكما سبق أن تردد غالبا فان المسرحية ــ كحركة أصيلة وخلاقة ــ لم تكد توجد فى مصر على الاطلاق الا بعد الحرب العالمية الاولى . وكما هو شأن الصور الأخرى للفن الخلاق ، فان المسرحية تطورت كنتيجة وحالة ملازمة للنشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى البالغ الذى غير وشكل تدريجيا الحياة فى مصر المعاصرة فى أعقاب ظهور الطبقة المتوسطة ذات الاتجاهات الغربية .

وقبل عام ١٩٥٢ كان توفيق الحكيم ومحمود تيمور هما فعلا الكاتبان المسرحيان الوحيدان من ذوى المكانة فى ميدان المسرحية « ذات الهدف الاجتماعى » . ولكن منذ الثورة ظهر كثيرون من الكتاب المسرحيين من الطراز الأول يمكن أن يخصص لمؤلفاتهم بحث مستقل .

والتغيير الكبير الذى اكتسح المجتمع المصرى بين الحربين زادته ثورة ١٩٥٢ حدة الى حد أن المشاكل الفردية اتخذت لها أبعادا وطنية . وقد يتطابق شيء منها مع المشاكل الشخصية لبعض الكتاب الذين كان معظمهم منتميا الى الطبقة المتوسطة . وفى ضوء الروابط الوثيقة بين المثقفين والفلاحين والعمال ــ وهى فى مصر أشد ترابطا منها فى معظم البلاد الأخرى ــ فان هذه المشاكل كان ينظر اليها على انها مشاكل الطبقات الكادحة .

والواقع ان الفجوة التى كانت تتسع دائما بين الطبقات العالية والمثقفين أدت بهؤلاء الى مزيد من الاقتراب من الطبقات العاملة التى

كانوا يصورون حياتها ويعكسون آمالها فى حياة أفضل ويشجعونها ، والى حد ما يشاطرونهم اياها •

والامتيازات المحدودة التى قدمها العهد السابق الى هذه الطبقات لم تكن أكثـر من صـمام للأمن اريد به التنفيس عن بعض مشاعر الصراع الطبقى المبدئى ولكن هذا لم يؤد الى تكافؤ الفرص ، نظرا لأن الموارد المالية ظلت فى أيدى الطبقات العالية ، ولم يخلق هذا الا استعلاء جديدا مصحوبا بشعور عميق الجذور بخيبة الأمل •

ومع الثورة جاء شـعور جديد من التفاؤل واحسـاس بالانتصار طغى على الطبقات المتوسطة ، فأثار الثقة بأن المشاكل يمكن أن تحل بسهولة ــ كمشكلة التركيب الطبقى فى المجتمع المصرى ــ وان أمة جديدة قد تشكلت ، وتوحـدت بالحب الأخوى ، وتقاسمت الكد والنصب •

وهذا هو الشـعور الذى عبر عنـه توفيق الحكيم فى مسرحيته « الأيدى الناعمة » الذى دار موضوعها حول التصالح بين الطبقات عن طريق الحب والتفاهم المتبادل •

ولكن الثـورة المصرية ، كغيرها من الثـورات والتهجمات على الاسلوب التقليدى لحياة احدى الامم ــ لم تسفر عن عهد ذهبى من الحب الأخوى والثقة المتبادلة ، وهى حقيقة دعت الكتاب المسرحيين الثوريين ، مثل نعمان عاشور ، الى مهاجمة « السلم الاجتماعى » كما كان يسمى •

ففى « الناس اللى تحت » التى مثلت لأول مرة فى سنة ١٩٥٦ أثار نعمان عاشـور هذين السـؤالين : ما هو مدى تشـبع الانسـان بالمساواة ؟ ••• والى أى مدى يستطيع الانسان أن يبنى مجتمعا قائما على المساواة ؟ •••

ان الصراع هو بين القيم الحقيقية والمزيفـة ، والمسرحية تعكس

التناقض الحاد بين « الناس اللى تحت » واولئك الذين يعيشون أو ، حسب مجرى المسرحية ، يصعدون السلم الى أعلى • انها رفض ، أو على الأقل نقد عنيف للسلم الاجتماعى الذى يشجع الأفراد على التنافس من أجل « غرفة فى السطح » انه سباق جرذان ، عنيف قاس لا يليق بمجتمع اشتراكى •

ورواية أخرى من تأليف نعمان عاشور أثارت ضجة كبيرة هى « الناس اللى فوق » ، وقد كتبها فى سنة ١٩٥٨ فى وقت اعادة التقييم الهادىء والتحرر من الوهم عندما تجلت صعوبة حل مشاكل المجتمع بغير الاجراءات المتطرفة • وهذه المسرحية ترفض امكانية التصالح بين الطبقة الحاكمة السابقة والطبقات الأخرى للمجتمع، وهكذا كانت أول تعبير فى أدب الثورة عن محاولة بناء مجتمع غير طبقى بالقضاء الكامل على الآثار الأخيرة للاقطاع والرأسمالية •

وفى سنة ١٩٦٣ توج نفس الكاتب المسرحى حملتيه السابقتين ضد المجتمع بمسرحيته « عيلة الدوغرى » التى هى نقطة تحول فى المسرحية المصرية • انها تطعن بمرارة فى مجتمع ما بعد الثورة ، وهو ميدان ظل حتى اليوم دون أن يرتاده أحد • وهى أيضا قصة رمزية ، فان آل « الدوغرى » العاجزين عن تكييف أنفسهم مع الأحوال المتغيرة يمثلون المصريين بوجه عام • وتغليف النقد الاجتماعى بالرمزية من ظواهر المسرحية المصرية فى مستهل ١٩٦٠ وما بعدها ، لانه وان كانت الثورة قد خلقت ظروفا يمكن أن تتطور فيها المسرحية بحرية الا أن رد الفعل ضد التوجيه السياسى كان قويا الى حد ان الكتاب المسرحيين لجأوا الى الرمزية كوسيلة للتعبير عن ملاحظاتهم الذاتية (١) •

(١) ناقش مستر كوان ارتياد الدكتور يوسف ادريس مجالات الرواية والقصة القصيرة. وفى يونية ١٩٦٤ صدرت فى القاهرة (الفرافير) وهى مسرحية ات فصلين ليوسف ادريس . وقد ظهرت لاول مرة على مسرح الجمهورية فى ١٦ ابريل ١٩٦٤ ، وقوبلت بحماس . والواقع انها اثارت اهتمام النقاد شهورا كثيرة . وفى ١٩٦٦ منح يوسف ادريس احدى جوائز الدولة فى الادب .
والواقعية الشائعة فى قصص يوسف ادريس القصيرة تجلت فى هذه المسرحية فى ((نظام)) المجتمع الانسانى ومشاكل حكم الدولة والطاعة ... الخ بقوة كبيرة الى حد شكلت معه رفضا حافلا بالتشكك لجميع الانظمة ــ الكاتب .

وفى الختام ينبغى أن أشير الى استعمال اللغة العامية التى هى سمة متميزة فى الأدب العربى المصرى الحديث لانتشارها بين بعض الروائيين وجميع الكتاب المسرحيين المشهورين • وهى بالطبع مسألة مثيرة للخلاف ، ومظهر للمعركة بين التقليدى والجديد ، وهى معركة كانت محتدمة ولم يفصل فيها منذ خمسين عاما •

وليس من شك فى ان استعمال اللغة العامية ساهم الى حد غير قليل فى جعل الأدب المصرى الخلاق أدبا وطنيا بحت وان كان للمرء أن يقول انه أدب وطنى ضيق النطاق • وكلما ادمج الكاتب نفسه فى عامة الشعب ، أو على الأقل فى الناس العاديين ، وبغض النظر عن طبقتهم، فانه يجد نفسه أشد انجذابا الى أن يعبر عن خواطرهم أو انفعالاتهم كما تحدث لهم فعلا •

والرغبة فى الواقعية حجة قوية فى صالح اللغة العامية ، ولكن كما أشرت من قبل فان استعمالها يجعل من الصعب ــ أن لم يكن من المستحيل ــ نقل الأدب المصرى الى جمهور أكبر لا يقرأ العربية •

والواقع ان هناك عربا آخرين يجدون أنفسهم أحيانا فى حيرة أمام فهم مجازات واستعارات اللغة العامية المصرية الصرفة • ومع ذلك فلعلها العنصر الجوهرى الوحيد فى الكتابة الحديثة الذى بدونه قد يخفق الكاتب « ذو الرسالة » فى اقامة الاتصال الشخصى الوثيق الذى يسعى اليه مع قرائه • أما التساؤل اذا كان انتشار التعليم سيؤدى الى جعل اللغة العامية غير ضرورية ــ فأمر سوف يجيب عليه الزمن وحده • ومع ذلك فان الكتاب الذين يستعملون اللغة العامية يلتمسون لأنفسهم جمهورا ضخما من القراء ، والقليل جدا من اولئك القراء من يفهمون كتب الجاحظ أو الأغانى (١) ، أو رسالة الغفران (٢) •

---

(١) تاليف : ابو الفرج الاصفهانى .
(٢) تاليف : ابو العلاء المعرى ــ الكاتب .

فى هذه الدراسة المبسرة المتعددة الأشكال لفرع واحـد فقط من الأدب المصرى الحديث تناولت طبعا جانبا واحدا لا غير من النهضة الأدبية الكثيرة الجوانب التى أثمرت ثمرا وفيرا فى جميع الميادين ، كالنقد الأدبى ـ القديم منه والحديث ـ والأدب الاسلامى والعلوم، وأيضا الجهد الجدير بالتقدير لتبسيط جميع فروع المعرفة وجعلها فى متناول الجماهير ، اذ لم يعد التعليم والثقافة قاصرين على الفئة القليلة المحظوظة .

واذا كنت قد وفقت فى اعطاء فكرة ولو ضئيلة عن حيوية وتكريس الادباء المصريين فانى لا أكون قد فشلت كل الفشل فى أداء مهمتى .

« الجـــزء الرابع »

دراســـة تصنيفيــة للـكتب

(بيليوجرافـكية)



(١٠) بعض الآراء الغربيـــة فى الثورة المصرية

بقلم
ديريك هوبوود

لم يفرض على كتابة هذا البحث الا نطاق ذاتى ضيق الى حد ما ، اذ قصد به أن يكون تقييما لبعض الدراسات الغربية للثورة المصرية أكثر من أن يكون تأريخا شاملا للكتب الصادرة عن مصر منذ سنة ١٩٥٢ • وقد استبعدت منه الدراسات الاقتصادية والفنية ــ فيماعدا اثنتين منها ــ والمقالات المنشورة فى المطبوعات الدورية ، بيد أن عدد الأعمال الأخرى ضخم ، وواضح انها ذات طبيعة متفاوتة ، وأغلبهـا ذو طبيعة صحفية « جدية » متزنة ، أو متملقة ، أو نقدية •

والواقع أن الكتب التى وضعت عن مصر وثورتها ورئيسها كانت أكثر مما كتب عن أى موضـــوع آخر معاصر فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى كان مثيرا لاهتمام علماء السياسة والاقتصاديين والسواح والصــحفيين ــ ســواء كانوا جــديين أو غير جــديين • ولم يحجم المؤرخــون عن تقييم ســنى الثورة فى أبحــاثهم التــاريخية ، أما الاقتصــاديون فيصفون مجرى التغيير الاقتصادى ، وعلماء السياسة يتكشفون المحــاولات المختلفة للعهــد الحاضر لاكتساب الشرعيــة السياسية ، على حين يزن الدارسون للشئون الجارية الأمر ليتبينوا ما اذا كان النظام القائم يسجل انفصالا كاملا عن الماضى أم لا •

لم يكن هناك أبدا غرام غربى مع مصر • فاذا كان لدى الاوروبيين ــ وخاصــة البريطانيين ــ شىء من الحب للشرق الأوسط ، فانهم

يحتفظون به للعرب « الصرف » ، أى سكان الصحراء العربية •
ومعظم البريطانيين الذين عاشوا فى مصر ينظرون الى هذه البلاد ان
لم يكن بالنفور فبمزيج من السخط والتسامح ، ولكن من النادر ان
ينظروا اليها بمشاعر ايجابية من الود •

كان هناك سخط بسبب عدم الكفاية ، وبسبب حقيقة ان المصريين
مختلفون تماما عن البريطانيين • واولئك الذين لم يعيشوا فى مصر
اتنهوا الى انطباعاتهم من خليط من شراذم الجنود البريطانيين القادحة
ومن الصور الكاريكاتيرية المنشورة فى الصحف •

كانت هذه على الأقل هى الصورة المستقرة لدينا ، وقد اعتدنا
أن نسلم بها • وقد كان « شغب » ١٩٥٢ علامة على التغيير ، وكان
استيلاء الضباط الأحرار على السلطة بعد ذلك بستة شهور يعنى
بداية النهاية للنزاع البريطانى المصرى الطويل الأمد • وخلال فترة
من الوقت كانت هناك محاولات شاقة للتصالح ، وبعدئذ بدأت
اجراءات الطلاق ، ولم تكن حرب السويس الا المحاولة النهائية من
زوج أصبح الآن عقيما لكى يعيد فرض سلطته •

وقد اقتضى كل هذا اعادة تقييم جذرى لمواقف الغرب من مصر •
فالبلاد • بمشاعرها القوية التى أوقظت ، وبشخصية رئيسها التى يكثر
حولها الجدل ، وبمكانتها البارزة فى العالم الثالث — مصر هذه
لا يمكن تجاهلها • ولقد اشتد فيض الكتابة عن الشئون المصرية ،
وتغير فحواها •

وكان أشد ما لوحظ من تغيير زيادة الاهتمام الأمريكى بالبلاد ،
فمن بين الخمسين كتابا التى تناولت مصر على وجه التخصيص
والصادرة منذ سنة ١٩٥٢ — طبع خمساها تقريبا فى أمريكا • ولم
تحظ ذكريات الموظفين البريطانيين السابقين الا بالقليل من العناية
بينما لقيت الدراسات السياسية والاقتصادية الاجتماعية عناية أكبر •

وكانت معظم الكتب التى بأقلام اوروبيين ترسم مصر الحديثة فى اطار العالم الثالث كبلاد فى طليعة التغيير الاجتماعي والاقتصادى . واما بعض الدراسات المبكرة عن الثورة والتى كانت بأقلام المصريين أنفسهم (١) ، فتخرج عن نطاق هذا .. البحث .

والمؤلفات العامة عن مصر المطبوعة بعد سنة ١٩٥٢ مباشرة أضافت بطبيعة الحال فصلا نهائيا عن « آخر التطورات » (التى ليست بالضرورة نابعة من الحجج الواردة بالجزء الأكبر من الدراسة) . وقد حاول جون مارلو فى كتابه « العلاقات الانجليزية المصرية (٢) » أن يقيم العوامل الحقيقية التى أدت الى العلاقات المتغيرة بين بريطانيا ومصر . فقد كانت هناك قاعدة دائمة الاهتزاز لهذه العلاقات نظرا لأن السياسة البريطانية كانت مكرهة على أن تتكيف طبقا للظروف الجديدة .

وقد بقى كلا الجانبين الى حد ما أسيرين لماضيهما . وقد أدى هذا بمارلو الى أن يقرر ان الثورة المصرية تمثل تحولا عن التقليد الوفدى فى السياسة وعودة الى تقليد أسبق .

أما اوستن مور الذى كان استاذا زائرا فى جامعة الاسكندرية من سبتمبر ١٩٥١ الى يوليه ١٩٥٢ فقدم الينا وصفا ممتعا — وان لم يكن فى جوهره وصف خبير للأحداث اليومية التى أدت الى انقلاب يولية .

وفى كتابه « وداعا يافاروق »(٣) انتقد بشدة ضعف الزعامة الوفدية التى برهنت على عجزها التام عن مجارات المد الصاعد

---

(١) انور السادات ، ((ثورة على النيل)) ، ((لندن — الان وينجيت — ١٩٥٧) — راشد البراوى ، ((الانقلاب العسكرى فى مصر)) (القاهرة ١٩٥٢) — جمال عبد الناصر ، ((فلسفة الثورة)) ، (القاهرة ١٩٥٤) — محمد نجيب ، ((مصير مصر)) (لندن ، فيكتور جولانكز ، ١٩٥٩) .

(٢) جون مارلو ، ((العلاقات الانجليزية المصرية من ١٨٠٠ الى ١٩٥٣ ،)) لندن مطبعة كريسيت — ١٩٥٤ .

(٣) اوستن ل.مور — ((وداعا يافاروق)) — شيكاغو — مطبعة الطلبة ١٩٥٤ .

للسخط السياسى والاجتماعى • وكان وداعه لفاروق غير مشوب بالندم ، ورغم انه ديموقراطى مخلص الا أنه تنبأ منذ مستهل ١٩٥٢ أن ديكتاتورية قوية قد تجلب الى الشعب المصرى سلاما أكبر مما يأتى به ذلك الخليط من القصر والسياسيين •

أما جاكوب لاندوفى « البرلمانات والأحزاب فى مصر »(١) ، وهى رسالة كتبت قبل ١٩٥٢ وان كانت قد نشرت فى ١٩٥٤ ، فقد ذهب على أساس تحليله للسياسة البرلمانية المصرية من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ الى استنتاج مختلف وأقل دقة بكثير • فقد تنبأ للحكم العسكرى بحياة قصيرة مادام لم يقم « لا على تأييد أية جماعة منظمة أو حزب منظم ، ولا على ادارة مدنية جديرة بالثقة » •

ولعل هذا الاستنتاج كانت نتيجته الحتمية هى رؤيته لمادة دراساته الواهية تنهار فى غمضة عين وليس انه وضع تقديرا غير متحيزا لامكانيات الحكومة العسكرية •

ان مهمة ضغط أربعة آلاف سنة من التاريخ فى أقل من ثلثمائة صفحة لهى مهمة تثبط العزم الى أقصى حد ، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ هـ • وود • جارفس • فاكتساحه للتاريخ فى كتابه « من فرعون الى فاروق » (٢) اشتمل على رمسيس الثانى ومحمد نجيب • وعنده ان شطرا من وحدة التاريخ المصرى الجوهرية كان توكيدا لهستيريا الغوغاء وعنفها • ومثل هذه النظرات الى التاريخ يمكن أن تكون لها قيمتها ، بيد ان من الجلى ان الهدف الرئيسى للمؤلف كان ان يقدم تبريرا للسياسة البريطانية فى مصر •

ولقد كانت نهاية العهد البريطانى مأساة لا ضرورة لها بالنسبة الى مصر وهو لم يخصص لنزول فاروق عن العرش وقيام الحكومة العسكرية سوى فقرتين • ومع ان هذا الكتاب نشر بعد هذه

---

(١) جيكوب . لاندو ـ ((البرلمانات والاحزاب فى مصر)) (تل ابيب ـ دار الطباعة الاسراليلية لحساب الجمعية الشرقية الاسراليلية ـ ١٩٥٣) .

(٢) هـ. وود جارفيس (من فرعون الى فاروق) ـ لندن ـ جون موراى ـ ١٩٥٥ .

الأحداث بثلاثة أعوام الا أنه لم تبذل أية محاولة لتقييم أو تحليل مجرى الثورة وأسبابها • ولكن لما كان جلاء البريطانيين عند المؤلف « نهاية عهد ••• نشأ أصلا على أيام الفراعنة » فلعل العهد الجديد لم يعد يعنيه فى شىء •

وكتاب جارفيس فى جوهره كان عما سبق الثورة • أما المؤلفات التالية فهى دراسات أكثر تركيزا على مصر بعد سنة ١٩٥٢ • وأول ما صدر عنها وأحسنها الدراسة التى قام بها جان وسيمون لاكوتير فى « مصر تتحرك » (١) الصادر فى سنة ١٩٥٦ ، والذى ترجم فيما بعد الى الانجليزية باسم « مصر فى حالة تحول » • وقد أمضى المؤلفان فى مصر السنوات من ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ ، والجزء الأكبر من كتابهما ــ وهو فرنسى الطابع فى سياقه وفى اسلوبه ــ قائم على ملاحظاتهما وأحاديثهما ورواياتهما الشخصية •

ومن الفصول الخمسة الأولى كان أولها تاريخا عاجلا للفترة من غزوة نابليون الى الثورة • ولكن هذه لم تكن هى الاهتمام الرئيسى للمؤلفين ، وانما كان الغرض منها الى حد ما دراسة تفصيلية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر فى سياق التغيير السريع • وتضمن الكتاب ثروة من المادة بسطت بنفاذ من البصيرة عن مجتمع القاهرة وحياة الريف والاصلاح الزراعى والاقتصاد والسد العالى، وكان فى الملاحظات الشخصية ما جعلها اكثر دلالة ومغزى •

ومثل هذا الاسلوب فى تناول الموضوع أوجد تعارضا بين النظرية والواقع • ولهذا انتهى المؤلفان الى ان الديكتاتورية الثورية قد تكون أفضل وسيلة لانجاز الامور ، ومع ذلك فانهما غالبا ما أبديا استياءهما من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة • وقد رسمت صورة

---

(١) جان وسيمون لاكوتير ــ « مصر تتحرك »
ــ باريس ــ طبعات دى سيل ــ ١٩٥٦ ــ الترجمة الانجليزية « مصر فى حالة تحول »
نيويورك ــ مطبوعات كريتيريون ــ ١٩٥٨ •

واضحة للرئيس عبد الناصر اشير فيهـا الى افتقاره فى ذلك الوقت لمذهب ايديولوجى ، والى براعته السياسية والى خبرته العمليـة • وكان واضحا ان الفصل الأخير عن أزمة قناة السويس اضيف كفكرة طارئة ، ويقصد تقييم آثارها فى مصر وحدها •

وكتاب آخر وضع على نفس النهج الذى احتذاه الاخوان لاكوتير وان كان حقيقا باهتمام أقل هو « أبو الهول يستيقظ » (١) من تأليف جيرالدا سبارو • واختيار العنوان فيه دلالة على أسلوب المحتوى • وفيه اتجه المؤلف الى اعادة تهذيب الصورة ذات •• الجانب الواحد التى لمصر عنـد الغرب • لقـد « اقلقـه ذلك القـدر من التشويه والتحامل » الذى زحف الى هذه الصورة ، بيد أنه سبق تقريبا الى الطرف الآخر الأقصى من ابتلاع الدعاية كلها « والاستسلام بلا قيد أو شرط » لعبد الناصر • فعنده ان الرئيس رسول ، وانه رجل مثالى ينطوى على قوة سحرية كامنة •

ووصفه للموقف الاقتصادى والسـياسى كان بكل أسف مبسطا أكثر مما ينبغى ، وغير متفق مع قواعد النقد النزيه ، وذلك بما أبداه من تعاطف واهتمام واضحين بأمانى العرب •

وكتاب توم ليتل « مصر » (٢) كان صـورة متعاطفة مع العهـد الحاضر ، ولكنه لم يكن متعاطفا أكثر مما ينبغى • والمؤلف ، وهو صحفى له عـدة أعوام من الخبرة بمصر ، وصف الحـالة من زاوية القاهرة ، ولكنه لم يبسطها على أسلوب اسـبارو المدافع عن عبـد الناصر وسياسته • لقد تنـاول الأمور المألوفة ، وخصص جزءا من كتابه لمصر قبل الثورة ، ولكن فى رأيه ان هذا كان لكى يبرز وحدة التـاريخ المصرى واستمرار مصير الشعب • ووعى الشعب المصرى لانعزاله عن الطغاة « كان أهم العوامل التى أدت الى أن الأمة المصرية

---

(١) جيرالد اسبارو ـ « ابو الهول يستيقظ »
لندن ـ روبرت هيل ـ ١٩٥٦ .
(٢) توم ليتل ـ « مصر » ـ لندن ـ ارنست بين ١٩٥٨ .

عادت الى الظهور من جديد ــ فى كثير من المعاناة وتميزت بها صلابة النضال القومى » •

ومن الناحية السياسية فان سـنة ١٩٥٢ ابرزت تغييرا فى هـذا الانموذج ، أو على الأقل ابرزت نجاح اثبات المظلومين لوجودهم فى مواجهة الظالمين الا وهو تحرير البلاد من « اغلال التاريخ » •

وفى وصفه للفترة التى أعقبت ذلك ، كان المؤلف حريصا على أن يتحاشى الدفاع عن القضية ، وانما حاول أن يبين تأثير السياسة الغربية على القاهرة (وخاصة أثناء أزمة السويس •) وان يلقى ضوءا على السياسة المصرية الداخلية • أما تكهناته عن المستقبل ــ وعلى الأقل فيما يهم بريطانيـا ــ فكانت دقيقة الى حد محزن : « لا يمكن فى المستقبل القريب أن يكون للدول الغربية الكبرى سياسة ناجحة فى الشرق الأوسط الا بالتعاون مع مصر » •

وفى سنة ١٩٥٦ أصدر ولتر لاكوير كتيبا عن مصر باسم « ناصر مصر » (١) تضمن دراسة سياسية واقتصادية موجزة للسنوات الأربع الأولى للعهد الحاضر • والواقع انه كان صحيفة اتهام قوية عن افتقار مصر الى الانجازات الجـدية ، فهو نقيض للنهج المتحيز فى كتـاب اسبارو • لقد تضمن نقدا « للتوسع المظهرى الخطر فى الخارج » ، ونقدا للسياسة الخارجية التى تتبع « اتجاه الكتـلة السوفيتية » ، ولعدم محاولة حل المشكلة المصرية الرئيسية ــ الا وهى زيادة السكان فى الريف •

وكانت النتيجة التى انتهى اليها هى ان النظام الثورى « لم يكن لديه الا القليل جدا مما يتباهى به » • والقيمة الوحيدة لهذا الكتيب هى تقديمه صحيفة اتهام عن القضية ، ومع ذلك فقـد كان هذا فى الغالب بالاسلوب التقليدى المنبه للخطر بالتحذير من مطامع عبـد الناصر « المغرقة فى الخيال » •

---

(١) والتر . لاكوير ــ ((ناصر مصر))
لندن ــ ويدينفيلد ونيكلسون ١٩٥٦ •

وقدم الينا ديزموند ستيوارت رأيا آخر متعاطفا فى أساسه فى كتابه « مصر الفتية » (1) • وقد استغرقت مقدمته التاريخية التى لا بد منها نحو ثلثى الكتاب ، مبتدئة من نابليون الى فاروق • ودراسته للسنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ كانت أكثر قليلا من عرض زمنى لسلسلة الانطباعات التى انتهى اليها من مناقشاته وأحاديثه داخل البلاد • وقد ضحى بالتفسيرات والتعليلات مفضلا عليها التسجيل الحرفى ، وكان حب المؤلف الواضح لمصر وتأثره بما شاهده وما سمع – لما يثير مشاعر غامضة من الود أكثر مما يساهم فى التفهم على حقيقة الأمر •

وبالرغم من اسم كتاب ويلتون واين « ناصر مصر » (2) فانه ليس ترجمة لسيرة الرئيس ، وانما أقرب الى أن يكون تبريرا للاسم الفرعى وهو « البحث عن الكرامة » • والكتاب من تأليف صحفى أمريكى كتبه – بلا استحياء – لكى يزود جمهوره بمعلومات عن مصر « التى قد تصبح عائقا لمركزنا كقوة عالمية ولتفهمنا لأحوال الدنيا • »

وهو – شأن الكتاب السابق – مبنى على تجارب الأعوام العديدة من الاقامة فى القاهرة مدرسا فى الكلية الامريكية ومراسلا خارجيا • ومهما يكن فقد وضع هذا الكتاب من أجل جمهور أمريكى غير مزود معظمه بالمعلومات ، وأكد الفكرة التقليدبة الأمريكية من ان « ابن البلد فعل شيئا عظيما • »

كان عبد الناصر مواطنا من العامة (أولاد البلد) ، واسرته من أبناء الريف فى بنى مر • وكانت هذه الجذور المتواضعة – وليس فترة صباه فى الاسكندرية المتحضرة – هى نقطة البداية فى « البحث

---

(1) ديزمونت ستيوارت – – « مصر الفتية »
لندن – الان وينجيت ١٩٥٨ •
(2) ويلتون واين – « ناصر مصر »
كامبردج ، ماس ، كتب ارلنجتون – ١٩٥٩ •

عن الكرامة » ـ ليس من أجل نفسه ، وانما من أجل الشعب المصرى وكان من رأى واين انه لاول .. مرة فى التاريخ الحديث كان للمصريين اعتزاز بأنفسهم وبوطنهم ، وان هذا كان فى معظمه نتيجة للقوة الدافعة الهائلة عند عبد الناصر . لقد كانت الثورة المصرية هى « ثورته » .

وقد بسط المؤلف فى جلاء السمات الخارجية لطبائعه ـ جاذبيته ومقدرته على العمل الشاق وخبرته ـ ولكن يبدو ان المفتاح الحقيقى كان مفقودا . وسذاجة هذا الكتاب وربما رغبته فى أن يبرز « اولئك البريطانيين الذين يعرفون كل شىء عن العرب ولكن لا يفهمون شيئا » ـ حجبت خطوة مترددة الى الأمام لتنمية ذلك الفهم الذى تطلبته مقدمة الكتاب بشدة .

ودراسة أخرى أشد تركيزا لمشكلة تقديم معلومات عن الجذور الخلفية ـ وضعت فى سلسلة الدراسات الأهلية الامريكية التى تصدرها سجلات العلاقات .. الانسانية للمنطقة . وهى تصدر عن جمعيات تعليمية دولية ، وتستخدم فيها السجلات النظامية الخاصة بالبلد المعنى .

وأخطاء مثل هذه الطريقة واضحة : تكرار لا داعى له ، وافتقار الى وحدة البحث ، وحقائق مجمعة ومبوبة بعناية تصلح على ما يبدو ولادخالها عشوائيا فى النص . وقد ظهرت هذه الدراسة باسم « مصر » (1) فى سنة ١٩٥٧ فى المجلد السادس من السلسلة . وكان الهدف منها هو « الاختبار العميق للجوانب السيكولوجية والسياسية والاقتصادية » للمجتمع المصرى ، « وتحديد الأنماط الأساسية ، الثقافية والتشريعية » وأيضا « الكشف عن القيم والمواقف المسيطرة » .

وهذا البحث الذى تولاه أعضاء العديد من الجمعيات التعليمية

---

(1) جورج ل. هاريس (المؤلف) ـ ((مصر)) ـ نيوهافين ، سجلات العلاقات الانسانية للمنطقة ـ سلسلة الدراسات الاهلية ـ ١٩٥٧ .

كان مصـــدر معلوماته نظريات الآخرين واجتهاداتهم • ثم « يكمل بعملية تفنيد وتركيب » • وهذه الطريقة يمكن أن تؤدى بســهولة الى قبول التعميمات وانصاف الحقائق باعتبارها حقائق ذات صلاحية عامة بسبب ضرورة الوصول الى نتيجة ما فى كل موضوع يبحث •

وفضلا عن هذا فان التكهنات عن الاتجاه المتوقع لأحداث المستقبل يمكن ان يكون لها ثقل كبير عندما ترتبط فقط بشىء من العــلاقة بوجهة النظر العامة للكاتب ، وهى بالضرورة أمر مفتقد فى دراسة من هذا الطراز • والواقع ان هذه الدراسة كانت « دليلا » أو كتــابا مدرسيا فيما فى تناوله الزراعة أو الرى أو الخــدمة الاجتمــاعية أو الاسرة ، ولكنه دون ذلك بكثير فى تنــاول المســائل الأكثر تعقيدا وتشابكا • وباعتباره « دليلا » فانه عرض حقائق لا تحصى عن الحياة المصرية ، ولكنه كان حافلا بالتكرار نظرا لأن الكثير من الحقائق كان متعلقا بأكثر من « موضوع تعليمى » واحد •

فمجرى الأحداث منذ سنة ١٩٥٢ ورد فى عدة فصــول ، ولكن تفسيره للأحداث السياسية (ومثال ذلك انه « يمكن استنباط وسيلة ما للتقارب بين الاســلام والشيوعية ») اظهر حاجة الكتــاب الى الخروج بنظريات شاملة • وجملة القول أنه محاولة لســد ثغرة فى معلوماتنا عن مصر ، ولكنها كانت محاولة أرادت قبــل الاوان أن تكون شاملة وحاسمة أكثر مما ينبغى •

وجمال عبد الناصر أحد القلائل من ذوى القوة الأخلاقية بحق بين زعماء العالم الثالث ، ولهذا يسيطر دون جدال على معظم الدراسات الخاصة بمصر الحديثة • ففى كتاب جورج فوتشر « جمال عبدالناصر ورفاقه » [1] ـ كان الرئيس وليس « رفاقه » هو الشخصية الرئيسية فى الكتاب •

---

(١) جورج فوتشر ـ جمال عبد الناصر وفريقه
مجلدان ـ باريس ـ جوليارد ـ ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ •

ومن أحاديث المؤلف مع اولئك الذين كانوا على اتصـــال وثيق بجمال عبد الناصر جمع عنه حقائق القت ضوءا على أخلاقه • ومثال ذلك أنه حصل من أمين مكتبة الاكاديمية العسكرية على قائمة بالكتب التى قرأها عبد الناصر • وكشفت هذه عن اهتمام عميق بالتـــاريخ وبالحملات العسكرية ، وخاصة الاهتمام بحياة الشخصيات التاريخية العظيمة ــ وبنوع خاص الاســكندر الأكبر ونابليـــون وبســـمارك وأتاتورك • انهم هم « الأبطال الذين يخلقون لأنفسهم أدوارا من المجد والبطولة العظيمة ، يقومون بها فى لحظات حاسمة على مسرح التاريخ » (نقلا عن « فلسفة الثورة ») •

وركز فوتشر على ان عبد الناصر فى رأيه كان يعتقد فى نفسه منذ أمد طويل أنه بطل كهؤلاء ــ بطل عليه ان يملأ دورا شاغرا فى الشرق الأوسط • ولقـــد سجلت حيـــاة الرئيس المبكرة مدعمة بالوثائق ، ووضعت الأحداث الحاضرة المعروفة فى اطارها الاجتماعى • وقـــد تناول المجلد الأول من الكتاب الأحداث حتى الاستيلاء على السلطة فى ١٩٥٢ ، وتناول المجلد الثانى ممارسة هذه السلطة حتى عام ١٩٦٠

أما الكتاب الثانى الذى تلاه « مصر ناصر الحديثة » (١) لكيت هوبلوك ــ فكان أهم اســهام فى معلوماتنــا عن مصر منذ كتـــاب الأخوين لاكوتير • وقد اعطيت للمؤلف التسهيلات الكاملة من كل من الرئيس والوزراء ، وكانت الدراسة الناتجة موثوقا بها أكثر من كتاب آل لاكوتير ، وفى نفس الوقت أحسن تنظيما وأكثر دقة •

ومرة أخـــرى كان هويلوك مراقبـــا متعاطفا ، وان لم يكن مجرد مدافع ، وذلك ان العديد من نتائجه كانت محل نقد شديد من عبد الناصر • ففى بيان متوازن رصدت الانجـــازات الجـــوهرية للعهد الحاضر فى ميادين الاصلاح الزراعى ، والتعليم والتنمية الاجتماعية

---

(١) كيت هويلوك ــ ((مصر ناصر الحديثة)) ــ نيويورك بريجر ــ ١٩٦٠. الطبعة الانجليزية نشرت بمعرفة كتب الاطلنطى ــ ستيفنس واولاده بلندن .

ـ ولكن فى مقابل هذا وضع الفقر فى البلاد ، وزيادة السكان ، واتساع الفجوة التى ينبغى سدها •

ان مصر لتكون محظوظة لو انها استطاعت أن تحتفظ بمستوى المعيشة الحالى ، وفى سنة ١٩٥٩ كان المؤلف مرتابا فى الفوائد التى يمكن ان يأتى بها السد العالى ، بل كان مرتابا حتى فى اتمامه • وقد أخذ هويلوك على عبد الناصر « هذا الاقتحام العدائى » للشئون الخارجية الى درجة أضرت بالتنمية الداخلية • وقد عزا هذا الى احتمال تبرم الرئيس بالمشاكل الداخليه الصرفة ، ورغبته فى أن يستخدم الى أقصى حد « قدراته التكتيكية » •

ان عبد الناصر كان حريا بأن يصبح واحدا من « أعظم الشخصيات فى القرن العشرين » لو أنه كبح جماح مطامعه الخارجية •

وثمة دراسة أقصر من تأليف شارل جالاجر ظهرت فى ١٩٦٠ ، « الجمهورية العربية المتحدة اليوم » (١) ، تناولت المشاكل المعروفة ، ولكن النتائج التى انتهى اليها المؤلف لازالت اليوم بعيدة عن أن تتحقق كما كانت فى ١٩٦٠ :

« ولما كان الاستعمار فى طريقه الى النهاية ••• المراكز الأخيرة المتناثرة للسيطرة غير المباشرة فى شبه الجزيرة العربية ، فانه لا ينبغى أن يكون هناك سبب قوى يدعو الدول الغربية الى أن تعارض الأهداف الأساسية البناءة للقومية العربية • »

واستمر عبد الناصر نفسه يثير اهتمام مؤرخى السير الشخصية ، فبعد نجاح سيرة بن جوريون تشجع مراسل خارجى أمريكى ، وهو روبرت سان جون ، فأخرج حياة الرئيس باسم « الرئيس » (٢) •

---

(١) شارل ف. جالاجو ـ الجمهورية العربية المتحدة اليوم ـ نيويورك ـ ابحاث موظفى الجامعات الامريكية ـ سلسلة شمال شرق افريقيا ـ الجزء السابع ـ ١٩٦٠ .

(٢) روبرت سان جون ـ « الرئيس » ـ نيويورك ـ ماكجروهيل ـ ١٩٦٠

ومرة آخرى يقدم هذا الاسم دلالة على الاسلوب : شعبى ، وودى ، ومثيرا الى حد ما . انه يسجل يوما بيوم ؛ وأحيانا دقيقة بدقيقة ، بيانا عن وصول عبد الناصر الى السلطة . وقد استخدمت فيه جميع أساليب المهنة وحيلها : أحاديث استعيدت بتفصيل دقيق ، التركيز على خلفية القرية أكثر من التركيز على خلفية العاصمة ، رجل الاسرة العطوف رسم بميله الى ربطات العنق المخططة بالعرض والى الافلام الأمريكية ــ بحيث يخرج القارىء وبنفسه انطباعات حية عن أحداث حياته وأخلاقه ــ حقيقة كانت أو متخيلة ــ ولا شىء خلاف ذلك الا القليل .

أما جوشيم جوستين فى كتابه « ناصر ــ الصعود الى السلطة » (١) الذى صدر فى نفس السنة التى صدر فيها « الرئيس » ــ فقد عنى بالعشرة أعوام الأولى المكونة لحياة عبد الناصر ، والتى يزعم انها مازالت غامضة . وكيفما كان فقد وصفها ويلتون واين فى السنة السابقة ، ولم يضف جوستين جديدا اليها . وعلى النقيض من كتاب سان جون فانه قدم مزيدا من تفاصيل الخلفية التاريخية والسياسية ، ومزيدا من المحاولة الجدية لتقييم عبد الناصر بالنسبة الى مجرى سياسته . بيد ان هذا كان اذ ذاك أرضا مطروقة وطأت معظمها الأقدام .

ومؤلف آخر مثير بشكل هستيرى ، ولكنه مسل لغرابة مدلولاته ، هو « وراء أبى الهول المصرى » (٢) لجرينبرج وسيدار . وفى « وراء أبو الهول » زعم المؤلفان انهما اكتشفا مؤامرة اسلامية نازية كبيرة عجيبة اتخذت لها ذلك الشعار الشهير : « الاندفاع نحو الشرق » ، وأهدافها « خلق كتلة عملاقة لقوة ثالثة تسيطر عليها مصر ... والمانيا » وكذلك « انشاء حكومة دينية اسلامية عصرية » وأيضا « القضاء على اسرائيل » و « ابادة الحضارة الغربية والمسيحية ابادة

---

(١) جوشيم ــ « ناصر ــ الصعود الى السلطة » ــ لندن ــ اورهافر ــ ١٩٦٠

(٢) هارولد ج. جرينبرج وارفنج سيدار ((وراء ابى الهول المصرى)) فيلادلفيا ونيويورك ــ شركة شيلتون ــ ١٩٦٠ .

كاملة » • وكان النص زاخر بعبارات ايعازية مثل : « القومية التى تغلى » ـ التدبير « السحرى » للمؤامرات المتشابكة ـ « الأقنعة السطحية المزيفة للسلام والديمقراطية » • بل ان المؤلفين ذهبا الى ان مبادىء الاخوان المسلمين قد تحققت أخيرا ، وان عبد النـاصر هو « خليفة المسـلمين فى القرن العشرين » وان الاخوان المسلمين كانوا « يتولون الحكم فى وادى النيل وفقا لحكومة دينية اسـلامية » • ولكن لعل المؤلفين كشفا اللعبة فى عبارتهما الاستهلالية حين قالا : « ان الحقيقة والخيال قد امتزجا بدهاء فى مصر المعاصرة ••• »

وفى مستهل الستينات ارتدت الدراسات الخاصة بمصر الى دنيـا البحث العلمى ، ولعله لأول مرة شرع علماء السـياسة الامريكيون المجربون فى فحص سياسات مصر وايديولوجيتها بأسلوب منظم • ففى سنة ١٩٦١ أصدر ب • ج • فاتيكيوتيس كتابه « الجيش المصرى فى السياسة (١) » ثم اعقبه بدراسات أخرى من بينها : « سياسة مصر الخارجية » (٢) •

وكتاب « الاسلام وسياسة مصر الخارجية » (٣) ، وأيضا « بعض النتائج السياسية لثورة ١٩٥٢ فى مصر » (٤) •

والفكرة الرئيسية التى تسود معظم مؤلفات فاتيكيوتيس هى بحث نظام الحكم الثورى عن أساس للشرعية السياسية • وفى كتـابه تابع بتفصيل تطور الحكم العسكرى ، وأوضح أو فسر مختلف المراحل

---

(١) ب.ج. فاتيكيوتيس ـ « الجيش المصرى فى السياسة » ((انموذج للامم الجديدة)) بلومنجتن ـ مطابع جامعة انديانا .

(٢) ب.ج. فاتيكيوتيس (السياسة مصر الخـارجية)) فى طبعة ر.ل. ماكريدس ـ ((السياسة الخارجية فى السـياسة العالمية)) الطبعة الثانية (انجلوود كليفس ن.ج. برنتيس هول ١٩٦٢ .

(٣) ب.ج. فاتيكيوتيس ـ ((الاسلام وسياسة مصر الخارجية))
ـ فى طبعة ج. هاريس بروكتور ((الاسلام والعلاقات الدولية))
ـ نيويورك فردريك أ. بريجر ـ ١٩٦٥ ـ لندن ـ مطابع بول مول ـ ١٩٦٥ .

(٤) ب.ج. فاتيكيوتيس ـ ((بعض النتائج السياسية لثورة ١٩٥٢ فى مصر)) فى طبعة ب.م. هولت ـ ((التغيير السياسى والاجتماعى فى مصر الحديثة)) لندن ـ مطابع جامعة اكسفورد .

ذات الشأن . وأهم من هذا أنه رأى فى ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة ممثلين لأشد الجماعات تماسكا فى داخل الطبقة المتوسطة المتطرفة المضطردة النمو ، تجمعهم خلفية مشتركة وتطلعات مشتركة ، وتبرما باخفاق محترفى السياسة فى حل مشاكل مصر .

والاستيلاء على السلطة كان مجرد خطوة أولى لتحويل جماعة من الضباط الى نخبة سياسية كان عليهم عندئذ أن يرسوا مشاكل السلطة وأن يخلقوا تأييدا جماهيريا . وقد جربت محاولات خلق مثل هــذا التأييد (هيئة التحرير والاتحاد القومى) ، ولكن لا يمكن الوصول الى نتيجة بشأن أهميتهما الباقية . ومع ذلك فانه لا رجعة الى المنظمات السياسية السابقة .

وخلص فاتيكيوتيس الى أنه من المستحيل فى البــلاد العربيــة الحصول على رأى جماعى كأساس للشرعية الســياسية بواســطة الوسائل البرلمانية الغربية . ولكنه انتهى أيضــا الى انه مازال على الحكومات الثورية ان تثبت انها فى الواقع ثورية ، بمعنى ان عليها ان تحدث تغييرا كاملا فى المجتمع السياسى ، وانها هى نفسها يمكن أن تقدم أساسا للاجماع السياسى .

وانسياقا مع اهتمام فاتيكيوتيس بهذا الموضوع فانه فى بحثه عن مكان الاسلام فى السياسة الخــارجية (١) ذهب الى ان الحــكومة المصرية كانت تستخدم عن عمد « وسائل متنوعة من وحدة الوعى الاسلامى ، والاصلاح الدينى والأنشطة الاجتماعية السياسية » فى محاولة لان تحقق لسياستها شرعية دينية على الأقل . وكانت هــذه محاولة لاثارة وعى سياسى مفيد فى الشعب ، وللحصول على تأييــد لســياستها الاشتراكية بالايحــاء بأن الاشتراكية كانت موجودة فى الرسالة الاسلامية الأصلية . ورغم اسم الكتاب فالواقع ان المؤلف

(١) ب.ج. فاتيكيوتيس « الاسلام وســياسة مصر الخارجية » فى طبعة ج. هاريس بروكتور ـ « الاسلام والعلاقات الدولية » ـ (نيويورك ـ فردريك أ. بريجز ١٩٦٥ ـ لندن ، مطابع بول مول ، ١٩٦٥) .

كان أشد اهتماما بأن يبين علاقة الاسلام بالسياسة الداخلية أكثر منها بالسياسة الخارجية ٠

وفى عديد من الدراسات اتجه مالكولم كير الى التشبث بالمشاكل الأيديولوجية للثورة المصرية ٠ وكما كان شـأن فاتيكيوتيس ، فان المعلومات الواسعة عن المصادر العربية والجذور الخلفية للاصـلاح الاسلامى قد مكنته من ان يضع الاتجـاهات الايديولوجية الراهنة داخل سياق تطور مستمر ٠

و « مصر تحت حكم ناصر » (١) كان دراسـة موجزة لجميـع النواحى فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، القصد منها أن تكون فكرة أولية لدى الجمهور الامريكى ٠ وقد ركز على افتقار عبـد النـاصر الى النجاح فى بناء نظام دستورى راسخ ، وتحول رأيه عن الديموقراطية من فكرة الاختيار بين المرشحين الى « الرضاء الشعبى عن الأشخاص الذين يديرون الحكومة ومساهمة الكتـلة الجمـاهيرية فى تطبيق برنامجها » ٠

وفقدت الديموقراطية تمـاما دلالتها الغربيـة ، وأصبحت معادلة للمساواة الاجتماعية والمسئولية ٠ وتقييم كير لهذه المشكلة ورد فى كتابه « المفاهيم العربية المتطرفة للدعوقراطية » (٢) الصادر فى نشرات سان انطونى ، وهو دراسة مثيرة للمحاولات العربية لتفسير الأفكار الليبرالية الغربية ٠

وفى مصر نبذت هذه الأفكار ــ وقد كانت شائعة فى يوم ما ــ ولكن لم تبسط بعد للحلول وحلها أية نظرية شـاملة عن التطـور

---

(١) مالكولم هـ. كير ــ ((مصر تحت حكم عبد الناصر))
ــ نيويورك ــ سلسلة هيدلاينز ــ جماعة السياسة الخارجية ــ رقم ١٦١ ــ سنة ١٩٦٣ ٠

(٢) مالكولم هـ. كير ــ ((المفاهيم العربية المتطرفة للديموقراطية))
ــ فى طبعة البرت هورانى نشرات سان أنطونى رقم ١٦ ــ شئون الشرق الاوسط رقم ٣ ــ لندن ــ شاتووبندوس ١٩٦٣)

الاقتصادى والسياسى والاجتماعى • وقـد أصر النظام القـائم على « نفوره من أية تأملات نظرية » ، ولكنه لكى يبرر البرنامج الذى احتضنه للبناء والتنمية أحس بحاجته الى أن يضعه فى نوع ما من الاطار النظرى • ومن هنا نشـأ الرأى القائل بأن الدعوقراطية هى توجيه الشعب الى ادراك ذكى وتأييد لما يعمل باسمه وبلفظة «الشعب» يقصد فحسب اولئك الذين يؤيدون البناء الاشتراكى •

وفى مؤلف أحدث من هذا (بغض النظر عن البحث الوارد فى هذا المجلد) درس البروفيسور كير تصادم الايديولوجيات فيما سماه : « الحرب الباردة العربيـة » (١) كان زعمـاء حزب البعث وجمـال عبد الناصر هم أبطالها ، وكان مركز العاصـفة لهذا الصـدام هو المناقشات التى دارت عن الوحدة بين مصر وسوريا والعراق فى سنة ١٩٦٣ وبأسلوب ساحر أخاذ تفوق عبد الناصر وأقلق زعماء البعث الذين كانوا قد رأوا فيه سندا لحكمهم المتعثر • وكان معظم النقاش قد اتجه الى التقاتل على تفسيراتهم المتباينة للعقائد السياسية • وفى احدى الفقرات ذكر عبد الناصر فى وضوح تفسيره للديموقراطية بأن قال : « ان الديموقراطيـة السياسـيـة ما كانت لتتصـور بغير الديموقراطية الاجتماعية » ، ولهـذا فان الاشتراكية « كانت شرطا لا مناص منه للديموقراطية الحقيقية » •

وكتاب شارل كريمينز « العرب والعالم : سياسة ناصر القـومية العربية » (٢) كان مبنيا على على افتراض محل جدل ، هو ان لفظة « العرب » يمكن أن تستعمل بمعنى شامل ينطبق على حـد سواء على جميع الناطقين بالعربية من سكان الشرق الأوسط • فهل نستطيع أن نتكلم كلاما مفيدا عن السيكولوجية العربية ، وعن سياسة عربية

---

(١) مالكولم كير – ((الحرب الباردة العربية من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ – لندن ، مطابع جامعة اكسفور للمعهد الملكى للشـئون الدولية – ١٩٦٥ •

(٢) شارل د. كريمنز – العرب والعالم ((سياسة ناصر القومية العربية)) – (نيويورك فريدريك ا. بريجر لحساب مجلس العلاقات الخارجية – ١٩٦٣ •

خارجية ... ؟ ان المؤلف يعتقد أن هذا كان ممكنا ، وترتيبا على ذلك استطاع أن يصف عبد الناصر على انه « الممارس المتزعم للسياسة العربية الخارجية » ، بيد أنه مضى عندئذ يخطط مجرى السياسة الخارجية « المصرية » التى فيها عبد الناصر هو الممارس والزعيم .

وكان غريبا أيضا أن تقرأ ان العرب كانوا متفقين على أهدافهم النهائية فى الوحدة والاصلاح والتقدم ، ملمحا ضمنا الى أنهم متفقون فيما يتعلق بوسائل تحقيق هذه الأهداف . وقد وضع الكتاب ليساعد الامريكيين على أن يدركوا ان السياسة العربية الخارجية قائمة فى اسلوب متماسك على العقيدة والمصلحة ، وان التحركات السياسية يمكن توقعها والتنبؤ بها .

وهذه مشورة يمكن أن تكون خطرة . ومع ذلك فان الهدف الآخر للمؤلف ــ وهو القاء نظرة على السياسة « العربية » الخارجية « من الداخل الى الخارج » ، واثبات ان الامريكى يمكن أن يكون « متعاطفا وأمينا » فى تقييمه للموقف العربى ــ هذا الهدف تحقق على نحو ملائم . والواقع انه كثيرا ما عدل من تعميماته الأكثر تضليلا ، ولقد كانت نظرية كريمينز هى ان العالم العربى يساهم فى ثورة عالمية للشعوب المقهورة ، وان عبد الناصر كان رمز هذه الثورة وقائدها فيما يتعلق بالعرب .

ان هذه التغييرات الثورية جعلت الافتراضات التقليدية وسياسات الدول الغربية بالية عفى عليها الزمن ، وان واجب أمريكا هو ألا تؤيد أنظمة الحكم المحافظة ، وانما « عليها ان تساهم فى عمليات التغيير » . وفى هذه الناحية كان محور نقاشه هو : ان الاتجاه العملى الوحيد للسياسة الخارجية الامريكية هو : « أن تتعاون مع الثورة العربية » .

وكان كتاب « مصر فى ثورة » (١) لكلود استبيه محاولة من صحفى

---

(١) كلود استبيه ــ « مصر فى ثورة » ــ باريس ــ جوليارد ــ ١٩٦٥) .

فرنسى من اليسار لتعليم الجمهور الفرنسى واقعيات المسرح المصرى المعاصر ، وربما قصد به أيضا أن يوازن « العـديد من المؤلفـات السفسطائية ••• التى نشرها مصريين بالفرنسية » • وكان تنـاول المؤلف للموضوع ـ كما يدل على ذلك اسم الكتاب ـ هو انه اعتبر مصر بلدا فى عملية ثورة ، « بكل ما تعنيه الكلمة من معنى » ـ ثورة أدت الى تغييرات عميقة • ولما كان استيبيه نفسه عضوا فى اليسـار الفرنسى فانه عنى بأن يحلل طراز الاشتراكية التى أدخلها عبد الناصر، وبوصفه صحفيا قديرا فقد أجرى أحاديث فى هـذا الموضـوع مع العديد من المصريين اليساريين • وأيضـا كصحفى قـدير فانه على الطريقــة الفرنســية التقليــدية بث حيــوية فى كتـابته عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلمسات من اللون المحلى •

والنظير الانجليزى ـ من بعض الوجوه ـ لكتـاب استيبيه كان كتاب بيتر مانسفيلد « مصر ناصر » (١) ، ولكن مانسفيلد لم يكن على غراره مهتما بمصر الراهنة كمجتمع ثورى • فانه بالأحرى تناول المشاكل التى واجهها نظام الحكم ونجاحه أو بعبارة أدق علاجه لها • وقد وجد أن الكثير فى المسرح المصرى لم يتغير منذ الثورة ، أو انه تغير فقط الى ماهو اسوأ ، ولـكنه حاول أن يرسم صورة زاهيـة وشفع الكثير من آرائه بالأمل فى المستقبل فى محاولة منه للتغلب على رأى الغرب العدائى ، ولتطبيق مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم على « الناصرية » على أن الاختبار النهائى للناصرية ، سـوف يتمثل فى مقدرتها على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وليس الحقيقة الواقعة وهى انها تستطيع أن تتحدى الدول العظمى بنجاح •

ومن بين العدد الكبير للمؤلفات الاخرى التى تتناول الوجوه العامة أو الخاصة لمصر يمكن فقط أن نشير هنا الى القليل منها • فالرواج الحالى للسلاسل قد أدى الى العديد من الدراسات الجديدة عن مصر

---

(١) بيتر مانسفيلد ـ « مصر ناصر »
لندن ـ كتب بنجوين ـ ١٩٦٥ م

ومثال هذه السلاسل : « الكوكب الصغير » «شعوب العالم الحديث» « آسيا وأفريقيا » .

وثمة أيضا ــ من بين غيرها ــ كتاب « مصر »[1] لروترفيلد ، وكتاب « مصر أمس واليوم »[1] لمتيفنس ، وكتاب « مصر » من تأليف ليتل ، وسوف يصدر غيرها بكل تأكيد فى المستقبل ، وجميعها تعرض مشاهد عامة عن مصر .

أما فى الميادين الاكثر تخصصا ، فان السد العالى قد استرعى قدرا كبيرا من الانتباه . فهربرت اديسون فى « الشمس والظل فى أسوان » [3] الصادر سنة ١٩٥٨ استطاع أن يكتب من الناحية النظرية وحدها عن السد العالى المزمع انشاؤه ، ولكنه وجد فى رفض بريطانيا وأمريكا تمويله جرعة مرة من الصعب ابتلاعها ، فهذا الرفض تضييع لفرصة ذهبية للمساهمة فى عمل فنى مثير .

أما كتاب ليتل « السد العالى فى أسوان » [4] ، فكان تسجيلا صحفيا حيا للاحداث التى أحاطت بتمويل السد ، وللتغلب على المشاكل المادية ، وبالحملة لانقاذ آثار النوبة . وفى نفس الوقت أبدى المؤلف عطفا على حركة التاريخ المصرى ، وقدم تأييده لاتجاه مصر لمواصلة النضال من أجل استخدام هبات النيل الى أقصى حد .

وفى العديد من الدراسات ذات الشأن ، كان هناك الى حد ما عامل واحد يتراءى مظلما فى أى تقدير لمستقبل مصر ، وهو البيرقراطية المصرية . والكتاب الوحيد الشامل الذى اختص بهذه المشكلة هو « البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة » [5] تأليف مورو بيرجر ، وهو محاولة رائدة لتطبيق الاساليب السكولوجية

---

(١) جوردون ووترفيلد ــ ((مصر)) ــ لندن ــ تيمس وهدسون ــ ١٩٦٧) .
(٢) جورجياناج . ستيفنس ــ ((مصر امس واليوم)) (نيويورك ــ هولت ــ ورانيهارت وينستون ــ ١٩٦٣)
(٣) هربرت اديسون ــ ((الشمس والظل فى اسوان)) ــ لندن ــ شايمان وهول ــ ١٩٥٩
(٤) توم ليتل ــ ((السد العالى فى اسوان)) ــ لندن ــ ميتوين ــ ١٩٦٥ .
(٥) مورو بيرجر ــ ((البيروقراطية والمجتمع فى مصر ــ دراسة للادارة المدنية العليا)) ــ مطابع جامعة برينسيتون ــ ١٩٥٧ .

الامريكية على دراسة وجه من وجوه الادارة العامة فى الشرق الاوسط .

أما ان هذه الاساليب قد نجحت فأمر مشكوك فيه ، لان المؤلف نفسه اعترف بأن « دراسة البيروقراطية فى اطار غير غربى يكشف عن عوائق النظرية البيروقراطية الحالية ، وهى التى تطورت فى الغرب أساسا » . ومع ذلك فمن الواضح أن البيروقراطية حاسمة الاثر فى تطور مصر وفى عملية التصنيع ، والتغيير السياسى ينبغى أن يولى الادارة المدنية عناية أكبر . ولقد كان من الاهداف الهامة لدراسة بيرجو الى أى مدى تحركت الادارة المدنية فى اتجاه يلائم نوع المجتمع الذى سعى العهد الحاضر الى خلقه .

وفى سنة ١٩٥٤ كان من السابق لاوانه أن نصل الى نتائج نهائية ، ولكن عبد الناصر على الاقل تحقق عندئذ من أن يد التقاليد لم ترفع « بين يوم وليلة » . « كنا فى حاجة الى العمل ، فلم نجد الا الخنوع والتكاسل » . (نقلا عن فلسفة الثورة) .

وقد اتبع البروفيسور بيرجر هذه الدراسة ببحث موجز هو « حكم النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعى » [١] وفيه تعقب تاريخ التغيير الاجتماعى فى مصر الذى أدخل عليها عن طريق الاحتياجات العسكرية أو بواسطة النخبة العسكرية الحاكمة .

أما فى ميدان الاقتصاديات فان أعمال اثنين من الدارسين ينبغى أن توضع موضع التكريم بين العديد من الدراسات الفنية والاكثر تخصصا لاوجه الاقتصاد والتنمية فى مصر . فقد قام شارل عيسوى بثلاث محاولات لتقديم دراسة اقتصادية عن مصر[٢] ، ولكن كتابة

---

(١) مورو بيرجر ـ ((حكم النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعى ـ مصر منذ نابليون (جامعة برنستون ـ مركز الدراسات الدولية ـ ١٩٦٠ ـ رسالة منسوخة) .

(٢) شارل عيسوى ـ ((مصر : تحليل اقتصادى واجتماعى)) ، ١٩٤٧ ـ ((مصر فى اواسط القرن : دراسة اقتصادية)) ، ١٩٥٤ ـ ((مصر فى ثورة : تحليل اقتصادى)) ١٩٦٣ (جميعها نشرت لحساب المعهد الملكى للشئون الدولية باكسفورد) .

الاخير وحده المنشور فى ١٩٦٣ ــ « مصر فى ثورة » هو الذى أمكن أن يتضمن بيانا باصلاحات الثورة ، وهى اصلاحات غيرت التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى مصر • على نحو جوهــرى أكثر من أية مدة سابقة فى التاريخ الطويل الممتد للبلاد) •

ولقد كان كتاب عيسوى أكثر من مجرد « تحليل اقتصادى » وهو ماوعدنا به فى الاسم الاضافى للكتاب • انه ذروة أعوام عديدة من البحث ، تضمن التطورات التاريخية بابعادها المختلفة فى شتى الميادين: الموارد البشرية ، والزراعة ، والنقل ، والاشتراكية ــ وذلك بطريقة أكثر مما هو مألوف فى الدراسات الخاصــة بالامم النامية • وكان تقييمه لانجازات العهد الحاضر انها كانت « ضخمة » ولكن المشاكل الاقتصادية « المخيفة » كانت باقية •

وفضلا عن هذا ، فان معــدل التنمية فى مصر كان دون المعــدل العالمى بقليل • وعند عيسوى أن الاشتراكية العــربية كانت مجــرد انموذج متطرف لطراز منتشر الى حــد ما وسريع النماء فى البــلاد المتخلفة ، وهو القومية الاشتراكية •

أما الدراسة الاحدث عهدا للاقتصــاد المصرى فهى كتاب بانزيك اوبريان : « الثورة فى النظام الاقتصادى فى مصر : » من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية من ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ (١) ، وهو وانلم يكن دراسة شاملة كدراسة عيسوى الا أنه كتب بحيث يتابع « الثورة » فى التنظيم الاقتصادى فى مصر مع التركيز لاعلى انجازات الاقتصاد نفسه ، وانما على الاطار التشريعى الذى يعمل المشروع الاقتصــادى فى نطاقه • وكان الرأى الذى انتهى اليه المؤلف هو أن انجــازات العهد الحاضر « لم تكن غير مؤثرة » ، ولكن هذا التقدم الذى تحقق

---

(١) المعهد الملكى للشئون الدولية ، اكسفورد ، ١٩٦٦ (واحد من أعظم الدراسات الفنية الموثوق بها للسياسة الاقتصادية فى مصر منذ ١٩٥٢ التى ظهرت فى انجلترا هو كتاب ب. هانسين ، ج. مرزوق ، « التنمية والسياسة الاقتصادية فى ج.ع.م (مصر) ــ امستردام ١٩٦٥ ــ (الناشر (

« لاينبغى أن يبالغ فيه » بما أن آثار الاصلاح لم تصل بعد الى جميع مستويات السكان .

ان التقييم التصنيفى الحقيقى الواسع للكتابات التى صدرت عن مصر لابد أن يقتصر على ظاهرتين فى الدراسات الحديثة عن الشرق الاوسط : المؤلف الجماعى والدراسة العامة . والدراسات القيمة الاقصر حجما تدخل عادة فى هذين ولكن ضيق المجال حال دون استعراضها هنا .

وثمة موضوع آخر كان لابد من استبعاده وان كان قد أدى الى مزيد من المؤلفات أكثر من أى حدث آخر حديث فى الشرق الاوسط، وهو موضوع قناة السويس . انه حدث ذو أهمية حيوية بالنسبة الى كل من علاقات مصر بالغرب والتطور الداخلى فى مصر نفسها ، وسوف يدخل التاريخ على انه أحد الموضوعات التى تستهوى الدارسين فى جميع الازمنة ــ انه غاليبولى أخرى .

لقد كان الحدث الوحيد الذى اقنع الغرب آخر الامر بأن مصر ١٩٥٦ لايمكن أبدا أن تكون مرة أخرى مصر ١٩٥٠ ، ومع ذلك فمنذا الذى ينكر أن أول رد فعل لكثير من الناس فى بريطانيا حيال الانذار الانجليزى الفرنسى والذى ربما كان غير ارادى ووقتيا ــ كان الارتياح لان عبد الناصر سوف ينال آخر الامر مايستحق ؟ .. كان هذا هو انفجار الكراهية لمصر ــ الذى خلفته المواقف القديمة ، والذى استحال عند فريق من الشعب البريطانى على الاقل الى شعور بأن مصر لن تكون فى النهاية هى الخاسرة .

« الفهـــرس »

